المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة والنحو والصرف

٠٠٥٥٤٤

٣٠١٠٢٠٠٠٠٤٧٧١

آراء أبي علي الفارسي عند ابن مالك في شرح التسهيل

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير
تخصص نحو وصرف

إعداد الطالب

محمد بن ردّة بن عطيّة اللّه العُمري

الرقم الجامعي (١ - ٨٠٤٢ - ٤٢٢)

إشراف الأستاذ الدكتور

رياض بن حسن الخوام

١٤٢٤ هـ

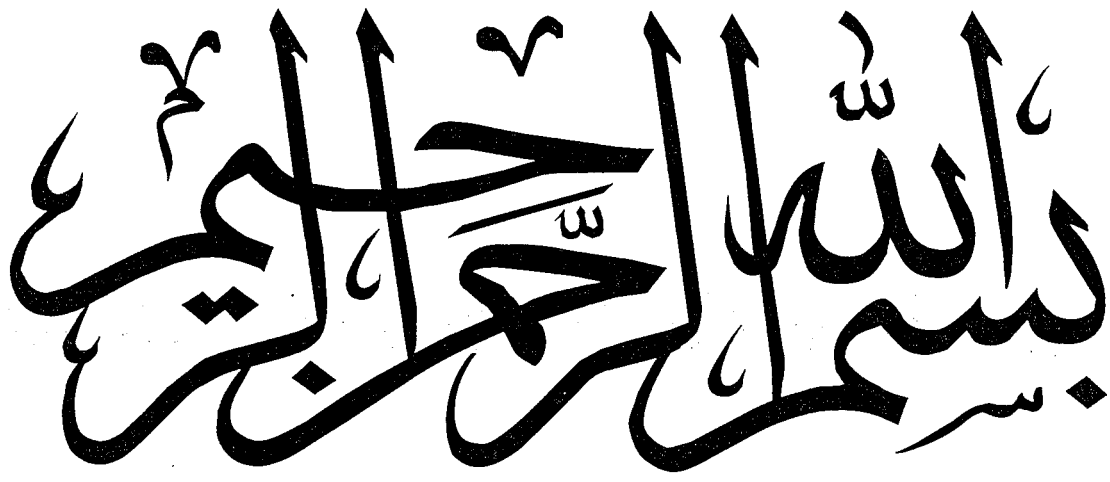

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

« آراء أبي علي الفارسي عند ابن مالك في شرح التسهيل »

يتناول البحث آراء أبي علي الفارسي في شرح التسهيل لابن مالك ، وترجع أهميته إلى أن دراسته هذه شاملة لأبواب النحو ، وكذلك لمكانة أبي علي وابن مالك العلمية فهما من رؤوس النحويين في عصريهما .

ويهدف البحث إلى بيان الكيفية ، التي كان يتعامل فيها ابن مالك مع نصوص أبي علي ، وما تمثله هذه الآراء من ثقل عند الاستدلال بها في المسائل النحوية المختلفة .

وقد كان منهجي فيه مبنياً على تتبع آراء أبي علي في شرح التسهيل واستقرائها ، ثم تأصيلها عند أبي علي بالرجوع إلى كتبه ، ومن ثَمّ دراسة هذه المسائل من خلال ما عرضته حولها كتب النحو ؛ بهدف الوصول إلى تقويم هذه الآراء وترجيحها .

وقد اقتضت خطة البحث أن يأتي في فصلين ، تسبقهما مقدمة وتمهيد وتتلوهما خاتمة ، تتبعها فهارس فنيّة تسهل الانتفاع بالبحث .

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها : بيان المكانة العلمية المرموقة التي كان يحتلها كل من أبي علي وابن مالك ، واعتماد ابن مالك على آراء أبي علي في تقرير المسائل وترجيحها .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

مقدمة

الحمد لله الذي بيّن السبل وأرشدنا بالرسل ، ورفعنا بالقرآن إلى أعلى المثل ، والصلاة والسلام على نور الهدى وإمام التقى النبي المصطفى محمدٍ وعلى آله وصحبه ومن به اقتدى وبعد :

فقد منّ الله على اللغة العربية بأن جعلها لسان كتابه ، ومعجزة آخر رسالاته ، فكان ذلك شرفاً لا يفوقه شرف ولا يدانيه ، ولا يقرب منه ولا يساويه .

وانطلاقاً من عظم المكانة ، وشرف المنزلة ، وقداسة الغاية ، حرص العلماء على نيل شرف خدمة هذه اللغة ، فألّفوا وجمعوا واجتهدوا وأجهدوا أنفسهم ، فبرز منهم علماء فضلاء ، وأئمة أجلاء ، قيّضهم الله لخدمة هذه اللغة فنفع بهم وقامت بهم الحجة ، إذ سبروا غور تلك اللغة وأخرجوا مكنون أصدافها ، ليصلوا بذلك كلّه إلى أسمى مقاصدهم وأجل مطالبهم ، وهو شرف خدمة كتاب الله ، وبيان بلاغته وأسراره ، وما أودعه الله فيه من روعة البيان ودقة النظم ..

ومن هؤلاء الأفذاذ الذين ضنت يد الدهر بمثلهم أبو علي الفارسي : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت ٣٧٧ هـ) الذي قل أن نجد كتاباً في النحو بعد عصره إلا وله فيه رأيٌ نحويٌّ ، أو توجيه لشاهد أو إشارة لقراءة من القراءات ، فألف أبو عليّ هذا ووجّه واحتج ، فآتت مؤلفاته أكلها ، ونفع الله بها كل من جاءوا بعده ممن سلكوا مسلكه وقصدوا سبيله .

ومن هؤلاء الأفذاذ أيضاً (ابن مالك) محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ) الذي كان رمزاً في عصره وإماماً جامعاً ، متسماً

بالدقة والأمانة في النقل والقدرة الذهنية الفائقة على الاحتجاج والتعليل ، ولذا فقد وقف موقف الحكم على آراء من سبقوه ، أيد بعضها وخالف الأخرى ، محتجاً لما أيده واختاره ، مفنداً لما خالفه وعارضه .

وكان من بين من نالوا عنايته واهتمامه « أبو علي الفارسي » ، فقد بث آراءه في كثير من كتبه ، وخص كتاب « شرح التسهيل » بزخم منها ، وبعد استقراء هذه الآراء والوقوف عليها ، وجدتها يمكن أن تجمع في ما يزيد عن ثلاثين رأياً ، ما بين مخالف من ابن مالك ومؤيَّد منه .

وبعد جمع متفرقها ، ودمج متشابهها آثرت أن تكون هذه الآراء وما حظيت به عند ابن مالك من التأييد والاعتراض موضوعاً لبحثي ، على أن يكون عنوان هذا البحث « آراء أبي علي الفارسي عند ابن مالك في شرح التسهيل » .

وكان هدفي من هذا البحث ، أن أقف على الطريقة التي يتعامل فيها ابن مالك مع نصوص أبي علي الذي وصف بأنه أعلم من المبرد[1] ، وكيف كان أثر هذه النصوص والآراء في كتاب كبير استفاد منه السابقون واللاحقون وجمع من آراء العلماء والنحاة ما قل أن نجد ما يناظره في الكتب التي تناولت ما تناوله .

ثم إن من أهدافي في هذا البحث أن أنظر فيما تمثله آراء أبي علي من ثِقل عند الاستدلال على المسائل النحوية والترجيح فيها وما كان يحظى به رأيه من القبول والرد مما يعكس المكانة العلمية التي يتبوءها ، والقدرة الذهنية التي أمده الله بها .

---

(١) انظر : نزهة الألباء : ٢٠٩ .

دوافع اختيار الموضوع :

إن مما دفعني لدراسة هذا الموضوع أسباباً عدة يتعلق بعضها بالكتاب ومؤلفه والآخر يتعلق بأبي علي ومؤلفاته .

أولاً : أسباب تتعلق بكتاب شرح التسهيل :

١ - المكانة العلمية المرموقة ، والأهمية الكبرى لشرح التسهيل في مكتبة النحو ، فليس في العربية فيما أعتقد كتاباً جامعاً للمسائل معللاً لها مختاراً لصحيحها يضاهي كتاب شرح التسهيل .

٢ - إلمام الكتاب بأبواب النحو المختلفة مما يفيد الوقوف عليه والاستزادة من معينة في شتى الأبواب .

٣ - أمل الإفادة من دراسة آراء مؤلفه ، ذي المكانة المرموقة في النحو والتدقيق والنظر الثاقب في تمييز المسائل وتعليلها .

٤ - ما يتميز به أسلوب هذا الكتاب من السلاسة وما فيه من حسن التبويب والتقسيم مع جودة وشمول الدراسة .

ثانياً : أسباب تتعلق بأبي علي الفارسي :

١ - محاولة التعرف على أثر أبي علي الفارسي في نماء صرح النحو العربي ، وما أضافه في عصره من جديد ، وما أبانه وأوضح غامضه من آراء من سبقوه .

٢ - المكانة العلمية والنحوية التي كان يحتلها أبو علي الفارسي ؛ إذ تسيدت آراؤه كتب النحويين ومؤلفاتهم ، إذ لم يخل مؤلف بعد أبي علي من ذكر آرائه ، والاستنارة بتوجيهاته وحججه .

٣ - أن أبا علي الفارسي كان يكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية ويحسن توجيهها بنظرة ثاقبةٍ وبُعد نظرٍ وجودة توجيه ، مما جعله يحتج للقراءات ، فدراسة آرائه ، لا تخلو - إن شاء الله - من مدارسة القرآن وبحث مسائل النحو فيه ، التي لا أعتقد أن دراسة أولى من دراستها ، ولا أرفع أجراً ومثوبة عند الله منها .

خطة البحث :

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في فصلين تسبقهما مقدمة وتمهيد ، وتتلوهما خاتمة ، وفهارس .

وتفصيل ذلك على النحو الآتي :

١ - **المقدمة :**

وتشتمل على أسباب اختيار الموضوع ودوافعه ، كما استعرضت فيها ما ستكون عليه خطة البحث التي سأسير فيه عليها .

٢ - **التمهيد** : ويشمل المباحث التالية :

أ - ترجمة لأبي علي الفارسي .

ب - ترجمة لابن مالك .

جـ - نبذة مختصرة عن كتاب « التسهيل » وأهم شروحه ومكانته في مكتبة النحو العربي .

٣ - الفصل الأول :

" الآراء التي وافق فيها ابن مالك أبا علي " :

وتحته مبحثان :

أ - المبحث الأول : " آراء أبي علي التي أيدها ابن مالك " :

ويبحث هذا الفصل آراء أبي علي النحوية التي أيدها ابن مالك وقد نسبها إلى أبي علي مباشرة .

ب - المبحث الثاني : " آراء أبي علي التي نقلها أو حكاها عن غيره ووافقه فيها ابن مالك " :

ويبحث الآراء النحوية التي نقلها أبو علي عن غيره ووافقه فيها ابن مالك مصرحاً بنقل أبي علي لها عن غيره .

٤ - الفصل الثاني :

" الآراء التي خالف فيها ابن مالك أبا علي " :

وتحته مبحثان :

أ - المبحث الأول : نقد ابن مالك لتوجيهات أبي علي :

ويبحث الآراء التي خالف فيها ابن مالك توجيهات أبي علي فيما أورده عنه من آراء نحوية .

ب - المبحث الثاني : تأييد ابن مالك للآراء المخالفة لأبي علي:

يبحث الآراء التي أيد فيها ابن مالك رأياً غير رأي أبي علي في المسائل التي يكون لأبي علي وغيره من النحويين رأيٌ فيها .

٥ - **الخاتمة** : وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة ، وقد أتبعتها بالفهارس الفنية ، التي تكشف الآيات القرآنية والأحاديث النبوية ، والأبيات الشعرية التي وردت في البحث ، ثم ثبت بالمصادر والمراجع .

منهجي في البحث :

لقد سرت في إنجاز بحثي وفق خطة تتمثل في الآتي :

١ - نقلت نص المسألة النحوية كما أوردها ابن مالك ، مع الاكتفاء بما يخص أبا علي الفارسي فيها عندما يكون النص طويلاً ومشتملاً على غير رأيه مما ليس له علاقة بالمسألة ، مع مراعاة عدم الإخلال بالنص أو ما يرومه ابن مالك ، ويقصده من ذلك النص .

٣ - عرضت المسألة : وذلك بتبسيطها ، وتوضيحها كما أفهمها من نص ابن مالك وما يورده فيها لأبي علي من رأي .

٤ - أصّلت الرأي المنسوب في المسألة لأبي علي ، بالرجوع إلى كتبه إن كان موجوداً بها - المتوفر لدي منها - أو الاكتفاء بمن وافق أبا علي فيما نقله عنه ابن مالك ، مما يدلّل على أن أبا علي يرى ذلك الرأي ويقول به . وإذا كان رأي أبي علي يخدم المسألة في أثناء دراستها أخرت نصه إلى المكان المناسب لإيراده .

٥ - درست المسألة مبتدأً بمقدمة يسيرة عنها وما تدور حوله ، ثم تتبعتها في المراجع النحوية ذات الصلة مع مراعاة التسلسل الزمني فيها ، وتوضيح المذاهب والآراء المختلفة حول هذه المسألة .

٦ - بعد الانتهاء من دراسة المسألة واستظهار ما دار فيها من آراء وما حصل حولها من خلاف حاولت أن أرجح ما يظهر لي أنه الأرجح مع تعليل سبب الترجيح وما اعتمدت عليه في الحكم بذلك الترجيح .

٧ - في أثناء دراسة المسألة النحوية قمت بتخريج الآيات والأحاديث والأبيات الشعرية الواردة أثناء الدراسة مع تعريف للأعلام الذين أرى أنهم بحاجة إلى التعريف بهم والترجمة لهم .

٨ - أنهيت البحث بخاتمة لخصت فيها أهم النتائج التي خرجت بها من هذه الدراسة .

٩ - وضعت فهارس تشتمل على الآيات ، والأحاديث النبوية ، وأقوال العرب ، والأبيات الواردة في الدراسة ؛ ليسهل الوصول إليها في الأماكن التي جاءت منثورة في ثنايا هذا البحث .

ولا يفوتني بعد إتمام عملي وإنجازه أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان والعرفان لمن أسدى إلي النصح ، وشملني بالتوجيه ، فأفدت من علمه الغزير ، وروحه الأبوية التي غمرني بها . فوجهني وأرشدني إلى أن تمكنت بفضل الله ثم بحسن توجيهه من إخراج عملي على هذه الصورة . سعادة الأستاذ الدكتور رياض بن حسن الخوّام . فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى جامعة أم القرى التي أفدت من الدراسة بها ، وكانت مكتبتها العامرة معقلاً ومرجعاً أتردد عليه وأفيد من محتوياته .

والشكر موصول لكلية اللغة العربية صاحبة اليد الطولى عليّ ، فقد كنت أحد طلابها في المرحلة السابقة لمرحلتي هذه ، وها هي تمن عليّ

وتحتويني طالباً بهذه المرحلة فوفق الله عميدها ، وموظفيها ، وأعضاء هيئة التدريس بها على ما قدموه لي وتفضلوا به علي .

وأشكر كذلك كلية المعلمين بمحافظة القنفذة ، على أن أتاحت لي فرصة الابتعاث ، وسهلت لي إليه طريقاً ، فجزى الله عميدها خير الجزاء ، وأمده بالعون والعافية .

كما أشكر زملائي بقسم اللغة العربية بالكلية وأخص بالشكر رئيس القسم الأستاذ / يحيى الزهراني الذي ما فتئ يشجعني ويذلل لي ما أجده من صعوبات حتى أتم الله علي نعمة الانتهاء من بحثي هذا .

وعظيم الشكر وجزيل العرفان إلى والدي ووالدتي اللذين وجدت منهما صغيراً وكبيراً الشفقة والحنان والاهتمام ، فكان لبركة دعائهما لي ما منّ الله به علي من الإنجاز ، فجزاهما الله عني خيراً ، وأحسن لهما الخاتمة وأمد في الخير عمريهما .

كما أتقدم بجزيل الشكر لزوجتي وأولادي وإخواني وأخواتي جميعاً الذين لقيت منهم العون والتشجيع ، فجزى الله الجميع خير الجزاء .

وبعد :

فهذا عملي الذي أرجو أن يكون فيه ما ينفعني عند ربي ، أضعه كما وفقني إليه ، فإن كان فيه ما أطمح وإليه أتطلع ، فذلك من توفيقه سبحانه وإمتنانه وحسن عونه ، وما كان فيه من الخطأ والزلل والقصور فهو عمل بشري يعتريه ما يعتري كل أعمال البشر من النقص والقصور ، فقد تفرد سبحانه بالكمال وتوحد بالإحسان .

وحسبي أنني بذلت في عملي غاية جهدي ، وصرفت إليه جل اهتمامي وهمي ، والله يتولاني بالعناية والتوفيق .

التمهيد

ويشتمل على :

- ترجمة أبي علي الفارسي .
- ترجمة ابن مالك .
- نبذة عن كتاب التسهيل وأهم شروحه .

ترجمة أبي علي الفارسي

ترجمة أبي علي الفارسي

توطئة :

لولا أن بحثي يتناول آراء أبي علي الفارسي النحوية ، ودراسة مسائله المبثوثة في شرح التسهيل ، ولولا ضرورة الوقوف على شخصيته قبل الولوج في بحث آرائه وتوجيهاته ؛ لاكتفيت في ذلك بما سطره عنه وجمعه الدكتور عبد الفتاح شلبي ، في كتابه « أبو علي الفارسي » . إذ الحقيقة التي لا جدال فيها ، أنه بلغ في عمله حد الإجادة ، فقد أحسن ترجمته واستوفاها وبيّن آثاره العلمية وجلاّها .

ولا أعتقد أن أبا علي قد نال من قبل الدكتور ولا من بعده من العناية ما نالها منه ولا أتصور أن من جاءوا قبل الدكتور عبد الفتاح ولا من سيأتون بعده قد سطروا أو سيسطرون ما ذكره عنه واستوفاه له .

حتى قيل : « إن الله قد بعث الشيخ الفارسي وردّه بعد ألف عامٍ خلقاً سوياً ببحث الدكتور ودراسته له .. »[1] .

ولهذا فلا أراني سآتي بجديد عن أبي علي الفارسي ، ولكن حسبي أنني سأوجز بعض ما أجمل عنه ، وأسرد بعض ما جاء في بحث مطول في وريقات ، لا تبلغ مبلغ البحث ، ولا ترتقي مرتقاه ، وفيها إن شاء الله كفاية ما أنا بصدد البحث فيه والدراسة له . إذ ليست دراستي موجهة لشخصية أبي علي بقدر ما هي لدراسة آرائه ، وتوجيهاته وما كان في ترجمتي من النقص والزلل فالإحالة فيها على مليء ، فيكمل نقصها ويصحح زللها مما بثه الدكتور في كتابه .

---

(١) انظر مقدمة الأستاذ علي النجدي ناصف لكتاب (أبي علي الفارسي) ص ٩ .

أولاً : نبذة مختصرة عن عصر أبي علي :

كانت معظم حياة أبي علي الفارسي رحمه الله في القرن الرابع الهجري، ومن المعلوم أن هذا العصر كان مليئاً بالاضطرابات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية ، ومع ذلك كله كان هذا العصر من أزهى العصور العلمية ، فكانت جهود العلماء فيه خيراً وبركةً على العلم والأدب .

وسأتناول الحياة السياسية والعلمية التي كانت في عصر أبي علي ؛ لمعرفة الظروف التي كانت محيطة به ، وقد عاشها أبو علي وخاض غمارها .

أ - الحياة السياسية :

كان للنزاع الذي دب بين الأمين والمأمون أثر بالغ في إشعال نار العنصرية بين الفرس والعرب إذ كان الفرس ذوي خؤولة للمأمون؛ فثاروا معه ضد أخيه والعرب ، وانتهى الأمر بمقتل الأمين وانتصار الفرس واقتواء شوكتهم .. فلم يكن هذا الانتصار إلا بداية لفتن توالت على الخلفاء العباسيين ، فما لبث الأمر بالفرس أن ثاروا على المأمون بما عرف بثورة « بابك الخرمي »[1] ، فاستمر يجابههم وينتصر عليهم ، دون أن تخمد نارهم ؛ حتى إنه أوصى عند دنو أجله أخاه المعتصم بمواصلة كفاحه ضدهم .

ولما لم يكن للمعتصم بهم قدرة ولّى وجهه جهة الأتراك ، وذلك أنه رأى مناهضتهم له ومعارضة العرب له ، فقرب الأتراك وألف منهم جيشاً

---

(١) انظر : تاج الأمم الإسلامية للخضري ١٩٦ .

قوياً فضاقت بهم بغداد وكثر الهرج والمرج فيها .. وزاد اجتراء الترك على الخلفاء فيما بعد حتى أصبح الخليفة لا يأمنهم على نفسه ، فقد قتلوا المتوكل ووزيره الفتح بن خاقان[١] . وولوا المستعين ابن المعتصم[٢] ، فاستتب أمرهم ، وأصبح الخليفة في أيديهم كالأسير .

ومما زاد الأمر سوءاً : ثورة القرامطة ، الذين بلغ بهم الفساد أن اقتلعوا الحجر الأسود من مكانه ، فمهدت كل هذه الفتن بالإضافة إلى الإنغماس في الملذات والاستكثار من الخدم والغلمان ؛ إلى سقوط الدولة العباسية ، وتفتتها إلى قطع صغيرة ، بعد انفراط عقدها ، وذهاب هيبتها ، وقوتها ؛ فظهرت على أنقاضها دويلات مستقلة ؛ فقام الحمدانيون في الشام ، وبنو بويه في فارس وأصفهان ، والأخشيدون في مصر ، كما ظهر الأمويون في الأندلس ، بعد أن أصبحت مملكة لعبد الرحمن الداخل .

وفي هذا الوضع المتدهور ، والحياة غير المستقرة ، كانت حياة أبي علي الفارسي ، ومع ذلك كله فقد ألف وأملى ، وأعطى من معين علمه لتلامذته ومعاصريه ما يأتي ذكره قريباً .

ب - الحياة العلمية :

على الرغم مما حفل به هذا العصر من النكبات ، وعلى الرغم من كثرة الثورات ، والفتن ، وعدم الاستقرار ، إلا أن الحياة الفكرية والعلمية كانت في أوجها .

---

(١) الكامل ٧ / ٧٧ ، والفخري ٢٠٥ - ٢٠٦ .

(٢) الكامل ٧ / ٧٧ .

ويظهر أن تلك النزاعات السياسية أثرت إيجابياً في ازدهار الحياة العلمية ، حيث اتخذ الخلفاء وأمراء الدويلات العناية بالعلم وتشجيع العلماء سبيلاً إلى اكتمال الأبهة وطريقاً لإطفاء الفتن ، وإبلاغ العامة ما يريدونه منهم ، فقرب الخلفاء العلماء وجمعوهم في مجالسهم ، فتسابق العلماء إلى بلاط الملوك والرؤساء والوزراء ، وما قدوم أبي علي على عضد الدولة البويهي إلا نموذجاً من ذلك .

ولم يقف اهتمام الخلفاء بالعلم والعلماء على ذلك بل أصبحوا يتفننون في تزيين القصور بالمكتبات ، فظهر تأليف الكتب للخلفاء ومن ذلك ما ألفه الفارسي لعضد الدولة من كتابي « الإيضاح » و « التكملة » .

فكان لهذا التشجيع وذلك الدعم الأثر البالغ في ازدهار الحياة العلمية وتوسيع الساحة الثقافية وشحذ همم العلماء للتأليف والإبداع .

والحقيقة الساطعة سطوع الشمس في وضح النهار أن هذا العصر كان أزهى العصور التي مرت على العلم والعلماء ، وما تلك المؤلفات التي ظهرت فيه على اختلاف فنونها ومؤلفيها إلا دليلٌ على ذلك الازدهار والتقدم ، وفي ثنايا هذا العصر المزدهر علمياً وفكرياً كانت حياة أبي علي الفارسي .

اسمه ونسبه وولادته :

هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفسوي الفارسي[1] . وقد نقل في ترجمته أنه « الحسن »

(١) انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢ / ٨٠ ، وطبقات القراء ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، والمنتظم ٧ / ١٣٨ ، وتاريخ بغداد ٧ / ٢٧٥ ، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ٣٧٩ ، ومعجم الأدباء =

أو « حسن »[١] .

وهو فارسي الأب عربي الأم ، إذ أمه سدوسية من سدوس بني شيبان من ربيعة الفَرَس[٢] ، وبذلك فهو فارسي الأعمام عربي الأخوال .

ونسبته « الفسوي » إلى مدينة « فسا » وهي المدينة التي ولد بها .

ولكن الأشهر في نسبته هو « الفارسي » والذي يظهر أن ما في «الفسوي » من إيحاء منفر لا تقبل النفس عليه جعل أبا علي وتلاميذه لا يستريحون إليه[٣] .

وقد أثبت الدكتور عبد الفتاح شلبي أن أبا علي فارسي الأصل ، مستدلاً على ذلك بما تواترت به الأخبار وما ذكره المؤرخون ، كما استدل على ذلك بإجادته للفارسية ، وعلمه بها وأنه كثيراً ما كان يربط بينها وبين العربية[٤] .

أما كنيته فهي « أبو علي » وهي غالبة إلى عصرنا الحالي فيمن اسمه « الحسن » أو « الحسين » ولم يذكر كثير من المؤرخين السنة التي ولد فيها أبو علي، بل ذكروا سنة وفاته وأنه قارب التسعين أو جاوزها عند وفاته[٥].

= ٧ / ٢٣٢ ، ومعجم المؤلفين ٣ / ٢٠٠ ، وروضات الجنات ٣١٨ ، والوافي بالوفيات ١١ / ٣٧٧ وفيها إحالات لمن أراد الاستزادة .

(١) جرّد صاحب روضات الجنات اسم أبي علي من الألف واللام فكان اسمه عنده « حسن ابن أحمد ... » . انظر : روضات الجنات ٣١٨ .

(٢) انظر : أبو علي الفارسي ٥٤ .

(٣) السابق ٥٩ .

(٤) السابق ٥٣ .

(٥) انظر مثلاً : لسان الميزان ٢ / ١٩٥ ، وتاريخ بغداد ٧ / ٢٧٥ ، وروضات الجنات ٣١٩ ، وشذرات الذهب ٣ / ٨٨ . وانظر : ص ٢٩ من هذا البحث .

أما مكان ولادته فكان مدينة « فسا » كما تقدم ، وهي مدينة بفارس ، يقول عنها ياقوت الحموي « بالفتح والقصر كلمة أعجمية ، وعندهم « بسا » بالباء مدينة بفارس أنزه مدينة بها فيما قيل ، وبينها وبين شيراز أربع مراحل »[١] .

حياة أبي علي وصفاته :

من الله على أبي علي بأن جعله ذا وجاهة لدى الملوك ، فقد حظي بعناية عضد الدولة البويهي وسيف الدولة الحمداني ، ونفق عندهما نفوقاً قل أن يكون لغيره ، فهيأ الله بهذا الاتصال له حياة كريمة يغلب عليها الغنى والترف، ومما يدل على أنه بلغ مبلغاً من الثراء وعاش حياة مترفة أنه كان يتخذ الغلمان ويملك الدواب[٢] ، كما أنه قرأ كتاب سيبويه على مبرمان وكان لا يقرئ أحداً الكتاب إلا بمائة دينار[٣] .

وإذا ثبت أن ما أوصى به أبو علي للنحاة من بعده ثلاثين ألف دينار وهو ثلث ماله ، ثبت قطعاً أنه كان غنياً مترفاً ، بما لا حاجة معه لتلمس مظاهر تلك الحياة التي عاشها . ومع ذلك الترف ويسر الحال لم يثبت أن أبا علي تزوج ، وقد رجح الدكتور عبد الفتاح ذلك مستنتجاً له من وصف ابن جني لأبي علي بخلو سربه وسروح فكره وفروده بنفسه[٤] .

وعلى الرغم من أن أبا علي لم يتزوج ، فقد كان شديد الاعتناء بمظهره ونظافته وليس أدل على ذلك من أنه كان يستقل المتنبي ويزري عليه قبح

---

(١) معجم البلدان ٤ / ٢٦١ .

(٢) أبو علي الفارسي ٧٤ .

(٣) طبقات القرآء ٢٠٧ .

(٤) انظر ما وصف به ابن جني أستاذه أبا علي من مقدمة المحتسب ١٠٦ .

زيه وما يأخذ به نفسه من الكبر[١] .

وغالب الظن أن أبا علي كان فروق القلب رعديداً ، فقد نقل القفطي عنه أنه غلس يوماً إلى الصلاة في المسجد ، فقام إليه عبد الله بن حمود الأندلسي من مزود كان لدابة أبي علي خارج داره ، بات فيه عبد الله ليدلج إلى أبي علي قبل الطلبة طلباً للسبق والأخذ من علمه ، فارتاع منه أبو علي وقال له : « ويحك ! من تكون ؟ قال : إني عبد الله الأندلسي ، فقال : إلى كم تتبعني ، والله إنْ على وجه الأرض أنحى منك »[٢] .

يقول الدكتور عبد الفتاح معقباً بعد هذه القصة : « ارتياعه على هذه الصورة وصرفه الأندلسي بما قال دليل عندي على طبيعة الجبن المتأصلة في نفس أبي علي »[٣] .

ومما يزيد الأمر تأكيداً أن أبا علي كان يكره الحروب ولا يخرج إليها ، ولهذا لما خرج عضد الدولة لقتال ابن عمه عز الدولة قال لأبي علي : ما رأيك في صحبتنا ؟ فقال له : أنا من رجال الدعاء لا من رجال اللقاء ... ثم أنشده :

ودّعتُه حيثُ لا تودِّعُهُ ... نَفْسِي ولكنَّها تَسيْرُ مَعَه
ثُم تَوَلَى وفِي الفُؤَادِ لَهُ ... ضَيْقُ محلٍّ وفِي الدّموعِ سَعْه[٤]

---

(١) انظر : الصبح المتنبي ٢١٠ ، وأبو علي الفارسي ٧٦ .
(٢) إنباه الرواة ١ / ٣٢٧ .
(٣) أبو علي الفارسي ٧٨ .
(٤) انظر : روضات الجنات ٣١٨ ، وبغية الوعاة ١ / ٤٩٧ .

وقد طُعِـن في أبـي علـي ببعـض المثـالب الخُلُقيـة ، فنسـب إليـه قلـة الوفاء[١] ، وقيل إنه كان يشرب ويتخالع[٢] .

والأدهى مـن ذلـك أنـه اتـهم بأنـه كـان يتعشـق تلميـذه أبـا الطيـب القَصْري[٣].

فأما قلة الوفاء فأخذوها على أبي علي من أنـه لمـا مضـى إلى العـراق وصار له جاه عظيم عند الملك « فناخسـرو » وقعـت لبعـض أهـل المعـرة حاجة في العراق ، احتاج فيها إلى كتاب من القاضي أبـي الحسـن سـليمان إلى أبي علي فلما وقف على الكتاب قال : « إني قد أنسيت الشـام وأهلـه ولم يعره طرفه »[٤] .

وقد جعل الدكتور عبد الفتاح موقف المعرَّة وأهلها مـن أبـي علـي في محنته مع ابن خالويه سبباً في صدوده عن خدمتـهم ، وبـهذا فلـه العـذر في ذلك ، ومن ثمَّ فأنا لا أرى في أبي علي هذه الصفة ، فقد أوصى الصاحب ابن عباد بابن أخته خيراً ولو لم يكن وفياً لاكتفى من الصاحب بما نالـه ولم يوص بابن أخته خيراً[٥] .

وأما ما اتهمه به أبـو حيـان مـن الشـرب والتخـالع ، فقـد اسـتغربت موقف الدكتور عبد الفتاح من عدم اسـتبعاد صحتـها بحجـة أن أبـا علـي عاش في شيراز ردحاً من الزمن وهي مشهورة بنبيذهـا وكذلـك بحجـة أن

---

(١) معجم الأدباء ٧ / ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٢) قال ذلك عنه أبو حيان في الامتاع والمؤانسة ١ / ١٣٢ .

(٣) معجم الأدباء ١٨ / ٢٠٧ .

(٤) السابق ٧ / ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(٥) معجم الأدباء ٧ / ٢١٩ .

أبا علي تلميذ ابن دريد وهو من الشرابين حتى قيل إنه كان يشرب وقد جاوز التسعين[١] .

وكذلك لم يستبعد الدكتور تعشق أبي علي لتلميذه القصري بحجة تتلمذه على ابن دريد وهو أيضاً كان يتعلق بالوضيء من الغلمان .

وبالرغم من بشرية أبي علي الفارسي والتي قد تقوده للزلل والخطأ ، إلا أنني أكبره عن ذلك ولا أسلّم للدكتور عبد الفتاح بما لم يستبعده من ذلك . فحريٌّ بمن احتج للقراءات ، وحفظ القرآن ، وبلغ الرياسة في النحو ، أن لا يشتغل بمثل ذلك من الأفعال السيئة ، فليس لديه من الوقت ما يضيعه بما فيه ذهاب دينه وعمره ، ومما يجعلني أستبعد ذلك بل وأرفضه أنه من المعلوم أن الله لم يجعل لرجل من قلبين في جوفه ، ولو مال قلب أبي علي للشرب والتخالع وتعشق الوضيء من الغلمان ، لما جاء بالعجب العجاب من العلوم وبلغ من مراتب العلم ذروتها وجاء واسطة عقد كتبه التي أفنى عمره في تأليفها الحجة للقراء السبعة ، وهل يُعطى نورَ الله عاصي ؟؟

ثم إن حياة أبي علي في شيراز لا تنهض دليلاً قاطعاً نتهجم بها على أبي علي فنحكم عليه بمعاقرة الشراب ، إذ لو قلنا ذلك لجعلناه حكماً عاماً لكل من عاش في شيراز وهذا مما يستحيل عقلاً ونقلاً .

وإذا كان من رمى أبا علي بتعشق القصري قد جعل دليله تسمية المسائل القصرية بذلك ، فهو أيضاً واهم إذ قد نقل صاحب روضات الجنات أن سبب تسميتها أنها أمليت في قصر ابن هبيرة فنسبت إليه ولا

---

(١) معجم الأدباء ١٨ / ١٣٠ ، وأبو علي الفارسي ٧٩ .

غرابة في ذلك ، بل هو أقرب للصواب إذ يوافق بذلك باقي مسميات كتب أبي علي كما علمناه[١] .

وقد استنتج الدكتور عبد الفتاح شلبي من تفسير أبي علي لقوله تعالى : ﴿ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴾[٢] وقوله تعالى : ﴿ كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا ﴾[٣] ، عدم معاقرة أبي علي للخمر ؛ حيث ذكر بعد تفسيره للآية الثانية أنهم زعموا أن ذلك أجود الأصناف للخمر عند العرب .

فإحالة أبي علي الحكم إلى العرب دليل على عدم التجربة والتلذذ ، فكيف ننفي عن أبي علي هذه التهمة مستدلين بلفظة واحدة من كلامه « زعموا »، ولا ننفي عنه ما هو أسوأ منها مستدلين بمؤلفاته ومكانته ، ولكن الله تعالى أعلم بالحقيقة ، وعنده سبحانه تجتمع الخصوم .

رحلات أبي علي وثقافته :

كانت نشأة أبي علي الفارسي في مدينة « فسا » إلى دون العشرين من عمره ، فرحل منها إلى بغداد سنة (٣٠٧ هـ) ولا نعلم عن حياته قبل أن يغادر « فسا » شيئاً ولهذا فلا علم لأحد عن دراساته الأولى ، إلا أنه كان حافظاً للقرآن مطلعاً على أشعار العرب وأمثالهم وأخبارهم[٤] .

ولكن بعد أن استقر أبو علي في بغداد قرأ كتاب سيبويه على ابن

---

(١) انظر : روضات الجنات ٣١٩ ، وقد ذكر صاحبها أن هناك أسباباً أخرى في تسميتها بالقصرية .

(٢) الإنسان : ٥ .

(٣) الإنسان : ١٧ .

(٤) وفيات الأعيان ١ / ١٦٣ .

السراج ، وسمع معاني القرآن للفراء من ابن مجاهد ، ومعاني الزجاج من الزجاج نفسه .

وكان ينحدر في أثناء ذلك إلى البصرة كلما سنحت له الفرصة ، وبعد أن مكث في بغداد قرابة الثلاثين سنة ، انتقل للموصل ، فقد ذكر ابن جني أنه التقاه سنة ٣٤١ هـ في جامع الموصل وسمع منه[١] ، ويبدو أن مروره بها كان في طريق رحلته إلى حلب لطلب الحظوة عند سيف الدولة وخلال الفترة من ٣٤١ هـ إلى ٣٤٦ هـ يبدو أن أبا علي طوّف مدن الشام ، بدليل ظهور أسماء هذه المدن على كتبه كالمسائل الحلبية والدمشقية[٢] .

بعدها عاد إلى بغداد ثانية ومنها إلى شيراز فقضى بها عشرين سنة عند عضد الدولة البويهي ، فنفق عنده ، وبلغ منزلة عالية حتى قال عنه عضد الدولة : أنا غلام أبي علي الفارسي في النحو[٣] . وقد ألف له أبو علي كتاب الإيضاح ، وكتاب التكملة ، وكان وكيله في زواج الخليفة الطالع من ابنته ، كما كان له علاقة وطيدة مع الصاحب بن عباد وقد مر بنا كيف أنه أوصاه خيراً بابن أخته ، إذ كانت علاقته معه علاقة إجلال ووداد[٤] .

مكانته العلمية :

بلغ أبو علي منزلة رفيعة في العلم فنال بها منزلة عالية في الذكر والشأن ، فقد أثنى عليه القدماء ورأوا فيه رأياً حسناً .

---

(١) الخصائص ١ / ٧٤ ، والمحتسب ١ / ٣٤٠ .

(٢) معجم الآباء ٧ / ٢٣٣ ، ولخصائص ٣ / ٢٦٢ .

(٣) نزهة الألباء ٣٤١ ، وتاريخ بغداد ٨ / ٢٧٦ ، وسير أعلام النبلاء ١٦ / ٣٧٩ .

(٤) النجوم الزاهرة ٤ / ١٣٥ .

حتى قال أحد معاصريه[١] عنه : « إنه فارس العربية وحائز قصب السبق فيها منذ أربعين سنة » كما نقل عن قومٍ من تلامذته قولهم : « أبو علي الفارسي فوق المبرد وأعلم منه » .

وليس أدل على تلك المنزلة الرفيعة التي وصل إليها أبو علي من كثرة تلاميذه ونبوغهم وبلوغ بعضهم الرياسة في فنه ، وكذا كثرة مؤلفاته وتنوعها ولولا غزارة علمه وتشعب ثقافته لما اشتهر بالآفاق وتزاحم على مجلسه الحذاق ، ولعل منزلة أبي علي وما لقيه من قبول عند عضد الدولة ، قد زادت حظ أبي علي في الثناء وذياع الصيت ، فلم يكن ليتقدم عند الخليفة لولا قدمه الراسخة في النحو وبراعته الفائقة في التصنيف[٢] .

يقول عنه تلميذه أبو طالب العبدي : « ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه »[٣] .

وقد أثنى الخطيب البغدادي على كتبه بقوله : « صنف كتباً عجيبة حسنة لم يسبق إلى مثلها »[٤] وسأسوق هنا ما ذكره صاحب مجمع البيان وعقب عليه صاحب روضات الجنات لبيان المنزلة التي بلغها صاحبنا وإجلال العلماء له ونظرتهم إليه .

فقد ذكر صاحب المجمع بعد قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَـٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ

---

(١) هو محمد بن الحسن الحاتمي (ت ٣٨٨ هـ) ، انظر ما ذكره عن أبي علي في معجم الأدباء ١٨ / ١٥٧ .

(٢) أبو علي الفارسي : ١٤٤ .

(٣) نزهة الألباء : ٢٠٩ .

(٤) تاريخ بغداد ٧ / ٢٥٩ .

مِّنكُمْ ﴾[١] كلاماً لأبي علي وقال بعده : « وهذه كلمة مأخوذة من كلام أبي علي الفارسي ، وناهيك به فارساً في هذا الميدان ، نقاباً يخبر عن مكنون هذا العلم بواضح البيان » وبعد أن ساق صاحب الروضات ذلك عقب عليه بقوله : « وناهيك به ثناء على مرتبة الرجل من شيخ كبير ، ومطلع خبير ، مضافاً إلى سائر ما يوجد من التعظيم عليه في مواضع كثيرة من تضاعيف مصنفات الأدب والتفسير »[٢] .

وبعد فسيرة أبي علي زكية نضرة ، تفوح بعبق مؤلفاته وبشذى آثاره ويكفي أبا علي ما احتج به للقراء السبعة عند ابن مجاهد ، وما خرّج به قراءاتهم على وجه تسلم فيه من القدح والرمي بالوهم والخطأ ، حتى إن أبا العلاء المعري جعل ما ألفه في ذلك سبباً لدفاعه عنه عندما تخيل أنه ظلم بعضاً من الشعراء وتأول ما قالوه على غير ما قصدوه حتى إنه لم يتمالك نفسه إلا وهو يقول لهم : « يا قوم إن هذه أموراً هينة ، فلا تعنتوا هذا الشيخ ؛ فإنه يمت بكتابه في القرآن المعروف بكتاب الحجة ... »[٣] .

ولو لم يكن هذا الكتاب محل تقدير أبي العلاء لما نهى من أجله عن إعنات الشيخ ودفع الهجوم عنه[٤] .

أساتذته وتلاميذه :

مر بنا أن أبا علي قدم بغداد شاباً ولم تكن له من قبل أدنى سمعة فيها ؛ ولذا فقد عكف على ملازمة شيوخها وعلمائها فتتلمذ فيها على

---

(١) المائدة : ١٠٦ .

(٢) روضات الجنات : ٣١٨ ، ٣١٩ .

(٣) رسالة الغفران : ١٥٤ .

(٤) أبو علي الفارسي : ١٤٥ .

جماعة من شيوخ ذلك العصر منهم :

١ - أبو إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج المتوفى سنة ٣١١ هـ حيث قرأ عليه معانيه[١] .

٢ - أبو الحسن علي بن سليمان المعروف بالأخفش الصغير المتوفى سنة ٣١٥ هـ وكان من حفاظ الأخبار فانتفع أبو علي منه في ذلك وروى عنه أبو علي بسنده قصيدة يزيد بن الحكم الثقفي[٢] .

٣ - أبو بكر محمد بن السري البغدادي المعروف بابن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ ، وكان تأثر أبي علي به في القراءات إذ كان ابن السراج احتج للقراءات التي ذكرها ابن مجاهد ، وابن السراج من أجل أساتذة أبي علي وكثيراً ما نقل عنه ، وقد قرأ عليه كتاب سيبويه .

٤ - أبو بكر محمد بن أحمد بن مقصد المعروف بابن الخياط المتوفى سنة ٣٢٠ هـ ، ذكر ياقوت أنه رأى بخط أبي علي ما يفيد قراءته على ابن الخياط[٣] وكتب عنه شيئاً .

٥ - أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد المتوفى سنة ٣٢١ هـ وقد تأثر أبو علي بمسائله وكتبه اللغوية حتى أن الدكتور عبد الفتاح شلبي ربط بين صحة ما نسب لأبي علي من التخلع وبين تتلمذه على يديه ، وهذا ما سبق أن نفيناه عن أبي علي .

---

(١) معجم الأدباء ١٧ / ١٤٢ ، ونزهة الألباء ٣١٢ .

(٢) انظر : البصريات المسألة رقم (٥٨) .

(٣) معجم الأدباء ١٧ / ١٤٣ .

٦ - أبو بكر أحمد بن موسى المشهور بـابن مجاهد المتوفى سنة ٣٢٤ روى أبو علي عنه القراءة عرضاً ، ويبدو أن أبا علي تأثر به كثيراً في كتاب الحجة .

٧ - أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري المشهور بـ« مبرمان » المتوفى سنة ٣٤٥ هـ أخذ عنه السيرافي وأبو علي .

وبعد أن أتم الاتصال بهؤلاء الشيوخ والنهل من معينهم أصبح أبو علي إماماً من أئمة العربية في عصره ، ومن أوفر من عاصروه علماً وأوسعهم اطلاعاً ، فبرع من تلاميذه حذاق وجاءت كتبه أكثر الكتب فائدة وأغزرها علماً .

تلاميذه :

مر بنا فيما تقدم كيف أن أبا علي قد طوّف بلاداً عدة وارتحل بين أقاليم الدولة العباسية ومدنها ، ولاشك أن من كانت له منزلة أبي علي العلمية وتمكن من الارتحال والتنقل كما فعل ، فسينتفع بعلمه خلق كثير ، ويتتلمذ على يديه العديد ممن أحبوا العلم ولازموا العلماء .

ولهذا فلا غرابة أن نجد جماعة ممن قرأوا على أبي علي من تلاميذه أصبحوا أئمة في العربية ، بل كاد بعضهم أن يبلغ شأو أبي علي ويعتلي ما اعتلاه من منزلة ومن بين هؤلاء الذين لازموه وتتلمذوا عليه :

١ - أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ، الذي لازم أبا علي زمناً طويلاً منتفعاً بعلمه وقد بقي معه إلى أن توفي[1] .

---

(١) انظر : إنباه الرواة ٣ / ١٨٩ ، وروضات الجنات ٣١٨ .

٢ - أبو الحسن علي بن عيسى الربعي المتوفى سنة ٤٢٠ هـ[١] .

ولم تخل كل الكتب التي ترجمت لأبي علي وذكرت تلاميذه من ذكرهما ، بل اقتصر العديد من المؤرخين عليهما من تلاميذه عند الترجمة له .

٣ - أبو طالب أحمد بن بكر العبدي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ أخذ جلّ ما عند أبي علي وكان نحوياً لغوياً ، شرح كتاب الإيضاح شرحاً وافياً[٢] .

٤ - أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح ، قال عنه ياقوت دخل العراق فقرأ علم العربية على شيخي زمانه ونور عين أوانه أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي[٣] .

٥ - أبو الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث ابن اخت أبي علي المتوفى سنة ٤٢١ هـ قال عنه القفطي : « وهو الإمام في النحو بعد خاله أبي علي ومنه أخذ وعليه درس حتى استغرق علمه واستحق مكانه »[٤] .

٦ - علي بن عبد الله السمسمي اللغوي النحوي المتوفى سنة ٤١٥ هـ[٥] .

٧ - علي بن عبيد الله الدقيقي النحوي المتوفى سنة ٤١٥ هـ وقد شرح أيضاح أبي علي[٦] .

---

(١) نزهة الألباء ٣٤٢ .

(٢) انظر : معجم الأدباء ٢ / ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، وإنباه الرواة ٢ / ٣٨٧ .

(٣) معجم الأدباء ٦ / ١٥٣ .

(٤) إنباه الرواة ٣ / ١١٦ - ١١٩ .

(٥) معجم الأدباء ١٤ / ٥٨ ، وإنباه الرواة ٢ / ٢٨٨ .

(٦) نزهة الألباء ١٠١ ، وبغية الوعاة ١ / ٢٦٨ .

هؤلاء هم أبرز تلاميذ أبي علي ومن قرأوا عليه ونهلوا من صفو معينه ، ومن تلاميذه أيضاً عبد الملك بن أبي بكر النهرواني[١] الذي أخذ عنه القراءات عرضاً وأبو القاسم التنوخي[٢] ، وصاعد بن الحسن بن عيسى وأحمد بن محمد بن الحسن الإمام المرزوقي وغيرهم الكثير ممن تتلمذ على يدي أبي علي وانتفع بعلمه[٣] .

آثاره :

ترك أبو علي ثروة علمية ضخمة ، ضمنت له ذياع صيته وبقاء أثره وذكره . ورغم أن يد الدهر نالت بعضها بالعبث فحالت بيننا وبينها إلا أن ما بقي من كتبه ووصل إلينا جسّد المنزلة الرفيعة والعلم الجم الذي أخذ منه الفارسي بحظٍ وافر .

وقد أحصى الدكتور عبد الفتاح شلبي ثروته العلمية جامعاً لها مما ذكره المترجمون والورّاقون فيما يأتي :

١ - الحجة .

٢ - التذكرة .

٣ - شرح أبيات الإيضاح .

٤ - مختصر عوامل الإعراب .

---

(١) طبقات القراء ٢٠٧ .

(٢) المنتظم ٧ / ١٣٨ .

(٣) ذكر العديد من تلاميذ أبي علي وترجم له الدكتور عبد الفتاح شلبي في بضع صفحات من كتاب أبي علي الفارسي فلينظر ذلك لاستيفاء ما كللت عنه من ص ١٣٢ إلى ص ١٣٨ .

٥ - الأغفال وهي المسائل التي رواها عن الزجاج .

٦ - أبيات الإعراب .

٧ - الإيضاح .

٨ - المقصور والمدود .

٩ - الإيضاح الشعري « كتاب الشعر » .

١٠ - المسائل الحلبية .

١١ - المسائل البغدادية .

١٢ - المسائل الشيرازية .

١٣ - المسائل القصرية .

١٤ - نقض الهاذور .

١٥ - كتاب الترجمة .

١٦ - المسائل المنثورة .

١٧ - المسائل الدمشقية .

١٨ - أبيات المعاني .

١٩ - التتبع لكلام أبي علي الجبائي في التفسير .

٢٠ - تفسير قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾.

٢١ - المسائل البصرية .

٢٢ - المسائل العسكرية .

٢٣ - المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج .

٢٤ - المسائل المشكلة .

٢٥ - المسائل الكرمانية .

٢٦ - العوامل المائة .

٢٧ - المسائل المجلسيات .

٢٨ - المسائل الذهبيات .

٢٩ - تعليقه على كتاب سيبويه .

٣٠ - جواهر النحو .

٣١ - الهيثيات « ذكرها الدكتور عبد الفتاح هكذا بالثاء وأثبت الدكتور كاظم بحر المرجان أنها بالتاء نسبة إلى مدينة « هيت » شمال غرب بغداد[١] ، وأراه أقرب للصواب لكونه أحد أبناء العراق ؛ وأهل مكة أدرى بشعابها .

٣٢ - أقسام الأخبار في المعاني .

٣٣ - الأهوازيات[٢] .

---

(١) انظر : تمهيد كتاب الإيضاح بقلم الدكتور كاظم بحر المرجان .

(٢) للاستزادة عن كتب أبي علي الفارسي ومعرفة أحوالها يرجع إلى كتاب أبي علي الفارسي ١٤٧ - ١٥٢ .

وقد أعجبني كثيراً ما سطره صلاح الدين عبد الله السنكاوي عن أبي علي ومؤلفاته في بداية تحقيقه للمسائل المشكلة ، فقد أبدع في سرد حياة ومؤلفات الشيخ وذكر أحوال مجمل كتب أبي علي ومواضع ورودها في كتب التراجم والفنون .

وفاته :

أجمع المؤرخون عدا ابن الأثير[1] على أن أبا علي توفي سنة ٣٧٧ هـ كما أنهم اتفقوا على أن وفاته كانت في يوم الأحد السابع عشر من ربيع الأول ودفن بالمقبرة الشَوْنيزية من بغداد .

أما ابن الأثير فقد ذكر أن وفاته كانت إحدى حوادث ٣٧٦ هـ .

وقد أوصى أبو علي بثلث ماله للنحاة في بغداد ، والقادمين إليها من البلاد .

(١) انظر نقل الدكتور عبد الفتاح شلبي بالإجماع في كتابه ١٤١ ، وقد تولى الرد على من خالف ما عليه أكثر المؤرخين في وفاة أبي علي ، فخلص إلى ما سطرته عن وفاته .

ترجمة ابن مالك

اسمه ونسبه :

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الشافعي هذا الذي ذكره له أكثر المترجمين له[١] ، وذكره لنفسه في شواهد التوضيح والتصحيح[٢] و شرح الكافية الشافية[٣] .

وقد اكتفى بعض من ترجموا له بما ذكر في مقدمة شرحه لعمدته بعبد الله أبيه أو جده فلم يذكروه في نسبه إلا مرة واحدة .

وممن اكتفى بذكر « عبد الله » مرة واحدة في نسبه صاحب مرآة الزمان[٤] وجمال الدين الاسنوي[٥] ، فلم يذكر له كلاهما إلا جداً واحداً هو عبد الله ، ولعل الباعث على ذلك هو الميل إلى الاختصار والإيجاز ، خصوصاً أن شهرة ابن مالك هذه بلغت الآفاق بل أصبح يكتفى بابن مالك علماً عليه .

وأما نسبته إلى « طَيّء » فهي إلى قبيلة كانت تسكن وسط مرسيّه ومرسية مدينة في شرق الأندلس[٦] .

وأما « جيان » فهي مسقط رأسه وبها ولد وهي تبعد عن مرسيه

---

(١) انظر : الوافي بالوفيات ٣ / ٣٥٩ ، وشذرات الذهب ٥ / ٣٣٩ ، وطبقات الشافية ٥ / ٢٨ ، وطبقات القراء ٢ / ١٨٠ .

(٢) انظر : مقدمة شواهد التوضيح والتصحيح « طبعة عالم الكتب » .

(٣) انظر : خطبة الكافية الشافية ١ / ٥٥ .

(٤) مرآة الزمان لقطب الدين اليونيسني ٣ / ٧٦ .

(٥) صاحب طبقات الشافعية ، انظر : الطبقات ٢ / ٤٥٤ .

(٦) انظر : نفح الطيب ٢ / ٢٢٨ .

المتقدم ذكرها ومن أعمالها أبَّذه وقسْطرة وقسطلة وبيّاسة[١] .

مولده وأسرته :

يجمع المؤرخون ومَنْ ترجموا لابن مالك أن مولده كان بـ « جيّان » في الأندلس ، ولم أجد من خالف هذا الإجماع إلا يوسف سركيس[٢] حيث ذكر أن ولادته كانت بدمشق ، ولعل رحلته إلى دمشق وحياته واستقراره بها أوهم سركيس بالقول بولادته فيها .

وأما سنة مولده فالأرجح أن تكون سنة ستمائة للهجرة وأكثر من ترجموا له أثبتوا ذلك[٣] .

إلا أنني وجدت ابن الجزري قد ذكر أن مولده كان سنة ثمان وتسعين وخمسمائة للهجرة[٤] وكذلك ذكره المقري[٥] ، ولكن التاريخ الأول هو المعوّل عليه والذي قال به أكثر المترجمين لابن مالك ولم يعرف عن أسرته شيء حيث لم يذكر المؤخرون عنها ولا عن والديه شيئا ، ولعل مما دعاه إلى رحلته إلى المشرق والإقامة فيه وفاة والديه وعدم وجود مَنْ يقوم عليه ويهتم بأموره[٦] .

---

(١) نفح الطيب ٢ / ٢٢٨ .

(٢) انظر : معجم المطبوعات العربية والغربية ١ / ٢٣٢ .

(٣) انظر : مثلاً فوات الوفيات ٣ / ٣٥٩ ، وتاريخ الأدب العربي ٥ / ٢٧٠ .

(٤) طبقات القراء ٢ / ١٨٠ .

(٥) نفح الطيب ٢ / ٢٢٨ .

(٦) انظر : مقدمة تحقيق الكافية الشافية (٨ - ٩) .

دراساته الأولى وأساتذته بالأندلس :

بدأ ابن مالك دراساته بحفظ القرآن الكريم وهو ما كان معهوداً في تلك العصور ، ثم درس القراءات وأكبّ على علوم اللغة وفروعها .

وقد أوضح المقري حياة ابن مالك العلمية في الأندلس بقوله : « أخذ العربية عن غير واحدٍ وقرأ كتاب سيبويه كما درس المذهب المالكي وهو المذهب السائد في الأندلس في ذلك الوقت » [١] .

وممن تتلمذ عليهم ابن مالك في الأندلس :

١ - ثابت بن خيار الكُلاعي[٢] : وكان فاضلاً نحوياً مقرئاً ، أخذ عنه ابن مالك العربية ، ومما ذكره في أساتذته ابن الجزري والسيوطي والمقري .

يقول ابن الجزري عنه « قد شاع عند كثير من منتحلي العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ في العربية ولا في القراءات ، وليس ذلك ، بل أخذ العربية في بلاده عن ثابت بن خيار .... » [٣] وقد ذكر السيوطي[٤] أن ثابتاً هذا كان من أئمة القراءات وليس من أئمة العربية وهذا يعني أن ابن مالك أخذ عنه القراءات إن لم يكن أخذ عنه العربية .

٢ - أبو علي الشلوبين :

عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأشبيلي الأزدي إمام عصره في العربية بلا منازع وقلما تأدب أحد من أهل الأندلس في وقته إلا قرأ عليه .

---

(١) نفح الطيب ٢ / ٢٢٣ .

(٢) انظر : ترجمته في وفيات الأعيان ٣ / ١٢٣ ، والأعلام ٥ / ٢٢٤ .

(٣) طبقات القراء ٢ / ١٨١ .

(٤) بغية الوعاة ١ / ١٣١ .

صنّف تعليقاً على كتاب سيبويه وشرحين على الجزولية وهو صاحب « التوطئة » توفي سنة ٦٤٥هـ .

الحياة السياسية في الأندلس ورحلة ابن مالك للمشرق الإسلامي :

كانت حياة الأندلس إبّان وجود ابن مالك فيها مملوءة بالفتن والاضطرابات ؛ فقد انهارت في عصره دولة الموحدين وأقام السلطان محمد ابن يوسف دولته على أنقاض دولة الموحدين وبدأت الأندلس تسقط كسفاً في أيدي النصارى[١] ، وفي خضم هذه الصراعات كان حريّا بابن مالك أن يغادر الأندلس كعادة كثير من الأدباء والعلماء خوفاً على أنفسهم وطلباً للاستقرار والأمن .

وإذا كان ابن مالك قد أخذ بالأندلس عن ثابت بن خيار كما تقدم المتوفي « ٦٢٨هـ » وسمع بدمشق من أبي صادق الحسين بن صباح المتوفي سنة ٦٣٢هـ على ما سيأتي واستناداً إلى ما ذكره بروكلمان عن قدومه دمشق في شبابه المبكر أمكن القول أن رحيله من الأندلس كانت في مقتبل عمره ولم يكن حينئذٍ قد بلغ الثلاثين منه ، وفي طريقه إلى المشرق يبدو أنه مر بالقاهرة[٢] ولم يطل المكوث بها فانتقل منها إلى الحجاز ولم يطل بقاؤه بها طويلاً أيضاً ، فانتقل بعدها إلى دمشق .

يقول ابن طولون الصالحي : « إنه رحل إلى الحجاز وتردد في البلاد الشامية فسكن بحلب وحماة ثم انتهى آخراً إلى دمشق »[٣] .

---

(١) انظر : مقدمة تحقيق الكافية الشافية (١٠) ، والدراسات اللغوية عن ابن مالك ٢٦ .

(٢) حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة ٢ / ٩٦ - ٩٧ .

(٣) القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية ٢ / ٣٩٣ .

أثر هذه الرحلة على ابن مالك :

لم تكن رحلة ابن مالك حين ذلك إلى المشرق بدعاً من الأمر فقد اعتاد العلماء على ذلك حتى أصبحت الرحلة في ذلك الحين أمراً مألوفاً .

ويبدو أن هذه الرحلة غيرت في صاحبنا هذا شيئاً كثيراً وصبغته بصبغة شرقية في خلقه ومسلكه حتى إنه انتقل للمذهب الشافعي بعد أن كان مالكياً كما مرّ بنا .

فانفراد ابن مالك عن المغاربة بالكرم والمذهب الشافعي[١] كان من أثر هذه الرحلة .

وقد تعدى تأثره بهذه الرحلة ذلك إذ نرى أسلوبه وطريقة تصنيفه وتبويبه تتطابق مع ما عرف في المشرق أثناء رحلة ابن مالك إليه[٢] .

أساتذة ابن مالك في المشرق الإسلامي :

من الذين تتلمذ على أيديهم ابن مالك في المشرق عند وصوله إلى الشام :

١ - أبو صادق الحسن بن الصباح المخزومي كان أديباً ديناً صالحاً جليلاً وقد ذكر السيوطي[٣] والصفدي[٤] تتلمذ ابن مالك عليه بدمشق .

---

(١) انظر : الوافي بالوفيات ٣ / ٣٥٩ ، وبغية الوعاة ١ / ١٣٤ .

(٢) انظر : مقدمة تحقيق الكافية الشافية ١٤ .

(٣) بغية الوعاة ١ / ١٣٠ .

(٤) الوافي بالوفيات ٣ / ٣٥٨ .

٢ - أبو الحسن السخاوي : علم الدين علـى بـن محمـد عبـد الصمـد السخاوي المقّري وهو عالم بـالقراءات والأصـول والتفسـير وقـد تصـدى للإقـراء وازدحـم عليـه الطلبـة . ومـن ذكـر تتلمـذ ابـن مـالك عليـه السيوطي[١] .

٣ - ابن يعيش : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلـبي المشهور بابن يعيش وكان يعرف بابن الصانع . من كبار أئمة العربيـة كـان ماهراً في النحو والتصريف ، تصـدى للإقـراء بحلـب زمانـاً وطـال عمـره واتسع ذكره وأغلب فضلاء حلـب تلامذتـه وقـد شـرح المفصـل وشـرح تصريف الملوكي يقول ابن الجزري « لما دخل ابن مالك حلب لازم حلقـة ابن يعيش »[٢] .

٤ - ابن عمرون : أبو عبد الله جمال الديـن محمـد بـن عمـرون الحلـبي النحوي تلميذ ابن يعيش في النحو ، وبرع فيه وتصدر لإقرائه وتخرج علـى يديه جماعة وممن جالسه ابن مالك صاحبنا[٣] .

وعلى الرغم من تتلمذ ابن مالك على هؤلاء وأخذه عنهم ، إلا أن أبا حيان جعله شيخ نفسه إذ لم يكن فيمن درس عليهم شيخاً مشهوراً يعتمـد عليه ويرجع إليه في حل المشكلات ولذا فلا غرابه أن وجدناه يقول عنـه : « إنه لا يحتمل المباحثة ولا يثبت للمناقشة لأنه إنما أخذ هذا العلـم بـالنظر فيه بخاصة نفسه ، وهذا مع كثرة ما اجتناه من ثمرة غرسه »[٤] .

---

(١) بغية الوعاة ١ / ١٣١ .

(٢) طبقات القراء ٢ / ١٨٠ .

(٣) الوافي بالوفيات ١ / ١٩٧ .

(٤) انظر : نص أبي حيان في بغية الوعاة ١ / ١٣١ .

وقد تصدى لأبي حيان في ذلك ابن الجزري[١] ، ورد عليه بذكر شيوخ معروفين تتلمذ عليهم ابن مالك وتلقى العلم على أيديهم ومن هؤلاء مَنْ ترجمنا له سابقاً .

مكانته العلميّة :

يكفي في بيان مكانته العلمية وغزارة فكرته وتشعب معرفته ما ذكره عنه السيوطي عندما ترجم له حيث قال عنه : « كان إماماً في القراءات وعللها ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والإطلاع على وحشيها . وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى وحَبْراً لا يبارى وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ، ويتعجبون من أين يأتي بها وكان نظم الشعر سهلاً عليه .... هذا مع ما هو عليه من الدين المتين ، وصدق اللهجة وكثرة النوافل وحسن السمت .... »[٢] .

تلاميذه :

عندما انتقل ابن مالك إلى حلب بعد أن أقام بدمشق ودرس على أساتذتها تصدر لإقراء العربية وأمّ بالسلطانية[٣] ، ثم رحل إلى حماة وأقام بها مدة فنشر فيها علماً جماً ثم استوطن دمشق وعكف بها على الإفادة وتولى إمامة العادلية .

---

(١) انظر : طبقات القراء ٢ / ١٨٠ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ١ / ١٣٠ .

(٣) طبقات القراء ٢ / ١٨٠ ، والوافي بالوفيات ٣ / ٣٥٩ .

وليس غريباً ممّن كانت هذه حياته ورحلاته وعرف الناس علمه وفضله أن يقصده طلاب العلم من شتى الأرجاء فيأخذون من علمه ويتسابقون على مجالسه وحلقه .

وممّن أخذ عن ابن مالك وتتلمذ عليه :

١ - يحيى بن شرف النووي إمام زمانه ، وقد كان عالماً فاضلاً من مصنفاته تهذيب الأسماء واللغات ، نقل فيه عن شيخه ابن مالك شيئاً كثيراً[١] .

٢ - ابنه بدر الدين محمد بن محمد بن مالك : أخذ عن والده في أول عمره إلا أنه وقع بينهما خلاف سكن الابن لأجله « بعلبك » وقد شرح ألفية أبيه شرحاً قيل عنه إنها « لم تشرح الخلاصة بأحسن ولا أسدّ ولا أجزل على كثرة شروحها منها » [٢] .

٣ - شمس الدين محمد بن عباس بن جعوان وكان مهتماً بالحديث وإماماً في اللغة .

٤ - محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي : قرأ على ابن مالك النحو وبرع فيه ولازمه[٣] ، وكان فقيهاً نحوياً .

٥ - أبو البركات المنجا بن عثمان بن أسعد الحنبلي : درس على ابن مالك النحو وبرع فيه وشرح ألفية أستاذه ابن مالك .

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى ٨ / ٣٩٥ .

(٢) الوافي بالوفيات ١ / ٢٠٤ .

(٣) بغية الوعاة ١ / ٢٠٧ .

٦ - شهاب الدين أبو الثناء محمود بن سليمان الحلبي ثم الدمشقي أخذ عن ابن مالك العربية وبرع فيها .

آثاره ومؤلفاته :

لاشك أن ابن مالك ورّث مصنفات كثيرة ، فهو أشهر نحاة القرن السابع ، وقد وهبه الله قدرة عجيبة على النظم العلمي الرائق في شتى الفنون . وهذا من أهم العوامل التي ساعدت على رواج مؤلفاته وانتشارها .

ومن مؤلفاته التي خلفها رحمه الله :

١ - الكافية الشافية في النحو والصرف .

٢ - الوافية في شرح الكافية الشافية .

٣ - الخلاصة « المشهورة بالألفية » .

٤ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .

٥ - شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .

٦ - المؤصل في نظم المفصل .

٧ - سبك المنظوم وفك المختوم .

٨ - عمدة الحافظ وعدة اللافظ .

٩ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ .

١٠ - إكمال العمدة .

١١ - شرح إكمال العدة .

١٢ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح .

١٣ - المقدمة الأسديه .

١٤ - شرح الجزوليه .

١٥ - النكت النحوية على مقدمة ابن الحاجب .

١٦ - لاميّة الأفعال .

١٧ - شرح لامية الأفعال .

١٨ - إيجاز التصريف في علم التصريف .

١٩ - نظم الفرائد .

٢٠ - إكمال الإعلام بمثلث الكلام .

٢١ - ثلاثيات الأفعال .

٢٢ - تحفة المودود في المقصور والممدود .

٢٣ - شرح تحفة المودود .

٢٤ - الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد .

٢٥ - الاعتماد في نظائر الظاء والضاد .

٢٦ - النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز .

٢٧ - كتاب الألفاظ المختلفة .

٢٨ - ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل .

٢٩ - فتاوي العربية .

٣٠ - منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء .

٣١ - بيان ما فيه لغات ثلاث فأكثر .

٣٢ - المالكية في القراءات .

٣٣ - اللامية في القراءات .

٣٤ - وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال .

٣٥ - أرجوزة في الخط .

٣٦ - كتاب العروض .

٣٧ - قصيدة في الأسماء المؤنثة .

وفاته ورثاؤه :

توفي ابن مالك بدمشق في اليوم الثاني عشر من شعبان لعام اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة باتفاق بين المؤرخين[١] وصلي عليه بالجامع الأموي ودفن بسفح قاسيون بتربه القاضي عز الدين الصائغ .

وقد رثاهُ شرف الدين الحصني بقصيدة منها[٢] :

يَا شَتَاتَ الأسماءِ والأفْعالِ ... بَعْدَ مَوتِ بنِ مَالكِ المفضالِ
وانْحِرَافَ الحُرُوفِ بَعْد ضَبْطٍ ... مِنْهُ فِيْ الانفصال والاتصال
مَصْدراً كَانَ للعُلُومِ بِإِذْنِ للّـ ... ـهِ مِنْ غَيْرِ شبهة وَمُحَالِ

وقد قال الصلاح الصفدي عن هذه المرثية « ما رأيت مرثية في نحويّ » أحسن من هذه المرثية » [٣] .

وممن رثاه أيضاً البهاء بن النحاس ومما قاله[٤] :

قُلْ لابنِ مَالكِ إنْ جَرَتْ بِكَ أَدْمُعِي ... حَمْراءِ يَحْكِيْها النَجِيْعُ القَانِي
فَلَقَدْ جَرَحْتَ القَلبَ حِيْنَ نُعِيْتَ لِي ... فَتَدَفَّقَتْ بِدِمَائِهِ أَجْفَانِي
لَكِنْ يُهَوِّنُ مَا أَجِدْهُ مِنْ الأَسَى ... عِلْمِي بِنَقْلَتِه إِلَى رِضْوَانِ

---

(١) انظر : مقدمة تحقيق الكافية الشافية ١٨ .

(٢) انظر : القصيدة في بغية الوعاة ١ / ١٣٤ ، ونفح الطيب ٢ / ٢٢٧ .

(٣) بغية الوعاة ١ / ١٣٥ .

(٤) السابق بنفس الصفحة .

" تسهيل الفوائد "

وأهم شروحه

تسهيل الفوائد وأهم شروحه

مكانة تسهيل الفوائد ومميزاته :

يعد هذا الكتاب من أعظم الكتب النحوية ، وليس أدل على ذلك من أنه نال شهرة واسعة وانتشر بين طلاب علم النحو بما لا يكون لغيره من الكتب والتآليف النحوية .

ومما يؤكد ما قدمناه ما روي عن أبي حيان أنه التزم أن لا يقرئ أحداً إلا في كتاب سيبويه أو التسهيل أو مصنفاته[1] .

وكتاب التسهيل هذا ، هو ثالث نسخة للألفية التي اشتهرت لابن مالك ، فقد نظم ابن مالك الألفية ، ثم نثرها في كتابه « الفوائد النحوية والمقاصد النحوية » ثم سهل هذا الكتاب وكمّله بـ « بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » وقد بلغ ابن مالك في « الفوائد » مبلغاً كبيراً من الإجادة ، ونال مؤلفه إعجاب كثير ممن عاصروه أو خلفوه ، حتى إن سعد الدين ابن العربي قرّظه بقوله[2] :

إنّ الإمَامَ جَمالَ الدين فضّله ... إلهُ ولنَشر العلْم أهَّلَهُ
أمْلَى كتَاباً لَهُ يُسَمَّى الفَوائَد لَمْ ... يَزلْ مُفِيْداً لِذي لُبَّ تأمّلَه
وَكُلُّ فَائَدةٍ فِي النّحو يجْمَعُها ... إنّ الفَوائِد جَمْعٌ لاَ نَظَيرَ لَه

وبالرغم من هذا الإطراء لكتاب الفوائد ، إلا أن ابن مالك لم يكتف به ، ورأى أنه بحاجة إلى تسهيل وتكميل ، فسهلّه كما قدمنا ، وكمّله بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، إلا أن ابن مالك على ما يظهر لم يكن

---

(١) بغية الوعاة ١ / ٢٨١ .

(٢) انظر : حاشية الحضري على شرح ابن عقيل ص (٧) .

له به من الاهتمام ما كان للفوائد ، حتى إن ابن رشد قال فيه « ثم صنفّ كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تسهيلاً لذلك الكتاب وتكميلاً ، وإنه لاسم طابق مسمّاه وعلم وافق معناه غير أنه في بعض الأبواب يقصر عن معتاده ويترك ما ارتهن في إيراده فسبحان المتفرد بالكمال »[1] .

ولّما كان الأمر كذلك أو يقرب منه ، شرح ابن مالك هذا التسهيل وذكر في مقدمته أنه شفع به التسهيل ليوضح ما خفي من مسائله ويقرر ما يقتضي من دلائله .

أهم ما أمتاز به التسهيل :

من أهم ما يميز كتاب التسهيل ما يأتي :

١ - أنه يجمع بين دفتيه علمي الإعراب والتصريف ، فهو لم يقتصر فيه على النحو وحده بل اشتمل كتابه على أبواب النحو والصرف ، ولم يكن الكتاب في أيٍّ من هذين الفرعين بأقل من الآخر ، بل إن ابن مالك يخال في الإعراب أنه نحويٌ فحسب ، وكذا يراه صرفياً من يقرأ التصريف في كتابه .

٢ - أن ابن مالك رتب الأبواب النحوية فيه على نسق لم يسبق إليه ، بل واعتمد كل من جاء بعده عليه في التبويب وترتيب الأبواب النحوية فلابن مالك فضل السبق إلى هذه الطريقة ولكتابه فضل احتوائها وتطبيقها .

---

(١) انظر : نصه في حاشية الحضري على شرح ابن عقيل (٧) .

٣ - أن هذا الكتاب يحشد فيه مؤلفه من الآراء النحوية والمذاهب المختلفة عدداً هائلاً ، وعلى الرغم من هذا الحشد فهو يعرضها بعبارات موجزة قصيرة ، يقف من خلالها قارئ الكتاب على الخلاف دون التعمق فيه والخوض في غماره .

٤ - أن الكتاب من أول الكتب النحوية التي ظهر فيها الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبوي ووضعه موضعه اللائق به بين مصادر النحو واللغة ، وهذا ما لم يكن بالقدر ذاته قبل ابن مالك .

ونظراً للأهمية الكبيرة لهذا الكتاب وما تميز به فقد حظي بعناية النحويين فشرحه كثير منهم ، بل شرحه بعضهم أكثر من مرة[1] رغبة في خدمته ، وطلباً لأعلى درجة في توضيحه وبيان ما جاء فيه ، وقد بلغت أهمية هذه الكتاب عند بعضهم أن نظمه وشرحه كما فعل شهاب الدين أحمد بن يهود الدمشقي .

ومن أهم الشروح التي تناولت هذا الكتاب :

١ - شرح التسهيل لابن مالك :

وهو شرح للمصنف نفسه اقتضاه الغموض والتعقيد الذي رآه بعض الفضلاء في التسهيل فطلب إلى ابن مالك أن يشفع التسهيل بما يوضح غامضه ويحل معقدة ويسلس من حزنه ، فكان هذه الشرح من ابن مالك .

---

(١) انظر : مقدمة تحقيق شرح التسهيل لابن مالك للدكتور عبد الرحمن السيد ص ٦ .

منهجه في الكتاب :

لقد سار ابن مالك في شرحه للتسهيل على منهج ثابت ، يقرر فيه ما يريده بسهولة وسلاسة وكان منهجه في شرحه يقوم عل الآتي :

أ - الاعتداد بآراء القدامى من النحويين والموازنة بين آرائهم المختلفة مختاراً لأقواها دليلاً[١] .

ب - تناول بعض هذه الآراء بالنقد وبعضها بالرد داعماً ذلك بالبراهين والأدلة[٢] .

جـ - تحري الدقة في النقل عن غيره ، فإما أن يكون نقله مطابقاً للمصدر الذي أخذ عنه أو قريباً منه مختصراً بما لا يغير المعنى ولا يؤثر في المقصود[٣] .

د - يسوق ابن مالك في شرح التسهيل أدلته ، مؤيداً لها بالآيات والأحاديث والشعر العربي والكلام العربي المنثور .

هـ - بالإضافة إلى السماع كان يتجه ابن مالك إلى القياس إذا ما استوفى القياس عوامل صحته .

و - كان ابن مالك في سوقه للآراء المختلفة والترجيح بينهما متميزاً بالأسلوب الواضح والقدرة على الإبانة والإفصاح عما يريده .

---

(١) انظر : مقدمة تحقيق شرح التسهيل لابن مالك للدكتور عبد الرحمن السيد ص ٦ .

(٢) السابق بنفس الصفحة .

(٣) السابق ص (٧) .

ز - ظهور الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف والإكثار منه على وجهٍ جعل منه للحديث مكانة مرموقة وموضعاً لائقاً به بين مصادر النحو واللغة وقد وصل ابن مالك في هذا الشرح إلى « مصادر غير الثلاثي » ولم يكمله ، وتولى إكماله عنه ابنه بدر الدين[١] فوصل إلى « ها » و « يا » حرفا تنبيه .....

ولم يكمله أيضاً .

٢ - شرح التسهيل لمحمد علي اللخمي السبتي المتوفى سنة ٧٣٣هـ[٢] .

٣ - شرح التسهيل لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد القدسي[٣] المتوفى سنة ٧٤٤هـ .

٤ - التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي ، قيل عنه وعن ارتشاف الضرب « ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال »[٤] وقد خرج من هذا الكتاب خمسة أجزاء بتحقيق الأستاذ الدكتور حسن هنداوي ولم يكتمل بعد ، وقد وعد بإكماله وصنع فهارس له[٥] .

٥ - التنخيل المخلص من شرح التسهيل ، وهذا الشرح الثاني لأبي

---

(١) انظر : كشف الظنون ١ / ٤٠٥ ، شفاء العليل ١ / ٤٢ .

(٢) ذكر هذا الشرح منسوباً لصاحبه في الإحاطة ٣ / ١٤٤ ، وكشف الظنون ١ / ٤٠٦ ، ومعجم المؤلفين ١١ / ٢٥ ، وانظر : شفاء العليل ١ / ٤٣ .

(٣) انظر : ما تقدم في (٢) .

(٤) بغية الوعاة ١ / ٢٨٢ .

(٥) انظر : التذييل والتكميل ١ / ١٣ .

حيان على التسهيل[١] .

٦ - شرح التسهيل لابن أم قاسم المرادي المتوفى سنة ٧٤٩هـ[٢] .

٧ - شرح التسهيل للسمين الحلبي المتوفى سنة ٧٥٦هـ[٣] .

٩ - شرح التسهيل لمحمد بن عبد الواحد بن يحيى الدكالي المعروف بابن النقاش المتوفى سنة ٧٦٣هـ[٤] .

١٠ - المساعد على تسهيل الفوائد لعبد الله بن عبد الرحمن المشهور بابن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ ، وقد أخرجت هذا الكتاب مشكورة جامعة أم القرى وطبعته بتحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، وهو في أربعة أجزاء وقد أفدت منه في بحثي إفادة جمة فجزى الله مَنْ قام على إخراجه خير الجزاء .

١١ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبي عبد الله محمد بن عيسى ابن عبد الله السلسيلي المصري المتوفي سنة ٧٧٠هـ ، وقد حققه الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي رحمه الله في ثلاثة أجزاء وطبعته المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة .

وتحقيق الدكتور عبد الله يرحمه الله وخدمته للكتاب تستأهل ممن يقرأه الدعاء له فقد قدّم فيه جهداً بإخلاص وعملاً بإتقان وتحقيقاً بأمانةٍ واقتدار

---

(١) انظر : كشف الظنون ١ / ٤٠٥ ، وشذرات الذهب ٦ / ١٤٧ ، وشفاء العليل ١ / ٤٤ .

(٢) انظر : كشف الظنون ١ / ٤٠٦ ، وبغية الوعاة ١ / ٢٢٦ ، وشفاء العليل ١ / ٤٤ .

(٣) انظر ما تقدم في (٢) .

(٤) انظر : شذرات الذهب ٦ / ١٧٩ ، وكشف الظنون ١ / ٤٠٦ ، ومعجم المؤلفين ٢ / ٢١١ .

فرحمك الله يا أبا هشام رحمة واسعة .

١٢ - شرح التسهيل لمحمد بن الحسن محمد المالقي المالكي المتوفى سنة ٧٧١هـ[١] .

١٣ - شرح التسهيل لأحمد بن محمد الأصبحي المتوفى سنة ٧٧٦هـ[٢] .

١٤ - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش المتوفى سنة ٧٧٨هـ .

وقد ذكر الدكتور عبد الرحمن السيد في مقدمة تحقيق شرح التسهيل لابن مالك[٣] أن الكتاب أخرج في رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة ولم يذكر اسم الباحث ولم أقف أنا على الرسالة أو على اسم صاحبها .

١٥ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لبدر الدين محمد بن أبي بكر ابن عمر الاسكندري المالكي المعروف بالمدماميني المتوفى سنة ٨٢٧هـ .

وقد أخرج الدكتور / محمد بن عبد الرحمن المفدّى منه سبعة أجزاء ، وطبع بمطابع الفرزدق ، ولم يكتمل ، وكان لإخراجه على أجزاء متفرقة أثر كبير على عدم اقتنائه حيث يصعب الحصول عليه كاملاً .

---

(١) كشف الظنون ١ / ٤٠٧ ، ومعجم المؤلفين ٩ / ٢١٨ .

(٢) كشف الظنون ١ / ٤٠٧ ، ومعجم المؤلفين ٢ / ١٥١ ، والأعلام ١ / ٢٢٤ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك بتحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ص (٧) .

١٦ - شرح التسهيل لأحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الأنصاري المشهور بابن هشام وهو حفيد ابن هشام المعروف[١] .

١٧ - جلاّب الموائد في شرح تسهيل الفوائد لشمس الدين محمد بن عمار بن محمد المعروف بابن عمار المتوفى سنة ٨٤٤هـ[٢] .

١٨ - شرح التسهيل لمحمد بن علي المعروف بابن هلال الشافعي المتوفى سنة ٩٣٣هـ[٣] .

١٩ - نتائج التحصيل في شرح التسهيل لمحمد بن محمد بن أبي بكر القثتالي الشهير بالمرابط الصغير المتوفى سنة ١٠٩٠هـ[٤] .

٢٠ - شرح التسهيل ليحيى بن محمد بن محمد بن عبد الله النابلي الشاري الجزائري المتوفى سنة ١٠٩٦هـ[٥] .

وبعد فهذه تسعة عشر شرحاً للتسهيل ، وهناك مالا يقل عن ستة وستين شرحاً وتلخيصاً وتعليقاً وهامشاً عليه ذكرها الدكتور عبد الله الحسيني في مقدمة « شفاء العليل »[٦] ، وأنا قد اكتفيت بالشروح التي قد تناولت الكتاب كاملاً ولا أدعي أني قد حصرتها فهذا ما استطعت أن أقف عليه واستقصيته عن شروح الفوائد .

---

(١) ذكره في هدية العارفين ٥ / ١٢٤ .

(٢) بغية الوعاة ١ / ٤٠٧ ، وكشف الظنون ١ / ٤٠٧ ، والأعلام ٦ / ٣١١ .

(٣) كشف الظنون ١ / ٤٠٧ ، ومعجم المؤلفين ١١ / ٦٨ .

(٤) معجم المؤلفين ١١ / ١٩٩ ، والأعلام ٧ / ٩٤ .

(٥) معجم المؤلفين ١٣ / ٢٢٧ ، والأعلام ٨ / ١٦٩ .

(٦) انظر : شفاء العليل ١ / ٥٤ .

فمن أراد الاستزادة ومعرفة أحوال هذه الشروح فليرجع إليها هناك فقد استوفاها الدكتور كاملة يرحمه الله .

ومع ذلك فقد ذكر في ختامها أنه لا يجزم بأنها هي الحد النهائي الذي لا يزيد عليه .

الفصل الأول

الآراء التي وافق فيها ابن مالك أبا علي

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : آراء أبي علي التي أيدها ابن مالك .

المبحث الثاني : موافقة ابن مالك لما حكاه أو نقله أبو علي أو تبع فيه غيره .

المبحث الأول

آراء أبي علي التي أيدها ابن مالك

ويشتمل على :

١ – حد النكرة والمعرفة " واحد أمه وعبد بطنه " .

٢ – مصدرية " لو " .

٣ – حذف المبتدأ وجوباً في نص اليمين .

٤ – إعمال " لات " في " هنّا " .

٥ – التعليق في " أرأيت " بمعنى " أخبرني " .

٦ – إجراء القول مجرى الظن .

٧ – حذف الفاعل .

٨ – العطف بـ" إما " .

٩ – مجيء " من " للتبعيض .

حد المعرفة والنكرة

قال ابن مالك : (من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه ، دون استدراك عليه ؛ لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً وعكسه ، وما هو في استعمالهم على وجهين ..... والثالث[1] كواحد أمه وعبد بطنه ، فإن بعض العرب يجريهما ، معرفتين بمقتضى الإضافة ، وبعض العرب يجعلهما نكرتين ، ويدخل عليهما « رب » ، وينصبهما على الحال ، ذكر ذلك أبو علي) [2] .

عرض المسألة :

يعضد ابن مالك ما ذهب إليه من استعمال (واحدِ أُمِّه) و (عبدِ بطنهِ) على وجهين ، بما ذكرهُ أبو علي في ذلك ، حيث ذكر أن من العرب من يجعلهما نكرتين ومنهم من يجعلهما معرفتين .

وقد ذكر أبو علي ذلك في الإيضاح فقال : (وقد زعموا أن بعض العرب يجعل واحد أمه وعبد بطنه نكرة ، وإن كان الأكثر فيها أن تكون معرفة) [3] فأورد الاستعمالين ، واختار التعريف .

دراسة المسألة :

حد النكرة عند النحويين ما لم يخص الواحد من جنسه نحو (رجل) و (فرس) و (غلام) وحد المعرفة ما يخص الواحد من جنسه .

---

(١) أي مما هو في استعمالهم على وجهين .

(٢) شرح التسهيل ١ / ١١٤ .

(٣) الإيضاح ٢١١ .

وتعتبر النكـرة مـن المعرفـة بدخـول الألـف والـلام نحـو (الفـرس) و (الغلام) ودخول (رُبّ) نحو (رب فرس وغلام) [١] .

ومن الأسماء مـا يسـتعمل مـرة معرفـة ومـرة أخـرى نكـرة ، وذلـك كقولهم: (واحد أمه) و (عبد بطنه) .

فيستعملان معرفتين فتقول : (هذا الرجل واحد أمه وعبد بطنه) .

ويستعملان نكرتين فتدخل عليهما (ربّ) فيقول : (رب واحد أمِّـه وعبد بطنهِ) .

وقد اختلف النحويون حول ، حقيقتـهما ، أنكرتـان همـا أم معرفتـان وذلك على رأيين :

الرأي الأول :

يرى فيه أصحابه أنهما نكرتان ، وإن كانا على صورة المعرفة .

فهما وإن أضيفا ، إلاّ أنها لم يكتسبا من الإضافة التعريف .

لكون الإضافة فيهما غير محضة .

نقل هذا الأزهري[٢] عن هشـام والفـراء[٣] واختـاره ابـن الطـراوة[٤]

---

(١) انظر : مثل ذلك في أسرار العربية ١ / ١٩٨ ، واللمـع ١٥٨ - ١٥٩ و شـرح شـذور الذهـب ١٤٨ .

(٢) تهذيب اللغة ٥ / ١٩٩ .

(٣) السابق ، والزاهر ١ / ٣٣٣ .

(٤) انظر : الإفصاح ١٣٣ - ١٣٤ .

وابن عصفور[١] .

يقول ابن الطراوة في ذلك معترضاً على أبي علي : (واختار في واحد أمه وعبد بطنه التعريف والصواب غير ما ذهب إليه)[٢] .

وقد استدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه بما يأتي :

أولاً : دخول (رب) عليهما ، وهي لا تدخل إلا على النكرات ، فقد دخلت عليهما في قول حاتم الطائي[٣] :

أماوىُّ إني رُبَّ واحدِ أمِّه أجَرْتُ ، فلا قَتْلٌ عَليهِ ولا أسْرُ

يقول ابن الأثير في ذلك : (فَمنْ نكّرهما ، فلدخول (رب) عليهما ، في قوله أماوى إني .....)[٤] .

ثانياً : أنهما في معنى (خادم بطنه ، ومفرد أمه) فيكون اسم الفاعل فيهما بمعنى الحال ، وتكون الإضافة فيهما للتخفيف ، حالهما في ذلك حال (غيرك) و (مثلك) إذ لم يتعرفا عند سيبويه[٥] والمبرد[٦] لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال فهما بمنزلة (مغايرك) و (مماثلك) .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٧٠ ، والمقرب ٢٨٣ .

(٢) الإفصاح ١٣٣ .

(٣) البيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه ٢١٢ ، والهمع ٢ / ٤١٤ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٢٣٤ ، والحلبيات ٢٤٥ ، والزاهر ١ / ٣٣٣ .

(٤) البديع ١ / ٢٨٤ .

(٥) الكتاب ٢ / ١١١ - ١١٢ ، شرح التصريح ٣ / ١٠٦ .

(٦) انظر : ما نسب إليه في شرح التصريح ٣ / ١١٦ ، ولم أجد رأيه هذا في المقتضب .

يقول أبـو حيـان معلـلاً عـدم تعرفـهما : (وبعـض العـرب يجعلـهما نكرتين ، كأنه لاحظ في (واحد أمّه) مفرد أمـه وفي (عبـد بطنـه) خـادم بطنه)[١] .

ثالثاً : أنهما يجريان صفتين على النكـرة فيقـال (مـررت برجـلٍ عبـدِ بطنهِ) و (مررت برجلٍ واحدِ أمه) وهذا ما جعل ابن الطراوة يخطئ أبـا علي في اختياره التعريف فيهما ، يقول في معـرض رده علـى أبـي علـي : (والصواب غير ما ذهب إليـه لأنـك تقـول : « هـذا رجـلٌ عبـدُ بطنـهِ » فتنعت به النكرة ، ولو قلت : « هذا زيدٌ عبدُ بطنهِ » تريد النعـت لم يجـز ، لأن النعت لا يتعرف بنفسه وإنما يتعرف بإضافته إلى ما بعده)[٢] .

رابعـاً : أن التعريـف فيـهما لـو كانـا معرفتـين بمنزلـة تعـرف الشـيء بنفسه ، وذلك أن (واحـد أمـه) مضـاف إلى (أم) و (أم) مضـاف إلى ضمـير (واحـد) فيكـون بذلـك متعرفـاً بنفسـه ، وقـد أورد هـذه العلـة وردها الرضي فقال (وليسـت العلـة في تنكيرهمـا مـا قالـه بعضـهم : إن (واحـد أمـه) مضـاف إلى (أم) و (أم) مضـاف إلى ضمـير واحـد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشـيء بنفسـه ؛ وذلـك لأن الضمـير في مثله لا يعود إلى المضاف الأول بل إلى مـا تقـدم عليـه مـن صـاحب ذلـك المضاف »[٣] .

---

(١) الارتشاف ٤ / ١٨٠٢ .

(٢) الإفصاح ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٢٤٣ .

الرأي الثاني :

يرى فيه أصحابه أنّ (عبد بطنه) و (واحد أمه) معرفتان ، واختاره أبو علي الفارسي[١] وابن أبي الربيع[٢] وأبو حيان[٣] والسيوطي[٤] ، وقد تقدم معنا نص أبي علي في (الإيضاح) على ذلك ، ونص عليه أيضاً في الحليبات بقوله : (فإن قلت فقد حكى أبو الحسن أن بعض العرب يجعل (واحد أمه) و (عبد بطنه) نكرة ويدخل عليهما (رب) وأنشد :

أماوي إني ربَّ واحدِ أمِّه

فقد حكى هذا وقال مع ذلك الوجه الجيد أن يكون معرفة وهو أكثر »[٥] .

وإلى مثل ذلك أشار ابن الربيع بقوله : (وأمّا : واحد أمه وعبد بطنه ، فالأكثر فيهما أن يكونا معرفتين ، فلا يجريان إلا على المعرفة) .

ودليل هؤلاء فيما ذهبوا إليه جريانهما على المعرفة في مثل (مررت بزيدٍ واحدِ أمه وبعمروٍ عبدِ بطنه) .

وكذلك استدلوا بمقتضى الإضافة فيهما إذ إضافتهما تقتضي التعريف ، إذ الإضافة فيهما عند هؤلاء محضة تكسب المضاف التعريف .

لهذا يقول أبو حيان في توجيه ذلك : (ومَنْ لم يتأولهما باسم الفاعل أقرهما على التعريف بالإضافة) ولم أجد عند هؤلاء مَنْ اعترض على أصحاب الرأي الأول الذين اختاروا التنكير فيما استدلوا به .

---

(١) الإيضاح ٢١١ ، والحليبات ٢٤٥ .

(٢) البسيط ٢ / ١٠٤٤ .

(٣) الإرتشاف ٤ / ١٨٠٢ ، ومنهج السالك ٢٧٠ .

(٤) الهمع ٢ / ٤١٤ - ٤١٥ .

(٥) الحليبات ٢٤٥ .

بل إن أصحاب هذا الرأي لم ينكروا التنكير فيهما ، فقد صححوا وروده عن العرب[1] ، لكنهم اختاروا التعريف إذ كان الأكثر في الإستعمال عند العرب . وهذا ما ذكره ابن مالك في هذه المسألة عن أبي علي .

الترجيح :

بعد الوقوف على الرأيين السابقين واستعراض نصوص أصحاب كل رأي يظهر لي أنه لا وجه لترجيح أحدهما على الآخر .

إذ الاستعمالان موجودان ، لم ينكر أيٌّ من أصحاب الرأيين ورودهما ، فقد رأينا كيف يجريان على المعرفة وعلى النكرة .

والذي يظهر لي أن الاختلاف بين الرأيين كان بناءً على التأويل وعدمه الذي يأخذ به كل فريق ، أي أن لـ (عبد بطنه) و (واحد أمه) وجهين كما يأتي :

الوجه الأول : أنهما في تأويل خادم بطنه ومفرد أمه ، ومَنْ أخذ بهذا الاعتبار اعتقد التنكير فيهما لتأويلهما باسم الفاعل .

الوجه الثاني : عدم التأويل باسم الفاعل واقرارهما على الإضافة الموجودة ، ومَن أخذ بهذا قال بالتعريف ، بمقتضى الإضافة ولم يلتفت لتأويلهما باسم الفاعل .

وعليه فكلا الرأيين صحيحٌ ، إلا أن كثرة استعمال العرب للتعريف فيهما يجعل القول به أرجح .

---

(١) كل من قال بالتعريف لم يهمل ذكر التنكير ، انظر : مثلاً الحلبيات ٢٤٥ ، والبسيط ٢/ ١٠٤٤ ، والارتشاف ٤ / ١٨٠٢ .

مصدرية « لو »

قال ابن مالك « وأكثر النحويين لا يذكرون « لو » في الحروف المصدرية ، وممن ذكرها الفراء وأبو علي ومن المتأخرين التبريزي وأبو البقاء ، وقال أبو علي في التذكرة وقد حكى قراءة بعض القراء ﴿ ودوا لو تدهن فيدهنوا ﴾[1] بنصب « فيدهنوا » حمله على المعنى كأنه قال : ودوا أن تدهن فيدهنوا »[2] .

عرض المسألة :

ينسب ابن مالك إلى أبي علي الفارسي القول بمصدرية « لو » فيعضد بما ساقه عنه ما ذهب إليه من القول بالمصدرية فيها ، وبالرغم مما نقله عنه وعضد به رأيه ، فقد نقل أن الكثير من النحويين لا يعدونها مصدرية كما عدها أبو علي .

دراسة المسألة :

تأتي « لو » في العربية على أقسام متعددة ، ولمعانٍ كثيرة ، فتأتي للعرض نحو : « لو تنزل عندنا فتصيب خيراً » وتأتي للتقليل نحو « أعط المساكين ولو واحداً » وللتمني نحو[3] « لو تأتينا فتحدثنا »[4] .

ومن ذلك أن بعض النحويين جعلها للمصدر في نحو « وددت لو تقوم » .

---

(١) القلم : ٩ . وجمهور المصاحف على إثبات النون وهارون على حذفها . انظر : البحر المحيط ٨ / ٣٠٤ ، والكافية الشافية ١ / ١٢٩ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٥٣ .

(٣) ممن أثبت المعنى الزمخشري وبه قال في الآية .

(٤) شرح الكافية الشافية ١ / ١٢٩ ، والجنى ٢٥٣ ، والمغنى ١ / ٥٠٤ .

لكنه قد جرى الخلاف فيها حينئذٍ ، هل تثبت لها المصدرية أو ، لا تثبت ، فانقسم النحويون حولها إلى فريقين ، فمنهم من أثبت ذلك لها ، ومنهم من نفاه وذلك على النحو التالي :

المذهب الأول :

وهو مذهب المثبتين لمصدرية « لو » وإليه ذهب سيبويه[١] والكوفيون[٢] والفراء[٣] وأبو علي الفارسي[٤] والتبريزي[٥] والعكبري[٦] وابن مالك[٧] والرضي[٨]، وتأتي « لو » عندهم مصدرية في نحو « وددت لو قام زيد » و « وددت لو يقوم زيد » فتوصل بالماضي والمضارع ، وهي حينئذٍ توافق « أن » المصدرية في المعنى وفي تأويلها مع الفعل بعدها بمصدر ، وتخالفها في أنها لا تنصب المضارع كـ « أنْ » وعلى قولهم هذا يكون تأويل « وددت لو قام زيد » « وددت قيام زيد » ومثله « وددت لو يقوم زيد » أي وددت قيامه .

وأكثر ما تأتي مصدرية بعد التمني وما في معناه مثل « ودّ - وأحب وتمنّى واختار ... » .

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٦ .

(٢) انظر رأيهم في شرح التسهيل ١ / ٥٣ ، وشفاء العليل ١ / ٢٤٧ ، وتذكرة النحاة ٣٨ ، والجنى ٢٥٣ ، والدر (١ / ٤٠٣) ، والمغني ١ / ٥٠٤ ، والهمع ١ / ٢٦٤ .

(٣) معاني القرآن ١ / ١٧٥ ، وانظر رأيه فيما تقدم في (١) .

(٤) الشعر ١ / ٤٧٣ ، وانظر كذلك ما تقدم في (١) .

(٥) انظر رأيه في تذكرة النحاة ٣٨ ، والجنى ٢٥٣ ، والمغنى ١ / ٥٠٤ ، والهمع ١ / ٢٦٤ .

(٦) التبيان (١ / ٨٦ ، ٣٠٩) ، (٢ / ٤٢١) .

(٧) انظر شرح الكافية الشافية ١ / ١٢٩ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٣ .

(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٤ / ٤٧٣ .

وقد جاءت في الشعر غير متلوّة بالتمني أو ما هو في معناه وهو قليل ومنه قول قتيلة[١] :

مَا كَانَ ضرّكَ لَوْ مَننّتَ ورُبّما ... مَنّ الفَتَى وَهُوَ المَغِيْظُ المُحْنَقُ

وقول امرئ القيس[٢] :

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً إليْها وَمعْشراً ... عَليَّ حراصاً لو يسرُّون مَقْتلي

ويعتمد المثبتون لمصدريتها على ما نقله سيبويه[٣] عن هارون[٤] أنه رأى في بعض المصاحف قوله تعالى : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾[٥] بحذف النون من « يدهنون » بناء على عطفه على معنى « أن تدهنَ » إذ المعنى « ودوا أن تدهن فيدهنوا » . يقول سيبويه في ذلك : « وتقول : ودّ لو تأتيه فتحدِّثه . والرفع جيّد على معنى التمني ، ومثله قوله عزّ وجل: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ وزعم هارون أنها في بعض المصاحف : ﴿ ودوا لو تدهنُ فيدهنوا ﴾ .

ولأنها تعاقب « أن » في مباشرة « ود » وما في معناها ، قرأ أبيّ[٦] ﴿ ودّ الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلوا ﴾[٧] .

---

(١) قتيلة بنت النضر بن الحارث وقيل أخته ، تخاطب رسول الله ﷺ ، انظر البيت في السيرة النبوية ١ / ٤٣ ، وكتاب الشعر ٢ / ٤٧١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٢٩ وغيرها .

(٢) انظر البيت في الديوان ١٣ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ١٢ ، والخزانة ٤ / ٤٩٦ ، والرصف ٢٩٢ .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٣٦ . وبه نصه الذي سيأتي .

(٤) هو هارون بن موسى الأزدي العتكي النحوي البصري روى عن أبي عمرو بن العلاء وابن إسحاق وعبد الله بن أبي إسحاق والخليل وغيرهم (انظر تهذيب التهذيب ١١ / ١٤) .

(٥) القلم : ٩ .

(٦) انظر قراءته في معاني الفراء ١ / ١٧٥ .

(٧) النساء : ١٠٢ .

ولهذا وجه الفراء هذه القراءة على التأويل بـأن تغفلـو ، لمـا كـانت في معناها وتأويلها مع ما بعدها بمصدر .

يقول الفراء موجهاً قراءة أبيّ « ... فـهل يجـوز في الكـلام أن تقـول : أتود أن تصيب مالاً فضاع ، والمعنى فيضيع ، قلـت : نعـم ذلـك جـائز في « وددت » لأن العرب تلقاها مرّة بـ « أنْ » ومرة بـ « لو » فيقولون : وددت لو ذهبت عنا ووددت أن تذهب عنـا ..... ولذلـك قـال في قـراءة أبـي ﴿ ود الذين كفرو لـــو تغفلـون عـن أسـلحتكم وأمتعتكـم فيميلـو ﴾ ردّه على تأويل ودوا أن تغفلوا فـإذا رفعـت « فيميلـون » رددت علـى تـأويل « لو » »[1] .

فأما ما ذكره ابن مالك عن أبي علي الفارسي ، فلم أقـف عليـه عنـد أبي علي فيما بين يدي من كتبه والذي يظهر لنا من نصه عن أبي علـي في ذلك أنه يوافق ما ذكـره سـيبويه عـن هـارون في قولـه تعـالى : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ ونـص أبـي علـي في هـذا ذكـر ابـن مـالك أنـه في التذكرة . والذي وقفت عليه عند أبي علي مما يتصل بهذه المسألة هو قولـه في قول قتيلة المتقدم :

« ما كان ضرَّك لو مَننّتَ »

« ولا يسـتقيم أن تجعـل المـنّ الـذي دل عليـه قولهـا « لـــو مننـــت » الفاعل »[2] .

ولو لم يعتبر « لو » مصدرية لم يؤولها مع « مننت » بالمن .

---

(١) معاني القرآن ١ / ١٧٥ . وبه قراءة أبيّ .

(٢) كتاب الشعر ٢ / ٤٧٣ .

وعلى الرغم مما نفهمه من نصه هذا ، فقد عقب عليه البغدادي بقوله « ومقتضاه أن « لو » شرطية وجوابها محذوف دل عليه ما قبله ولا مانع منه »[١] ولا أدري كيف يفعل البغدادي بالمن الذي ذكره أبو علي مؤولاً من « لو » والفعل بعدها « لو مننت » ومن المعلوم أنه لا يقدَّر بالاسم إلا حرف مصدري مع ما دخل عليه .

وقد استدل المثبتون لمصدرية « لو » على صحة ما ذهبوا إليه بما يأتي :

١ - أنه يخرج على ذلك كثير من آيات القرآن الكريم ، فمنه قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[٢] وقوله تعالى : ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾[٣] وقوله : ﴿ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ ﴾[٤] .

فالمعنى في الآيات « يود أحدهم التعمير » و « ود كثير من أهل الكتاب ردكم عن دينكم » وودوا إغفالكم ...

٢ - قراءة هارون المتقدمة ﴿ ودوا لو تدهنُ فيدهنوا ﴾ بحذف النون حيث عطف « يدهنوا » بالنصب على « تدهن » إذ معناه « أن تدهن » فساوت في الآية « أن » المصدرية .

يقول ابن هشام موضحاً ذلك « ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ﴿ ودوا

---

(١) شرح أبيات المغني ٥ / ٥٢ ، ٥٣ .

(٢) البقرة : ٩٦ .

(٣) البقرة : ١٠٩ .

(٤) النساء : ١٠٢ .

لو تدهن فيدهنوا ﴾ فعطف يدهنوا بالنصب على « تدهن » لما كان معناه « أن تدهن » »[١] .

٣ - أن الفعل بعدها في قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ مما يتعدى إلى مفعول واحد وليس مما يعلق عن العمل والأصل في « لو » غير المصدرية أن يبقى التعليق معها .

وهذا أحد سببين استدل بهما العكبري على مصدرية (لو) في الآية السابقة فقال بعد أن ساق الآية : « « لو » هنا بمعنى « أن » الناصبة للفعل ولكن لا تنصب ... ويدل على ذلك شيئان ..... والثاني أن « يود » متعدي إلى مفعول واحد وليس مما يعلق عن العمل فمن هنا لزم أن يكون « لو » بمعنى « أنْ » »[٢] .

وقد اعترض على هؤلاء فيما ذهبوا إليه كثير من النحويين وأوردوا ما يأتي :

١ - اعترض عليهم بدخولها على « أن » في قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ﴾[٣] ومعلوم أنه لا يدخل حرف مصدري على مثله ، يقول أبو حيان مبيناً هذا الاعتراض بعد الآية السابقة : « وأما على قول من يذهب إلى أن « لو » بمعنى « أن » وأنها مصدرية فهو بعيد هنا لولايتها « أنْ » و « أنْ » مصدرية ولا يباشر حرف مصدري حرفاً مصدرياً »[٤] .

---

(١) المغني ١ / ٥٠٥ .

(٢) التبيان ١ / ٨٧ .

(٣) آل عمران : ٣٠ .

(٤) البحر المحيط ٢ / ٤٤٧ .

وكلام ابن مالك رحمه الله في الآية يتضمن الرد على اعتراض أبي حيان قبل حدوثه حيث جعل « لو » في الآية ليست داخلة على « أن » المصدرية، بل على فعل محذوف فيكون التقدير « تود لو ثبت أن بينها ... » فلا يلزم من ذلك مباشرة حرف مصدري لحرف مصدري آخر[١] .

٢ - أن ما أوردوه من الآيات التي خرجوا فيها « لو » على المصدرية يمكن أن تخرج على غير ما ذكروه ، مما لا يبقي لهم وجه استشهاد بها وسيأتي بيان ذلك عند الحديث عن مذهب المانعين لمصدرية « لو » ؛ إذ في توجيههم لـ« لو » في الآيات رد على مَنْ ذهبوا إلى مصدرية « لو » .

٣ - اعترض المانعون للمصدرية على تخريجهم لقراءة « فيدهنوا » بأنهم وإن كانوا لا ينكرون هذه القراءة إلا أنه يمكن تخريجها على حذف جواب « لو » وهذا مبني على أنها حرف شرط .

يقول السمين الحلبي عنها في هذه الآية « والظاهر أن « لو » حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وأن جوابها محذوف تقديره « ودوا إدهانك » فحذف « إدهانك » لدلالة ما بعدها عليه وتقدير الجواب لسر بذلك »[٢] .

المذهب الثاني :

وهو مذهب المانعين لمصدرية « لو » فلا يعدونها مع الحروف المصدرية ولا يسبكونها مع بعدها بمصدر، وهم البصريون[٣] ونسب للجمهور[٤]

---

(١) انظر نص ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٥٤ .

(٢) الدر المصون ١٠ / ٤٠٣ .

(٣) انظر الجنى ٢٨٨ ، وشفاء العليل ١ / ٢٤٧ ، والتذييل ١ / ١٥٦ ، والارتشاف ٢/ ٩٩٢، وتذكرة النحاة ٣٨ ، والمغني ١ / ٥٣ ، والهمع ١ / ٢٦٤ .

(٤) الارتشاف ١ / ٩٩٢ ، والجنى ٢٨٨ ، والهمع ١ / ٢٦٤ .

واختاره الأندلسيون[١] .

يقول أبو حيان متحدثاً عن هذا المذهب : « وإثبات كون « لو » مصدرية ليس من طريقة البصريين ولا ذكر ذلك عنهم أحد من أصحابنا »[٢] .

يؤكد ذلك السيوطي حينما عد الحروف الموصولة بقوله « الرابع : « لو » التالية غالباً مفهم تمنٍ واختلف فيها فالجمهور : أنها لا تكون مصدرية بل تلازم التعليق ... »[٣] .

ويتأول هؤلاء الآيات السابقة عند المثبتين للمصدرية على حذف مفعول « يود » وجواب « لو » على أن تكون « لو » في ذلك حرفاً شرطياً .

ففي قوله تعالى ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ يكون التقدير « يود أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة يُسر بذلك » .

ويستدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه بما يلي :

١ - القياس : إذ لا يوجد في لسان العرب « عجبت من لو قام زيد » وهذا بخلاف الحروف المصدرية الأخرى « أن » و« ما » و« كي » فهي حروف مصدرية وتدخل عليها حروف الجر نحو « عجبت من أن قام زيد ومن ما قام زيد ... » يقول أبو حيان في ذلك : « والقياس أن لا يقال

---

(١) انظر الجزولية ٥٢ ، والتوطئة ١٦٩ ، وشرح جمل ابن عصفور ١ / ١٦٨ حيث لم يرد عندهم أي ذكر لـ« لو » مع الحروف المصدرية التي ذكروها ، وانظر نقل أبو حيان عنهم ذلك في التذييل ١ / ١٥٦ .

(٢) التذييل ١ / ١٥٦ .

(٣) الهمع ١ / ٢٦٤ .

بمصدريتها ، ألا ترى أنه لا يوجد في لسان العرب « عجبت من لو قام زيد » بخلاف « أن » و« ما » و« كي » و« أن » فإنها تدخل عليها حروف الجر »[١] .

٢ - أن ما جاء من الآيات مما ظاهره أن « لو » فيه مصدرية يتأول على حذف جوابها لأنها في تلك الآيات كلها شرطية قد يذكر جوابها وقد يحذف ففي قوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ حذف مفعول « يود » وجواب « لو » والتقدير « يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك » فحذف من الأول « المفعول » لدلالة الثاني « فعل الشرط » عليه .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ حذف مفعول « ودوا » لدلالة « لو تدهن » عليه والتقدير « ودوا ادهانك لو تدهن فيدهنون لسرو بذلك » .

وإلى التأويل في الآيات عند هؤلاء أشار المرادي بقوله : « ومَنْ أنكر كونها مصدرية تأول الآية ونحوها على حذف مفعول « يود » وجواب « لو » ... »[٢] .

والذي نخرج به من رأي البصريين في مصدرية « لو » ما يأتي :

١ - أنهم ينكرون مجيئها مصدرية ، وخلوها من الشرط إذ هي في كل ما ورد من أمثلة وشواهد حرف لما كان سيقع لوقوع غيره .

---

(١) التذكرة ٣٨ .

(٢) توضيح المقاصد ٣ / ١٢٩٥ .

٢ - أنهم يؤولون ما جاء ظاهره من الآيات أن « لو » فيه مصدرية على حذف جوابها ، وتقدير ما تحتاج إليه الجملة حينئذٍ مما يقوم عليه إفهامها الشرط وعدم خروجها عنه .

الترجيح :

يظهر لي بعد الوقوف على المذهبين السابقين أن مذهب سيبويه والكوفيين وأبي علي الفارسي وابن مالك وهو القول بمصدرية « لو » يترجح للأسباب التالية :

١ - استقامة المعنى في الآيات والأبيات التي استشهدوا بها عند القول بمصدرية « لو » على وجه لا تحتاج معه إلى تقدير أو تأويل وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل .

٢ - أن مما يشهد لهم قراءة هارون التي أوردها عنه سيبويه في قوله تعالى : ﴿ ودوا لو تدهن فيدهنوا ﴾ على حذف النون والقراءة حجة لهم وإن كانت شاذة .

٣ - أن القول بالمصدرية في الآيات التي استشهدوا بها يبعدنا عن الحذف وكثرة التقدير والتأويل ، لاسيما أن معظم ما استشهدوا به في ذلك من الآيات الكريمة ، ولهذا فقد تكلف المانعون من مصدرية « لو » في القول بالحذف والتقدير فيما ورد من آيات ، مما جعل ابن هشام يقول بعد أن ذكر الخلاف في ذلك : « ويقول المانعون في نحو « يود أحدهم لو يعمر » أنها شرطية ، وإن مفعول « يود » وجواب « لو » محذوفان والتقدير : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ولا خفاء بما في ذلك من التكلف »[1] .

---

(١) المغني ١ / ٥٠٤ .

٤ - أن القائلين بالمصدرية فيها لا ينكرون أنها تكون « شرطية » فهي عندهم مصدرية في ما أوردوه من آيات على ذلك ، وهذا لا يعني أنها لا تكون شرطية بل هي شرطية في غير ما ذكروه من شواهد قرآنية وشعرية . أما القائلون بالمنع فهم يمنعون أن تكون « لو » لغير الشرط ، فينكرون مصدريتها على الإطلاق ، حتى وإن حملهم ذلك على تكلف الحذف والقول بالتأويل والتقدير في الآيات التي قيل بالمصدرية فيها .

والله تعالى أعلم .

حذف المبتدأ وجوباً في نص اليمين

قال ابن مالك « ومن المبتدأ الملتزم حذفه قول العرب : « في ذمتي لأفعلنّ » يريدون في ذمتي ميثاق أو عهد ، فاقتصروا في هذا القسم على خبر المبتدأ ، والتزموا حذف المبتدأ كما فعلوا عكس ذلك في قولهم : « لعمرك لأفعلن » ذكر هذه المسألة أبو علي ، ومن شواهد هذا الاستعمال قول الشاعر[1] :

تُسَاورُ سوّاراً إلى المَجدِ والعُلا وَفِي ذِمّتَي لَئِنْ فَعَلْتَ لَيَفْعَلا »[2]

عرض المسألة :

يوافق ابن مالك أبا علي الفارسي في حذف المبتدأ وجوباً في قول العرب : « في ذمتي لأفعلن » فعضّد بما نقله عن أبي علي في هذه المسألة ما يذهب إليه من ذلك ، واستشهد على هذا الحذف ببيت ليلى الأخيلية المتقدم .

دراسة المسألة :

المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما ، فالمبتدأ معتمد الفائدة ، والخبر محل الفائدة ولذا فلابد منهما ، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية ، تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه ؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعاني ، وحذف أحد هذين الجزأين

---

(١) هي ليلى الأخيلية تخاطب النابغة الجعدي ، والبيت في الكتاب ٣ / ٥١٢ ، والشعر ٢ / ٥٠٧ ، والتبصرة ١ / ٤٣٣ ، والاقتضاب ٣٩٧ ، وشرح الجمل ١ / ٥٣١ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٧٨ .

يخضع للقاعدة العامة التي نص عليه ابن مالك بقوله :

وحَـذْفُ مَـا يُعْلَـمُ جَـائِزٌ كَمْـا تَقُـولُ زَيْـدٌ بَعْـدَ مَـنْ عِندَكُمـا[1]

وبناء على هذه القاعدة ، قسم النحويون حذف المبتدأ إلى قسمين :

الأول : ما كان الحذف فيه على سبيل الجواز ، وضابطه القاعدة التي سبقت عند ابن مالك ومن أمثلته قوله تعالى : ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾[2] .

والتقدير : فعمله لنفسه ، وإساءته عليها ، فحذف المبتدأين جوازاً للعلم بهما والذي دل عليهما هو وجود فعليهما « عمل » و« أساء » ، ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ .

الثاني : ما كان الحذف فيه واجباً :

والمشهور من مواضعه أربعة :

أولها : المبتدأ الذي خبره نعت مقطوع عنه لمدح أو ذم أو ترحم وأمثلته على الترتيب « الحمد لله الحميدُ » و« أعوذ بالله من إبليس عدوُّ المؤمنين » و« مررت بعبدك المسكينُ » .

ثانيها : المبتدأ الذي خبره مصدر يؤدي معنى فعله نحو « سمعُ وطاعةٌ » أي « أمرك سمعٌ وطاعةٌ » ومنه قول الشاعر :

---

(١) انظر في ذلك القواعد والفوائد ١٧٤ ، واللمع ٧٦ ، وشرح المفصل ١ / ٢٣٩ ، والصفو والصفية ١ / ٨٢٢ ، والنحو الوافي ١ / ٤٤٦ .

(٢) فصلت : ٤٢ ، الجاثية : ١٥ .

فَقَالَتْ حَنَانٌ ما أَتَى بِكَ هَاهُنَا أَذُو نَسَبٍ أَمَ أَنْتَ بِالحيِ عارفُ[1]

والتقدير « أمرنا حنان »[2] .

ثالثها : المبتدأ الذي خبره مخصوص بمدح أو ذم ، وذلك في باب نعم وبئس بشرط عدم تقدم المخصوص عليهما ، ومثاله قولك « نعم الرجل زيد » و« بئس الرجل عمرو » والتقدير عند إعراب زيد وعمرو خبرين لمبتدأين محذوفين « هو زيد وهو عمرو » .

رابعها : المبتدأ الذي خبره نص صريح في القسم كقولهم « في ذمتي لأفعلنّ » وهذا القسم هو الذي أيد فيه ابن مالك أبا علي فيما ذهب إليه من وجوب الحذف كما في قول ليلى المتقدم :

. . . . . **وفِيْ ذِمّتِي لئِنْ فَعَلْتَ ليَفْعَلا**

وقد أنشد أبو علي في كتاب الشعر هذا البيت وقال معقباً عليه : « قوله : « في ذمتي » قسم جوابه « ليفعلا » ... ومَنْ لم يرفع بالظرف فينبغي أن يكون المبتدأ عنده محذوفاً يُبين ذلك قولهم : « عليّ عهدُ الله لأفعلنّ » »[3] .

والذي يفهم من كلام أبي علي شيئان :

الأول : أن حذف المبتدأ في قولها « في ذمتي ليفعلا » واجب عند مَنْ لم يجز رفع المبتدأ بالظرف والجار والمجرور .

---

(١) البيت للمنذر الكلابي ، في الكتاب ١ / ١٦١ ، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢٧٧ ، وأمالي الزجاجي ١٣١ ، وابن الناظم ١٢٠ .

(٢) انظر للاستزاده شرح التصريح ١ / ٥٦٣ .

(٣) كتاب الشعر ٢ / ٥٠٧ .

الثاني : أن قولها « وفي ذمتي ليفعلا » قسمٌ ، بدليل اللام الواقعة في الجواب « ليفعلا » ونون التوكيد الخفيفة اللاحقة له ، فهو قسم وإن لم يصرح بما يدل على اليمين وهو قوله « عهد أو قسم » .

وما ذكره أبو علي هنا عن قولهم : « في ذمتي لأفعلن » من أنه قسم حذف فيه المبتدأ وجوباً ، هو ما جاء معناه في نص سيبويه الذي قال فيه « ومثل أيمُ الله وأيمن الله : لا ها اللهِ ذا ، إذا حذفوا ما هذا مبني عليه ، فهذه الأشياء فيها معنى القسم ، ومعناها كمعنى الاسم المجرور بالواو . وتصديق هذا قول العرب : « علي عهدُ الله لأفعلنّ » فعهد مرتفعة وعليّ مستقر لها وفيها معنى اليمين »[1] .

ولهذا فقد ذهب أبو علي إلى أن « ذا » في قولهم : « ها الله ذا » خبر لمبتدأ محذوف وهي من جملة المحلوف عليه والتقدير « لا والله للأمر هذا » .

يقول أبو علي في ذلك « فأما قولهم : « لا ها اللهِ ذا » فـ« ذا » من جملة محلوف عليها و« ذا » خبر مبتدأ محذوف ، يدلك على ذلك أن لا يخلو إن كان جملة محلوفاً عليها من أن يكون خبراً أو مبتدأ فلو كان مبتدأ للزم أن يلحقه ما يربط المقسم عليه بالقسم من اللام ، أو « إن » ونحوها ، فلما كان « ذا » عارياً من هذه الحروف علمت أنه ليس بالمبتدأ وإذا لم يكن مبتدأ كان خبراً وكان المحذوف المبتدأ مع الحروف الرابطة بالقسم »[2] .

فاستدل بكون « ذا » خبراً لا مبتدأ بأنها لو كانت مبتدأ لدخلت عليها « اللام » أو « إن » وببقاء القسم بلا جواب لو كانت من جملة القسم .

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٠٣ .

(٢) العسكريات ١٣٠ .

وهكذا يوافق أبو علي الفارسي سيبويه في حذف المبتدأ المخبر عنه بنص صريح في القسم .

ومعنى صراحة القسم هنا : أن يكون معلوماً في عرف السامع والمتكلم أنه يمين لا يخرج عنها إلى غيرها[١]، ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه. « ففي ذمتي » متعارف عليها أنها لليمين والقسم ، فأفهمت القسم قبل أن يذكر المقسم عليه « لأفعلن » .

ولم أجد قبل أبي علي من نصّ على وجوب حذف المبتدأ في هذه المسألة ، والذي جاء منها عند سيبويه كما تقدم لم ينص فيه على وجوب الحذف كما فعل أبو علي ، بل لم يظهر جلياً عنده أيها لمحذوف المبتدأ أم الخبر .

ولهذا فقد نص المبرد على أنّ الحذف فيها للخبر ، فقال موضحاً ذلك : « فأما قولك : « ذا » فهو الشيء الذي تقسم به ، فالتقدير : لا والله هذا ما أقسم به فحذفت الخبر لعلم السامع به »[٢] .

ولم يجر عنده ولا عند الزمخشري ذكر لحذف المبتدأ وجوباً في « في ذمتي لأفعلنّ » والذي يمكن أن نخرج به من ذلك ما يأتي :

١ - أن أبا علي الفارسي أول من نص على حذف المبتدأ وجوباً في قول العرب « في ذمتي لأفعلن » والأدلة على ذلك ما يأتي :

أ - كل مَنْ جاء بعد أبي علي ونص على هذه المسألة نسبها إليه[٣]

---

(١) النحو الوافي ١ / ٤٦٦ .

(٢) المقتضب ١ / ٥٨٩ .

(٣) فمن نسبها إليه مثلاً : ابن مالك كما تقدم في التسهيل وفي الكافية الشافية ١ / ١٥٥ ، وابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك ١ / ٢٣٨ ، والأشموني كذلك ١ / ٢٢١ ، وأبو حيان في التذييل ١ / ٣١٤ ، والمرادي في توضيح المقاصد ١ / ٤٩٠ ، وابن هشام في تخليص الشواهد ٢٠٧ ، والسيوطي في الهمع ١ / ٣٣٩ ، والأزهري في التصريح ١ / ٥٦٦ .

وأبو علي مع جلالة قدره وعلو منزلته عندما يكون تابعاً لسيبويه أو للمبرد أو لاستاذه ابن السراج في مسألة سبقوه إلى الحديث عنها والكلام عليها لم يتركوا وينسب فيها القول لأبي علي مع سبقهم له فيها . بل يكون في ذلك تابعاً لهم لسبقهم إلى ذكرها قبله .

ب - أن ما جاء فيه من كلام العرب عند سيبويه والمبرد مما هو موافق لما ذهب إليه أبو علي الفارسي من حذف المبتدأ وجوباً في « في ذمتي لأفعلن » وهو قولهم « لا ها الله ذا » مختلف في المحذوف فيه أهو المبتدأ أم الخبر ، وحتى مَنْ جعل المحذوف هو الخبر لم ينص على وجوب الحذف فيه .

جـ - أن ما استشهد به أبو علي على وجوب الحذف وهو بيت الأخيلية المتقدم قد أنشده سيبويه شاهداً على نون التوكيد الخفيفة اللاحقة لجواب القسم ، ولم يتطرق لحذف المبتدأ فيه ولا نص على الوجوب أو الجواز في ذلك[1] .

٢ - أن سبب حذف المبتدأ عندما يكون الخبر نصاً في اليمين هو دلالة الجواب عليه وسده مسده ؛ لأن المبتدأ في مثل قولهم « في ذمتي لأفعلن » واجب الحذف وإلى هذا أشار الشيخ يس بقوله : « وإنما وجب هنا لأن جواب القسم سدّ مسدّه »[2] .

٣ - أن أبا علي ومن جاءوا بعدهُ من القائلين بحذف المبتدأ وجوباً في ذلك يقيسونه على عكسه وهو حذف الخبر في مثل « لعمرك لأفعلنّ » .

---

(١) انظر ذلك في الكتاب ٣ / ٥١٢ .

(٢) حاشية يس على شرح الفاكهي ٢٥٤ ، ويقصد وإنما وجب الحذف .

ولهذا فقد جاء في نص ابن مالك كما تقدم بعد أن ساق ما نصّ عليه أبو علي الفارسي قوله : « والتزموا حذف المبتدأ ، كما فعلوا عكس ذلك في قولهم : « لعمرك لأفعلنّ » »[١] .

٤ - أن هذه المسألة ليست من المسائل الخلافية التي وقع الخلاف فيها بين النحويين سواء كانوا مذاهب أو أفراداً ، وإنما الذي وقع فيها أنه لم ينص عليها كثيرٌ من النحويين لاسيّما المتقدمين على أبي علي الفارسي .

٥ - أنّ نص أبي علي على هذه المسألة بوجوب حذف المبتدأ فيها وانفراده عن مَنْ قبله فيها ليس مستغرباً ، فقد جعل سيبويه من ذلك أيضاً قول بعض العرب : « مَنْ أنت زيدٌ »[٢] فحذف المبتدأ فيه وجوباً وإن لم ينص النحويون على ذلك ولم يدخلوه في المواضع المشهورة التي يحذف فيها المبتدأ وجوباً .

٥ - أنه لم يعترض على أبي علي الفارسي أو مَنْ قالوا بوجوب الحذف في ذلك معترضٌ ، وحتى مَنْ لم ينص عليه فإنه لم يتعرض له بالنفي أو الاستبعاد عما يُنَصّ عليه في باب حذف المبتدأ ، وهذا يعني صحة ما ذهب إليه أبو علي وذكره عنه ابن مالك معضداً فيه ما ذهب إليه في ذلك ، والله أعلم .

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٨٧ .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ٣٢٠ .

إهمال "لات" التي بعدها "هنّا"

قال ابن مالك : « وقد تجيء « لات » وبعدها « هَنّا » كقول الشاعر :

حَنّـت نـوارُ ولاتَ هَنَّـا حنّـتِ وبـدا الـذي كـانَتْ نـوَارُ أجَنّـتِ[1]

ولا عمل لـ« لات » في هـذا وأشباهه ، ولكنها مهملة ، و« هَنّا » في موضع نصب على الظرفية والفعل بعده ، صلة لـ« أنْ » محذوفة و« أنْ » وصلتها في موضع رفع بالابتداء ، والخبر « هَنّا » كأنه قال : « ولا هنالك حين » هكذا قال أبو علي »[2] .

عرض المسألة :

يعضد ابن مالك رأيه في عدم إعمال « لات » في « هَنّا » وأشباهها من الظروف غير المتصرفة بما نقله عن أبي علي الفارسي في ذلك حيث يذهب أبو علي أنها في البيت المتقدم مهملة لا عمل لها في « هنّا » لعدم تصرفه ولكونه معرفة ولا عمل لـ« لات » في المعارف .

وهذه الذي نسبه ابن مالك لأبي علي ذكره عنه غير واحد من النحويين فذكره عنه أبو حيان[3] والمرادي[4] وابن هشام[5] والأشموني[6] .

---

(١) البيت لشبيب بن جعيل أو حجل بن نضلة ، انظره في الشعر والشعراء ١ / ٩٦ ، والارتشاف ٢ / ٩٨٤ ، ٣ / ١٢١١ ، والجنى ٤٨٩ ، وشفاء العليل ١ / ٣٣٣ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

(٣) التذييل ٤ / ٢٩٣ .

(٤) الجنى ٤٨٦ .

(٥) المغني ٢ / ٣٤٤ .

(٦) شرح الأشموني ١ / ٢٥٦ .

يقول المرادي مثبتاً هذا الرأي لأبي علي « وإذا وقعت « لات » قبل « هَنّا » كقول الشاعر :

حنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنَّا حنَّتِ وبَدَا الذي كانَتْ نَوارُ أجنَّتِ

ففيها خلاف ، ذهب الفارسي إلى أنها مهملة لا اسم لها ولا خبر »[1] .

وإلى مثل ذلك أشار الأشموني بقوله بعد البيت : « ... لات مهملة لا اسم لها ولا خبر و« هَنّا » في موضع نصب على الظرفية ؛ لأنه إشارة إلى المكان ... والتقدير حنت نوار ولات هنالك حنين وهذا توجيه الفارسي » وهذا يعني أن أبا علي كان يرى إهمال « لات » في البيت المتقدم ولا يعملها في سوى النكرة من الزمان .

إلا أن ما وقفت عليه عند أبي علي فيما بين يدي من كتبه لا يفهم منه ، ما نقله عن هؤلاء من إهمال « لات » في هذا الموضع ، بل يوحي كلامه حولها باعمالها في ما يليها من ذلك فقد جاء بعد إنشاده البيت المتقدم قوله : « ليس هذا موضع حنين ، ولا موضع الحنين حنّت »[2] فجعل « لات » بمنزلة « ليس » وهذا دليل الإعمال ، وجعل « هَنّا » للظرفية المكانية فأعمل « لات » فيها .. ولو أنه جعلها للزمان لقال « ليس هذا أوان حنين ولا أوان الحنين حنّت » وهذا يعني أنه يجيز إعمالها في غير الزمان ، ومما يؤكد ما فهمناه من نصه السابق أنه قال في موضع آخر بعد قول الشاعر :

لات هنّا ذِكْرى جُبَيْرةَ أمّن جَاءَ مِنْها بِطَائِفِ الأَهْوالِ[3]

---

(١) الجنى ٤٨٦ .

(٢) البصريات ٢ / ٧٥٦ - ٧٥٧ .

(٣) البيت للأعشى ميمون في ديوانه ٢ / ٣٩ ، والمقرب ١٦٢ ، والبصريات ١ / ٦٠١ ، والهمع ١ / ٤٠٢ ، والتذييل ٤ / ٢٩١ .

« ليس هذا موضع ذكرها »[١] فجعل « هنا » موضعاً ، و« لات » بمنزلة « ليس » وكذلك يؤكد ما سقناه أن أبا حيان والأَربلي نقلاً عنه إجازة إعمالها فيما رادف الحين نكرة كان أو معرفة ، وهذا خلاف ما ذكره عنه ابن مالك كما تقدم يقول الأريلي موضحاً ذلك « وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وما رادفه من ظروف الزمان وتكون معرفة ونكرة ومنه قول الشاعر :

حنَّت نوار ولات هنّا حنت . . . . . »[٢]

وأكد ذلك أبو حيان بقوله : « وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحين وما رادفه من ظروف الزمان وتكون معرفة ونكرة ومنه قول الشاعر :

حنَّت نوار ولات هنّا حنت . . . . . »[٣]

وقوله في موضع آخر : « وقد ذكرنا قبل عن أبي علي أن « لات » عاملة في « هنا » فيمكن أن يكون لأبي علي القولان »[٤] .

والذي نخرج به من هذا كله أنّ لأبي علي في هذه المسألة قولين :

أحدهما : أن « لات » لا تعمل في « هنا » فإذا سبقتها فهي مهملة لا عمل لها ، وهذا ما ساقه ابن مالك معضداً به رأيه في ذلك كما تقدم .

---

(١) البصريات ١ / ٦٠١ - ٦٠٣ .

(٢) جواهر الأدب ٣٠٨ .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٢١١ .

(٤) التذييل ٤ / ٢٩٨ .

الثاني : أنها تعمل فيها كما تعمل في لفظ « الحين » ولا فرق بين أن يكون ما عملت فيه من ذلك معرفة أو نكرة .

وكما كان لأبي علي القولان السابقان فقد انقسم النحويون حول « لات » التي تليها « هنا » إلى قسمين ، وذلك على النحو الآتي :

القسم الأول :

يرون أنها عاملة في « هنا » لأنه مما يرادف « الحين » وهي تعمل في الحين وما رادفه معرفة كان أو نكرة ، وهذا مذهب أبي علي في أحد قوليه[١] والأستاذ أبي علي الشلوبين[٢] وابن عصفور[٣] وبه قال الرضي[٤] وعليه عندهم قول الشاعر :

حنَّتْ نَوارُ ولاتَ هَنَّا حنَّتِ . . . . . .

فـ« هنّا » اسم « لات » و« حنَتْ » خبرها ، على حذف مضاف لجملة « حنت » والتقدير « ليس الوقت وقت حنين » .

ولهذا فقد قال أبو علي كما تقدم بعد هذا البيت « ليس هذا موضع حنين ولا موضع الحنين حنّت » وقد أشار أبو حيان إلى من اختاروا الإعمال بقوله « وكونها عاملة في « هنا » هو قول الأستاذ أبي علي وتلميذه الأستاذ أبي الحسن بن عصفور »[٥] .

---

(١) كما تقدم قريباً .

(٢) انظر رأيه في شرح التسهيل ١ / ٣٦٣ ، والمساعد ١ / ٢٨٥ ، والهمع ١ / ٤٠٢ .

(٣) المقرب ١٦٠ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٢٣١ .

(٥) التذييل ٤ / ٢٩٨ .

كما استشهد هؤلاء بقول الشاعر :

لاتَ هَنّـا ذِكْـرى جُبَـيْرَة أو مَـنْ جَـاءَ مِنْـها بِطَـائِفِ الأَهْـوَالِ

حيث جاءت « هنّا » اسـم زمـان مرفـوع ، وذكـرى جبـيرة في موضـع نصب على أنه خبر لهـا وتقديـر « لات هنـا ذكـرى جبـيرة » : « لات هـذا الحين حين ذكرى جبيرة » وقد صرّح بذلك الاعمال والتقدير ابن عصفـور فقال مبيناً عمل « لات » : « وتعمل في الحين معرفـة ونكـرة لاختصاصـها به ، ومن إعمالها أيضاً في المعرفة قول الأعشى :

لات هنـا ذكـرى جبـيرة أو مـن . . . . . .

فأعملها في « هنا » وهي معرفة »[1] .

وقد استدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه بما يأتي :

١ - أن « هنا » وإن كانت في الأصل للمكـان فقـد اسـتعيرت للزمـان وأضيف للجملة الفعلية التي تليه ، وبهذا لم تخرج « لات » عن عملها فيمـا رادف الحين يقول الرضي في ذلك« وأما « لات هنّا » فـ« هنّـا » في الأصـل للمكان استعير للزمان .... وهو يضاف إلى الجملة الفعلية وقد يقطـع عـن الإضافة ... »[2] .

٢ - أن « لات » لاختصاصها بالزمان، لا يأتي بعدها إلاّ ظرف زمـان، ولأجل ذلك حكم ابن عصفور بالظرفية الزمانية لـ« هنا » في قول الشاعر:

لات هنّـا ذكـرى جبـيرة . . . . . .

---

(١) المقرب ١٦٢ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٢٣١ .

فـ« هنا » عنده ظرف زمان وعلامة ذلك دخول « لات » عليها ، يقـول موضحاً ذلك: « وتعمل -يعني لات- في الحين معرفة ونكرة لاختصاصـها به ، ومن إعمالها فيه معرفة قول الأعشى لات هنّا ذكرى جبيرة ... »[١] .

وقد اعترض على هؤلاء أكثر النحويين فلم يسلم شيء مما استدلوا بـه أو وجهوا به ما جاء للاستشهاد على ما ذهبوا إليه من الاعـتراض وذلـك على النحو الآتي :

أ - اعترض عليهم ابن مالك في إعمالهم « لات » في « هنّا » في بيت :

حنـت نـوار ولات هنّـا حنّـت . . . . . .

بأن « هنّا » من الظروف التي لا تتصرف ، فـلا تخـرج عـن الظرفيـة إلا بأن تجرد بـ« من » أو « إلى » فيلزم من إعرابهم لها اسماً للات إخراجها عن الظرفية بلا مبرر ، يقول ابـن مـالك معترضـاً علـى توجيـه ابـن عصفـور السابق « وما قاله غير صحيح لأن « هنا » ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى « في » »[٢] .

ب - اعترض عليهم الأشموني[٣] بأن في ما قالوا إعمال لـ« لات » في معرفة وهي إنما تعمل في نكرة ، وذلك أنهم قدّروا مضاف قبـل « حنّـت » فكان التقدير : « ولات الوقت وقت حنين » لأن الفعل إذا أضيف إليه كان لمجرد الحدث فهو اسم حكماً[٤] .

---

(١) المقرب ١٦٢ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٣٦٣ .

(٣) شرح الأشموني ١ / ٢٥٦ .

(٤) قاله الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ١ / ٢٥٦ .

يقول الأشموني معترضاً عليهم بعد أن ساق رأي ابن عصفور : « وهذا الوجه ضعيف لأن فيه اخراج « هنا » عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف ، وفيه أيضاً إعمال « لات » في معرفة وهي إنما تعمل في نكرة »[١] .

جـ - اعترض عليهم ابن هشام بأنهم في توجيههم ذلك يجمعون بين معمولي « لات » ، والأصل أن يكتفي بأحدهما ، فقد جعلوا « هنا » اسماً لـ« لات » و« حنت » خبرها ، قال : « ومن الوهم ... » قول ابن عصفور في قوله : حنت نوار .....

أن « هنا » اسم « لات » و« حنت » خبرها بتقدير مضاف أي وقت حنت فاقتضى إعرابه الجمع بين معموليها »[٢] .

د - كذلك اعترض عليهم ابن هشام بأن في ما قالوا إعمالاً لـ« لات » في غير ما اختصت به وهو الزمان حيث أعملوها في الجملة النائبة عن المضاف ، فقال بعد أن ساق توجيه ابن عصفور : « فاقتضى إعرابه الجمع بين معموليها ..... وإعمال « لات » في معرفة غير ظاهرة وفي غير الزمان وهي الجملة النائبة عن الظرف »[٣] .

القسم الثاني :

ويرى فيه أصحابه إهمال « لات » التي تأتي بعدها « هنا » وأشباهها ، إذ يرون أنها لا تعمل إلا في الحين أو مرادفة ، بشرط تنكير معموليها

---

(١) شرح الأشموني ١ / ٢٥٦ .

(٢) المغني ١ / ٣٤٤ .

(٣) المغني ١ / ٣٤٤ .

وبهذا قال أبو علي في أحد قوليه[١] وابن مالك[٢] ووافقهما أبو حيان[٣] وبه قال ابن هشام[٤] .

ويوجه هؤلاء « لات » التي بعدها « هنا » على الإهمال ، فلا اسم لها عندهم ولا خبر ، و« هنا » في موضع نصب على الظرفية ، و« حنت » في البيت المتقدم مع « أنْ » مقدرة قبله في موضع رفع بالابتداء ، والظرف قبله خبراً مقدماً والتقدير « ولات هنالك حنين » .

يقول ابن مالك في ذلك : « وأما « لات » الواقع بعدها « هنا » ... فللنحويين فيها مذهبان : أحدهما : أن « لات » مهملة لا اسم لها ولا خبر و« هنا » في موضع نصب على الظرفية ؛ لأنه إشارة إلى مكان و« حنت » مع أن مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء »[٥] .

وقد خرّج هؤلاء استدلال ابن عصفور ببيت :

حنت نوار ولات هنّا حنّتِ . . . . . .

بما سبق أن أشرنا إليه حين ذكرنا الاعتراض على ابن عصفور ومَنْ معه أمّا قول الشاعر :

لات هنا ذكرى جبيرة أو مَنْ . . . . . .

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٣٦٢ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٩٧ ، الهمع ١ / ٤٠٢ ، والمغني ١ / ٣٤٤ .

(٢) كما تقدم معنا .

(٣) التذييل ١ / ٢٩٧ ، والهمع ١ / ٤٠٢ .

(٤) المغني ١ / ٣٤٤ .

(٥) الكافية الشافية ١ / ١٩٧ .

فتأولوه على أنّ « ذكرى » مبتدأ وهو ليس زماناً ، ولذا لم تعمل فيه « لات » و« هنا » ظرف يستعمل زماناً ومكاناً في موضع الخبر ، والجملة كلها منفية بـ« لات » وليس لها أي عمل .

وعليه فليست « لات » داخلةً على « هنا » كما زعم ابن عصفور بل على « ذكرى » ولا عمل لها فيها .

واستدل هؤلاء على صحة أنها نافية في هذا البيت ولا عمل لها بأنها جاءت مجردة من الإضافة إلى « حين » فلم يذكر معها « حين » ولا ما في معناه وذلك في قول الأفوه :

تَرَكَ النَّاسُ لَنا أكْنَافَهم وتَولَّوا لاتَ لَمْ يُغْنِ الفِرَارُ[1]

ولهذا قال أبو حيان بعد هذا البيت « وهذا يدل على أن « لات » لا تعمل وإنما هي في هذا البيت حرف نفي ... ولو كانت عاملة لم يجز حذف الجزأين بعدها »[2] .

الترجيح :

الذي يظهر لي بعد استعراض المذهبين السابقين أن مذهب أبي علي وابن مالك الذي يهملون فيه « لات » عند دخولها على « هنا » يترجح وذلك للأسباب التالية :

١ - أن ما ذهب إليه القائلون بإعمالها في « هنا » في ما تقدم من

---

(١) البيت للأفوه الأيادي ، انظر الصاحبي ٢٦٤ ، وأنشده أبو حيان في تذكرة النحاة ٥٧ ، والتذييل ٤ / ٢٩٩ .

(٢) التذييل ٤ / ٢٩٩ .

شواهد لم يسلموا من الوقوع في ما يخرج « لات » عما اختصت به ، أو مما يخالف المنصوص عليه من القواعد النحوية وقد ظهر ذلك جليّاً حينما سقنا الاعتراض عليهم فيما قالوا .

٢ - أن الكثير في استعمال « هنا » أن تكون للمكان ، ففي إثبات إعمال « لات » فيها إخراج لها من الكثير إلى القليل ، والأصل أن يبقى الحكم لها على ما جاء به الكثير من استعمالها .

٣ - أنه قد ثبت أن « لات » قد دخلت للنفي دون العمل في بيت الأفوه المتقدم ، فالأولى أن تحمل على ذلك ، لا أن تُعْمل مع ما يكون حينئذٍ من مخالفة القواعد كما قررنا مسبقاً .

٤ - أن القائلين بالإعمال لم يتعرضوا بالرد أو الاعتراض على من جعلوا « لات » مهملة فيما تقدم من الشواهد ، والعكس فقد أكثر القائلون بالإهمال من الاعتراض على من قالوا بالاعمال وهذا يعني صحة ما ذهب إليه القائلون بالاهمال .

٥ - أن مما يسند ما ذهبوا إليه من تخريج دخول « لات » على الاهمال دون أن تكون عاملة في الزمن أنها قد دخلت على غير الزمان في قول الشاعر :

لَهْفِي عَلَيهِ لَلَهفَةِ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِيْنَ لاَتَ مُجِيرُ[1]

فقيل: « مجير » فاعل لفعل محذوف تقديره: « ولات يحصل مجير » وقيل: إنه مرفوع على أنه مبتدأ والخبر مقدّر وليس لـ« لات » أي عمل فيه .

---

(١) لعبد الله بن أيوب التيمي أو الشمردل بن شريك الليثي أو حارثة بن بدر الغداني . انظر في الحماسة ١ / ٤٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٢٨ ، والتذييل ١/ ٢٠٤ ، ٢٩١ .

التعليق في (أرأيت) بمعنى أخبرني

قال ابن مالك : (قال أبو علي في التذكرة : « أنبأ » ونبّأ ضمنا معنى « أعلم » فيوافقانه ، ولا يمتنع بعد التضمين تعديتهما بحرف الجر على الأصل ، كما لا تمتنع الحكاية بمعنى « تقول » ، وكما لا يمتنع « أرأيت » بمعنى « أخبرني » عن نصب مفعولين ، لكن منع من التعليق لا تقول : أرأيت زيدٌ أبو مَنْ هو ، لأنه بمعنى أخبرني . فحفظ له من الحكمين أقواهما وهو الإعمال »[1] .

عرض المسألة :

يعضد ابن مالك رأيه في عدم تعليق : (أرأيت) إذا كانت بمعنى (أخبرني) بما نص عليه أبو علي في ذلك حين ذكر أن (أرأيت) لم تعلق في قولهم : (أرأيتك زيداً أبو من هو ؟ مع وقوع الاستفهام بـ (مَنْ) بعدها وإنما منعت من التعليق ، لكونها بمعنى (أخبرني) وهو وإن كان مما يتعدى إلى مفعولين ، إلا أنه ليس من الأفعال التي تعلق فحفظ للفعل من الحكمين أقواهما وهو التعدي وأبطل ما عداه وهو التعليق .

دراسة المسألة :

من أحكام أفعال القلوب (التعليق) وهو : (ترك العمل لفظاً دون معنى لمانع) والمعلّقات كثيرة منها الاستفهام ولام الابتداء و (ما) النافية و (لا) و (إن) .. فإذا جاءت إحدى هذه الموانع بعد الفعل وجب تعليقه عن معمولاته .

---

(١) شرح التسهيل ٢ / ٢٣ .

يستثنى من ذلك أن يكون الفعل في معنى فعل لا يعلق ، فإذا كان كذلك وجب فيه الإعمال وإن جاء بعد معلق مما سبق ، ومن ذلك قولهم : (أرأيتك زيداً أبو من هو ؟) [١] .

وقد اختلف النحويون حول (أرأتيك) التي بمعنى (أخبرني) هل تعلق مطلقاً أم تختص بحالات دون أخرى وذلك على مذهبين :

المذهب الأول :

وهو مذهب سيبويه[٢] وذهب فيه إلى أنه يجب النصب بعد (أرأيت) التي بمعنى (أخبرني) نحو (أرأيت زيداً أبو مَنْ هو ؟) .

حيث يمتنع التعليق فأعمل الفعل في الاسم الذي يليه ، لأنه في معنى (أخبرني) و (أخبرني) لا يدخلها التعليق .

يقول سيبويه في ذلك : (وتقول أرأيتك زيداً أبو مَنْ هو ، وأرأيتك عمراً أعندك هو أم عند فلان ؟ لا يحسن فيه إلا النصب في زيد ، ألا ترى أنك لو قلت : أرأيت أبو مَنْ أنت ، أو أرأيت أزيد ثمّ أم فلان ، لم يحسن لأن فيه معنى أخبرني عن زيد ، وهو الفعل الذي لا يستغني عن السكوت على مفعوله الأول ، فدخول هذا المعنى فيه لم يجعله بمنزلة أخبرني في الاستغناء ، فعلى هذا أجرى ، وصار الاستفهام في موضع المفعول الثاني) [٣] .

---

(١) انظر : المقرب ٨٤ ، وشرح كافية الحاجب ٤ / ١٥٩ ، ومجيب الندا ٥٨ ، ٥٩ ، وأوضح المسالك ٢ / ٦٠ - ٦٢ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٣٨ .

(٣) المصدر السابق .

وتبع أبو علي الفارسي سيبويه في ذلك ، فجعل علة منع التعليق لكونه يحمل معنى (أخبرني) . و (رأيت) إنما كانت تعلق وتلغى عندما كان مجردّة من هذا المعنى ، ولكن هذا المعنى الذي جدّ فيها لم يمنعها من أن تتعدى إلى مفعولين كما كان على ذلك من قبل .

يقول معلقاً على قول سيبويه : (لأن فيه معنى أخبرني) : (قال أبو العباس : يعني دخول معنى أخبرني في أرأيت لم يمنعه من أن يكون له مفعولان ، كما كان له قبل أن يدخل فيه معنى (أخبرني) ومنعه هذا المعنى من أن يلغى كما كان يلغى وليس هو فيه ، لأنك قد تقول : قد رأيت أبو مَنْ أنت ، إذا أردت معنى (قد علمت) ولا تقول : أرأيت أبو مَنْ أنت ؟ حتى تعدّي (أرأيت) إلى مفعول ثم تجعل الثاني استفهاماً أو ما أردت) [1] .

وقال في موضع آخر (قال : (أرأيتك زيداً ما صنع ؟ ، فنصب زيداً ولم يرفعه بعد (أرأيتك) كما رفعه بعد هذه الأفعال الأُخر[2] وذلك أنَّ (أرأيتك) قد صار كقوله (أخبرني) فكما أنك لا تعلق (أخبرني) وما أشبهه من الأفعال التي لا تلغى ، كذلك لا تعلق (أرأيتك) في قولك (أرأيتك زيداً ما فعل) ولا تقتصر فيه على مفعول واحد كما يفعل ذلك في (أخبرني) لأنه في الأصل إلى مفعولين ولأن المعنى : أخبرني عن كذا) [3] .

---

(١) التعليقة ١ / ١٥٨ .

(٢) يعني بها (ظن) وأخواتها ، وقد تقدمت عنده .

(٣) الحلبيات ٧٦ ، وقد بسط أبو علي في هذا الموضع من الكتاب الكلام عن (رأيت) : مشتقاتها ومعانيها .

وعلى مذهب سيبويه وأبي علي ، فالاسم المنصوب بعد (أرأيتك) هو المفعول الأول ، وما بعده من الاستفهام في موضع المفعول الثاني .

يقرر ذلك قول أبي علي : (فأما الاسم المنصوب بعد (أرأيتك) فالمفعول الأول وما بعده من الاستفهام في موضع المفعول الثاني وموضعه نصب بذلك) [١] .

ووافق أبو حيان سيبويه وأبا علي في ذلك ، وانتصر لما ذهبا إليه ورد على أصحاب المذهب الثاني ، بما سيأتي ذكره عند الحديث عن المذهب الثاني قريباً إن شاء الله .

المذهب الثاني :

واعترض فيه كثير من النحويين[٢] على سيبويه في مذهبه السابق ، وقرروا أن (أرأيتك) هذه تعلق كثيراً ، شأنها في ذلك شأن (ظن) وأخواتها .

بل جعلها ابن عطية[٣] لا تتعدى مطلقاً .

يقول السيوطي في معرض كلامه عن هذا المذهب : (يجب النصب بعد (أرأيت) بمعنى (أخبرني) نحو (أرأيتك زيداً أبو مَنْ هو ؟) ولا

---

(١) الحلبيات ٧٦ ، وانظر : مثل ذلك في النكت ١ / ٣٣٠ وشرح عيون كتاب سيبويه ١٠٧ .

(٢) الارتشاف ٤ / ١١٩ ، والهمع ١ / ٤٩٨ ، والبحر المحيط ٤ / ١٣٠ و ٨ / ٥٥ ، وعبارة (كثير من النحويين) هي عبارتها ولم أجد مَنْ سمّى من نازع سيبويه في ذلك ، أو مَنْ صرح بذلك إلا ابن الأثير حين صرح في البديع بأنها عندما تكون بمعنى (أخبرني) لا تقع إلا على اسم مفرد أو جملة شرطية ماضية انظر : ذلك في البديع ١ / ٤٥٩ .

(٣) المحرر الوجيز ١٥ / ١٨٥ ، البحر المحيط ٨ / ١٦٠ .

يجوز التعليق كما جاز في (علمت زيدٌ أبو مَنْ هو) ؛ لأنها في معنى أخبرني وأخبرني لا يعلق هذا مذهب سيبويه ، ونازعه كثيرون ، وقالوا كثيراً ما تعلق أرأيت))[١] .

أما ابن عطية فقد أورد رأيه هذا أبو حيان عند تفسيره قوله تعالى : ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾ قال أبو حيان: (وقال ابن عطية (أفرأيتم) خطاب لقريش ..... ولو كانت (أرأيت الاستفتائيه) لم تتعد)[٢] .

وقد استدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه ، بآيات من القرآن الكريم، وقع فيهما (أرأيت) معلقاً منها قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾[٣] وقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[٤] وقوله تعالى : ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴾[٥] وبقول الشاعر[٦] :

أَرأيْتَ إنْ جَاءتْ بِهِ أُمْلُوداً مَرجَّلاً ويَلبَسُ البُرُودَا

أقائلُنّ أَحضروا الشُهودَا

---

(١) الهمع ١ / ٤٩٨ .

(٢) البحر المحيط ٨ / ١٥٩ .

(٣) الأنعام : ٤٠ .

(٤) الأنعام : ٤٧ .

(٥) العلق : ١٧ .

(٦) قيل لرؤيه وقيل لرجل من هذيل وقيل لمرأة حملت من مولاها والبيت في العسكريات ١٤١، والخصائص ١٣٦ ، والمحتسب ١ / ١٣٦ ، والبحر المحيط ٤ / ١٣٠ .

فالاستفهام الذي جاء بعد (أرأيت) في الآيات والبيت علقه عن العمل ولهذا فهي لم تقع إلا على اسم مفرد كما في (أرأيت الذي ...) أو على جملة شرطية ماضية كبقية الآيات والبيت .

واعترض على هؤلاء مَنْ انتصر لمذهب لسيبويه وذلك على النحو التالي :

١ – أنه يمكن أن يكون المفعول الأول في الآيات وبيت الشعر محذوفاً يدل عليه الكلام ، فتقديره في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ ... ﴾ أي (أرأيتكم عبادتكم الأصنام هل تنفعكم عند مجيء الساعة) .

والدليل على ذلك قوله بعدها ﴿ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ .

وإلى مثل ذلك أشار الرضي بقوله (وقد يؤتى بعده[1] بالمنصوب الذي كان مفعولاً له نحو (أرأيت زيداً ما صنع) وقد يحذف نحو (أريتكم إن أتاكم عذاب الله))[2] .

٢ – كذلك يمكن أن تخرج الآيات على أن الشرط وجوابه قاما مقام المفعول وذلك في ما كان من مدخولاتها جملة شرطية ، وإلى هذا التوجيه أشار أبو حيان بقوله (وقال آخرون (لا تحتاج إلى جواب مفعول لأن الشرط وجوابه قد حصلا معنى المفعول))[3] .

---

(١) أي بعد (أرأيت) .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٤ / ١٦٢ .

(٣) البحر المحيط ٤ / ١٣٠ .

٣ – قرر أبو حيان أن المفعول الأول محذوف ، وأن ذلك من باب التنازع ، فأرأيت ، وفعل الشرط تنازعا الاسم بعده ، فاعمل منهما الثاني وحذف من الأول لأنه منصوب ، والتقدير (أريتكموه) من قوله تعالى : ﴿ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ ﴾ .

يقول أبو حيان مختاراً ومعللاً لمذهب سيبويه السابق : (الذي نختاره أنها باقية على حكمها من التعدي إلى اثنين فالأول منصوب ... فإذا تقرر هذا فنقول : المفعول الأول في هذه الآية محذوف والمسألة من باب التنازع تنازع أرأيتكم والشرط على (عذاب الله) فأعمل الثاني وهو (أتاكم) فارتفع (عذاب به))[1] .

الترجيح :

مما عرضناه في هذه المسألة يظهر لي أن ما ذهب إليه سيبويه وأبو علي هو الصحيح والراجح ولا يعتبر للمذهب الآخر من القوة ما يصحح أن يطلق عليه مذهب بل هو اعتراض ومنازعة على سيبويه ومَنْ معه فحسبْ .

ومما يقوي ما ذهب إليه سيبويه ويضعف منازعتهم له ما يأتي :

١ – إعتبار الأصل : فأصل التلعيق أنْ يكون في الأفعال القلبية و (أرأيتك) في معنى (أخبرني) فخرج عن ذلك الأصل فلا يأخذ حكمهُ إذ ليس (أخبرني) من أفعال القلوب ، فإذا اعتبرنا هذا الأصل لم نقل بتعليق (أرأيت) .

---

(١) البحر المحيط ٤ / ١٣٠ ، وانظر : الهمع ١ / ٤٩٨ .

٢ – السماع : فالآيات التي سبق الاستدلال بها ، والبيت الشعري من الأدلة على صحة ما ذهب إليه سيبويه ، يظهر ذلك من تخريج النحويين لها على ما يوافق مذهبه .

٣ – أن القائلين بتعليقها لم يكن لهم من الحجج إلا القول بأنها جاءت معلقة في الآيات كما تقدم ، وقد بان لنا أن ذلك إنما كان في الظاهر ، إذ اتضح أن الفعل متعدي إلي مفعولين قد يذكر الأول منهما وقد يحذف ، أما الثاني فتقوم جملة الاستفهام مقامه .

٤ – الخلط الذي وقع عند القائلين بالتعليق ، فمنهم من قال يتعدى إلى واحد كابن الأثير[١] ومنهم مَنْ قال لا يتعدى البتة كابن عطية[٢] ، مما دعا أبا حيان إلى التعليق على ما ذهب إليه ابن عطية بقوله : (ودل كلام ابن عطية على أنه لم يطالع ما قاله الناس في (أرأيت)) [٣] .

---

(١) تقدم رأيه . وهو في البديع ١ / ٤٥٩ .

(٢) تقدم رأيه . وهو في البحر المحيط ٨ / ١٥٩ .

(٣) البحر المحيط ٨ / ١٦٠ .

" إجراء القول مجرى الظن "

قال ابن مالك « ومِنْ فتح « أن » بعد القول على لغة سليم قول الشاعر[١] :-

إذا قُلتُ أنّي آيبٌ أهلَ بَلْدةٍ وضَعتْ بها عَنْهُ الوليَّةُ بالهجر

هكذا أنشده أبو علي في التذكرة »[٢] .

عرض المسألة :

يعضد ابن مالك رأيه في أن سبب فتح همزة « إن » بعد « قلت » في البيت السابق أنها بمعنى « ظننتّ » بإنشاد أبي علي للبيت على فتح همزة « إن » .... ، وقد أنشد أبو علي البيت بالفتح وقبله قال « يجوز أن يكون « أقول » بمعنى « أظن » وهو أقيسه ، وقد يستعمل « أقول » بمعنى « أقدر » والمعنيان متقاربان وقيل في بيت الحطيئة :

إذا قلت إني آيبٌ أهل بلدة .....»[٣]

دراسة المسألة :

يأتي القول في العربية لأحد معنين :

الأول : للحكاية : وهي مجرد النطق والتلفظ المحض بالقول ، وهي الأصل في القول والمذهب المطرد فيه ، إذ يحكى بالقول وفروعه جميعاً ،

---

(١) هو الحطيئة والبيت في ديوانه ص٣٦٦، وشرح التسهيل ٢/ ٢٧، وشرح الأشموني ٢/ ٣٨ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٣ ، وشرح الجمل ٢ / ٤٨٠ ، والعيني ٢ / ٤٣١ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٢٧ .

(٣) كتاب الشعر ٢ / ٤٥٩ . « وقيل » في نصه تعني أنه قيل ذلك المعنى ، وهو الظن .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا ﴾[١] وقوله : ﴿ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾[٢] .

يقول ابن مالك موضحاً ذلك « الأصل فيما تعلق من الجمل بقول أن يورد محكياً ، سواءً كان فعلاً أو مصدراً أو اسم فاعل »[٣] .

وأكد هذا ابن هشام بقوله : « تحكى الجملة الفعلية بعد القول وكذا الاسمية »[٤] .

وتحكى بالقول وفروعه الجملة بنوعيها والمفرد .

كما يلحق بالقول في الحكاية ما كان في معناه مثل « ناديت » و « دعوت » و « وصيت » .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[٥] وقوله : ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴾[٦] .

يقول ابن عصفور في ذلك « ويجري مجرى القول فتحكى بعده الجمل « رأيت وسمعت » وكل فعل معناه القول نحو دعوت وقرأت وناديت ... »[٧] .

---

(١) الرعد : ٥ .

(٢) البقرة : ٢٨٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٥٣ .

(٤) شرح التصريح ٢ / ٢٠١ .

(٥) الزخرف : ٧٧ .

(٦) القمر : ١٠ .

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٨٠ .

الثاني : للرجحان وهو الظن :

فيكون القول فيه بمعنى الظن والاعتقاد : وللعرب فيه حينئذٍ ثلاثة مذاهب :

الأول : أن يعمل عمل « الظن » إذا كان معه الاستفهام وتاء الخطاب نحو قولك : « أتقول : زيداً قائماً » و « متى تقول أباك خارجاً » .

وعليه قول الشاعر :

أَمَّا الرَحِيلُ فَدُونَ بَعدَ غدٍ فَمتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعنا [(١)]؟

وهذا المذهب هو مذهب سيبويه[(٢)] ووافقه المبرد[(٣)] والزمخشري[(٤)] وجمهور النحويين[(٥)] يقول سيبويه : « « تقول » في الاستفهام شبهوها بـ« تظن » ولم يجعلوها كـ « يظن » « وظن » في الاستفهام »[(٦)] .

وقال في موضع آخر : « ... ولم يجعل « قلت » كظننت ؛ لأنها إنما أصلها عندهم إنما يكون ما بعدها محكياً ، فلم تدخل في باب « ظننت » بأكثر من هذا »[(٦)] .

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٤٣٤ ، وفي الكتاب ١ / ١٢٣ ، والمقتضب ١ / ٦١٢ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٠٥ .

(٢) الكتاب ١ / ١٢٢ .

(٣) المقتضب ١ / ٦١٢ .

(٤) شرح التصريح ٢ / ٢٠٥ .

(٥) انظر : التبصرة والتذكرة ١ / ١١٧ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٠٥ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٤ / ١٧٦ .

(٦) الكتاب ١ / ١٢٢ .

والذي نفهمه من نصي سيبويه أنه يقصر استعمال القول بمعنى « الظن » على صيغة « أتقول » أي أن يكون الفعل مضارعاً مسبوقاً باستفهام وهو للمخاطب .

وعلى هذا فهمزة « إن » بعد القول في هذا المذهب واجبة الفتح ؛ لأن المتكلم يريد الظن .. ولو كان بعد القول اسماً لعمل فيه الفعل النصب ، فكما كان يعمل فيه يعمل في « إن » .

وإلى ذلك أشار المبرد بقوله : « فأما « أتقول » التي في معنى الظن ، فإنها تعمل في « إن » عملها في الاسم ..... ؛ لأنه يريد الظن فعلى هذا تقول : « متى تقولُ أنّ زيداً منطلقٌ ؟ » و « أتقول أن عمراً خارج ؟ »[١] .

وقد أجاز بعض النحويين إعمال القول عمل الظن .. والفعل بلفظ الماضي ، مع أن ذلك مخالف لما وجدناه عند سيبويه والمبرد في النصين السابقين .. وممن أجاز ذلك السيرافي[٢] والصيمري[٣] .

يقول السيرافي : « ومنهم من يجعله بمنزلة الظن إذا استفهم المخاطب خاصة فتقول : « أقُلتَ زيداً منطلقاً » وتقول زيداً منطلقاً ؟ على معنى أظننت زيداً منطلقاً وأتظن زيداً منطلقاً »[٤] .

وإلى مثل ذلك ذهب الصيمري[٥] وكأنه ينقل عن السيرافي ذلك .

---

(١) المقتضب ١ / ٦١٢ .

(٢) انظر شرح الكتاب ٣ / ٢٤٠ .

(٣) التبصرة والتذكرة ١ / ١١٧ .

(٤) شرح الكتاب ٣ / ٢٤٠ .

(٥) انظر : نصه في التبصرة ١ / ١١٧ .

فأما ما اشترطوه هنا من الخطاب ؛ فلأن الأسلوب ليس أسلوب استفهام حقيقي عن الظن ، فلو كان السؤال فيه عن ظن غير المخاطب ، لكان الاستفهام فيه عن غير معلوم ، والإنسان إنما يسأل عن ظنه لا عن ظن غيره . يقول الصيمري في ذلك : « وإنما نصبوا في الخطاب ورفعوا الخبر ؛ لأنه كثر استفهام المخاطب عن ظن نفسه واعتقاده فيقال : ما تقول في كذا .... ولم يكثر استفهامه عن ظن غيره ... » (١) .

وأما اشتراط الاستفهام ؛ فلأن الباب للحكاية ، ولا يدخل باب الظن إلا بالاستفهام ؛ لأن الإنسان لا يسأل عن قوله ، إنما يسأل عما يعتقده لخفائه .

ولهذا اعتبر الثمانيني إعمال القول إعمال الظن إذا كان الاستفهام لغائب رديئاً ؛ لأنه استفهام للمخاطب عن ظن الغائب ، يقول موضحاً ذلك : « والمذهب الثالث : أن يعمل القول إذا اقترن به استفهام سواء كان لمخاطب أو غائب نحو قولك : « أيقول زيدٌ عبدَ الله محسناً » وهذا رديء لأنك تستفهم المخاطب عن ظن الغائب والإنسان لا يعلم اعتقاد غيره » (٢)

وقد ذكر أكثر النحويين اشتراط عدم الفصل بين الاستفهام والفعل .. وتسامحوا في الفصل بالظرف أو أحد معمولي الفعل ..

يقول الرضي موضحاً ذلك : « ولابد عند الأكثر في الإلحاق من شرط تقدم استفهام متصل ..... أو منفصل بظرف نحو : « أقُدّامَك تقولُ

---

(١) التبصرة ١ / ١١٧ .

(٢) الفوائد والقواعد ٢٨٣ .

زيداً جالساً » و « أبالسوط تقول زيداً ضارباً » أو بأحد المعمولين كقوله[١] :

أجُهّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍ لَعَمْرُ أَبِيْكَ أَمْ مُتَجَاهِلِيْنَا[٢] ؟

وعلى هذا يتحصل عندنا شروط لإعمال القول عمل الظَن وتتمثل في الآتي :

١ - أن يكون الفعل المستفهم به مضارعاً .

٢ - أن يكون للمخاطب .

٣ - أن يسبق باستفهام .

٤ - أن لا يفصل بين الاستفهام والفعل فاصل غير ما ذكرناه .

فإذا اجتمعت الشروط فالإعمال جائز لا واجب ، إذ كذلك تجوز الحكاية مراعاة لأصل الباب[٣] » .

المذهب الثاني : وهو إجراء القول مجرى الظن مطلقاً بلا شروط :

وهي لغة خاصة بسُليم ، حكاها عنهم سيبويه عن أبي الخطاب قال : « وزعم أبو الخطاب وسألته غير مرة : أن أناساً من العرب يوثق بعربيتهم وهم بنو سليم يجعلون باب « قلت » أجمع مثل « ظننت » »[٤] .

---

(١) هو الكميت بن زيد والبيت في ديوانه ٣ / ٣٩ ، وفي الكتاب ١ / ١٢٣ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٤ / ١٧٦ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٤ / ١٧٦ .

(٣) الهمع ١ / ٥٠٣ .

(٤) الكتاب ١ / ١٢٣ .

ومراده من ذلك أن بني سليم يعملون القول إعمال الظن على كل حال ، فتقول على مذهبهم : « قلت زيداً منطلقاً ، فيكون بمنزلة « ظننت زيداً منطلقاً » » .

ومن هذه اللغة قول امرئ القيس :

إذَا مَا جَرَى شَأوَينِ وابتَلَّ عِطْفُه تَقُولُ هَزِيْزَ الرِّيْحِ مَرَتْ بَأثْأَبِ[1]

حيث روي بنصب « هزيز » على أن تقول في معنى « تظن » .

وعلى هذه اللغة فهمزة « إن » الواقعة بعد القول يجب فتحها مطلقاً .. فيقال على هذه اللغة : « قلت أن زيداً قائماً » و « يقول زيد أن عمراً خارج » كأنه قال: « ظننت أن زيداً قائمٌ » و« يظن زيد أن عمراً خارجٌ ».

ومن ذلك ما أنشده ابن مالك للحطيئة وذكر إنشاد أبي علي له وهو قوله :

إذا قلت أني آيبٌ أهلَ بَلْدةٍ نَزعتْ بَها عنَهُ الوليةُ بالهجرِ

على فتح همزة « إني » ؛ وذلك لأنها مع معموليها سدت مسد مفعولي « قلت » التي في معنى « ظننت » .

يقول السيوطي عن هذه اللغة معدداً استعمالات القول : « الثالث : أن يعمل عمل « ظن » فينصب مفعولين وذلك في لغة بني سليم مطلقاً ... من غير اعتبار شرط من الشروط »[2] .

---

(١) لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٩ ، وشرح شواهد العيني ٢ / ٤٣١ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٠٢ ، وبلا نسبة في شرح الجمل ٢ / ٤٨٠ .

(٢) الهمع ١ / ٥٠٣ .

وإجراء القول مجرى الظن في اللفظ إجراءٌ له مجراه في المعنى كذلك ..

ولهذا فقد مرّ بنا كيف فتحت الهمزة بعد « قلت » في بيت الحطيئة لما كان المعنى « ظننت » .

يؤيد ذلك ما ذكره ابن عصفور بقوله : « وإذا أجري القول مجرى الظن في اللفظ .... الصحيح أنه يجري مجرى الظن لفظاً ومعنى »[١] .

وقد استدل على هذا الإجراء بيت الحطيئة المتقدم وقال بعده :

« ألا ترى أن المعنى إذا ظننت أو قدّرت .. ولذلك فتحت همزة أني »[٢] .

وهذا الاستعمال للقول بمعنى الظن مطلقاً وما فيه من وجوب فتح همزة « إن » بعده هو ما ساق فيه ابن مالك نص أبي علي السابق وإنشاده البيت على ما ذكر ، ولكن هل هذه اللغة تطرد في كل قولٍ كما هي لغة الإجراء مع الشروط المتقدمة ؟؟ هذا ما نقرره بالآتي :

١ - الأصل في القول كما تقدم هو الحكاية ، ولذلك فإجراؤه مجرى الظن مخالف للأصل .

٢ - في قوله تعالى : ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾[٣] يمتنع إجراء القول فيها مجرى الظن ؛ لأن ذلك يؤدي إلى فساد المعنى حيث يكون المعنى أن الرسول ﷺ يحزنه قولهم : إن الله يعلم سرهم

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٨٠ .

(٢) السابق .

(٣) يس : ٧٦ .

وعلانيتهم والمعنى على غير ذلك إذ المعنى أن الله تعالى يتوعدهم على ما كذبوا رسوله وأنه سيجازيهم على ذلك[١] ..

ولهذا يقول الثمانيني في هذه اللغة « وهذه اللغة ربما أدت إلى الخطأ ، وعلى هذه اللغة يقرؤون ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ أَنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾[٢] قال بعض العلماء هذا لحن ، ولا تجوز الصلاة به لأنه جعل النبي ﷺ يحزنه قولهم أن الله يعلم سرهم وعلانيتهم »[٣] .

الترجيح :

وبناءً على ما تقدم فإنه يمكن أن نخرج من دراسة هذه المسألة بما يأتي :

١ - أن إجراء القول مجرى الظن مطلقاً هو لغة خاصة ببني سليم وهي خلاف المشهور من استعمال القول .

٢ - أن مذهب سيبويه أنه لا يجوّز إجراء القول مجرى الظن مطلقاً إلا بالشروط التي ذكرها ، ومع ذلك فلم ينكر هذه اللغة أو يقدح فيها .

٣ - أني لم أجد أحداً من النحويين قد تناول هذه اللغة بالقدح أو الرّد وهذا يعني أنها ثابتةً لبني سليم لا اعتراض عليها .

٤ - أن مما يجعل اشتراط الشروط المتقدمة عند سيبويه ومَنْ معه على إجراء القول مجرى الظن ، أشهر وأصح أن الإجراء المطلق بلا شروط قد يوقعنا في المحذور الشرعي كما تقدم في آية سورة يس .

---

(١) هكذا قال أبو حيان في البحر المحيط ٧ / ٤٣٠ .

(٢) يس : ٧٦ . و« إنا » بالكسر قراءة الجمهور ، وبالفتح لحن لم يقرأ به أحدٌ .

(٣) القواعد والفوائد ٢٨٣ .

ومع ذلك كله فاللغة ثابتة لبني سليم لم ينكرهـا أحـد مـن النحويـين ، والذي يجعلنا نغض الطرف عـن القـدح في هـذه اللغـة ؛ أنـه معـها يجـوز الرجوع إلى الأصل في القول وهو الحكاية .. وعليه فـلا محـذور ولا قـدح فيها ، يقول السيوطي « وإذا اجتمعت فالإعمال جائز لا واجـب .. وكـذا إعماله مطلقاً في لغة بني سليم جائز لا واجب »[1] .

(١) الهمع ١ / ٥٠٣ .

حذف الفاعل

قال ابن مالك : « وإذا توهم حذف فاعل فعل محذوف ، فلا سبيل إلى الحكم بحذفه ، بل يقدر إسناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى ، كقول الشاعر[١] :

تَمْشِي تَبَخْتُر حَولَ البيتِ مُنْتَخِياً لو كُنْتَ عَمَّ ابنِ عبدِ اللَّهِ لم يَزِدِ

أي : لم يزد انتخاؤك ، كذا قال أبو علي »[٢] .

عرض المسألة :

يعضد ابن مالك رأيه في القول بعدم إجازة حذف الفاعل بما نقله عن أبي علي الفارسي من ذلك ، حيث ذهبا إلى أنه يقدر فيما أوهم الحذف فاعل مما يدل عليه المعنى أو السياق المتقدم على الفعل .

وقد ذكر أبو علي ذلك بقوله بعد أن أنشد البيت المتقدم : « فاعل : « يزيد » الانتحاء أي لم يزد نخاؤك لو كنته على ما أنت عليه الآن ، فحذف لتقدم قوله : منتخياً ودلالته عليه .. »[٣] .

واكد ذلك في موضع آخر فقال : « ومثل هذا في أن ما تقدم دليل على الفاعل فأضمر قول الفرزدق :

---

(١) هو الفرزدق وليس البيت في ديوانه وقد أنشده أبو علي في كتاب الشعر ٢ / ٥٢٨ ، وهو أيضاً في الخزانة ٢١ / ٣٠٤ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٥٤ .

(٣) كتاب الشعر ٢ / ٥٢٨ ، وقد أنشد أبو علي البيت (..... لو كنت عمرو بن عبد الله لم يزد) .

تمشي تبختر حول البيت منتخياً . . . . . .

يريد لم يزد : « انتخاؤك » على ما أنت عليه فأضمره لدلالة ما تقدم عليه »[١] .

فدل نصا أبي علي المتقدمان على ما يأتي :

١ - أنه لا يجيز حذف الفاعل مطلقاً .

٢ - أن ما جاء مما ظاهرهُ حذف الفاعل فإن الفاعل فيه مضمر دل عليه المعنى أو السياق المتقدم .

دراسة المسألة :

الأصل في الفاعل الذكر وعدم الحذف ؛ لأنه عمدة والعمدة لابد منها ، وحق الفعل والفاعل أن يكونا كالمبتدأ والخبر حيث لا يحذف أحدهما إلا بدليل ، فالفعل كالمبتدأ ؛ لكونه أول الجزأين والفاعل كالخبر في كونه ثاني الجزأين ، ولذا يسلك بالفعل سبيل المبتدأ ، في جواز حذفه ، إلا أن الفاعل يفارق الخبر في جواز حذفه ، لأن من الفاعل ما يستتر وليس ذلك للخبر ، فلو حذف الفاعل في بعض المواضع كالخبر ، لالتبس الحذف بالاستتار[٢] .

وللنحويين في جواز حذف الفاعل من عدمه مذهبان :

---

(١) العضديات ٢١٧ .

(٢) انظر ذلك في تذكرة النحاة ٣٥٦ ، وشرح شذور الذهب ١٨٤ ، والهمع ١ / ٥١٢ ، وحاشية الخضري ١ / ١٦٠ .

المذهب الأول :

لا يجيز فيه أصحابه حذف الفاعل مطلقاً ، بل يوجبون ذكره ، فإن لم يكن ظاهراً[١] فهو مضمر مدلول عليه من المعنى أو السياق ، وإلى هذا ذهب سيبويه والجمهور[٢] والفارسي[٣] وابن مالك[٤] كما مرّ بنا ونسب للبصريين[٥] .

يقول سيبويه : « وإذا قلت : ضربوني وضربتهم قومَك جعلت القوم بدلاً من هم ؛ لأن الفعل لابد له من فاعل » ..... وإنما قلت : ضربت وضربني قومُك فلم تجعل في الأول الهاء والميم ، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ولا يكون الفعل بغير فاعل[٦] .

ويقول السيوطي موضحاً مذهب هؤلاء : « الصحيح وعليه البصريون أنه يجب ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه »[٧] فهؤلاء يرون أن الفاعل لا يحذف لكونه عمدة لا يستغنى عنه ، فإن جاء ما ظاهره أنه محذوف ، فليس محمولاً على الحذف ، بل يحمل ذلك على أن الفاعل فيه ضميرٌ مستترٌ مدلولٌ عليه مما قبله .

---

(١) المقصود بالظهور هنا الوجود لا ما هو عكس الإضمار الذي يكون الفاعل فيه ضميراً .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٣٠ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٦٨ ، والمساعد ١ / ٣٩٦ ، والأشموني ٢ / ٤٥ ، والارتشاف ٣ / ١٣٢٤ .

(٣) مر بنا رأيه ونصوصه قبل قليل . وانظر أيضاً الشعر ٢ / ٤٤٥ .

(٤) يظهر ذلك من نصه في المسألة ، وانظر رأيه أيضاً في شرح الكافية الشافية ١ / ٢٦٨ .

(٥) قاله السيوطي في الهمع ١ / ٥١٢ .

(٦) الكتاب ١ / ٧٩ .

(٧) السابق ١ / ٥١٢ .

ومن ذلك قوله ﷺ : « لا يَزْنِي الزَانِـي حِيْـنَ يَزْنِـي وَهُـوَ مُؤْمِـنٌ ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْـرَبُها وَهُـو مُؤْمِـنٌ »[١] فالفـاعل في الحديـث للفعـل « يشرب » ضمير مستتر يعود علـى الشـارب المفـهوم مـن الفعـل ، وإنمـا حسن ذلك لتقدم نظيره وهو « لا يزني الزاني » .

وقد أجمل أبو علي الفارسي المواضع التي يكون فيـها الفـاعل مضمـراً غير ظاهرٍ في ثلاثة أضرب[٢] :

الأول : أن يكون ذكره وكَنّى عنه ، كقول الشاعر :

مثـل القناسَـجَح الثِّقَـافُ كُعُوبَـه فـاهْتزَّ فيـهِ لدُونَـةٌ وذُبُـولُ[٣]

ففي « اهتز » ضمير « القنا » المتقدم ذكره .

الثاني : أن يكون مدلولاً عليه من مشاهدة الحال دون أن يجري له ذكر ومثل له أبو علي بمثال سيبويه « إذا كان غداً فأتني »[٤] والمعنـى عنـد أبـي علي : إذا كان ما نحن عليه من الرخاء أو البـلاء في غـدٍ ، فـأضمر لدلالـة الحال عليه .

الثالث : أن يكـون مضمـراً لا يسـتعمل ذكـره ومثالـه فـاعل « نعـم » و« بئس » في مثل « نعم رجلاً زيدٌ » .

---

(١) أخرجـه البخـاري في صحيحـه في « كتـاب المظـالم » ٣ / ١٠٧ ، وفي « كتـاب الأشـربة » ٦ / ٢٤١ ، ومسلم في صحيحه ١ / ٢٤ .

(٢) انظر ذلك في كتاب الشعر ٢ / ٤٤٥ وما بعدها .

(٣) البيت لجرير في ديوانه ٩٣ وفي نقائض جرير والأخطل ١٨٢ ، وكتاب الشـعر ٢ / ٤٤٩ ، ومعنى سجح : قشر ، والثِّقاف : خشبة تسوّى بها الرماح .

(٤) الكتاب ١ / ٢٢٤ .

وقد استدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه من عدم إجازة حذف الفاعل بما يأتي :

١ - أن الفاعل عمدة في الكلام والعمدة لا يستغنى عنها ، إذ غير لائق بها الحذف مع وجود مندوحة عن ذلك وهي الإضمار .

يقول الفاكهي في ذلك بعد أن ذكر المواضع التي يطرد فيها حذف الفاعل : « ويمتنع حذفه في غيرهن لأنه عمدة ... »[١] .

٢ - أن حذفه إما أن يكون اقتصاراً أو اختصاراً ، فلا يكون اقتصاراً ؛ لأنه لا يتصدر فعل بلا فاعل ، فلو قيل « قام » ولم يذكر الفاعل ولم يقدّر ؛ لكان كلاماً بلا فائدة ، ولا يكون حذفه للاختصار كذلك ؛ لأنه مع الفعل كالشيء الواحد ؛ ولهذا فقد سكنوا له آخر الفعل الماضي في مثل : « أكرمتُ وضربْتُ » ، ولما كان الفعل والفاعل كجزأي كلمة فإنه لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، يقول ابن عصفور موضحاً ذلك : « وإنما لم يجز حذف الفاعل لأنه لا يخلو من أمرين : أحدهما : أن يحذف حذف اقتصار ، والآخر أن يحذف حذف اختصار أما الاقتصار فلا يتصور ؛ لأنك لو قلت : قام ، ولم تذكر الفاعل ولا أردت أن تقدره لكنت قد تكلمت بغير مفيد ، وأما حذف الاختصار فلا يتصور ؛ لأن العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد »[٢] .

٣ - أن الفعل معنى يقوم بالفاعل ولا يستغنى عنه ، فلو حذف الفاعل للزم من حذفه قيام العرض والمعنى بنفسه وهذا لا يتصور ، يقول

---

(١) مجيب الندا بحاشية الشيخ ياسين ٢ / ٦٨ .

(٢) شرح الجلل ١ / ٦٣٠ .

الشيخ يس موضحاً ذلك : « وقال بعضهم إنما لم يحذف الفاعل ... لأن الفعل عرض قام به فلو حذف لزم قيام العرض بنفسه »[١] .

والذي نستخلصه من مذهب هؤلاء ما يأتي :

١ - أنهم لا يجيزون حذف الفاعل لكونه عمدة وهو مع فعله كالشيء الواحد لا يستغني أحدهما عن الآخر .

٢ - أن ما جاء مما ظاهره حذف الفاعل فالأمر فيه على إضمار الفاعل وإنما أضمر الفاعل لأحد ثلاثة أسباب :

أ - أنه مدلول عليه من سياق الكلام كقوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾[٢] فالفاعل في « بلغت » ضمير يدل عليه سياق الكلام يعود على الروح .

ب - أنه مدلول عليه من الحال المشاهدة كقول العرب : « إذا كَانَ غداً فأتني » .

جـ - أن يتقدم ذكره على الفعل كالفاعل في « محمد قام » فالضمير فيه عائد على محمد المذكور قبله .

٣ - أن حذف الفاعل لا يجوز عندما يكون الحذف له وحده دون عامله .

أما حذفه مع عامله لدليل فيجوز ، ولهذا فقد عقب الصبان على

---

(١) حاشية الشيخ يس على مجيب الندا ٢ / ٦٨ .

(٢) القيامة ٢٦ .

الأشموني في قوله عن الفاعل : « كونه عمدة لا يجوز حذفه » بقوله : « أي بدون رافعه أما معه فيجوز لدليل »[١] .

المذهب الثاني :

وبه قال الكسائي[٢] وتبعه ابن مضاء[٣] ونسب للسهيلي[٤] ويرى هؤلاء أنه يجوز حذف الفاعل إذا دل عليه دليل مثله في ذلك مثل المبتدأ والخبر .

يقول ابن عصفور عن مذهب الكسائي في ذلك : « وأما ما ذهب الكسائي رحمه الله إليه فاستدل على صحة مذهبه في حذف الفاعل مما ورد من قول الشاعر :

فإنْ كان لا يُرْضَيكَ حتّى تَرُدَّني إلى قَطَرِيٍّ لا إخَالُك راضِيَاً »[٥][٦]

ويقول أبو حيان في مذهبه أيضاً : « وذهب الكسائي إلى جواز حذفه دون عامله »[٧] وإلى مذهب ابن مضاء والسهيلي في ذلك أشار السيوطي بقوله : « وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر ،

---

(١) حاشية الصبان ٢ / ٤٤ .

(٢) انظر رأيه في الأمالي الشجرية ١ / ٣٧٠ ، وشرح الجمل ١ / ٦٣٠ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٦٨ ، والارتشاف ٣ / ١٣٢٤ ، وتذكرة النحاة ٣٥٦ ، وشرح شذور الذهب ١٨٤ ، والهمع ١ / ٥١٢ ، وشرح التصريح ٢ / ٢٥٢ .

(٣) أورد ذلك عنه السيوطي في الهمع ١ / ٥١٢ ، وابن هشام في شرح شذور الذهب ١٨٤ ، ولم أجده عند غيرهما .

(٤) نسبة إليه ابن هشام في شرح الشذور ١٨٤ ، والسيوطي في الهمع ١ / ٥١٣ .. والذي وجدته عنده لا يتفق مع ما نقلا عنه فقد قال « وتحقيق القول أن الفاعل مضمر في نفس المتكلم ، ولفظ الفعل متضمن له دال عليه ... وعبرنا عنه بمضمر ولم نعبر عنه بمحذوف ... لأن المضمر هنا قد لفظ به في النطق ثم حذف تخفيفاً » . انظر : نتائج الفكر ١٢٧ .

(٥) شرح الجمل ١ / ٦٣٠ .

(٦) البيت لسوار بن المضرب يخاطب الحجاج وهو في معاني الفراء ١ / ٢٣٢ ، والإيضاح ١٢٦ ، والخصائص ٢ / ٤٣٣ ، وشرح الجمل ١ / ٦٣٠ .

(٧) الارتشاف ٣ / ١٣٢٤ .

ورجحه السهيلي وابن مضاء »[١] .

وعلى مذهب هؤلاء فكل الآيات والأحاديث الواردة عند أصحاب المذهب الأول تخرج على حذف الفاعل ، لا على الإضمار كما تقدم عند أولئك .

وقد استدل الكسائي على صحة مذهبه بقول الشاعر :

تعفق بالأَرْطَى لَها وأَرَادَها رجالٌ فبذّت نُبْلُهُمْ وكليب[٢]

فلو كان فاعل « تعفق » مستتراً فيه لأبرزه ؛ حيث إنه ضمير الجمع ، وهو مما يجب إبرازه ، وهذا إنما يظهر واضحاً عندما نعلم أن هذا من باب الإعمال ، والذي عليه سيبويه والجمهور أن يعمل الثاني ويضمر في الأول ما يحتاج إليه ، وفي هذا البيت أعمل الثاني ، ومع ذلك لم يضمر في الأول ما يحتاج إليه ، فدل هذا على حذف الفاعل فيه ، ويسنده أيضاً قول الشاعر[٣] :

لَوْ كَانَ حيّى قَبْلَهُن ظَعَائِنَاً حيّى الحَطَيْمُ وُجُوهَهَنّ وزَمْزَمُ

فأعمل في « الحطيم » « حيى » الثانية ، ومع هذا لم يضمر في الأول ما يحتاجه إذ لو فعل لقال « حيّيا » . وهذا يعني أن الفاعل فيه محذوف .

---

(١) الهمع ١ / ٥١٢ .

(٢) البيت لعلقمة بن عبدة الفحل وهو في النوادر ٦٩ ، وشرح ابن عصفور ١ / ٦٣١ ، ونسبه خطأ للنابغة ، وانظره في شرح المفضليات ٧٧٦ .

(٣) أنشده المبرد في الكامل لبعض القرشيين ١ / ٢٩٥ ، وهو بلا نسبة في منهج السالك ١٣٣ ، وفي شرح الجمل ١ / ٦٣١ .

يقول ابن عصفور في مذهب الكسائي وما استدل بـه : « أمّـا مذهـب الكسائي رحمه الله فاستدل على صحة مذهبه في حذف الفاعل بما ورد مـن قول الشاعر :

فـإنْ كـان لا يُرْضَيكَ حتّـى تَرُدَّنِـي إلـى قَطَـرِيٍّ لا إخَـالُك راضِيَـاً

ففاعل « يرضى » محذوف .... فإن قيـل الدليـل علـى صحـة مذهـب الكسائي قول الشاعر :

لـو كـان حيّـى قَبْلَـهُنّ ظَعَائِنَـاً . . . . . .

فأعمل في الحطيم حيى الثاني إذ لو أعمل الأول لأضمر في الثاني كـل ما يحتاج إليه باتفاق .... فكان يقول : حيّيا ، فلما أعمل الثاني قال : حيّى وحذف الفاعل »[1] .

وقد اعترض ابن عصفور[2] على الكسائي ومَنْ معـه في أنـه يمكـن أن تتخرج الأبيات على أن يكون الضمير فيها عـائداً علـى الجمـع أو التثنيـة بلفظ المفرد ففي قول الشاعر :

لَـوْ كَـانَ حيّـى قَبْلَـهُن ظَعَائِنَـاً حيّـى الحَطَيْـمُ وُجُوهَـهَنّ وزَمْـزَمُ

يكون فاعل « حيى » الأول ضمير التثنيـة ولكنـه جـاء بلفـظ المفـرد ، وكذلك في بيت :

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٣٠ .

(٢) السابق ١ / ٦٣١ .

تَعْفَـقُ بِـالأَرْطَى لَـهَا وأَرادَهَـا رِجَـــــالٌ . . . . . .

ففاعل « تعفق » ضمير الجمع ولكنه جاء بلفظ المفرد ، ومما يقوي هذا الاعتراض أنه قد جاء عن العرب قولهم : « هو أحْسَـنُ الفِتيـان وأجملُـه » وأحسنُ بني أبيهِ وأنبلُه » ، وكان ينبغي أن يقال « وأجملهم وأنبلهم » لكنـه أجراها مجرى المفرد .

ولهـذا قـال الفـراء بعـد قولـه تعـالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾[١] .

« وإنمـا جـاز أن تذهـب بـه إلى واحدهـا لأن الواحـد يـأتي في معنـى الجمع »[٢] .

وأما ما استدل به الكسائي من قول الشاعر :

فإن كان لا يرضيك .....

فهو مردود بأن الفاعل فيه إما أن يكون متعلقـاً بـالمعنى[٣] أو مضمـراً يدل على الشأن والأمر المعلوم[٤] .

الترجيح :

بعد استعراض المذهبين السابقين والوقوف على ما استدل به أصحاب كل مذهـب يظـهر لي أن مذهـب الجمـهور الـذي وافقـهم فيـه أبـو علـي الفارسي ونقله عنه ابن مالك يترجح وذلك للأسباب الآتية :

---

(١) النحل ٦٦ .

(٢) معاني القرآن ١ / ١٢٩ .

(٣) وهو رأي ابن جني . انظر : الخصائص ٢ / ٤٣٣ .

(٤) هذا رأي ابن الشجري . انظر : الأمالي ١ / ١٨٥ .

١ - الإجماع : ذكر ذلك ابن مالك حيث قال : « أجاز الكسائي وحده حذف الفاعل إذا دل عليه دليل ومنع غيره ذلك »[١] .

وهذا يعني تفرد الكسائي بذلك ومخالفته باقي النحويين إذ هم مجمعون على المنع .

٢ - أنه قد ثبت أن الفاعل كالجزء من الفعل ، وهو عمدة أيضاً في الكلام ولهذا لا يليق به الحذف خصوصاً أنه يمكن الخروج من ذلك بالقول بإضماره .

٣ - أنه قد ثبت كما تقدم أن كل موضع أدعى فيه الحذف جاز فيه الإضمار فلا ضرورة إذن تحوج إلى الحذف .

٤ - أن القول بحذف الفاعل يفضي إلى القول بإمكانية قيام الفعل بنفسه ، ومن المعلوم أن الأفعال معاني والمعاني لا تقوم بذواتها كما قال الشيخ ياسين[٢] .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٦٩ .

(٢) حاشية على مجيب الندا ٢ / ٦٨ .

العطف بـ" إمّا "

قال ابن مالك في باب المعطوف عطف النسق عندما ذكر حروف العطف « وليس منها « لكن » وفاقاً ليونس ، ولا « إما » وفاقاً له ولابن كيسان وأبي علي »[١] .

عرض المسألة :

يوافق ابن مالك في هذه المسألة أبا علي فيما تبع فيه يونس وابن كيسان حين جعلا « إما » ليست من حروف العطف .

وقد ذكر أبو علي في « إمّا » هذه نحواً مما ذكره عنه ابن مالك فقال : « وليست « إما » بحرف عطف ؛ لأن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة وأنت تقول : « ضربت إما زيداً وإمّا عمراً » فتجدها عارية من هذين القسمين .... وتقول : « وإما » عمراً فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى »[٢] .

وقال في موضع آخر : « فأما « إمّا » فليست من حروف العطف ... وإنما تجيء لمعنى الشك ، والعاطف هو الواو »[٣] .

ويستفاد من النصين السابقين ما يأتي :

١ - أنه لا يدخل « إمّا » في الحروف العاطفة مطلقاً .

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٢٠٢ .

(٢) الإيضاح ٢٢٤ .

(٣) المسائل المنثورة ١٨٦ .

٢ - أن علة عدم كونها عاطفة أنها لا تعطف مفرد على مفرد ولا جملة على جملة في مثل : « ضربت إما زيداً وإما عمراً » وأنه يدخل عليها حرف الواو وهو حرف عاطف ولا يجتمع حرفان لمعنى .

٣ - أن « الواو » هي العاطف وليست « إما » ، وهي إنما جاءت لتفيد الشك .

دراسة المسألة :

عطف النسق : هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف ، ومصطلح نسق مصطلح كوفي ، وعبارة البصريين « عطف »[(١)] وكان سيبويه يطلق على هذا الباب « باب الشركة »[(٢)] .

وحروفه عشرة يؤدي كل حرف منها معنىً خاصاً هي « الواو ، الفاء ، ثم ، أو ، أم ، بل ، لابل ولكن ، لا ، وإمّا »[(٣)] .

والذي نص عليه ابن مالك عن أبي علي في هذه المسألة هو « إما » فنقل عن أبي علي إنكاره أن تكون عاطفة .

وقد اختلف النحويون حولها أهي عاطفة أم لا ، وورد عنهم في ذلك ثلاثة آراء :

---

(١) شرح المفصل ٣ / ٣ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٥ .

(٣) اختلف النحويون حول عددها فقال بعضهم : تسعة وقيل : ثمانية وقيل : عشرة ، انظر في ذلك البديع ٢ / ٣٥٥ ، وشرح المفصل ٣ / ٥ ، واللمع ١٥٠ ، وشرح الجمل ١ / ٢٢٦ ، والهمع ٣ / ٥ .

الرأي الأول :

يرى فيه أصحابه أن إما الأولى مع الثانية حرف عطف ، وبه قال الأندلسي[١] نسبه إليه الرضي[٢] وأورده ابن الدهان[٣] ولم ينسبه لأحد ، يقول الرضي موضحاً رأي الأندلسي : « وقال الأندلسي : « إما » الأولى مع الثانية حرف عطف قدِّمت تنبيهاً على أن الأمر مبنيٌّ على الشك ، والواو جامعة بينهما ، عاطفة لـ« إما » الثانية على الأولى حتى تصيرا كحرف واحد ، ثم تعطفان معاً ما بعد الثانية على ما بعد الأولى »[٤] .

وهذا يعني أن « إما » الثانية لا تكون حرفاً عاطفاً إلا باجتماعها مع الأولى ، وأن الواو إنما جاءت للجمع بينهما .. فلا تكفي إحداهما للقيام بعمل العطف ، يقول ابن الدهان مورداً هذا الرأي : « منهم مَنْ يعتقد أنهما حرفا عطف لكون ما بعد الثانية تابعاً لما قبلها »[٥] .

ولم يجر لهذا الرأي ذكر عند أكثر النحويين ، والذي نقله أكثرهم أن « إما » الأولى غير عاطفة وإنما الخلاف في الثانية أهي عاطفة أم لا ، يقول ابن هشام في ذلك : « ولا خلاف أن « إما » الأولى غير عاطفة ... »[٦] .

---

(١) هو القاسم بن أحمد بن الموفق إمام في العربية وله نصيب وافر من القراءات والحديث والفقه والنحو ، شرح المفصل والجزولية والشاطبية . توفي سنة ٥٧٥ هـ . انظر رأيه في شرح كافية ابن الحاجب ٤ / ٤٣٠ . وترجمته في بغية الوعاة ٢ / ٢٥٠ ، والاعلام ٢ / ١٩ .

(٢) السابق .

(٣) شرح اللمع لابن الدهان بحاشية اللمع ١٥٤ .

(٤) شرح كافية ابن الحاجب ٤ / ٤٣٠ .

(٥) شرح اللمع ١٥٤ .

(٦) المغني ١ / ١٢٦ .

وقد اعترض الرضي[١] وابن هشام[٢] على أصحاب هذا الرأي بما يأتي:

١ - أن في ما قالوا تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه ، وهذا ليس له نظير في العربية فعندهم أن العطف بمجموعها ، ومع ذلك فـ« إمّا » الأولى متقدمة على المعطوف عليه مع أنها داخلة في الحرف العاطف ، وليس لذلك نظير في كلام العرب .

٢ - أن في ذلك أيضاً عطف بعض العاطف على بعض ، وليس في كلام العرب مثل ذلك ، فعلى رأيهم تكون « الواو » جامعة لـ« إما » الثانية مع الأولى ، والعطف بمجموعهما .

٣ - أن فيه كذلك عطفاً لحرف على حرف ، وهذا غريب حتى قال عنه الرضي إنه غير موجود .

يقول الرضي بعد أن ساق الرأي السابق ، وما اعتذر به أصحابه من أن الواو جامعة للأولى مع الثانية : « وهذا عذر بارد من وجوه : لأن تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه ، وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم »[٣] .

ويكفي لدحض هذا الرأي أيضاً أن الفراء أجاز فيها عدم التكرار حيث قال : « يقولون : عبدُ الله يقومُ وإما يقْعُدُ »[٤] وأكد هذا أيضاً ابن ولاّد فقال : « ولا أعلم أحداً من النحويين المتقدمين يمتنع من إجازة حذفها في قولك : خذ الدرهم وإما الدينار »[٥] .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٤ / ٤٣٠ .

(٢) المغني ١ / ١٢٧ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٤ / ٤٣٠ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٢٣٤ .

(٥) الانتصار ٩٥ .

الرأي الثاني :

ويرى فيه أصحابه أن « إما » الأولى ليست من العطف في شيء وإنما الثانية هي حرف العطف وحدها ، وعليه أكثر النحويين[١] وبه قال الرماني[٢] والصيمري[٣] والجزولي[٤] والمالقي[٥] .

يقول الصيمري مقرراً ذلك : « فأما دخول الواو على « إما » في قولك : جاءني إمّا زيد وإما عمرو فإما هي العاطفة دون الواو ..... والعاطفة هي الثانية منهما »[٦] .

فعلى ما يرى هؤلاء في قولنا « جاءني إما زيد وإما عمرو » .

فحرف العطف هو « إما » الثانية ، والواو داخلة لتؤذن أن « إمّا » الثانية هي الأولى من حيث إفادة المعنى الذي بني عليه الكلام ، وهو في العبارة السابقة الشك ، وقد يكون في غير العبارة معنى آخر : كالتخيير أو الإباحة ، يقول المالقي مؤيداً ما ذهب إليه الصيمري في نصه السابق : « وهذا الذي ذكر الصيمري هو الحق وهو ظاهر مذهب سيبويه ومذهب أئمة المتأخرين المحذقين ... وفيه الرد على أبي علي وأتباعه ضرورة »[٧] .

---

(١) انظر ذلك في شرح الكافية الشافية ١ / ٥٤٩ ، والجنى ٥٢٩ ، وشرح التصريح ٣/ ٥٣١ ، والمغني ١ / ١٢٦ .

(٢) المساعد ٢ / ٤٤١ ، والرصف ١٠١ .

(٣) التبصرة ١ / ١٣٨ ، والرصف ١٠١ .

(٤) المقدمة الجزولية ٧٢ ، والرصف ١٠٠ .

(٥) رصف المباني ١٠٠ .

(٦) التبصرة والتذكرة ١ / ١٣٨ .

(٧) رصف المباني ١٠٠ .

وقد استدل أصحاب هذا الرأي على صحة ما رأوه من أن « إما » الثانية عاطفة بما يأتي :

١ - أنها وردت عاطفة بدون « الواو » وهذا يعني أنها هي القائمة بالعطف لا « الواو » فمن وردها كذلك قول الشاعر :

يَا لَيْتَ أُمَتَنَا شَالَتْ نَعَامَتُها إمَّا إلى جَنَّةٍ إمّا إلى نَارِ[١]

حيث جاءت « إما » عاطفة بدون الواو ، فعملت هي العطف ، فدل ذلك على أن العطف لها وليس لـ« الواو » .

ومثله أيضاً قول الشاعر :

لا تُتْلِفُوا آبَالَكم أَيْمَا لَنَا أَيمَالَكم[٢]

حيث جاءت « إما » عاطفة بدون الواو ، مع إبدال إحدى الميمين ياءً ، فهي إذن العاطفة لا « الواو » .

٢ - أن الواو تأتي لمطلق الجمع بين الشيئين لفظاً ومعنى ، والكلام مع « إما » لأحدهما ، وعليه فالمعنى يقتضي أن تكون « إما » هي العاطفة لا الواو ، يقول الصيمري محتجاً بذلك : « فأما دخول « الواو » على « إما » في قولك : جاءني إما زيدٌ وإما عمروٌ ، فـ« إما » هي العاطفة دون الواو والدليل على ذلك أن الواو لو كانت العاطفة لتناقض الكلام ؛ وذلك أنّ « الواو » معناها الجمع بين الشيئين و« إما » معناها أحد الشيئين ، فكان يجيء من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمع والتفريق في حال واحدة وهذا محال »[٣] .

---

(١) البيت للأحوص في ملحق ديوانه ٢٢١ ، وتذكرة النحاة ١٢٠ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢٠٣ .

(٢) لم ينسب إلى حد في الجنى ٥٣٥ ، والمحتسب ١ / ٢٨٤ ، والمساعد ٢ / ٤٤١ .

(٣) التبصرة والتذكرة ١ / ١٣٨ .

وبيان ذلك أنه في مثل قولنا « جاءني إما زيدٌ وإما عمرو » لو قلنا : إن العاطف هو الواو لاقتضى ذلك أن يشترك زيد وعمرو في المجيء ، إذ الواو في أصلها لمطلق الجمع ، ولكن « إما » يقتضي معناها أن يكون المجيء لزيد أو لعمرو ، أي لأحدهما دون الآخر ، وهذا يعني أن الواو ليست هي العاطفة لفساد المعنى حينئذٍ وعليه فإما هي العاطفة .

٣ - أن « أو » تعاقبها كما في قراءة أبيّ[١] : ﴿ وإنا أو إياكم لإمّا على هدى أو في ضلال بعيد ﴾[٢] .

و« أو » حرف عاطف بإجماع النحويين فتكون « إما » كذلك لأن المتعاقبين يتفقان ولا يختلفان .

يقول ابن مالك في ذلك : « ومَنْ زعم أن إما عاطفة فله شبهتان .... الثانية : أنّ « أو » تعاقبها كقراءة أبي رضي الله عنه ﴿ وإنا أو إياكم لإما على هدى أو في ضلالٍ بعيد ﴾ وأو عاطفة بإجماع فلتكن « إما » كذلك ليتفق المتعاقبان ولا يختلفا »[٣] .

ولم يسلم لهؤلاء شيء مما استدلوا به من الاعتراض والرد ، فكانت الاعتراضات على ما احتجوا به على النحو الآتي :

أ - أما ما استشهدوا به من أنها وردت عاطفة بدون الواو في قول الشاعر :

---

(١) هو أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس بن عبيد من بني النجار صحابي من الأنصار كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود ، قال عنه ﷺ : « اقرأ أمتي أبي بن كعب » مات بالمدينة سنة ٢١ هـ . انظر ترجمته في : صفوة الصفوة ١ / ١٨٨، الأعلام ١ / ٨٢ .

(٢) سبأ : ٢٤ ، أورد قراءة أُبيّ ابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ٢٠٣ ، ولم أجدها في المحتسب ولا معاني الفراء والأخفش ولا في البحر المحيط ولا الحجة .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٢٠٣ .

يـا لَيْـتَ أمتَنَـا شَـالت نعامتُـها . . . . . .

فردّه ابن مالك[١] وابن عقيل[٢] ، فجعلا ذلك من الضرورات فلا يعتد به ، كما أن القائل إنها تعطف لا يرى إخلاءها من الواو قياساً على هذا البيت ، يقول ابن مالك في ذلك : « إن ذلك معدود من الضرورات النادرة ، فلا اعتداد به ، ومَنْ يرى أنها عاطفة ، فلا يرى إخلاءها من الواو قياساً على ما ندر من ذلك فلا يصح استناده إليه واعتماده عليه »[٣] .

ب - وأما ما احتجوا به من أن جعل الواو عاطفة يفسد المعنى إن هي تفيد الجمع بين الشيئين و« إما » تفيد الشك أو التخيير بينهما ؛ وعليه فإما هي العاطفة لا « الواو » . فيمكن أن يرد عليه بما ذكره ابن مالك من أن « لا » تجامع « الواو » في مثل « لا زيدٌ فيها ولا عمرٌ » ولم يقل أحد من النحويين بأن « لا » فيه عاطفة ، فتكون « إما » مع الواو كذلك ، حملاً على النظير . يقول ابن مالك موضحاً ذلك : « وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع « لا » بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل : « لا زيدٌ ولا عمرٌ فيها » و« لا » هذه غير عاطفةٍ بإجماع ، فلتكن « إمّا » مثلها إلحاقاً للنظير بالنظير ، وعملاً بمقتضى الأولوية »[٤] .

جـ - أما معاقبة « أو » لها وهي عاطفة بإجماع ، فاعترض عليه الرضي كذلك بأن معنى « أن » المصدرية هو معنى « ما » المصدرية والأولى تعمل

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٢٠٣ .

(٢) المساعد ٢ / ٤٤٢ .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٢٠٣ .

(٤) شرح الكافية الشافية ١ / ٥٤٩ .

النصب في المضارع ولا تعمله الثانية فلتكن « أو » كذلك يقول معترضاً عليهم : « وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى « أو » العاطفة ولا يلزم ذلك فإن معنى « ان » المصدرية هو معنى « ما » المصدرية، والأولى تنصب المضارع بخلاف الثانية »[١] .

الرأي الثالث :

ويرى فيه أصحابه أن « إما » ليست حرف عطف ، وإنما ذكرت مع حروف العطف لمصاحبتها لها ، والعاطف هو الواو وإلى ذلك ذهب يونس[٢] وابن كيسان[٣] والزجاج[٤] وأبو علي الفارسي[٥] وعبد القاهر[٦] وارتضاه ابن عصفور[٧] وابن مالك[٨] .

يقول أبو علي الفارسي في ذلك : « فأما « إما » فليست من حروف العطف ... وإنما تجيء لمعنى الشك والعاطف هو الواو »[٩] .

وإلى مذهب أبي علي ومَنْ معه أشار السيوطي بقوله : « وأنكر يونس وأبو علي الفارسي وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة ... وقالوا إن

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٤ / ٤٣٠ .

(٢) انظر رأيه في وشرح التسهيل ٣ / ٢٠٢ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٥٤٩ ، والجنى ٥٢٩، والمساعد ٢ / ٤٤١ ، والمغني ١ / ١٢٦ .

(٣) انظر رأيه فيما تقدم في (٢) بنفس أرقام الصفحات والهمع ٣ / ١٧٧ .

(٤) شرح اللمع لابن الدهان بحاشية اللمع ١٥٤ .

(٥) انظر الإيضاح ٢٢٤ ، والمسائل المنثورة ١٨٦ .

(٦) شرح كافية ابن الحاجب ٤ / ٤٣٠ .

(٧) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٢٦ ، والهمع ٣ / ١٧٧ .

(٨) شرح التسهيل ٣ / ٢٠٣ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٥٤٩ .

(٩) المسائل المنثورة ١٨٦ .

العطف بالواو التي قبلها »[١] .

وعلى مذهب هؤلاء فـ« إما » توافق « أو » في المعنى وحده ، وتخالفها في العمل ، فحيثما أتت « إما » فهي بمعنى « أو » ، والعاطف هو الواو السابقة لها لا « إما » .

وقد استدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه في ذلك بما يأتي :

١ - أن في القول بأنها عاطفة دخولاً لحرف عاطف على حرف عاطف آخر ، وذلك أن « إما » حينئذ عاطفة و« الواو » أيضاً عاطفة ، فالقول بأنها غير عاطفة خروج من ذلك .

وعلى هذا اعتمد ابن عصفور في نقل الإجماع على أنها ليست حرفاً عاطفاً مستدلاً بما ذكرناه ، فقال عنه السيوطي في ذلك : « وادعى ابن عصفور الإجماع عليه ... تخلصاً من دخول عاطف على عاطف »[٢] .

٢ - أنها تخالف حروف العطف ، لكونها في مثل « قام إما زيدٌ وإما عمرو » لا تعطف مفرداً على مفرد ولا جملة على جملة ، وحروف العطف لا تخلو من ذلك وبهذا استدل أبو علي على أنها غير عاطفة ، فقال في ذلك : « وليست « إما » بحرف عطف لأن حرف العطف لا يخلو من أن يعطف مفرداً على مفرد أو جملة على جملة وأنت تقول « ضربت إما زيداً وإما عمراً » فتجدها عارية من هذين القسمين »[٣] .

---

(١) الهمع ٣ / ١٧٧ .

(٢) الهمع ٣ / ١٧٧ .

(٣) الإيضاح ٢٢٤ .

والذي حملَ النحويين على الخلاف السابق كما يظهر لي هو اختلافهم في فهم كلام سيبويه عن « إما » في هذا الباب فقد قال عنها : « واعلم أن بل ، ولابل ، ولكن ، يشركن بين النعتين ، فيجريان على المنعوت ، كما أشركت بينهما الواو والفاء ، وثم ، وأو ، ولا وإمّا وما أشبه ذلك »[١] .

ففهم كلام سيبويه هذا على صورتين :

الأولى : حُمِل فيها ذكر سيبويه لها مع حروف العطف على مشاركتها لها في المعنى والعمل ، فهي عاطفة كباقي حروف العطف ، ولها من العمل ما لأخواتها ، ولهذا قال المالقي بعد أن ساق نص الصيمري في جعلها حرفاً عاطفاً : « وهذا الذي ذكر الصيمري هو الحق ، وهو ظاهر مذهب سيبويه »[٢] .

الثانية : حمل فيها ذكر سيبويه لـ« إما » مع حروف العطف على أنه ذكرها معها لكونها تحمل معنى « أو » العاطفة ، فسمّاها عاطفة مجازاً . وإلا فليست من الحروف العاطفة ، ولا يفهم من نصه أنه يجعلها عاطفة .

وبناء على هذا الفهم قال ابن السيرافي بعد إنشاد بيت الكتاب :

لَقَد كَذَبتك نفسُكَ فاكْذِبنْهَا ... فإنْ جَزَعاً وإنْ إجْمَالَ صبرِ[٣]

---

(١) الكتاب ١ / ٤٣٥ .

(٢) رصف المباني ١٠٠ .

(٣) لدريد بن الصمه وهو في الكتاب ١ / ٢٦٦ ، وشرح أبياته ١ / ٢٥٩ ، والكامل ١ / ٢٣٩ .

بعد أن ساق قول سيبويه : « هـذا محمـول علـى « إمـا » وليـس علـى الجزاء »[١] : « يريد أنّ « إنْ » في هذا البيت يراد بها « إما » الـتي تذكـر مـع حروف العطف »[٢] .

ففهم أن سيبويه يذكرها مع حروف العطف وهي ليست عاطفة وهـذا فهم جميع من لا يعدونها مع حروف العطف حرفاً عاطفاً .

الترجيح :

الذي يظهر لي بعد الوقوف على الآراء السابقة حول مجيء إما عاطفـة أو غير عاطفة « إما » من عدمها يترجح لدي ما ذهب إليه يونس وأبو علي ونقله عنهما ابن مالك من أن « إما » ليست حرفاً عاطفاً وذلـك للأسـباب الآتية :

١ - الحمل على النظير : ونظيرهـا في ذلـك « لا » فـهي تكـرر وعنـد تكريرها مع الـواو في مثـل : « لا زيـدٌ ولا عمـرٌ فيـها » لم يقـل أحـد مـن النحويين بأنها عاطفة ، بل اتفقوا على أن « الواو » هـي عاطفـة ، فتحمـل « إما » عليها في ذلك . يقول ابن مالك موضحاً ذلك بعد أن اختـار عـدم إفادتها العطف « ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقـوع « لا » بعد الواو مسبوقة بمثلها .... و« لا » هذه غير عاطفة بإجماع فلتكـن « إمـا » مثلها إلحاقاً للنظير بالنظير »[٣] .

---

(١) العبارة لسيبويه وهي في الكتاب ١ / ٢٦٦ .

(٢) شرح أبيات سيبويه ١ / ٢٥٩ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١ / ٥٤٩ .

٢ - أنه لا يلي « إما » معطوف إلا وقد سبقتها « الـواو » وإن لم يتقـدم « إما » الواو لم تكن من العطفية في شيء ، إذ تخرج منـه إلى غـيره ، فثبـت بذلك أن العطف للواو وليس لـ« إما » .

يقول ابن مالك مستدلاً بذلك : « ونفيت أن تكـون « إمـا » عطـف ... لأن عطفية الواو إذا خلت مـن إمـا ثابتـة وعطفيـة « إمـا » إذا خلـت مـن « الواو » منتفية فالأصل استصحاب ثبوت ما ثبت ونفي ما نفي »[1] .

٣ - سلامة هذا الرأي من الاعتراض والـرد ، إذ لا يلتفـت لمـا ذكـره المالقي من أن ما نقله عن الصيمري فيه الرد على أبي علي فقد سبق أن رُدّ ما استدل به ، فلا تقوم بما قاله الحجة في رد ما جاء عـن أبـي علـي ومَـنْ معه ، ولم يعترض على أصحاب هذا الرأي غيره ، فثبت أن مـا قـالوه هـو الراجح والصحيح . والله تعالى أعلم .

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٠٢ - ٢٠٣ .

مجيء (الباء) للتبعيض

قال ابن مالك في بيان استعمالات الباء

(والموافقة (مِنْ) التبعيضية كالثانية في قول الشاعر :

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذاً بِقُرُونِهَا شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ[1]

ذكر ذلك أبو علي الفارسي في التذكرة »[2] .

عرض المسألة :

يعضِّد ابن مالك ما ذهب إليه في هذه المسألة من موافقة الباء لـ (مِنْ) التبعيضية بما ذكره أبو علي الفارسي في التذكرة ، بعد البيت السابق حيث خرجه على أن الباء فيه بمعنى (مِنْ) التبعيضية .

وهذا يعني أن ابن مالك يثبت للباء هذا المعنى ، كما أثبته لها أبو علي .

ولم أجد تصريحاً لأبي علي بذلك في كتبه الموجودة لدي ، ولكن ذكر غير واحد من النحويين ما نقله عنه ابن مالك في ذلك .

دراسة المسألة :

الباء حرف ملازم للجر ، حيث لا تقع في كلام العرب إلا جارة ، وهي في ذلك ليست خاصة بالظاهر ، بل تجره والمضمر على السواء ، ولها معانٍ كثيرة واستعمالات عدة[3] ، فمن معانيها أنها تأتي للتبعيض موافقة

---

(١) نسب إلى جميل بثينة وإلى عمر بن أبي ربيعة وغيرهما وهو في الكامل ١ / ١٧١ ، والبحر المحيط ٦ / ٥٦٥ ، وديوان جميل ٤٢ ، وديوان عمر بن أبي ربيعة ٨٤ .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٢٢ .

(٣) انظر : الصاحبي ١٣٢ ، والجنى ١٠٦ ، وجواهر الأدب ٤١ ، والمغني ١ / ٢٠٤ .

لـ (مِنْ) ولكن النحويين يختلفون حول إثبات هذا المعنى لها من عدمه وذلك على مذهبين مشهورين كما يأتي :

المذهب الأول :

وهو مذهب من أثبت للباء معنى التبعيض ، وهم الكوفيون[١] والأصمعي[٢] وابن قتيبة[٣] والزجاجي[٤] وابن فارس[٥] وأبو علي الفارسي[٦] والثماني[٧] وابن مالك[٨] وابن عقيل[٩] وابن هشام[١٠] والأشموني[١١] من النحويين والإمام الشافعي[١٢] من الفقهاء .

يقول ابن قتيبة في ذلك : (والباء بمعنى (من) قال الشاعر :

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ثُمّ تَرَفّعَت مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نئيجُ[١٣]

أي شربن من ماء البحر ...) .

---

(١) الجنى ٤٣ ، وجواهر الأدب ٤٢ ، والارتشاف ٤ / ١٦٩٧ ، والمغني ١ / ٢٠٤ ، والهمع ٢ / ٣٣٧ .

(٢) الجنى ٤٣ ، والارتشاف ٤ / ١٦٩٧ ، والهمع ٢ / ٣٣٧ .

(٣) أدب الكاتب ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، والمغني ١ / ٢٠٤ .

(٤) حروف المعاني ٤٧ - ٤٨ .

(٥) الصاحبي ١٣٣ .

(٦) انظر : رأي أبي علي في جواهر الأدب ٤٢ ، والارتشاف ٤ / ١٦٩٧ ، والمغني ١ / ٢٠٤ ، والهمع ٢ / ٣٣٧ .

(٧) الفوائد والقواعد ٣٣٧ - ٣٣٨ .

(٨) شرح الكافية الشافية ٢ / ، والمغني ١ / ٢٠٤ .

(٩) شرح ابن عقيل ٢ / ٢٣١ ، والمساعد ٢ / ٢٦٤ .

(١٠) المغني ١ / ٢٠٤ ، والأوضح ٣ / ٣٥ .

(١١) شرحه على الألفية ٢ / ٢٢١ .

(١٢) انظر : رأي الشافعي في الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٨٧ ، وحاشية الصبان ٢ / ٢٢١ .

(١٣) لأبي ذؤيب الهذلي ، وهو في ديوان الهذليين ١ / ١٢٩ ، الخصائص ٢ / ٨٥ ، وابن الشجري ٢ / ٦١٢ ، والخزانة ٣ / ١٩٣ .

وجعلها كذلك ابن فارس في قوله تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾[١] فقال : « والباء الواقعة موقع (من) في قوله جل ثناؤه : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ أراد منها و :

شَرِبَتْ بِماءَ الدُّحْرَضَيْنِ ....[٢] »[٣]

وعلى صحة ما ذهب إليه المثبتون لاستعمالها بمعنى (من) التبعيضية استدلوا بالشواهد القرآنية والشعرية الآتية :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾[٤] فإن الباء فيه بمعنى التبعيض .

وعلى هذا المعنى للباء بنى الإمام الشافعي مذهبه في مسح الرأس عند الوضوء ، فرأى أن مسح بعض الرأس يكفي ، فكان المشهور من مذهبه وجوب أدنى ما يطلق عليه اسم المسح .

ولأجل الاستدلال بهذه الآية يقول الثمانيني في معرض إثباته هذا المعنى للباء : (ومن ادعى أن الباء تفيد التبعيض ، فذاك علمه بدليل شرعي لا بمجرد اللغة)[٥] .

---

(١) الإنسان من الآية : ٦ .

(٢) لعنترة بن شداد وهو في أدب الكاتب ٢٤٠ ، والصاحبي ١٣٣ ، وشرح المعلقات للزوزني ١٤٤ .

(٣) الصاحبي ١٣٣ .

(٤) المائدة : ٦ .

(٥) الفوائد والقواعد ٣٣٧ .

وإلى ما أخذ به الشافعي في الآية من معنى التبعيض وما بناه عليه من حكم أشار الصبان بقوله : (وقال مَنْ لم يوجب الاستيعاب كإمامنا الشافعي هي للتبعيض ... لما في صحيح مسلم من أنه ﷺ مسح بناصيته وعلى عمامته ...)[١] .

٢ - قوله تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ أي : منها

يقول ابن الشجري عنها في هذه الآية (قد استعملت الباء مكان (مِنْ) في قوله ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾ أي يشرب منها[٢] .

٣ - قول الهذلي :

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيْجُ

أي : شربن من ماء البحر ، وكل مَنْ أثبت هذا المعنى لها احتج بهذا البيت والأبيات الآتية ؛ ليذهب بالاستشهاد بها والتأويل فيها عن التأويل في آي القرآن الكريم ، حيث اختلف العلماء فيها بما سيأتي بعض تفصيله قريباً إن شاء الله .

٤ - قول الشاعر :

فلثمت فاها أخذاً بقرونها شرب النزيف ببرد ماء الحشرج

أي من برد ، وهذا البيت أورده ابن مالك ونص فيه على التبعيضية عن أبي علي الفارسي .

---

(١) حاشية الصبان ٢ / ٢٢١ .

(٢) أمالي ابن الشجري ٢ / ٦١٣ .

٥ - قول عنترة :

شَرِبَتْ بِمَاء الدُّحْرَضَينِ فَأَصْبَحَتْ زَوْرَاءَ تَنْفِرُ عَنْ حِيَاضِ الدَّيْلَمِ

أي : من ماء الدحرضين .

وبالإضافة إلى النقل الذي استشهد به هؤلاء من القرآن والشعر .

فقد استدلوا بالقرينة العقلية في إثبات المعنى للباء .

وذلك من خلال قول العرب : (أخذت بثوب زيد) ؛ إذ يستحيل أن يكون الأخذ بالثوب كله بل ببعضه فأفادت الباء ذلك التبعيض .

يقول ابن عصفور موضحاً استدلالهم هذا : (ومَنْ جعل الباء للتبعيض استدل على ذلك بقول العرب : أخذت بثوب زيد ، ومعلوم أن الأخذ إنما كان ببعض الثوب)[١] .

وقد اعترض بعض النحويين[٢] على المثبتين بأنه لو كانت الباء تفيد هذا المعنى لصحّ أن يقال : (زيد بالقوم) إذ أردت أنه من القوم .

وردّ عنهم الشهاب القاسمي[٣] بأن هذا غير ما قالوه حيث خصوا ذلك بالفعل المتعدي إذ عدي بالباء .

يقول الشيخ يس في ذلك : (قال بعضهم : لو كانت الباء للتبعيض لصح زيد بالقوم .. وقال الشهاب القاسمي : هذا كله غير ما قاله الشافعية

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٠٦ .

(٢) أورد هذا الاعتراض الشيخ يس في حاشيته على شرح الفاكهي ١ / ١٦٩ ، ولم ينسبه إلى نحوي باسمه .

(٣) انظر : رأيه في المصدر السابق ١ / ١٦٩ .

نقلاً عن اللغة من أن الفعل المتعدي إذا عدي بالباء كان المقصود التبعيض لأن هذا يختص بالمتعدي)[١] .

وخرّج البصريون شواهد المثبتين القرآنية والشعرية على غير ما جعلوه للباء فيها من معنى التبعيض ، وسيأتي هذا عند ذكر مذهبهم .

المذهب الثاني :

وهم المنكرون لمعنى التبعيض في الباء ، وهم البصريون[٢] وابن جني[٣] والعكبري[٤] وابن عصفور[٥] والمالقي[٦] واختار مذهبهم أبو حيان[٧] .

يقول ابن جني : « فأما ما يحكيه أصحاب الشافعي - رحمه الله - عنه من أن الباء للتبعيض فشيء لا يعرفه أصحابنا ولا ورد به ثبت »[٨] .

ويرى هؤلاء أن الباء لا تأتي للتبعيض ، إذ لو كانت تصحّ لصح أن يقال (زيدٌ بالقوم) وقبضت بالدراهم ، أي : من القوم ، ومن الدراهم .

فأما البصريون فعلّة منعهم ذلك أنهم يمنعون تعاقب الحروف ، ولهذا فلا تعاقب الباء هنا (مِنْ) في إفاده هذا المعنى .

---

(١) السابق ١ / ١٦٩ .

(٢) ائتلاف النصرة ١٦٠ ، والمغني ١ / ٢١٩ ، والهمع ٢ / ٢٣٧ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١ / ١٢٣ .

(٤) التبيان ١ / ٤٢٢ .

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٠٦ .

(٦) رصف المباني ٢٢٤ .

(٧) البحر المحيط ٣ / ٣٤٦ و ٨ / ٣٩٥ .

(٨) سر صناعة الإعراب ١ / ١٢٣ .

يقول الزبيدي موضحاً مذهبهم في ذلك : (عند البصريين أن البـاء لا ترد للتبعيض)[١] .

وأكد هذا ابن هشام بقوله : (على أن البصريين ومَنْ تابعهم يرون الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف باقٍ على معناه ، وأن العامل ضمّن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف)[٢] .

ولهذا فابن جني لا يعرف ما قاله أصحاب الشافعي من التبعيض في الباء لعدم ورود ما يثبت ذلك المعنى - كما تقدم - فإذا جاء ما ظاهره أن الباء التبعيض حملوها على الأصل وهو الإلصاق ، أو على التضمين كما سيأتي .

وقد استدل البصريون ومن معهم على صحة ما ذهبوا إليه بما يأتي :

١ - أن التبعيض الذي يراه الكوفيون مستفاداً من الباء ليس كذلك ، إنما هو مستفاد من سياق الكلام ومعناه ، وذلك لأن الحرف لا يعطي معنى إلا إذا كان لا يفهم ذلك المعنى إلا به ، وذلك في مثل : (قبضتُ من الدراهم) حيث لم يفهم التبعيض إلا من (مِنْ) بدليل ارتفاع التبعيض المفهوم منه لو حُذِف ، أمّا إذا قلنا : (شربتُ ماءَ البحر) فالمقصود بعض ماء البحر ، فُهِم التبعيض هنا من المعنى لا مِن الحرف ، وكذلك في (أخذتُ بثوبِ زيدٍ) حيث لم تعط الباء هنا إلا معنى الإلصاق ويفهم التبعيض من المعنى .

---

(١) ائتلاف النصرة ١٦٠ .

(٢) المغني ٢ / ١٣٤ .

يقول ابن عصفور موضحاً ذلك بعد أن أورد مذهب من قال بالتبعيض (وهذا الذي ذهب إليه من أن الباء تعطي التبعيض فاسد بل التبعيض هنا مفهوم من معنى الكلام .... كما أنك إذا قلت : شربت ماء البحر ، إنما تريد شربت بعض ماء البحر ، فكما أن التبعيض هنا لم يفهم من حرف فكذلك هو في قولهم : أخذتُ بثوبهِ ، وإنما يقال إن الحرف يعطي معنى إذا كان لا يفهم إلا من الحرف)[١] .

٢ - أن ما جاءت فيه الباء للتبعيض إنما هو في الظاهر ، وإلا فهي تحمل فيه على الأصل في معانيها وهو الإلصاق ، أو على غير التبعيض كما يأتي :

أ - في قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾ ليست الباء فيه للتبعيض، بل زائدة مؤكدة ، مثلها في ذلك مثل الباء في قوله تعالى : ﴿ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ ﴾[٢] وقوله : ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ ﴾[٣] وقد حكى سيبويه[٤] (خَشَّنْتُ صدرَه وخَشَّنْتُ بصدرِه) .

وعلى هذا خرجها ابن جني[٥] والعكبري[٦] وأبو حيان[٧] .

---

(١) شرح الجمل ١ / ٥٠٦ .

(٢) الحج : ٢٥ .

(٣) مريم : ٢٥ .

(٤) الكتاب ١ / ٧٤ .

(٥) سر صناعة الإعراب ١ / ١٣٦ .

(٦) التبيان ١ / ٤٢٢ .

(٧) البحر المحيط ٣ / ٤٥١ .

يقول أبو حيان في الآية : (وقيل الباء زائدة مؤكدة مثلها في قوله ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ ﴾ ﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾ ﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾[١] أي إلحاداً أو جذعَ وأيديكم) .

وقيل يمكن أن تكون في الآية للإلصاق على أصل معانيها وهو رأي الزمخشري[٢] ورده أبو حيان[٣] .

٢ - في قوله تعالى : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾[٤] كذلك ليست الباء فيه للتبعيض وإنما على تضمين (يشربْ) معنى (يَرْوى) فيعامل معاملته .

وكذلك يكون قول الشاعر :

شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ....

وقول الآخر :

شُرْبَ النَزِيْفِ بِبَرْدِ مَاءِ الحَشْرَجِ ...

وتضمين (يَشْرَب) معنى (يَروى) قاله الفراء في الآية ، وأخذ به البصريون ورجحه ابن مالك في هذه المسألة .

يقول الفراء في الآية : (وكأنّ (يشرب بها) يروى بها وينقع)[٥] .

---

(١) البقرة : ١٩٥ .

(٢) الكشاف ٤ / ١٦٨ .

(٣) البحر المحيط ٣ / ٤٥١ .

(٤) الإنسان : ٦ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٣ / ٢١٥ .

ولهذا قال ابن مالك بعد البيت المتقدم : (والأجود أن يضمن (شربن) معنى (روين) ويعامل معاملته)[١] .

والذي نستخلصه من أدلة البصريين ومَن معهم ما يلي :

أ - أنهم ينكرون مجيء الباء للتبعيض .

ب - أن ما ظاهره التبعيض في الآيات أو الشواهد الشعرية يحمل على الإلصاق ، أو التضمين ، أو الزيادة ، وليست الباء فيه للتبعيض .

جـ - أن القول بالتبعيض يعني القول بتعاقب الحروف وتبادلها معاني بعضها وهذا خلاف ما جاء عن سيبويه والخليل[٢] .

وعليه فمعنى قول الشاعر : شربن بماء البحر ، أي روين بماء البحر ، وقول : (شربن بماء الدحرضين) أي روين بذلك الماء .

الترجيح :

بعد استظهار المذهبين السابقين والوقوف على ما أستدل به أصحاب كل مذهب يظهر لي أن التبعيض ثابت للباء مثله مثل باقي المعاني التي تفيدها الباء ولا يمكن تجريدها منه وذلك للأسباب التالية :

١ - أن التضمين الذي قال به البصريون في (يشرب) يعني أنه يحمل معنى (يروى) ويتعدى بما يتعدى به من حرف .

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٢٢ .

(٢) انظر : ذلك في البحر المحيط ١ / ١١٣ .

فإذا ضمن (شَرِب) معنى (رَوي) فهذا يسوقنا إلى القول بأن (يروى) يتعدى بـ (الباء) وهذا مخالف لما جاء في (روي) حيث لم يأت في معاجم اللغة إلا متعدياً بـ (من) .

جاء في اللسان (رُويَ من الماء بالكسر ، ومن اللبن ، يروى رياً ورَوَى)[١] .

وقال في الصحاح (ورَويت من الماء بالكسر ...)[٢] .

فجاء الفعل (رَوي) متعدٍ بـ (من) ولم يأت بالباء .

ولذا فقد ضمنه العكبري[٣] معنى (يلتذ) فعداه بالباء .

٢ - أن المعنى في الآيات والشواهد الشعرية ، يكون واضحاً عند القول بالتبعيض في الباء في هذه الشواهد والآيات .

٣ - أن المانع عند البصريين من إفادة الباء لمعنى التبعيض هو أنها تعاقب (مِنْ) في ذلك ، وهذا ممنوع عندهم ، وظاهرة التعاقب موجودة واردة في اللغة وحتى الباء هذه ثبت أنها تعاقب بعض الحروف[٤] .

٤ - أننا لو قلنا أن الباء في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا المقربون﴾[٥] للالصاق فإن الضمير فيها يكون عائداً على العين لأنها أقرب مذكور ،

---

(١) اللسان مادة (روى) ٥ / ٣٧٩ .

(٢) الصحاح ٦ / ٢٣٦٤ .

(٣) التبيان ١ / ٤٢٢ .

(٤) الجنى ٢٠٦ ، وجواهر الأدب ٤٢ ، والمغني ٢ / ٢٠٤ .

(٥) المطففين ٢٨ .

وهي عائدة على الكأس في قوله : ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ۝ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾[1] وإنما لم تكن عائدة على الكأس في آية المطففين لأنه لم يأت لها ذكر .

ولا يستقيم المعنى لو قلنا بالإلصاق في آية المطففين ، وكذلك لا يحكم بالزيادة فيها ؛ لأن ذلك يقتضي أنهم يشربون ماء العين كله ، وليس هذا المقصود ، فلا سبيل إلا إلى القول بالتبعيض في الباء في الآية .

والله تعالى أعلم

---

(١) الإنسان : ٦ .

المبحث الثاني

موافقة ابن مالك لما حكاه أبو علي أو تبع فيه غيره

ويشتمل على :

١ – ضم نون التثنية " هما خليلان " .

٢ – تقديم خبر " ليس " عليها .

٣ – إعمال " إن " عمل " ليس " .

٤ – تعدي " سمع " لمفعولين .

٥ – حذف المضاف في " رأيت التيمي تيم فلان " .

ضم نون التثنية

قال ابن مالك : « وحكى أبو علي عن أبي عمرو الشيباني[١] : هما خليلانُ ، وقال : ضم نون التثنية لغة »[٢] .

عرض المسألة :

يوافق ابن مالك أبا علي فيما حكاه عن أبي عمرو الشيباني من أن ضم نون التثنية لغة واردة عن العرب ، ومما جاء عنهم في ذلك قولهم : « هُما خَلِيلانُ » بضم نون التثنية .

دراسة المسألة :

المثنى : هو ما دل على اثنين متفقين في الحروف والحركات والمعنى ، بزيادة في آخره تغني عن العاطف والمعطوف .

والمذكر كالمؤنث في التثنية ، وحكم المثنى : أن يرفع بالألف نيابة عن الضمة ، وينصب ويجر بالياء نيابة عن الفتح في النصب ، والكسر في الجر .

والألف والياء علامتا الإعراب فيه ، يعقبها نونٌ غالب ما تكون عليه أن تأتي مكسورة ... والغرض منها : نفي توهم الإضافة في مثل : « جاءَ صاحبان أحمدُ وعليٌ » وكذا رفع توهم الإفراد في مثل : « جاءني هذان »

---

(١) هو إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني الكوفي راوية أهل بغداد كان واسع العلم باللغة والشعر ثقة في الحديث كثير السماع نبيلاً فاضلاً صنف كتاب الجيم والنوادر وغريب المصنف توفي سنة ٢٠٥ هـ ، وعمره ١١٠ سنوات . انظر شذرات الذهب ٢ / ٣١ ، والأعلام ١ / ٢٩٦ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٦٤ .

إذ لولا وجودها في المثال الأول لتوهم أن المقصود من يصحب أحمدَ وعلياً ، ووجودها أفاد أن الصاحبين هما أحمد وعلي .. وكذا لولاها لتوهم أن من جاء في المثال الثاني مفرد هو « هذا » ؛ فلما جاءت علم بها أن مَنْ جاءا مثنى لا مفرد هما « هذان »[١] .

وقد وردت عن العرب في حركة هذه النون ثلاث لغات فقد حركوها بالكسر وكذا بالفتح وأيضاً بالضم وذلك كالآتي :

١ - الكسر :

ومذهب الكسر مطلقاً هو للبصريين[٢] وهو المشهور في هذه النون فلا يجيزون تحريكها بغير الكسر ، يقول سيبويه في هذه النون : « اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زائدتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب .... وتكون الزائدة الثانية نوناً كأنها عوضٌ لما منع من الحركة والتنوين وهي النون وحركتها الكسر »[٣] .

فيقال على مذهب البصريين هذا « قام رجلانِ » و« رأيت رجلينِ » و« مررت برجلينِ » ولا فرق في تحريك هذه النون بالكسر بين أن يكون ما قبلها ألفاً أو ياءً .

وقد اختلف حول سبب كسر هذه النون في ذلك على ثلاثة أقوال :

---

(١) انظر : أسرار العربية ٧١ ، واللمع ٦١ ، والفوائد والقواعد ١١٦ ، والنحو الوافي ١ / ١١٠ ، و١ / ١٤١ .

(٢) نسبها إليهم أبو حيان في التذييل والتكميل ١ / ٢٣٨ ، وقبله نسبها أبو علي إلى الجمهور . انظر كتاب الشعر ١ / ١٢٤ .

(٣) الكتاب ١ / ١٨ .

الأول : وهو الأشهر أنها كسرت لالتقائها ساكنة مع الألف أو الياء السابقة لها وأصل التحريك إذا التقى الساكنان أن يكون بالكسر ، وبهذا قال الجرمي[١] والمبرد[٢] في أحد قوليه والسيرافي[٣] والجزولي[٤] وابن عصفور[٥] والأبذي[٦] وأبو حيان[٧] . يقول السيرافي موضحاً ذلك : « وكسروا هذه النون لالتقاء الساكنين »[٨] .

وتبعه ابن عصفور في ذلك فقال : « ونون الاثنين مكسورة أبداً على أصل التقاء الساكنين » .

الثاني : أن سبب الكسر فيه هو أن العرب بنته على ذلك كما بنت « دراك » على الكسر وبه قال الكسائي[٩] .

يقول أبو حيان عن مذهب الكسائي هذا : « وقال الكسائي : كسرت كما كسرت في دراك »[١٠] .

الثالث : أن سبب الكسر هو التفريق بينها وبين نون المجموع على حدّ

---

(١) التذييل والتكميل ١ / ٢٣٧ .
(٢) انظر رأيه في المقتضب ١ / ٥٣ .
(٣) انظر رأيه في شرح الكتاب ١ / ٢٢٧ .
(٤) الجزولية ٢٤ .
(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٠ .
(٦) رأيه في شرحه للجزولية ٢٠٢ - ٢٠٣ .
(٧) التذييل والتكميل ١ / ٢٣٧ .
(٨) شرح الكتاب ١ / ٢٢٧ .
(٩) شرح الجمل ١ / ١٥٠ .
(١٠) التذييل والتكميل ١ / ٢٣٧ .

المثنى ونسب هذا لسيبويه[١] وبه قال النحاس[٢] .

يقول أبو حيان عن ذلك : « واختلفوا في علة الكسر فذهب سيبويه إلى أن ذلك للفرق بينهما وبين نون الجميع هكذا قاله النحاس عنه »[٣] .

ولكنني لم أجد عند سيبويه تعليلاً لكسر هذه النون لا بما ذكر النحاس عنه ولا بغيره ، بل كل ما قاله عنها : « وحركتها الكسر »[٤] .

والذي يظهر أن التقاء الساكنين هو السبب في كسر هذه النون ، ومما يؤيد ما ذهبت إليه أن القولين الآخرين يمكن أن يدخلا فيما اخترناه ، فالبناء على الكسر لا يخرج عن أن السبب في البناء على هذا الكسر أنها التقت ساكنة مع الألف أو الياء السابقة عليها ، وكذلك فكونها للفرق لا يلغي هذا السبب ، لكون الأول يفضي إلى الثاني ولا أقول بالعكس ..

٢ - الفتح :

وهو خلاف ما جاء عن البصريين وعرفوه ، ونسبت هذه اللغة للبغداديين[٥] . وخصها الكسائي والفراء[٦] بحالة النصب والخفض ، وعليه قول الشاعر :

---

(١) انظر التذييل والتكميل ١ / ٢٣٦ .

(٢) السابق بنفس الصفحة .

(٣) السابق .

(٤) الكتاب ١ / ١٨ .

(٥) نسبها إليهم أبو علي في كتاب الشعر ١ / ١٢٤ ، وقال الدكتور الطناحي : إنه يقصد بهم الكوفيين .

(٦) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١ / ٢٣٠ - ٢٣٢ ، ومعاني القرآن ٢ / ٤٢٣ ، والتذييل والتكميل ١ / ٢٣٨ .

علـى أحوذيـينَ اسـتَقَلّتْ عَشِـيَّةً فَمَـا هِـيَ إلا لَمْحَـةٌ وتَغِيْـبُ[١]

حيث حرك النون بالفتح لوقوعها بعد الياء .

يقول أبو علي عن هذه اللغة : « وقد حكى البغداديـون تحريـك نـون التثنية بالفتح إذا وقعت بعد الياء »[٢] .

وإلى مذهب الكسائي والفراء أشار أبو حيان بقوله : « وأجاز الكسائي والفراء فتح نون المثنى في حالة النصب والخفض »[٣] .

وعلة هذا الفتح عند من فتح : أنهم أجروا الياء غير اللازمة في المثنـى مجرى اللازمة فشبهوها بالياء في « أيْنَ » و« كَيْفَ » ؛ وذلك لخفة الفتحة بعد الياء يقول ابن كيسان في ذلك : « من فتح نون الاثنين في النصب والخفض استخف الفتحة بعد الياء فأجراها مجرى أين وكيف ... »[٤] .

وأكد هذا ابن جني بقوله : « ... من العرب من يفتحها في حـال الجـر والنصب تشبيهاً بأين وكيف ويجري الياء وإن كانت غير لازمة مجرى اليـاء اللازمة .. »[٥] .

وقد علل أبو علي الفتح كذلك بأن القائلين بـه ربمـا شـبهوا هـذه النـون بنون الجمع ، فكما فتحوا في تلك فتحوا في هذه ، بدليـل أنـه جـاء الفتـح في

---

(١) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ٥٥ ، ومعاني القـرآن ٢ / ٤٢٣ ، وسـر صناعـة الإعـراب ٢ / ٤٨٨ ، والتذييل ١ / ٢٣٨ .

(٢) كتاب الشعر ١ / ١٢٤ .

(٣) التذييل والتكميل ١ / ٢٣٨ .

(٤) نص ابن كيسان هذا نقله عنه أبو حيان في التذييل ١ / ٢٣٩ .

(٥) سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٨ .

قوله :

أَعْــرِفُ مِنْــهَا الجِيْــدَ والعَيْنَانَــا ومَنْخِرَيْــنِ أَشْــبَهَا ظَبْيَانَــا[١]

وهي في « العينانا » على غير ما ذكروه لعدم تقدم الياء عليها .

يقول أبو علي موضحاً هذه العلّة : « ويشبه أن يكونـوا شـبهوا التثنيـة بالجمع فكما فتحوا النون بعد الياء في الجمع كذلك فتحوا ما بعـد اليـاء في التثنية وهذا مما يقوي فتح النون في قوله « العينانا » .. »[٢] .

ولما كان تحريكها بالفتح إنما هو طلـب للخفـة لكونـها بعـد اليـاء .. لم يأت الفتح في حالة الرفع بعد الألف إلا قليلاً ولهذا حكم على الفتـح مـع الألف بأنه لا يجوز عند أحد من الحذاق[٣] .

وعلى الرغم من ذلك فقد روى ابن جني[٤] أنه قرأ على أبـي علـي في نوادر أبي زيد :

أعــرف منــها الأنــف والعينانــا . . . . . .

إلا أن ابن كيسان حكم على الاستشهاد بهذا البيت بأنه لا يلتفت إليـه لأنه لا يعرف قائله ولا وجه له[٥] .

---

(١) هو لرجل من ضبه كما في النوادر ١٦٨ ، وهو في ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧ ، ونفى العيني أن يكون له . انظر العيني بحاشية الأشموني ١ / ٨٩ ، وهـو في كتـاب الشـعر ١ / ٢١٨ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٩ .

(٢) كتاب الشعر ١ / ١٢٤ .

(٣) هو قول ابن كيسان وهو في التذييل ١ / ٢٣٩ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٩ .

(٥) التذييل والتكميل ١ / ٢٣٩ .

وقد أحسن أبو حيان التعليل لمجيء الفتح في هذا البيت بعد الألف مع أنه لم يجزم بثبوت ذلك عن العرب وذلك أن هذه الألف نائبة عن الياء لأن الكلمة منصوبة وكان القياس فيها « العينين » فلما كانت الألف فيها نائبة عن الياء أخذت مالها من حكم الفتح .

يقول في ذلك بعد البيت السابق : « ولو ثبت أنه من لسان العرب لكان له وجه من القياس ؛ لأنها ألف نابت عن الياء ؛ لأنها ليست للرفع، بل الكلمة منصوبة فلما نابت عن الياء ..... عامل هذه الألف معاملة الياء .... »[١] .

٣ - الضم :

وهذه اللغة هي التي نسب ابن مالك حكاية أبي علي عن أبي عمرو الشيباني فيها ، ونسبة الحكاية في ذلك إلى أبي عمرو الشيباني متواترة في كتب النحويين ، فلم يخل مؤلف ذُكرت فيه هذه اللغة إلا ورُدّت إلى الحكاية عن أبي عمرو الشيباني ، إلا أنني لم أجد هذه الحكاية عند أبي علي ولم ينسب إليه أحد من النحويين نقلها عن أبي عمرو ، إلا ابن مالك كما تقدم معنا في نصه ، يقول ابن جني عن هذه اللغة : « وقد حكي أن منهم من ضم النون في الزيدانِ والعمرانِ »[٢] .

ومن هذه اللغة قول فاطمة رضي الله عنها : « يا حسنانُ يا حسينانُ » تريد الحسن والحسين فغلبت لفظ أحدهما على الآخر ، وعليه قول الشاعر :

يا أَبَتَا أَرْقَنِي القِذَّانُ ... فالنَّومُ لا تَطْعَمُهُ العَيْنَانُ[٣]

---

(١) التذييل والتكميل ١ / ٢٣٩ .

(٢) سر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٩ .

(٣) هذا الرجز لم يعرف قائله وقد أنشدهُ أبو عمرو المطرزي ، وهو في التذييل والتكميل ١ / ٢٤١ ، وضرائر الشعر ٢١٨ ، والأشموني ١ / ٩١ ، وشرح التصريح ١ / ٢٦١ ، وشفاء العليل ١ / ١٣٦ .

وقد عُلِل هذا الضم في التثنية بأكثر من علة وذلك كما يأتي :

١ - أن النون في المثنى أشبهت نون « غضْبان وعُثْمان » فتضم هذه النون كما ضمت فيهما ، فأجري غير اللازم وهو نون المثنى إجراء اللازم وهو نون « غضْبان وعثمان » ؛ لهذا فقد خصها بعضهم بكون المثنى في حالة الرفع بالألف دون النصب والجر .

يقول أبو حيان في ذلك : « وقال الشيباني : « ضم نون التثنية لغة » ، يعني إذا كانت بالألف أما إذا كانت بالياء فلا يجوز الضم وإنما شبهت بألف غضبان وعثمان ، فضمت النون في الرفع كما ضمت تلك النون وأما مع الياء فلا يجوز »[(١)] .

٢ - أن ضم نون التثنية إنما كان لإجرائها مجرى نون المفرد إذا سمّي بمثنى نحو : « زيدان وعمران » علمين لرجل ، فإنهما وإن سمّي بهما علمٌ فإن علامة التثنية لم تفارقهما ، ومع ذلك جرى إعرابهما إعراب الاسم المفرد وقد وضح ذلك أبو علي بقوله : « ألا ترى أن النحويين قد أجازوا في رجل يسمى بتثنية ، أن يجعلوا النون حرف الإعراب ، فيقولوا : هذا زيدانُ وعمرانُ وكان القياس ألا يعرّى من شيء يدل على التثنية ... إلا أنهم لما قالوا : السَّبُعانُ[(٢)] في الاسم المخصوص فلم يبقوا شيئاً يدل على حكاية التثنية جاز على ذلك تغيير ما سمي بتثنية »[(٣)] .

---

(١) التذييل والتكميل ١ / ٢٤١ .

(٢) السَّبُعان : منقول من تثنية السبع : جبل وقيل : موضع معروف في ديار قيس . انظر : معجم البلدان ٣ / ١٨٥ ، ومعجم ما استعجم ٧١٩ .

(٣) كتاب الشعر ١ / ١٢٤ .

الترجيح :

ليست هذه المسألة من المسائل التي تقتضي ترجيح رأي فيها على الآخر ، لكونها إنما تدرس لغات واردة في المثنى ولكن الذي ننتهي إليه فيها : أن هذه اللغات اقصد كسر وفتح وضم نون التثنية كلها قد جاءت عن العرب ، ولكن الأشهر منها والأولى هو لغة الكسر وذلك للأسباب التالية :

١ - أنها الأكثر في الاستعمال وبها جاء التنزيل ، فلم ترد لغة غيرها في القرآن .

٢ - أن لغتي الفتح والضم إنما تكونان في حالات معينة من حالات الإعراب لا في جميعها . أما الكسر فهي ثابتة في حالات الإعراب جميعها ، فالقول بها أولى لعمومها .

٣ - أن من النحويين مَنْ أنكر غير لغة الكسر وحكم عليها بالشذوذ وخاصة لغة ضم النون ، فقد قال ابن جني بعد أن ساق هذه اللغة في « العمرانِ والزيدانِ » : « وهذان من الشذوذ بحيث لا يقاس غيرهما عليهما » .

٤ - أن الأساس الذي قامت عليه لغتا الفتح والضم إنما هو بعض السماع ، وفي ألفاظ محددةٍ حكيت عن العرب ، وثبوتها عند بعضهم إن ثبت لا ينبغي أن يقف بإزاء ما استفاض عنهم وعرف عن أكثرهم .

وعليه فالأولى عدم العدول عن الأشهر إلى النادر وما هو في حكم الشاذ ، وهذا ما وافق فيه أبو مالك أبا علي فيما حكاه عن الشيباني .

تقديم خبر « ليس » عليها

قال ابن مالك : « واختلف في تقديم خبر « ليس » عليها فأجازه سيبويه ووافقه السيرافي والفارسي وابن برهان والزمخشري ، ومنعه الكوفيون ، وأبو العباس وابن السراج والجرجاني وبه أقول ؛ لأن « ليس » فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله »[١] .

عرض المسألة :

يخالف ابن مالك في هذه المسألة أبا علي الفارسي وجمهور البصريين في إجازة تقديم خبر « ليس » عليها ، إذ لا يجيز هو هذا التقدم ، موافقاً في ذلك الكوفيين ومن تبعهم ، وعلة المنع عنده عدم تصرف « ليس » ، فكما لا يتصرف فيها فكذلك لا يتصرف في عملها ، وقد أشار أبو علي إلى ما ذكر ابن مالك بقوله : « فلما وجدنا « ليس » قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقدم الخبر ، كما جاز ذلك في الفعل وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها »[٢] .

دراسة المسألة :

تدخل كان وأخواتها على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ ويصير اسمها وتنصب الخبر ويصير خبرها ، فاسمها مشبه بالفاعل ، وخبرها مشبه بالمفعول ولما كان بعض هذه الأفعال متصرفاً أجْري مجرى الأفعال في جواز تقديم المفعول ، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وكان حقاً علينا نصر

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٣٣٣ .

(٢) الحلبيات ٢٨٠ .

المؤمنين ﴾[١] هذا فيما كان متصرفاً ، ولا خلاف في أنه لا يجوز تقديم خبر ما سبق بـ« ما » لأن « ما » هذه لها صدر الكلام دائماً[٢] .

ويتبقى من هذه الأفعال « ليس » وهي التي نسب فيها ابن مالك القول إلى أبي علي بإجازة تقديم خبرها .

والمشهور أن للنحويين في هذه المسألة رأيين :

الرأي الأول : وبه قال جمهور البصريين[٣] والفراء[٤] والفارسي[٥] وابن جني[٦] والسيرافي[٧] وابن برهان[٨] والزمخشري[٩] والشلوبين[١٠] وابن أبي الربيع[١١] واختاره ابن عصفور[١٢] وصححه السيوطي[١٣] ويرى هؤلاء

---

(١) الروم ٤٧ .

(٢) انظر اللمع ١ / ٩٥ ، وأسرار العربية ١٣٦ - ١٣٧ ، وشرح اللمع للعلوي بحاشية اللمع ١ / ٩٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٣) نسب إلى جمهورهم في الإنصاف ١ / ١٥١ ، والتبيين ٣١٥ ، والخصائص ١ / ١٨٨ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٠٦ ، والهمع ١ / ٣٧٢ ، والتذييل ٤ / ١٧٩ .

(٤) ينظر رأيه في شرح المفصل ٤ / ٣٧٠ .

(٥) الإيضاح ١١٧ ، والحلبيات ٢٨٠ - ٢٨١ ، وقد نُقِل عنه غير ذلك فنقل عنه أبو حيان المنع في رأي . انظر البحر ٥ / ٢٠٦ ، وكذا المرادي في توضيح المقاصد ١ / ٣٠٢ ، وابن يعيش ٤ / ٣٦٩ ، ولم أقف في كتبه على ذلك . والذي ظهر لي أن هناك التباس بين الفارسي صاحبنا والفارسي ابن أخته القائل بالمنع .

(٦) الخصائص ١ / ١٨٨ .

(٧) شرح الكتاب ٢ / ٣٦٣ ، ٣ / ١٦٥ ، ونقل عنه السيوطي المنع في الهمع ١ / ٣٣٣ .

(٨) التذييل ٤ / ١٨٧ ، والهمع ١ / ١٧٣ .

(٩) شرح المفصل ٤ / ٣٦٧ .

(١٠) التذييل ٤ / ١٨٧ ، والهمع ١ / ٣٧٣ .

(١١) البسيط ٦٧٣ - ٦٧٤ .

(١٢) شرح الجمل ١ / ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(١٣) الهمع ١ / ٣٧٣ .

أنه يجوز تقديم خبر « ليس » عليها ، فتقول « قائماً ليس زيد » وقد اختلف النقل في ذلك عن سيبويه فنقل عنه الجواز ونقل عنه المنع ، والذي يحسن عنه في ذلك ما قاله ابن يعيش[١] من أنه ليس له نص في ذلك وظاهر كلام سيبويه[٢] أنه لا يمنع ذلك فقد أجاز « أزيداً لست مثله » ولهذا فهم السيرافي منه في ذلك إجازته « قائماً ليس زيدٌ » فقال بعد نص سيبويه السابق « وقد فهم من قول سيبويه في هذا الموضع أنه يجيز قائماً ليس زيداً »[٣] وممن نقل الجواز عن سيبويه ابن جني[٤] والسيرافي وابن السيد[٥] ونقل عنه الزبيدي[٦] والأنباري[٧] المنع .

يقول أبو علي موضحاً رأيه في تقديم خبر « ليس » عليها « ويستقيم أن تقدم الخبر على الاسم فتقول : كان أخاك زيد ، وكان منطلقاً زيدٌ .... وهكذا خبر « ليس » في قول المتقدمين من البصريين وهو عندي القياس »[٨] .

وقد حكي ابن جني رأي الجمهور بقوله : « إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا »[٩] .

---

(١) شرح المفصل ٤ / ٣٧٠ .
(٢) الكتاب ١ / ١٠٢ .
(٣) شرح الكتاب ٣ / ١٦٥ .
(٤) الخصائص ١ / ١٨٨ .
(٥) إصلاح الخلل ١٢٩ .
(٦) إئتلاف النصرة ١٢٣ .
(٧) الإنصاف ١ / ١٥١ .
(٨) الإيضاح ١١٧ .
(٩) الخصائص ١ / ١٨٨ .

وقد استدل القائلون بالجواز في التقديم على صحة ما ذهبوا إليه بما يأتي :

١ - قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[١] حيث نصب « يوم » في الآية بـ« مصروف » وهو خبر « ليس » ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل ، فتقدم يوم مؤذن بتقدم « مصروف » وهو خبر « ليس » وهذا يعني جواز تقدمه عليها[٢] .

وقد وضح الأنباري استشهاد البصريين بهذه الآية بقوله « وأما البصريون فقد احتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ والدليل من هذه الآية أنه قدّم معمول خبر « ليس » فإن قوله « يوم يأتيهم » يتعلق بـ« مصروف » وقد قدّمه على « ليس » ولو لم يجز تقدم خبر « ليس » على « ليس » لما جاز تقديم معمول خبرها عليها لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل »[٣] .

ويسند ذلك أيضاً ما أنشده أبو حيان[٤] من قول الشاعر :

فَيأْبى فَمَا يزدادُ إلاَّ لجَاجَةً وكُنْتُ أبيًّا في الخنا لَسْتُ أقْدِمُ[٥]

---

(١) هود ٨ .

(٢) انظر هذا الاستدلال في المقتصد ٤٠٨ - ٤٠٩ ، والإنصاف ١ / ١٥٢ ، والتبيين ٣١٦ ، وائتلاف النصرة ١٢٣ .

(٣) الإنصاف ١ / ١٥٢ .

(٤) البحر المحيط ٥ / ٢٠٦ .

(٥) لم أعثر على قائله وهو في البحر ٥ / ٢٠٦ ، والدر المصون ٦ / ٢٩٢ ، والتذييل ٤ / ١٨٠ .

فتقدم « في الخنا » وهو معمول « أقدم » الواقع في خبر « لست » مؤذن بجواز تقدم هذا العامل ، كما ذكرت من قبل في الآية .

٢ - تقدم خبرها على اسمها باتفاق حيث يقال « ليس قائماً زيد » فنصب « قائماً » خبراً لـ« ليس » متقدماً على اسمها ، ولم يمنع ذلك أحد من النحويين ، فكما تصرف في تقديم خبرها على اسمها ، كذلك يقدم عليها ، وهذا مما يدخلها في باب الفعلية إذ لا يتصرف بالتقديم والتأخير إلا للأفعال ولهذا فلا يجوز في « إنْ » و« ما » تقدم الخبر على الاسم .

يقول السيرافي في ذلك « وإنما جاز تقديم الخبر[١] في « ليس » لأنها فعل يتصل بها الضمائر التي ذكرناها ، ولا خلاف بين النحويين في جواز تقديم خبرها على اسمها ، كقولك : « ليس قائماً زيد » فهذا أحد ما يدل على جواز التقديم لأن تقديم الخبر على الاسم ضرب من التصرف »[٢] .

٣ - أن « ليس » تجري مجرى الأفعال المتصرفة لكونها تتضمن معنى التصرف فهي وإن كانت على صورة الماضي دائماً ، فهو موضوعة لنفي الحال وكذا تستعمل للاستقبال إن كان في الكلام دليل عليه ، فلما كانت تتصرف جاز تقديم خبرها عليها إذ تدخل بذلك في حيّز الأفعال ، ومما يدل على أنها تستعمل للأزمنة الثلاثة أنك تقول : « ليس زيدٌ قائماً أمس » و« ليس زيد قائماً الآن » ، و« ليس زيد قائماً غداً » وقد وضح ابن السيد هذا الاستدلال بقوله « وإنما جرت « ليس » مجرى الأفعال المتصرفة لأن لفظها لفظ الماضي ، وهي موضوعة لنفي الحال ، وإذا كان في الكلام دليل

---

(١) يقصد تقدم الخبر على الاسم .

(٢) شرح الكتاب ٣ / ١٦٥ .

على الاستقبال ، استعملت فيه فصارت كالمتصرفة لهذا المعنى الذي تضمنته »[١] .

ولم يسلم ما استدل به هؤلاء من الاعتراض والرد ، فقد اعترض عليهم الكوفيون وغيرهم وذلك على النحو الآتي :

١ - أما استدلالهم بأن تقدم المعمول مؤذن بتقدم العامل فليس هذا مطرداً[٢] ، فأنت تقول « حقَّك لن أضيْع » و« لم أضيع » تتقدم « حقك » وهو معمول « أضيع » ومع ذلك فإن الفعل المنصوب بـ« لن » أو المجزوم بـ« لم » لا يتقدم عليهما وإن تقدم معمول المنصوب بهما عليهما . وقد أوضح الرضي عدم اطراد هذه القاعدة بقوله « واستدل المجوّز بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ لأن المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فإنك تقول : زيداً لن أضرب ولم أضرب »[٣] .

٢ - أنه يمكن أن يقدر انتصاب « يوم » بفعل محذوف دل عليه الكلام المتقدم وهو قوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ﴾[٤] ويكون التقدير « يلازمهم يوم يأتيهم » أو يهجم عليهم ، وهذا يعني أنه لا عمل لـ« مصروف » فيه ، ولا حجة على تقديم خبر « ليس » وقد أورد الأنباري هذا الاعتراض على المجيزين بعد أن

---

(١) إصلاح الخلل ١٣٠ .

(٢) التذييل والتكميل ٤ / ١٨١ ، والإنصاف ١ / ١٥٣ ، وائتلاف النصرة ١٢٣ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٤ / ٢٠٠ .

(٤) هود ٨ .

ساق رأيهم فقال : « وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدّر دل عليه قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ وتقديره : يلازمهم يوم يأتيهم العذاب ، لقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ﴾ »[١] .

وقد رد العكبري ما اعترض به الأنباري بأن فيه مخالفة للقياس إذ لا حاجة للإضمار مع صحة عمل « مصروف » فيه[٢] .

٣ - أما تقدم خبرها على اسمها فقد اعترض عليه ابن الأنباري بأنه وإن كان لا خلاف فيه فإن خبرها لم يخرج عن أن يكون تالياً لها ولأنها في منزلة الوسط بين « كان » و« ما » جاز تقديم خبرها على اسمها لأنها أضعف من « كان » وكان تتصرف فجاز تقديم خبرها على اسمها وعليها، وهي لا تتصرف فحطت درجة عنها ، ولكن يجوز تقديم خبرها على اسمها لترتفع درجة عن « ما »[٣] .

الرأي الثاني :

وهو رأي الكوفيين[٤] والمبرد[٥] وابن السراج[٦] والزجاجي[٧]

---

(١) الإنصاف ١ / ١٥٣ ، ١٥٤ .

(٢) التبيين ١ / ١٣٩ .

(٣) أسرار العربية ١٣٧ ، بشيء من التصرف .

(٤) الحلبيات ٢٨٠ ، والإنصاف ١٥١ ، والتبيين ١٥١ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٤ / ٢٩٨ ، والبسيط ١ / ٦٧٤ .

(٥) الحلبيات ٢٨٠، والبغداديات ٢٥٧ ، والخصائص ١ / ١٨٨ ، والبسيط ١ / ٦٧٤ .

(٦) الأصول ١ / ٨٩، ٩٠ و ٢ / ٢٢٨ .

(٧) شرح التسهيل ١ / ٣٥١ .

والجرجاني[١] وابن أخت الفارسي[٢] وابن مالك[٣] وأبو حيان[٤] ، ونسب إلى الفارسي[٥] والسيرافي[٦] ولم يثبت عندي ذلك لهما ، ويرى أصحاب هذا الرأي أنه لا يجوز تقدم خبر « ليس » عليها مطلقاً يقول ابن السراج موضحاً ذلك : « ولا يتقدم خبر « ليس » قبلها لأنها لم تصرف تصرف « كان » لأنك لا تقول منها « يفعل » ولا « فاعل » »[٧] .

والذي ذكره ابن السراج في هذا النص من عدم التصرف في « ليس » هو أحد الأسباب التي منعت خبرها من التقدم عند هؤلاء ، ولهذا اختار ابن الأنباري مذهبهم معللاً له بما ذكر ابن السراج ، فقال : « والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون لأن « ليس » فعل لا يتصرف »[٨] .

وقد استدل أصحاب هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه من عدم إجازة التقديم بما يأتي :

أولاً : القائلون بأن « ليس » حرف استدلوا على عدم صحة تقدم الخبر عليها بأنه لم يرد أن تقدم معمول الحرف عليه وإلى هذا الاستدلال أشار الرضي بقوله « ومنع الكوفية من ذلك ، لأن مذهبهم أنها حرف كـ« ما » فألحقوها بها لـ« إن » »[٩] .

---

(١) المقتصد ٤٠٧ - ٤٠٩ .

(٢) السابق ٤٠٩ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٣٥١ .

(٤) التذييل ٤ / ١٨٢ .

(٥) تقدم ذلك عند عرض الرأي الأول .

(٦) نقل عنه المنع السيوطي ١ / ٣٧٣ ، وابن يعيش ٤ / ٣٦٩ .

(٧) الأصول ١ / ٩٠ .

(٨) أسرار العربية ١٣٧ .

(٩) شرح كافية ابن الحاجب ٤ / ٢٠٠ .

ثانياً : القائلون منهم بأنها فعل استدلوا بأنها فعل غير متصرف وذلك أنها تلزم الماضي ولا تتصرف إلى غيره ، على خلاف « كان » التي يقال فيها « كان ويكون وكن وكائن » وهي لذلك لا تجري مجرى « كان » فلقصورها عن التصرف في نفسها لم يتصرف في عملها بالتقديم والتأخير ، كما هو الحال في « كان » يقول ابن عصفور موضحاً هذا الاستدلال : « فالمانع من تقديم خبر « ليس » أن مَنْ كان مذهبه فيها أنها حرف استدل بأن معمول الحرف لم يقدم على الحرف في موضع من المواضع ، وأن من كان مذهبه أنها فعل استدل بأن الفعل إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله »[1] .

ثالثاً : أنها إذا كانت فعلاً غير متصرف فهي في ذلك تقاس على « نعم » و« بئس » و« عسى » فهي ليست أفعالاً متصرفة ولهذا لا يجوز تقديم معمولها عليها ، ولهذا أورد السيرافي هذا دليلاً للقائلين بالمنع وتولى أيضاً الرد عليهم يقول في ذلك : « فإن قال قائل « نعم وبئس » على قولكم فعلان ولا يجوز تقديم ما يعملان فيه عليهما »[2] وسيأتي ما ردّ به عليهم قريباً .

وقد اعترض على استدلالهم بذلك ، السيرافي وأبو البقاء العكبري ، فأبطلا ما استدلو به من وجوه وذلك كما يأتي :

١ - أن « عسى » تنقص عن رتبة « ليس » لعدم مساواتها لها لأن معمولها مختص بخلاف « ليس » فمعمول « عسى » دائماً أن مع الفعل نحو « عسى أن يقوم زيد » قال السيرافي في ذلك : « لا يشبه « عسى » « ليس »

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٩٥ .

(٢) شرح الكتاب ٣ / ١٦٥ .

لأن « عسى » وضعت للدلالة على المستقبل بلفظ « أنْ » حتى لا يحسن نقل « أن » إلى المصدر فلا يقال « عسى زيد القيامَ » و« أن » إذا تقدمت ، فليس قبله معنى يمنعها من جعل المصدر مكانها ، ألا ترى أنا نقول « أن تصوم خير لك » إنما تريد : الصوم خير لك ، ولو جعلنا الصوم مكان « أن تصوم » لجاز ، ولا يجوز مع « عسى » أن تنقل إلى لفظ المصدر « أن » فتقول « عسى زيد الصوم » مكان « عسى زيد أن يصوم » فلما أحدثت « عسى » هذا المعنى في « أن » لم تقدم عليها »[١] .

٢ - أنه إنما منع التقديم في « نعم » و« بئس » في مثل « نعم رجلاً زيد » لأن ما تلاها فاعل في الأصل إذ الأصل « نعم الرجل » فلما كان واقعاً موضع الفاعل لم يجز تقديمه لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل[٢] .

وكذلك فالفاعل مضمر في المثال المتقدم يفسره « رجلاً » المذكور فلو قدّم تقدم المفسِّر على المفسَّر وهو بخلاف الأصل[٣] .

الترجيح :

بعد الوقوف على الرأيين السابقين وما استدل به كل فريق من أصحابهما وما اعترض به على كل فريق يترجح لدي ما ذهب إليه البصريون والسيرافي ووافقهم فيه أبو علي وذلك للأسباب التالية :

١ - السماع : كما في الآية التي سبق أن سقناها وبيت القائل :

ويَأْبى فَمَا يَزْدَادُ إلا لجَاجَةً . . . . . .

---

(١) شرح الكتاب ٣ / ١٦٦ .

(٢) التبيين ٣١٩ ، ٣٢٠ بتصرف .

(٣) التبيين ٣١٩ ، ٣٢٠ بتصرف .

ولهذا قال ابن عصفور قبل الآية السابقة : « والذي يدل على ذلك من السماع قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ »[١] .

٢ - النظير : فـ« ليس » في كونها غير متصرفة ، وتأخذ حكم الأفعال المتصرفة تناظر « يذر » و« يدع » فهما فعلان ، ونقص التصرف فيهما لم يمنعهما من أخذ أحكام الفعل .

يقول ابن يعيش موضحاً ذلك : « وصار « أي ليس » كـ« يدع » و« يذر » لما منعنا لفظ الماضي منهما استغناءً بـ« ترك » لم تنقص من حكم عملهما »[٢] .

٣ - الإجماع : من البصريين ونقل كذلك الإجماع عن الكوفيين ابن جني بل وأنكر على المبرد تفرده بالمنع .

يقول موضحاً ذلك : « وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها فأخذ ما يحتج به عليه أن يقال له : إجازة هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن ، وكافة أصحابنا والكوفيون أيضاً معنا ، فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين ؛ وجب عليك يا أبا العباس أن تنفر عن خلافه »[٣] .

---

(١) شرح الجمل ١ / ٣٩٥ .

(٢) شرح المفصل ٤ / ٣٧٠ .

(٣) الخصائص ١ / ١٨٨ - ١٨٩ .

إعمال " إنْ " النافية عمل " ليس "

قال ابن مالك : « وصرح أبو العباس المبرد بإعمال « إنْ » عمل « ليس » وتابعه أبو علي وأبو الفتح بن جني ومن شواهده ما أنشده الكسائي من قول الشاعر :

إنْ هُوَ مُسْتَولياً عَلَى أحَدٍ إلاَّ عَلى أضْعَفِ المَجَانِين[1] » [2]

عرض المسألة :

يوافق ابن مالك أبا علي الفارسي فيما تابع فيه المبرد من إعمال « إنْ » النافية عمل « ليس » والدليل على هذا الاعمال ما أنشده الكسائي من قول الشاعر :

إن هو مستولياً على أحد . . . . . .

وهذا الذي أورده ابن مالك عن أبي علي لم أجده عنده فكل ما وقفت عليه من نصوصه يثبت عكس ما نقله عنه وستأتي نصوص أبي علي في ذلك قريباً .

دراسة المسألة :

تأتي « إنْ » في العربية على أنواع كثيرة ، المشهور منها أربعة هي[3] :

---

(١) لم يعرف قائله ، وهو في الأزهية ٤٦ ، والخزانة ٤ / ١٦٦ ، والجنى ٢٠٩ ، والهمع ١ / ٢١٠ ، ٣٩٥ ، والبحر المحيط ١ / ٢٧٦ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٣٥٨ .

(٣) انظر : الرصف ١٠٨ ، والجزولية ١١٧ - ١١٨ ، والجنى ٢١٠ ، والأزهية ٤٦ ، والمغني ١ / ٥٧ .

١ - أن تكون شرطية فتجزم فعلين نحو « إنْ تذهب أذهب » .

٢ - أن تأتي مخففة من « إنّ » الثقيلة ، وتلزمها اللام حينئذ كقولنا « إنْ زيداً لناجح » .

٣ - أن تكون زائدة تكف الحروف العاملة ومن ذلك « إنْ » في قولهم: « ما إنْ زيدٌ قائمٌ » .

٤ - أن تكون نافية في معنى « ما » العاملة عمل « ليس » وذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾[١] .

وقد اختلف النحويون حولها في هذا القسم هل هي عاملة عمل « ليس » أم لا أو أن عملها يختص بمواضع دون أخرى وذلك على ثلاثة آراء كما يأتي :

الرأي الأول :

ذهب فيه أصحابه إلى منع إعمالها عمل « ليس » مع بقاء النفي الذي تحمله « ليس » معها فهي توافقها في المعنى وتخالفها في العمل .

وقد نسب هذا إلى سيبويه[٢] وبه قال أكثر البصريين[٣] والفراء[٤] .

---

(١) الملك : ٢٠ .

(٢) روى عنه الإهمال المبرد في المقتضب ١ / ٦٢٢ ، وابن السراج في الأصول ١ / ٢٣٥ ، كما فهمه عنه النحاس في إعراب القرآن ٢ / ١٦٨ ، والصيمري في التبصرة والتذكرة ١ / ٤٥٩ ، والعكبري في التبيان ١ / ٣٨١ .

(٣) انظر الجنى ٢١٠ ، والرصف ١٠٧ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٤٠ ، وشرح التصريح ١/٦٦٦ ، والهمع ١ / ٣١٥ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٥ . والأمالي الشجرية ٣ / ١٤٤ ، والأزهية ٣٣ .

وإلى هذا ذهب أبو علي الفارسي[١] وهو خلاف ما نقله عنه ابن مالك في هذه المسألة .

يقول سيبويه متحدثاً عن « إنْ » : « وتكون في معنى « ما » قال عزّ وجل : ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ أي ما الكافرون إلاّ في غرور »[٢] .

وقال في موضع آخر : « وتكون « إن » في معنى « ليس » »[٣] .

والذي نفهمه من نصي سيبويه السابقين ما يلي :

١ - أنه يصرّح بأن « إن » تشبه « ليس » وتوافقها في المعنى .

٢ - أنها لو كانت توافقها في العمل لذكر ذلك ، ويؤيد ما فهمناه منه في ذلك أنه لم يجر لـ« إنْ » هذه عنده ذكر مع الحروف المشبهات لـ« ليس » وهي « ما » و« لا » و« لات » عندما عددها في كتابه[٤] .

وقد تبع أبو علي الفارسي سيبويه فيما ذهب إليه فقال موضحاً ذلك عندما تحدث عن أضرب « إنْ » : « .... الضرب الثالث : أن تكون للنفي كما تكون « لا » و« ما » له في نحو قوله تعالى : ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ وقوله : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾[٥] .. »[٦] .

---

(١) انظر : البصريات ١ / ٦٤٦ ، وكل من نقلوا عنه لم يذكروا أنه يجيز الاعمال .

(٢) الكتاب ٣ / ١٥٢ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٢٢ .

(٤) انظر ذلك في الكتاب ١ / ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ ، ولهذا نقل أبو حيان عن ابن عصفور قوله : « ويعطيه كلام سيبويه لأنه لم يذكرها في نواسخ الابتداء والخبر » انظر : التذييل والتكميل ٤ / ٢٧٧ .

(٥) الأحقاف : ٢٦ .

(٦) العضديات ٨٥ .

وهو في هذا النص لم يزد شيئاً عما ذكره سيبويه ولم يخالفه في شيء مما ذهب إليه ، إلا أن في تمثيله بالآيتين دليل على عدم اختصاصها وهذا مما يضعف القول بأنها عاملة .

وأكد أبو علي هذا أيضاً في موضع آخر فقال مصرحاً بعدم الإعمال : « من شبه « ما » بـ« ليس » فنصب بها فلدخولها على المبتدأ والخبر كما أن « ليس » كذلك ، ولأنها لنفي الحال كـ« ليس » ولا يجوز على هذا أن تنصب بـ« أنْ » كما تنصب بـ« ما » وإن كانت نافية »[1] .

وهذا نص قاطع على أنه لم يكن يرى الإعمال ، مع أنها تحمل ما تحمله « ليس » من إفادة النفي . ومما يقوي ما وقفنا عليه وقررناه عن أبي علي أنه جاء في « الأصول » ما نصه « قال أبو علي : القول غير هذا »[2] وكان هذا الكلام بعد أن ذكر ابن السراج أن مذهب أبي العباس المبرد هو إجازة الإعمال ، وهو أيضاً يوافقه في ذلك ، وسواء كان القائل للنص السابق هو ابن السراج أو أحد الناسخين للكتاب ، فهو نص صريح ومتقدم على نص ابن مالك في أن أبا علي يذهب إلى الاهمال ، لا كما ذكره عنه ابن مالك .

وقد استدل المانعون من إعمال « إن » إعمال « ليس » على ما ذهبوا إليه في ذلك بما يأتي :

١ - أنه إنما جاز إعمال « ما » عمل « ليس » ؛ لأنه جاء من السماع ما يقرر ذلك ، وإلا فالقياس أنْ لا تعمل عملها ، ولم يوجد في « إنْ » من

---

(١) البصريات ١ / ٦٤٦ .

(٢) الأصول ١ / ٢٣٦ .

السماع ما وجد في « ما » ، والقياس يأبى هذا الاعمال ، فلا وجه لأن تعمل .

يقول ابن يعيش مقرراً ذلك بعد أن ساق مذهب الإهمال والإعمال : « والمذهب الأول أولى ؛ لأن الاعتماد في عمل « ما » على السماع ، والقياس يأباه ولم يوجد في « إن » من السماع ما وجد في « ما » »[١] .

٢ - عدم الاختصاص فيها فهي تدخل على الجملة الفعلية نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾[٢] وتدخل على الاسمية نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ﴾[٣] .

فلما كانت لا تختص فهي غير عاملة ؛ لأن القياس أن لا يعمل إلا المختص .

يقول أبو حيان في ذلك « « إنْ » حرف لا يختص ، فهو يلي الجملة الفعلية ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾ والجملة الاسمية نحو قوله تعالى : ﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ﴾ وما كان هكذا قياسه أن لا يعمل »[٤] .

وقد اعترض أبوحيان وغيره على هؤلاء بورود السماع على الاعمال كما اعترض هو وغيره بالقياس ، فردوا بذلك ما ذهب إليه القائلون بالمنع وسيأتي بيان هذا عند دراسة رأي القائلين بالاعمال .

---

(١) شرح المفصل ٥ / ٣٩ .

(٢) فاطر : ٤١ .

(٣) يونس : ٦٨ .

(٤) الارتشاف ٢ / ١٠٨٢ .

الرأي الثاني :

ذهب فيه أصحابه إلى أنها عاملة عمل « ليس » فترفع الاسم وتنصب الخبر ونسبها بعضهم إلى أهل العالية .

وممن قال بهذا المبرد[١] وابن السراج[٢] والكسائي[٣] وابن جني[٤] على ضعف ، والعكبري[٥] وابن مالك[٦] والإربلي[٧] والمرادي[٨] وابن عقيل[٩] والأشموني[١٠] .

يقول المبرد موضحاً مذهبه فيها عند الحديث عنها : « وتكون في معنى « ما » ... وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر ... وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ« ليس » كما فعل في « ما » وهذا هو القول »[١١] .

وإلى مثله ذهب ابن السراج بل وأكد ما قاله المبرد بأن قال بعد نصه السابق : « وهذا هو القول لأنه لا فصل بينها وبين « ما » في المعنى »[١٢] .

---

(١) المقتضب ١ / ٦٢٢ .

(٢) الأصول ١ / ١٩٥ ، ٢ / ٢٣٦ .

(٣) الارتشاف ٢ / ١٠٨٢ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٤٠ ، والمغني ١ / ٥٧ ، والهمع ١ / ٣٩٥ .

(٤) المحتسب ١ / ٣٨٤ ، وإنما أجاز إعمالها على ضعف في ذلك .

(٥) التبيان ١ / ٤٧٠ .

(٦) شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٨ .

(٧) جواهر الأدب ٢٥٠ .

(٨) توضيح المقاصد ١ / ٥١٢ ، والجنى ٢٣٠ .

(٩) شرح ابن عقيل ١ / ٣١٧ .

(١٠) الأشموني ١ / ٢٦٥ .

(١١) المقتضب ١ / ٦٢٢ .

(١٢) الأصول ٢ / ٢٣٦ .

وقد استدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه من الاعمال بما يأتي :

١ - أنها وردت عاملة في الشعر والنثر فمن النثر قراءة سعيد بن جبير[١] في قوله تعالى : ﴿ إِنْ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾[٢] .

فقد خرجها ابن جني على الاعمال إذ المعنى ليسوا بشراً مثلكم فكيف تعبدونهم ؟

يقول ابن جني في توجيه القراءة السابقة : « ينبغي - والله أعلم - أن تكون « إنْ » هذه بمنزلة « ما » فكأنه قال : ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم فأعمل « إنْ » إعمال « ما » وفيه ضعف »[٣] .

ومن النثر أيضاً ما سمع عن أهل العالية[٤] « إنْ ذلك نافِعَك غيرُ ضارك » وقولهم كذلك : « إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلاّ بالعافية » .

يقول الإربلي مستدلاً بلغة أهل العالية هذه : « وثبت بالنقل أن الإعمال لغة أهل العالية ، ومنه قولهم : « إنْ أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية » »[٥] .

---

(١) هو سعيد بن جبير بن هشام الأسدي الكوفي التابعي الجليل من قراء الكوفة وأخذ عن ابن عباس ، قتله الحجاج بواسط سنة خمس وتسعين .

(٢) الأعراف : ١٩٤ ، والقراءة المشهورة برفع « عباد » وقراءة النصب هي قراءة سعيد بن جبير ، انظر المحتسب ١ / ٣٨٤ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٤٠ ، القرطبي ٧ / ٣٤٢ .

(٣) المحتسب ١ / ٣٨٤ .

(٤) العالية هي ما فوق نجد إلى ما وراء مكة ، انظر معجم البلدان ٤ / ٧١ .

(٥) جواهر الأدب ٢٥٠ .

ومن النظم قول الشاعر :

إنْ هُـوَ مُسْـتَولياً عَلـى أَحَـدٍ إلا عَلَـى أَضعَـفِ المَجَـانِينِ

حيث أعمل الشاعر « إن » إعمال « ما » الشبهة بـ« ليس » ومنه قول الآخر :

إن المـرْءُ ميْتَـاً بانْقِضَـاء حَيَاتِـهِ ولكِنْ بَـأَنْ يُبْغَى عَلَيْـه فَيُخْـذَلا[1]

فورود « ما » عاملة في النثر والشعر المتقدم دليل على أنها تعمل عمل « ما » المشبهة بـ« ليس » .

٢ - أنها تحمل على نظيرها وهو « ما » ، إذ لا فرق بينها وبين « ما » في إفادة النفي الذي يشركهما مع « ليس » ، وما دامت « ما » قد ثبت لها العمل فليست في ذلك بأولى من « إنْ » ، إذ هي مشاركة لها في النفي ، وكونهما لنفي الحال وفي دخولها على النكرة والمعرفة .

يقول المبرد موضحاً ذلك : « وغير سيبويه يجيز نصب الخبر على التشبيه بـ« ليس » كما فعل ذلك في « ما » وهذا هو القول لأنه لا فصل بينها وبين « ما » في المعنى »[2] .

وقد اعترض على هؤلاء أبو علي الفارسي حيث ذهب إلى أن « إنْ » وإنْ كانت موافقة لـ« ما » في العمل ، إلا أنها لا تختص بنفي الحاضر اختصاص « ما » به ، فتجري مجرى « ليس » في العمل كما أجريت « ما » .

---

(١) لم يعرف قائله وهو في الجنى ٢٣٠ ، والعيني ٢ / ١٤٥ ، والخزانة ٢ / ١٤٤ .

(٢) المقتضب ١ / ٦٢٢ .

يقول في ذلك أبو علي : « ولا يجوز على هذا أن تنصب بـ« إن » كما تنصب بـ« ما » وإن كانت نافية ، لأنها ليست لنفي الحال كـ« ما » ألا ترى أنك تقول : « إنْ جئْتَنِي أمس » تريد لم تجئني وكذلك ﴿ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّـٰكُمْ فِيهِ ﴾ وإذا كان كذلك لم يجز أن تكون كـ« ما » لأنها قد اجتمع فيها شبهان بـ« ليس » »[1] .

الرأي الثالث :

وهو رأي لابن عصفور، ولم أجده عند غيره ، وفيه يخص إعمال « إن » فيما تعمل فيه « ليس » بالشعر .. ولا يجيز ذلك في الكلام .

يقول متحدثاً عن ذلك : « وقد أجروا « إنْ » النافية في الشعر مجرى « ما » في نصب الخبر لشبهها بها ... ولا يجوز ذلك في الكلام لأنها غير مختصة »[2] .

وقد استدل ابن عصفور على صحة ذلك بقول الشاعر :

إن هو مستولياً على أحدٍ . . . . . .

حيث أعمل « إن » فنصب بها الخبر كما هو الحال في « ما » المشبهة بـ« ليس » وعلة عدم إعمالها في الكلام عنده أنها غير مختصة ، وهو في هذا يوافق القائلين بعدم إعمالها مطلقاً ، إلا أنه يخالفهم في أن خصها بالعمل في النظم وحده يقول في ذلك : « ولا يجوز ذلك في الكلام ؛ لأنها غير مختصة أعني أنها لا تختص بالدخول على الاسم بل تنفي بها الجملة الاسمية

(١) البصريات ١ / ٦٤٧ .

(٢) المقرب ١٦٣ .

والفعلية .... والحرف إذا كان غير مختص فقياسه ألا يعمل »[١] .

ويمكن الاعتراض على ابن عصفور بما ذكر سابقاً من ورود إعمالها في نثر أهل العالية في قولهم : « إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية » .

ولهذا قال أبو حيان بعد أن ساق أدلة السماع : « وبهذا السماع يتبين بطلان قول من ذهب إلى أنه لم يأت منه إلا قوله : « إن هو مستولياً على أحدٍ » وتخصيصه إياه بالضرورة »[٢] .

الترجيح :

الذي يظهر لي بعد الوقوف على الآراء الثلاثة السابقة أن مذهب الإعمال يترجح على غيره من المذاهب وذلك للأسباب التالية :

١ - السماع :

فقد وقفنا على هذا الاعمال في الشعر والنثر ، وسقنا على ذلك قراءة سعيد بن جبير ﴿ إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ﴾ وقولهم « إن أحدٌ خيراً من أحدٍ ... » وكذلك قول بعضهم « إنَّ قائماً » إذ المقصود : إنْ أنا قائماً ، ومن الشعر ما تقدم إنشاده من قول الشاعر :

إنْ هُوَ مستولياً على أحدٍ . . . . . .

وقول الآخر :

إنِ المرءُ ميتاً بانقضاء حياته . . . . . .

---

(١) مثل المقرّب بحاشية المقرّب ١٦٣ .

(٢) التذييل والتكميل ٤ / ٢٧٨ .

٢ - القياس : فهي توافق « ما » في أنهما نافيتان ، وهذا لا خلاف فيه وفي أنهما تدخلان على المعرفة والنكرة ، وفي نفي الحال كذلك ، فحقها أن تقاس عليها فتعمل عملها ؛ ولهذا قال أبو حيان في ذلك : « والصحيح الإعمال والدليل على ذلك القياس والسماع ، أما القياس فإنها شاركت « ما » في النفي ، وفي دخولها على المعرفة والنكرة وفي نفي الحال »[١] .

٣ - أن مَنْ ذهب إلى عدم الإعمال لم يتطرق لما ورد من كلام العرب في ذلك ، فلم يخرّجه على غير الإعمال ولم يذكره دليلاً على الإعمال ، ولا أعتقد أن في ذلك المسموع ما يدحض الاستشهاد به فلا ينهض الدليل به على الإعمال ؛ وإلا لما سكتوا عن التعليق عليه ، والتخريج له على ما يوافق ما يرونه من عدم الإعمال ، ولعل كثيراً منهم لم يبلغه ذلك ، بدليل أن ابن عصفور خص الإعمال بالضرورة الشعرية ، وهذا يعني أنه لم يثبت له سماع ذلك عن العرب في غير الشعر .

٤ - اختلاف النقول عن القائلين بعدم الإعمال ، فقد اختلف الناقلون عن سيبويه فمنهم من أثبت له ذلك[٢] ومنهم من نفاه عنه[٣] ، وكذلك كان الحال بالنسبة لأبي علي الفارسي فقد نقل عنه ابن مالك كما مرّ بنا في بداية المسألة القول بالإعمال ولكننا وقفنا في كتبه على أنه لا يعملها مطلقاً ، وبهذا يترجح لدي ما ذهب إليه القائلون بالإعمال . والله تعالى أعلم .

---

(١) التذييل والتكميل ٤ / ٢٧٨ .

(٢) ممن نقل عن سيبويه القول بالإهمال المبرد وابن السراج كما تقدم والزمخشري والصيمري والهروي والأنباري وأبو حيان ، انظر في ذلك : التبصرة والتذكرة ١ / ٤٥٩ ، والأزهية ٣٢ ، وشرح المفصل ٥ / ٣٩ ، والتبيان ١ / ٤٧٠ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٨١ .

(٣) ممن نقل عنه القول بالإعمال السهيلي وابن مالك والاريلي ، انظر : شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٨ ، والبحر المحيط ١/ ٢٧٦ ، وشرح التصريح ١ / ٦٦٧ .

تعدي " سمع " لمفعولين

قال ابن مالك « وألحق الأخفش والفارسي بعلم ذات المفعولين « سمع » الواقعة على اسم عين ، ولا يكون ثاني مفعوليها إلا فعلاً يدل على صوت كقوله تعالى : ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾[١] ويجوز حذفه إن علم كقوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾[٢] أي: هل يسمعونكم تدعون إذ تدعون ويجوز أن يكون مما حذف فيه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فيكون التقدير : هل يسمعون دعاءكم ؟ »[٣] .

عرض المسألة :

يوافق ابن مالك أبا علي الفارسي فيما تابع فيه الأخفش من إلحاق « سمع » الواقعة على اسم عين بـ « علم » في أنها تتعدى إلى مفعولين مع اشتراطهما أن يكون الثاني مما يسمع سواءً ذكر أو حذف ودلّ عليه دليل في الكلام ..

وإلى ما نقله ابن مالك أشار أبو علي بقوله « وأفعال الحواس الخمس كلها متعديّة نحو رأيته وشممته وذقته ولمسته وسمعته . إلا أن سمعت يتعدى إلى مفعولين ولابد أن يكون الثاني مما يسمع كقولك : سمعت زيداً يقول ذاك ولو قلت : سمعت زيداً يضرب أخاك لم يجز ، فإن اقتصرت على مفعول واحد وجب أن يكون مما يسمع »[٤] .

---

(١) الأنبياء : ٦٠ .

(٢) الشعراء : ٧٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ١٥ .

(٤) الإيضاح ١٥٣ .

دراسة المسألة :

سمع فعل من أفعال الحواس ، والأصل في هذه الأفعال أن تتعدى إلى مفعول واحد نحو « سمعته وأبصرته وذقته ولحسته ... الخ » فكل واحد من هذه الأفعال يقتضي مفعولاً مما تقتضيه تلك الحاسة[١] .

وتدخل سمع في العربية على أحد شيئين :

أ - مسموع : نحو « سمعت كلام زيد » فإذا كان ما بعدها من قبيل ما يسمع فهي تتعدى إليه وحده باتفاق نحو : « سمعتُ كلاماً » و « سمعتُ خطبةً » إذ هي داخلة على ما تقتضيه من السماع فتوافق في تعديها إليه بقية أفعال الحواس ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ ﴾[٢] وقوله : ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ﴾[٣] .

يقول ابن عصفور مشيراً إلى ذلك « وأما سمعت فلا يخلو أن يكون الواقع بعدها مما يسمع أو من قبيل مالا يسمع ، فإن كان من قبيل المسموعات تعدت إلى واحد باتفاق »[٤] وأكد ذلك أبو حيان بقوله عن « سمع » : « إن دخلت على مسموع فلا خلاف في أنها تتعدى إلى واحد نحو « سمعت كلام زيد ومقاله خالد » »[٥] .

---

(١) انظر : ذلك في شرح المفصل ٤ / ٢٩٦ ، وشرح الجمل ١ / ٣٠٩ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٤ / ١٧٠ ، والبحر المحيط : ٦ / ٣٠٢ .

(٢) فاطر : ١٤ .

(٣) ق : ٤٢ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٣٠٨ .

(٥) البحر المحيط ٦ / ٣٠٢ .

ب - غير مسموع : والمقصود بغير المسموع ما كان من غير ما يقتضيه السمع ، ومن ذلك أسماء الأعيان والأشخاص كما في قوله تعالى : ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ﴾ وقوله : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ .

وقد اختلف العلماء حول « سمع » في ذلك هل هي متعدية إلى واحد كما لو كانت ما بعدها مما يسمع أم أنها متعدية إلى مفعولين أحدهما المذكور بعدها ... وكان اختلافهم في ذلك على رأيين :

الرأي الأول :

يرى فيه أصحابه أنها ملحقة بـ « علم » المتعدية إلى اثنين وبه قال الأخفش[١] والفارسي[٢] ووافقهما ابن با بشاذ[٣] وابن الصائغ[٤] وابن أبي الربيع[٥] وابن مالك[٦] .

وعند هؤلاء أن ما ولي الفعل من اسم عين فهو مفعول أول ، والجملة بعده مفعول ثان ففي قوله تعالى : ﴿ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ ﴾ يكون « فتى » مفعول أول وجملة « يذكرهم » مفعول ثان ..

واشترط أصحاب هذا الرأي في المفعول الثاني أن يكون مما يسمع ، لأن الفعل يقتضي ذلك ، وهو ما ليس في المفعول الأول ، ولا يجوز عندهم أن يكون المفعول الثاني من غير المسموع نحو « سمعت زيداً يضرب » ؛ لأن الضرب ليس من قبيل ما يسمع والفعل مقتضٍ لذلك المسموع .

---

(١) انظر : معاني القرآن ٢ / ٦٤٦ ، وشفاء العليل ١ / ٣٩٦ ، والارتشاف ٤ / ٢١٠٦ .
(٢) انظر : رأيه في الإيضاح : ١٥٣ ، والحلبيات : ٨٢ .
(٣) الهمع ١ / ٤٨٤ .
(٤) السابق .
(٥) البسيط ١ / ٤٣٣ .
(٦) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٣ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٥ ، والهمع ١ / ٤٨٤ .

وإلى هذا الرأي أشار الأخفش حين تحدث عن قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ قال : « أي : « هَلْ يَسْمَعُونَ مِنْكُم » أو « هل يَسْمَعُون دُعَاءكُم » فحذف الدعاء » [١] .

وفي كلا الوجهين اللذين قال بهما فالمفعول الثاني مما يقتضيه السمع .

وتبعه الفارسي فقال : « سمعت » إذا عدي إلى زيدٍ ونحوه ، لم يكن له من مفعول مما يسمع زيد كقولك : « سمعت زيداً يقول ذاك أو يشتم عمراً » ونحو ذلك من المفعولات التي تسمع . فإن قلت فقد جاء « هل يسمعونكم إذ تدعون » فعدي إلى المخاطبين ولم يذكر مفعولاً آخر مما يسمع فالقول : إن المعنى : هل يسمعون دعاءكم . فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه كقوله تعالى: ﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُواْ دُعَآءَكُمْ ﴾ [٢] .

وحجة أصحاب هذا الرأي : أن « سمع » محمولة على « ظن » ، وهي لما دخلت على اسم عين أتي لها بمفعول ثان يدل على المظنون فيقال : « ظننت زيداً موجوداً » ، فتحمل على ذلك « سمع » ؛ حيث إنها دخلت على غير مسموع ، فكان لابد لها من مفعول يدل على ذلك المسموع كما كان الحال مع « ظن » .

يقول ابن عصفور موضحاً ذلك : « سمعت لما دخلت على مالا يسمع أتيت لها بمفعول ثانٍ يعطي معنى المسموع ، كما أنّ ظننت لما دخلت على زيد وهو غير مظنون في المعنى أتيت بعد ذلك بمفعول ثان يعطي معنى المظنون فقلت : ظننت زيداً منطلقاً » [٣] .

---

(١) معاني القرآن ٢ / ٦٤٦ .

(٢) الحلبيات : ٨٢ ، ٨٣ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥٨ .

وقد رُدَّ على أصحاب هذا الرأي بما يأتي :

١ - أن في إلحاق « سمع » بظن مخالفة لنظائره ؛ إذ إن « سمع » من أفعال الحواس وكلها تتعدى إلى مفعول واحد فقط .

ولهذا رجح ابن عصفور الرأي الآخر ؛ إذ يرد على رأي هؤلاء ما في ذلك من مخالفة النظائر يقول بعد أن رجح عدم الإلحاق : « وهذا المذهب أولى ؛ لأن « سمع » من أفعال الحواس ، وهي كلها متعدية إلى مفعول واحد ، تقول : ذُقْت طعامَك وشممتُ طيباً ولمست حريراً وأبصرت زيداً فينبغي أن تكون « سمعتُ » مثلها » [(١)] .

٢ - أنها لو ألحقت بظن لكان حقها أن تأخذ مالها من أحكام ومن المعلوم أن « ظن » وأخواتها تلغى ، و « سمع » لا يجوز أن تلغى فعُلم أنها لا توافقها ..

يقول السيوطي في هذا « لو تعدت لاثنين لكانت إما : من باب « أعطى » ، أو من باب « ظن » ويُبطل الأول : كون الثاني فعلاً .... ويُبطل الثاني : أنها لا يجوز إلغاؤها وباب ظن يجوز فيه الإلغاء » [(٢)] .

الرأي الثاني : وهو رأي الجمهور[(٣)] وصرّح باختياره ابن عصفور[(٤)] وابن يعيش[(٥)] وأبو حيان[(٦)] .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥٨ .

(٢) الهمع ١ / ٤٨٤ .

(٣) انظر : الارتشاف ٤ / ٢١٠٥ ، والبحر المحيط ٦ / ٣٠٢ ، والهمع ١ / ٤٨٤ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٣٠٩ .

(٥) شرح المفصل ٤ / ٢٩٦ .

(٦) البحر المحيط ٦ / ٣٠٢ .

ويرى هؤلاء أنها لا تتعدى إلا إلى واحد ، والجملة الواقعة بعده إما في موضع حالٍ أو صفة ، فإذا قلنا : « سمعت زيداً يتكلم » فـ « زيداً » مفعول به ، و « يتكلم » في موضع الحال منه ، والجملة على تقدير حذف المضاف الذي يقتضيه الفعل « سمعت » ، فيكون تقدير الجملة « سمعت صوت زيد يتكلم » .

والذي حسّن حذف المضاف عندهم أن « زيداً » ليس مما يسمع ، والفعل « سمع » إنما يقع على ما يسمع .

يقول ابن يعيش عن « سمع » : « والحق أنه يتعدى إلى مفعول واحد كأخواته ، ولا يكون ذلك المفعول إلا مما يسمع ، فإن عديته إلى غير مسموع ، فلابد من قرينة بعده من حالٍ أو غيره تدل على أن المراد ما يسمع منه » [(١)] .

وإلى مثل ما ذهب إليه ابن يعيش ذهب أبو حيان فقال بعد أن ساق الرأيين في « سمع » : « والصحيح أنها تتعدى إلى واحد ، وذلك الفعل في موضع الحال » [(٢)] .

واستدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه بما يأتي :

١ - أن « سمع » من أفعال الحواس وهي تتعدى إلى مفعول واحد والأصل أن تبقى على ما كانت عليه .

يقول ابن يعيش عن هذه الأفعال : « ومن المتعدي إلى مفعول واحد

---

(١) شرح المفصل ٤ / ٢٩٦ .

(٢) البحر المحيط ٦ / ٣٠٢ .

أفعال الحواس ، فكلها يتعدى إلى مفعول واحد نحو : أبصرته ..... وسمعته .. » [١] .

٢ - أن إعراب الفعل بعد اسم العين حالاً أو صفة لا ينفي اشتراط ما يقتضيه « سمع » من مفعول ، فالحال عند ذلك مبيّنة لما يكون المفعول عليه ، وهو إنما يكون مسموعاً .

فالقول بأنها تتعدى إلى واحدٍ يجمع بين الأصل في عملها ، وما يقتضيه كونها فعلاً يحتاج إلى مفعولٍ مخصوص .

يقول ابن عصفور مشيراً إلى ذلك : « فإذا قلت : سمعت زيداً يتكلم ، فإن زيداً مفعول لـ « سمعت » على تقدير حذف مضاف كأنك قلت : سمعت صوت زيدٍ يتكلم ، ويكون في موضع الحال .. أي سمعت صوت زيد في حال أنّ زيداً يتكلم ، وتكون هذه الحال مبيّنة ؛ لأنه قد سمع صوته في حال أن يصيح أو يقرأ أو غير ذلك » [٢] .

وعلى هذا الرأي فمعنى قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾:

هل يسمعون دعاءكم ، وإنما حذف الدعاء ؛ لأن « تدعون » دالة عليه ويكون « كاف الخطاب » في « يسمعونكم » هو مفعول « يسمع » وجملة « تدعون » حالية مبينة للحالة التي هي : يستحيل أن يكون الشركاء يسمعون حال كونهم يدعون .

يقول ابن يعيش عن الآية « فالمفعول الضمير المتصل به وهو ضمير

---

(١) انظر : شرح المفصل ٤ / ٢٩٦ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٣٠٩ .

المخاطبين ، وحسن ذلك بقوله : « إذ تدعون » لأن به علم أن المراد دعاؤهم »[١] .

الترجيح :

بعد استظهار الرأيين السابقين والوقوف على ما استدل به أصحاب كل رأي يظهر لي أن مذهب الجمهور يترجح وهو أن « سمع » تتعدى إلى مفعول واحدٍ ولا تلحق بـ « ظن » وذلك للأسباب التالية :

١ - أن في تعديها إلى اثنين مخالفة لنظائرها ، حيث إن بقية أفعال الحواس تقتصر في تعديها إلى مفعول واحد لا تتعداه .

٢ - أن اشتراط أن يكون المفعول الثاني مما يسمع عند أبي علي ورفاقه موجود عند أصحاب الرأي الثاني ، إذ الجملة الفعلية الدالة على الحال أو الصفة في اسم العين مما يقتضيه الفعل « سمع » دائماً .

٣ - أن « سمع » عند القول بتعديته لاثنين يخرج من باب « أعطى » ؛ لأن أعطى لا يكون مفعوله الثاني فعلاً وهو كذلك في « سمع » .

ويخرج من باب ظن لأن « ظن » يجوز إلغاؤها ، وسمع لا تلغى فـ « سمع » بذلك ليست من باب « ظن » ، ولا من باب « أعطى » ، وليس في العربية ما ينصب مفعولين غير أفعال هذين البابين ، وهو بالتالي لا يتعدى إلا إلى مفعول واحدٍ .

---

(١) شرح المفصل ٤ / ٢٩٦ .

حذف المضاف وإبقاء جر المضاف إليه

قال ابن مالك « ثم أشرت[١] إلى حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً ، وأنه مقيس وغير مقيس ..... وأما غير المقيس فما خالفه بخلوه مما قيدته به كقراءة ابن جمّاز[٢] : ﴿ تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرةِ ﴾[٣] بالجر على تقدير : والله يريد عرض الآخرة، وكقول العرب : رأيتُ التيميَّ تيمِ فلان ، على تقدير: أحد تيمِ فلان ، حكاه الفارسي »[٤].

عرض المسألة :

يعضد ابن مالك في هذه المسألة رأيه في حذف المضاف وإبقاء جر المضاف إليه بما حكاه أبو علي الفارسي من قول العرب : رأيت التيمي تيم فلان ، حيث حكاه عنهم أبو علي وذهب إلى أن « تيم » مجرورة على حذف مضاف قبلها والتقدير « أحد تيم فلان » .

وابن مالك فيما أورده عن أبي علي في هذا يشير إلى قوله « وليس ما يتأوله بعض البغداديين من قولهم : « رأيت التيميَّ تيمِ عديٍّ » على أن تيم المجرور بدل من الياءين اللتين للنسب بصحيح عندنا ، ولكن لما ذكر التيمي دلّ ذكره إياه على صاحب فأضمره ، للدلالة عليه ، فكأنه قال : رأيت

---

(١) أشار إلى ذلك في المتن بقوله : « ويجوز الجر بالمضاف محذوفاً إثر عاطف منفصل أو متصل بلا مسبوق بمضاف مثل المحذوف لفظاً ومعنى وربما جرّ المضاف المحذوف دون عطف مع عاطف مفصول بغير « لا » » .

(٢) هو سليمان بن مسلم بن جماز وقيل سليمان بن سالم بن جماز بالجيم والزاي مع تشديد الميم مات بعد السبعين ومائة ، انظر : ترجمته في طبقات القراء ١ / ٣٥١ .

(٣) الأنفال : ٦٧ .

(٤) شرح التسهيل ٣ / ١٣٥ - ١٣٦ .

صاحب تيم عديّ ، وجعله وإن كان محذوفاً في اللفظ بمنزلة المثبت فيه .. » [١] .

دراسة المسألة :

يحذف كل من المضاف والمضاف إليه ، عند العلم بهما ، والغالب عند حذف المضاف أن يخلفه المضاف إليه ، فيأخذ ما كان له من إعراب .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾[٢] أي برَّ من آمن بالله وقوله تعالى : ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾[٣] والتقدير « حب العجل » .

وإذا حذف المضاف إليه بني المضاف على الضم إن كان دالاً على الغايات أو شبهها ومنه قوله تعالى : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾[٤] .

وإن كان من ألفاظ الشمول والإحاطة جاز فيه الإعراب مع تنوينه وكان هذا التنوين دالاً على المحذوف ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾[٥] ؛ وقد يبقى الإعراب ، ويترك التنوين بشرط أن يعطف على المضاف ما يعمل في مثل المضاف إليه ، وذلك في مثل قولهم : « خُذْ رُبْعَ ونِصْفَ ما حَصَل » والأصل فيه « خُذْ رُبْعَ ما حَصَل ونِصْفَ ما حَصَل » فحذفت « ما » الموصولة المضافة إلى « ربع » ومع ذلك لم ينون

---

(١) التكملة ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٢) البقرة : ١٧٧ .

(٣) البقرة : ٩٣ .

(٤) الروم : ٤ .

(٥) الفرقان : ٣٩ .

« ربع » لأنه عطف عليه ما يعمل في مثل المضاف إليه ، حيث عطف عليه « نصف » وهو عامل في « ما » المذكورة وتساوي « ما » الأولى المضافة إلى « ربع » .

وقد ينوى المضاف إليه ومع ذلك يبقى الإعراب من غير تنوين لبقائه في نيّة المتكلم وكأنه ملفوظ به وذلك فيما حكاه أبو علي الفارسي[١] من قولهم « أبدأ بذا من أوّلِ » حيث نوى المضاف إليه ولم يذكره فأبقى إعراب ما قبله كأنه ملفوظ به ويسنده في ذلك قراءة ابن محيص[٢] : ﴿ فلا خوفُ عليهم ﴾[٣] بالرفع من غير تنوين على نية ذكر المضاف إليه والتقدير « ولا خوف شيء عليهم »[٤] .

ومما يجوز في هذا الباب عند حذف المضاف أن يبقى الجرّ به وهو في ذلك على نوعين[٥] :

الأول : المقيس : وهو ما يكون فيه المضاف المحذوف معطوفاً على مذكور قبله ، موافق له في اللفظ والمعنى ، سواء فصل هذه المحذوف عن العاطف بـ « لا » أو لم يفصل .

---

(١) انظر : شرح التسهيل ٣ / ١١٣ .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي ، مقرئ أهل مكة وأحد القراء الأربعة عشر توفي سنة ١٢٣هـ ، انظر : ترجمته في طبقات القراء ٢ / ١٦٧ .

(٣) البقرة : ٣٨ .

(٤) أطلت مقدمة دراسة هذه المسألة لأنها تتضمن حكاية أبي علي الفارسي قولهم : « أبدأ بذا من أوّلِ » وقد نسب ابن مالك إليه هذه الحكاية ، فرأيت أن لا أسقطها وأدخلها ضمناً في دراسة هذه المسألة كونهما من باب واحد .

(٥) المقيس وغير المقيس هي عبارة ابن مالك ، وقد اشترط للمقيس أن يسبق المضاف المحذوف بمثله لفظاً ومعنى وأن يسبق بعاطف ، وأشترط غيره أن يسبق باستفهام أو نفي ، ولم يطرد هذا الاشتراط . شرح التسهيل ٣ / ١٥٣ .

ومن ذلك قولهم : « ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً » .

حيث حذف « كل » المضاف إلى « بيضاء » ، وفيه الفصل بـ « لا » بين المضاف المحذوف وحرف العطف .

ومن المتصل قولهم : « ما مِثْلُ أبيكَ وأخِيْك يقولانِ ذلك » .

إذ حذف « مثل » وهو المضاف إلى « أخيك » ومما يدل على هذا المحذوف ضمير التثنية في « يقولان » .

والتقدير في القول الأول : « وما كلُّ بيضاءَ شحمةً » وفي الثاني : ومثل أخيك ، ومنه قول الشاعر[١] :

أكلَّ امرئٍ تَحْسَبينَ امْرأً ونارٍ تَوقَّدُ بالليل ناراً ؟

والتقدير « وكلَّ نارٍ » فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه .

ومنه على الفصل بعد العطف قول الشاعر[٢] :

وَلَم أرَ مِثْلَ الخَيْرِ يَتْرُكُهُ الفَتَى ولا الشّرِّ يأتِيْهِ امرؤٌ وهو طَائِعُ

والتقدير « ولا مثل الشرِّ » فحذف المضاف مع فصله عن الواو بـ « لا » .

---

(١) هو عدي بن زيد والبيت منسوب له في الكامل ١ / ١٦٣ ، وفي شرح شواهد الإيضاح للقيس ١ / ٤٢٣ ، وملحق ديوانه ١٩٦ ، ونسبة سيبويه لأبي داؤود الأبادي انظر : الكتاب ١ / ٣٣ ، والعيني ٣ / ٤٤٥ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٠٠ ، وهو في ديوانه ٣٥٣ .

(٢) هو بشر القشيري ، نسب إليه في عمدة الحافظ ٥٠١ ، ولم ينسب لأحد في المساعد ٢ / ٣٦٦ ، ولا في الدرر ٢ / ٦٥ ، ولا في الهمع ٢ / ٤٣٠ .

الثاني : غير المقيس :

وهو ما خلافيه المضاف المحذوف من الشروط المتقدمة في المقيس ، وذلك كأن يكون المضاف غير معطوف على مثله ، ومن ذلك ما حكاه الكسائي عن العرب من قولهم: « أطْعَمُونا لَحمَاً سَمِيناً شَاةٍ ذبَحُوها »[١].

والتقدير : لحم شاةٍ ، فحذف المضاف وأبقى الجرّ في المضاف إليه مع أنه لم يتقدم على هذا المضاف مثله ، ولم يسبقه عاطف . ومن ذلك قول الراجز :

الآكلُ المالَ اليتيمِ بَطَرا يأْكُلُ ناراً وسَيَصْلَى سَقرا[٢]

والتقدير « مال اليتيمِ » ، فحذف المضاف ، وأبقى عمله في المضاف إليه .

وقد جعل الكوفيون حذف المضاف في هذه الحالةِ سائغاً ، بناءً على السماع الذي جاء عن العرب ، فأجازوا القياس على هذا المسموع فجاء عنهم : يعجبني الضربُ زيدٍ ، أي : ضربُ زيدٍ ، أما البصريون فيحملون ما جاء عن العرب في ذلك على الشذوذ ، ولا يجيزون القياس عليه لقلته .

ومما جاء عن العرب في ذلك قولهم : « رأيت التيميَّ تيمِ عديٍّ وتيمِ قريش » .

---

(١) انظر : حكاية الكسائي في المساعد ٢ / ٣٦٦ ، والارتشاف ٤ / ١٨٤١ ، والهمع ٢ / ٤٣٠ .

(٢) لم أقف على قائلها ، والبيتان في شواهد التوضيح والتصحيح ٥٨ ، والهمع ٢ / ٤٣٠ ، والارتشاف ١ / ١٨٤٠ .

حكاه أبو علي الفارسي[١] ، ونقله عنه ابن مالك كما تقدم وقد قدَّره أبو علي على معنى « أحد تيم فلان » .

فأدخله بهذا التقدير فيما نحن بصدد دراسته من حذف المضاف وإبقاء جر المضاف إليه .

والمشهور عن النحويين في هذه الحكاية ، أربعة مذاهب وذلك على النحو التالي :

الأول : مذهب البصريين[٢] :

وهم لا يجيزون الخفض في « تيم » أبداً ، وإنما يجيزون فيه النصب على إضمار أعني ، ولا يمنعون الرفع على إضمار « هو » .

فالتقدير عندهم « رأيت التيميَ أعني تيمَ فلان » أو « وهو تيمُ فلان » بالرفع ، والذي حمل البصريين على عدم إجازة الجرّ في « تيم » : أنهم لا يجيزون حذف المضاف وإبقاء عمله ، إلا بشرط تقدم مثله لفظاً ومعنى ؛ ليدل على ذلك المحذوف فيحسن تقديره ويصح ، وهو ما ليس في هذه الحكاية ولذا نراهم يحكمون بالضرورة على قول الراجز :

الآكِلُ المالَ اليَتِيمِ بَطَرَا

يقول أبو القاسم الزجاجي عن مذهبهم في ذلك « فأما أصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا ألبتة »[٣] .

---

(١) التكملة ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٢) الارتشاف ٤ / ١٨٤٠ .

(٣) انظر : نصه في الارتشاف ٤ / ١٨٤١ .

وأكد ذلك أبو حيان بقوله بعد هذه الحكاية « وهذه المسألة ليست مسطورة في شيء من كتب أصحابنا ، وإنما هي مسطورة في الكوفيين »[١].

وهو يعني بذلك حالة الكسر في هذه الحكاية .

الثاني : مذهب السيرافي :

ويرى فيه أن خفض « تيم » إنما كان على إضمار « مِنْ » قبله . والتقدير عنده « من تيم عدي ... » .

والذي يدل على « مِنْ » هو معنى النسب ، إذ هو على معنى فلان من كذا ، فالتيمي يعني رجل من تيم ، ولهذا حسن أن يكون خافض « تيم » بعده هو « من » مقدرة ، تفهم من معنى النسب .

يقول أبو حيان مشيراً إلى مذهب السيرافي هذا : « وقال السيرافي : الخفض على إضمار « من » والتقدير : من تيم عدي ، ودل على « من » معنى النسب ، لأنك إذا قلت زيد تميمي ، فكأنك قلت : من تميم » .

الثالث : مذهب أبي علي الفارسي[٢] ووافقه الخشني[٣] وابن مالك[٤] وأبو حيان[٥] :

وفيه يكون « تيم » بالجر ، على حذف مضاف قبله دل عليه ذكر التيمي .

---

(١) الارتشاف ٤ / ١٨٤٠ .

(٢) التكملة ٢٥٣ - ٢٥٤ .

(٣) هو محمد بن مسعود أبو بكر الخشني الأندلسي الجياني ، يعرف بابن أبي الرُكب ، نحوي عظيم من مفاخر الأندلس شرح كتاب سيبويه . انظر ترجمته في : بغية الوعاة ١ / ٢٤٤ ، ورأيه في الارتشاف ٤ / ١٨٤٠ .

(٤) شرح التسهيل ٣ / ١٣٦ .

(٥) البحر المحيط ١ / ١٩٠ .

إذ المقصود « صاحب تيم » لأن النسب إلى تيم يدل على ذكر صاحبٍ وإن لم يصرح به والمحذوف هنا وإن لم يكن في اللفظ فهو بمنزلةُ المثبت ، بدليل بقاء الجرّ في المضاف إليه .

يقول أبو علي في ذلك « لما ذكر التيمي دلّ ذكره على صاحب فأضمره للدلالة عليه ، فكأنه قال : رأيت صاحب تيم عدي .. »[١] .

أما الخشني فقد وافق أبا علي في تقدير مضاف محذوف قيل « تيم » ولكنه جعله مقدَّراً من لفظ الأول وهو « تيمي » والتقدير « تيمي تيم عدي » والذي حسّن حذفه هو استقباح تكريره حيث أغنى الأول عن ذكره .

يقول في ذلك أبو حيان « وقال أبو عبد الله محمد بن مسعود المعروف بابن أبي ركب : هو على إضمار مضافٍ تقديره من لفظ الأول أي تيمي تيم عدي كأنهم استقبحوا تكرير الأول ، فأغنى الأول عن الثاني »[٢] .

ومما يقوّي ما ذهب إليه أبو علي ومَنْ تبعوه قراءة ابن جمّاز « والله يريد الآخرةِ » بخفض الآخرة والتقدير « عَرَض أو ثواب الآخرة » فحذف المضاف وأبقى عمله لما دلّ عليه مذكور قبله .. ومثله أيضاً قول الشاعر[٣] :

رحِمَ اللهُ أعْظُماً دَفَنُوها بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطّلَحاتِ

على تقدير « أعظُمَ طلحةِ الطلحاتِ » .

---

(١) التكملة ٢٥٣ – ٢٥٤ .

(٢) الارتشاف ٤ / ١٨٤٠ .

(٣) هو عبيد الله بن قيس الرقيات والبيت في ضرائر الشعر ١٦٥ ، ورصف المباني ٢٩٧ ، والخزانة ٣ / ٣٩٢ .

الترجيح :

بعد الوقوف على المذاهب في توجيه الجر في قولهم : « رأيت التيمي تيم فلان » يظهر لي أن مذهب أبي على ومن وافقه والذي ذهب فيه إلى حذف المضاف يترجح وذلك للأسباب التالية :

١ - أن هناك ما يدل على هذا المحذوف وهو « صاحب » المدلول عليه من النسب إلى « تيم » الأولى ، وهذا يتماشى مع ما قررناهُ عند الحديث عن الحذف المقيس من اشتراط تقدم مذكور يدل على المحذوف ويوافق في اللفظ والمعنى وإن لم يتقدم عليه عاطف .

٢ - أنه قد ورد السماع عن العرب في ذلك ، وهو قول الشاعر :

رحم الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحةِ الطلحاتِ

حيث خفض « طلحة » على تقدير مضاف قبله يدل عليه « أعظم » المذكورة .

٣ - أن مما يقويه ويسنده قراءة ابن جمّاز المتقدمة في قوله تعالى : ﴿ والله يريد الآخرةِ ﴾ بالخفض على تقدير مضاف قبلها ، يدل عليه سياق الآية المتقدم ، ولذا قدره بعضهم بـ « ثواب » وبعضهم بـ « عرض » ومع ذلك فلا خلاف في أن الخفض إنما كان على حذف مضاف .

(استظهار)

ومما سبق يظهر لنا اعتداد ابن مالك بآراء أبي علي واعتماده عليها في تقرير القواعد وترجيحها ، فقد اعتمد عليها في تأييد ما ذهب إليه من رأي وما رجحه من مذهب ، وقد سلك ابن مالك في عرضه لهذه الآراء ثلاث طرق حسب ما تقتضيه ، طبيعة المسألة التي أورد رأي أبي علي فيها فكانت آراء أبي علي ترد عنه على إحدى الطرق الآتية :

الطريقة الأولى : يكتفي فيها بالإشارة إلى رأي أبي علي فقط دون أن يذكر نصه أو الكتاب ذكرت فيه المسألة ، ومن المسائل التي سلك فيها ابن مالك هذه الطريقة : إعمال لات في « هنا » و « حذف الفاعل » ومجيء « من » للتبعيض وتعدى « سمع » إلى مفعولين و« حذف المضاف وإبقاء الجرّ به » .

الثانية : يورد فيها نصاً صريحاً ينقله عن أبي علي ، وهذه الطريقة أقل من سابقتها وقد اعتمد في النقل عن أبي علي على كتاب التذكرة ، وقد أورد نصوص أبي علي في مصدرية « لو » وعدم التعليق في « رأيت » بمعنى « أخبرني » .

الثالثة : يذكر فيها رأي أبي علي ، مع ذكر موضعه أحياناً دون أن يذكر نصه ، وقد جاء عنه من ذلك « إجراء القول مجرى الظن » و« ضم نون التثنية » وإعمال « إن » عمل « ليس » .

وإذا كانت هذه الآراء التي اتبع فيها ابن مالك هذه الطرق في النقل عن أبي علي هي الآراء التي أيده فيها ، فهل سيتبع ابن مالك هذه الطرق في نقل ما خالفه فيه من الآراء . هذا ما سنقف عليه بإذن الله بعد عرض مسائل الفصل القادم .

المبحث الأول

نقد ابن مالك لتوجيهات أبي علي

ويشتمل على :

١ – إضافة " فم " .

٢ – نصب ما جمع بالألف والتاء بالفتح .

٣ – تقديم الملتبس بالخبر .

٤ – تعدد الخبر " العطف في ما كان بمنزلة المفرد " .

٥ – حذف الخبر في " أول ما أقول إني أحمد الله " .

٦ – استعمال " زال " تامة .

٧ – احتمال " ليس " لضمير الشأن في " ليس الطيب إلا المسك " .

٨ – دخول الباء على خبر " ما " التميمية .

٩ – مجيء " كيما " ناصبة .

١٠ – النعت بـ" ما " وصلتها .

١١ – الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف .

الفصل الثاني

الآراء التي خالف فيها ابن مالك أبا علي

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : نقد ابن مالك لتوجيهات أبي علي .

المبحث الثاني : تأييد ابن مالك للآراء المخالفة لأبي علي .

إضافة (فم)

قال ابن مالك (وزعم الفارسي أن قوله[١] :

يُصْبِحُ ظمآن وَفِيْ البَحْرِ فَمُهْ

من الضرورات بناءً على أن الميم حقها ألا تثبت في غير الشعر ، وهذا من تحكماته العارية من الدليل ، والصحيح أن ذلك جائز في النثر والنظم ، وفي الحديث الصحيح : (لَخَلُوفُ فَمِ الصَّائمِ أطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيْحِ المِسْكِ)[٢])[٣] .

عرض المسألة :

يغلّط ابن مالك في هذه المسألة أبا علي في جعله استعمال (فم) بالميم عند الإضافة خاصاً بالضرورة حيث لا دليل لأبي علي في ذلك .

وقد دلل ابن مالك على ورود ذلك في النثر يقول الرسول ﷺ (لخلوف فم الصائم .... الحديث) والذي نسبه ابن مالك إلى أبي علي مذكور عنده فقد قال في البغداديات (وقد اضطر الشاعر فأبدل من العين في (فم) الميم في الإضافة كما أبدلها منها في الإفراد ، فقال :

يُصْبِحُ ضَمْآنَ وفِي البَحْرِ فَمُه

---

(١) هو رؤية وصدر الرجز (كالْحُوتِ لا يَلْهَاهُ شَيءٌ يُلْقَمُه) وهو في ديوانه ١٥٩ ، والمقرب ١ / ٢١٦ ، والعيني ١ / ١٤ ، والارتشاف ٥ / ٢٤٥٦ ، والهمع ١ / ١٣٢ ، وشرح كافية ابن حاجب ١ / ٢٩٨ ، التصريح ١ / ٢١٩ .

(٢) الحديث في البخاري باب فضل الصوم برقم ١٨٩٤ وهو في مسند الإمام أحمد ١ / ٤٤٦ ، وموطأ الإمام مالك برقم ٥٨ في باب الصيام .. وغيرها .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٥٣ .

وهذا الإبدال إنما هو في الإفراد دون الإضافة ، فأجرى الإضافة مجرى المفرد في الشعر للضرورة)[١] وإلى مثل ذلك أيضاً أشار بقوله : (فإذا أضفت لم تبدل وتركت العين على حالها ، لأمنك بقاء الاسم على حرف واحد لمعاقبة الإضافة التنوين ، ومن ثم لم يستعمل في حال الإضافة بالميم إلاّ في شعر كقول : يصبح ظمآن وفي البحر فمه »[٢] .

إلا أنني على الرغم مما نص عليه أبو علي فيما تقدم قد وقفت عنده على نص جعل فيه ذلك موجوداً في الشعر والنثر ولم يجر عنده فيه ذكر الضرورة ، وسأذكر نصه وأعلق عليه في موضعه إن شاء الله .

دراسة المسألة :

الأصل في (فم) (فَوْهٌ) أن وزنه على (فَعَل) لامه (هاء) ، والدليل (تفوَّهْتُ) وتصغيره على (فُويْه) ، وتكسيره على (أفواه) .

أشبهت الهاءُ الياءَ والواوَ، ووقعت طرفاً، فحذفت كما حذفتا في (يدٌ) و(دمٌ) وبعد حذفها بقي الاسم على حرفين ، ثانيهما (واو) وما قبله متحرك فتقلب (ألفاً) ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فعندما يلحقها التنوين فإنها تحذف ؛ لالتقائها ساكنة معه ، وبعد حذفها يبقى الاسم على حرف واحد ، وليس في العربية اسم كذلك ؛ فلما كان الأمر على هذا أبدلوا من هذه (الواو) ميماً لقبولها الحركات ، فلا تؤثر عليها فتحذفها فاصبحت (فم)[٣] .

---

(١) البغداديات ١٥٦ .

(٢) العسكريات ١٧٣ - ١٧٤ .

(٣) انظر ذلك في الأصول ٣ / ٢٧٣ ، وشرح المفصل ٥ / ٣٨٧ ، وسر صناعة الأعراب ١ / ٤١٣ - ٤١٤ .

وقد اختلف النحويون حول بقاء هذه الميم عند الإضافة وحذفها عند الإفراد .. هل هو خاص بالضرورة الشعرية أم هو سائغ في الشعر والنثر وكان اختلافهم في ذلك على مذهبين :

المذهب الأول :

وهو مذهب جمهور النحويين[١] واختيار ابن مالك[٢] في هذه المسألة ، ويذهبون فيه إلى الميم المعوضة عن (الواو) تثبت عند الإضافة في الشعر والنثر .. لا مانع من ثبوتها عند الإضافة لتحملها الحركة فلا تختص بالشعر وحده بل تأتي في الشعر والنثر .

وقد جاء عن سيبويه في ذلك : (وأمّا (فم) فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله (فَوَه) فأبدلوا (الميم) مكان الواو ليشبه الأسماء المفرده من كلامهم ، فهذه الميم بمنزلة العين ، نحو ميم (دمٍ) تثبت في الاسم في تصرفه في الجر والنصب والإضافة والتثنية)[٣] .

وهذا نص صريح في بقائها عند الإضافة مطلقاً ، ولا يختص بمواضع من الكلام عن أخرى ، وإلى مثل ذلك أشار ابن السراج فقال عن إضافة (فَوْه) (فإذا اضافوه ففيه لغتان يقول بعضهم : هذا فوك ورأيت فاك وفي فيك ... وهي لغة كثيرة ومنهم مَنْ يقول : هذا فمك ورأيت فمك وفي فمك)[٤] .

---

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٣٦٥ ، والمقتضب ٢ / ٢٢٦ ، والأصول ٣ / ٢٧٣ ، وشرح المفصل ٥ / ٣٨٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٤٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٢٩٩ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٢٩٨ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٢٢ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢١٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٧٣ ، وشرح التصريح ١ / ٢١٩ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٥٣ .

(٣) الكتاب ٣ / ٣٦٥ .

(٤) الأصول ٣ / ٢٧٣ .

وهذا يعني أن ابن السراج سمع عن العرب الإضافة بالميم دون طرحها دل على ذلك أمران :

أولاً : أنه جعل هذا الاستعمال بإزاء اللغة الكثيرة التي ذكر وهي التي يحذفون فيها الميم عند الإضافة فيقولون (فوك) (فاك) و (فيك) .

ثانياً : أنه جعل الجمع بين الميم والواو في الإضافة وغيرها لغة ضعيفة ، ولو كانت الإضافة بالميم وحدها كذلك لوصفها بما وصف به لغة الجمع بين البدل والمبدل منه ، يقول بعد النص المتقدم : (ويجيء في الشعر لغة ضعيفة على غير هذا قالوا : هذا فموان ..... وكذلك إذا أضافوا قالوا : هذا فمواكما)[1] .

وقد استدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه من بقاء (الميم) من (فم) عند الإضافة مطلقاً بما يأتي :

أولاً : السماع :

حيث وردت (فم) بالميم مضافةً في شعر العرب ونثرهم ، فمن ذلك قوله ﷺ في الحديث : (لخلوف فم الصائم عند الله أطيب من ريح المسك)[2] .

فهي في الحديث مضافة وجاءت بالميم ، وهذا مما يدل على استعمالها في النثر حال الإضافة كذلك .

---

(١) الأصول / ٢٧٣ .

(٢) تقدم تخريجه قريباً .

ولهذا فقد اعترض هؤلاء على الفارسي في جعله ذلك خاصاً بالضرورة مع ورودها في الحديث المتقدم .

يقول أبو حيان في ذلك (والصحيح أن ذلك جائز في النظم والنثر وفي الحديث الصحيح (لخلوف فم الصائم) [١] .

ومن الشعر قول رؤبة :

كَالْحُوتِ لا يَرْوِيهِ شَيءٌ يَلْقَمُهْ يُصْبِحُ ظَمْآنَ وفِيْ البَحْرِ فَمُه

فأثبت الراجز الميم في حال الإضافة .

والذي يجدر التنبيه عليه أن بقاء هذه الميم عند الإضافة في الشعر والنثر ، لا يختص بحالة من حالات الإضافة بل يبقى فيها جميعاً فيقال : (فمي) و (فمه) و (فم زيد) .

ثانياً : أن هذه الميم قد تسقط عند الإفراد وهو عدم الإضافة ، فقد قال العجاج :

خَالَط مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيْمَ وَفا[٢]

وسأل عيسى بن عمر ذا الرُّمة : هل تقولون هذا فو ؟ فقال : بل يقولون قبحّ الله ذا فا)[٣] .

---

(١) التذييل والتكميل ١ / ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) للعجاج وهو في ديوانه ٢ / ٢٢٥ ، وكتاب الشعر ١ / ١٢١ ، والهمع ١ / ١٣٢ ، والقواعد والفوائد ١٠٧ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٢٩٧ ، وشفاء العليل ١ / ١٢٣ ، وشرح التسهيل ١ / ٥٤ ، والبغداديات ١٥٦ .

(٣) التذييل والتكميل ١ / ١٨٦ .

فلما استعمل (فا) مفرداً دون إضافة خرّج على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف (فا) على حاله . والتقدير : (خياشيمها وفاها) فدل بقاؤه على حاله دون تعويض ، على صحة بقائه بالميم عند الإضافة مطلقاً حيث إنه قد جاء في الرجز دون إضافة فلم يعوض مع الحاجة إلى التعويض ؛ لعدم تحمل آخره للحركة وهذا يعني أن الميم تثبت عند إضافته ؛ إذ لو كانت الحاجة إليها في غير الإضافة كالحاجة إليها في الإضافة لما وردت (فا) في الرجز إلا بها .

لكن علم من ورودها كذلك ، أن بقاءها معها في الإضافة ليس خاصاً بالضرورة ، وإن كان أصل دخولها لتتحمل الحركات التي يحتاجها آخر (فا) المضاف إليها .

واعترض على هؤلاء ابن كيسان[1] وأبو علي الفارسي[2] ، فذهب ابن كيسان إلى أنه ليس من حذف المضاف إليه مع نية بقائه ، بل جاز إفراده من غير إبدال ؛ لأنه في موضع لا يلحقه التنوين ، فحذف التنوين وبقى (فا) على حرفين حيث إن هذه الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة ، فلم يلزم من ذلك أن تبقى على حرف واحد ، فجاء به الراجز من غير تعويض .

وذهب أبو علي إلى أن ذلك من الضرورة ، حيث إن هذه الألف بدلاً من التنوين والمنقلبة عن العين سقطت ؛ لالتقاء الساكنين والاسم بعدها باقٍ على حرف واحد .

---

(١) انظر رأيه في التذييل والتكميل ١ / ١٨٥ .

(٢) انظر ذلك في البغداديات ١٥٧ .

يقول مشيراً إلى ذلك : (فحكم هذه الألف في قوله : (وفا) أن تكون بدلاً من التنوين والمنقلبة من العين سقطت لالتقاء الساكنين ، لأنه الساكن الأول ، وبقى الاسم على حرف واحدٍ في الشعر للضرورة »[١] .

المذهب الثاني :

وهو مذهب أبي علي الفارسي[٢] في أحد قوليه والأبذي[٣] وابن عصفور[٤] وبعض المغاربة[٥] ويرى هؤلاء أن الميم في (فم) مبدلة من العين في (فَوَه) وإنما جيء بها لحذف الهاء منه ، وانقلاب الواو ألفاً فلو لحقها التنوين لحذفت ؛ لالتقائها به ساكنة ، فيصبح الاسم على حرف واحد وهذا مالا نظير له .

فلما كانت علّة التعويض تزول بالإضافة ، فلا حاجة لبقاء هذه الميم عند الإضافة إذ لا داعي لها .

فلما جاءت في قول رؤبة :

يُصْبِحُ ظَمْآنَ وفِي البَحْرِ فَمُهْ

كان ذلك من الضرورة الشعرية ولا سبيل إلى ذلك في سعة الكلام واختياره .

---

(١) البغداديات ١٥٧ .

(٢) انظر : ذلك في العسكريات ١٧٣ ، والبغداديات ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ .

(٣) شرح الجزوليه ١٤٩ - ١٥٠ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ١ / ١٨٧ ، والهمع ١ / ١٣٢ .

(٥) الهمع ١ / ١٣٢ .

يقول أبو علي الفارسي في ذلك : (فأما في الإضافة فإن الميم لا تبدل من العين ، لأن الاسم لا يبقى على حرف واحد ولا يلحقه في الإضافة التنوين فلا تسقط العين ، كما كانت تسقط في الإفراد .... وقد اضطر الشاعر فأبدل من العين في فم (الميم) في الإضافة كما أبدلها منها في الإفراد فقال ..... » [١] .

وإلى قريب من ذلك أشار الأبذي بقوله : (وقد يعوضون في الضرورة من الواو ميماً في حال الإضافة نحو قوله :

يُصْبِحُ عَطْشَانَ وفِيْ البَحْرِ فَمُهْ) [٢]

وجعل ابن عصفور أقبح من تلك الضرورة أن تعوض الميم مشددة عند الإضافة فقال : (وأقبح من ذلك في الضرورة أن تعوض الميم مشددة في حال الإضافة نحو قوله[٣] :

يالَيْتَها قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فُمِّه حتى يعودَ البَحْرُ في أسْطُمِّهِ

ودليل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه من اختصاص ذلك بالضرورة هو عدم الحاجة إلى هذه الميم ، إذ كما تقدم فعلّة اجتلاب الميم مبدلة من الواو ؛ لئلا يبقى الاسم على حرف واحد عند تنوينه ، والإضافة ملغية لهذا الاحتمال لفقد التنوين حينئذ فلا حاجة معها للإبدال لذهاب المقصود منها .

---

(١) البغداديات ١٥٧ .

(٢) شرح الجزوليه ١٤٩ .

(٣) الرجز للعجاج وهو في إصلاح المنطق ٨٤ ، وسر صناعة الإعراب ٤١٤ - ٤١٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٩٢ .

يقول الصبان موضحاً ذلك : (وجه التعويض أن الإضافة إذا زالت يأتي التنوين فيدخل على الواو وهي ساكنة ، فتحذف للساكنين فعوضوا الميم عنها لتبقى ، وعند الإضافة لا يحتاج إلى الميم للأمن من ذلك لفقد التنوين)[١] .

ويرد على هؤلاء عندما يخصون ذلك بالضرورة الشعرية حديث رسول الله ﷺ المتقدم (لَخَلوفُ فمِ الصائمِ عندَ اللهِ أطيبُ مِن ريحِ المِسْكِ) .

حيث جاءت (فم) فيه بالميم مع الإضافة إلى الصريح ، ولم أجد أحداً من أصحاب هذا المذهب قد خرجها أو ذهب فيها غير ما هو ظاهر في نص الحديث من الإضافة الصريحة بالميم .

ولهذا فقد اعتمد أصحاب المذهب الأول على الحديث في إثبات الاستواء في الإضافة بالميم في الشعر والنثر ، ووجهوا بعدم الالتفات إلى ما ذهب إليه أصحاب القول بالضرورة .

يقول البغدادي في ذلك (فإثبات الميم عند الإضافة فصيح ويدل على الحديث (لخلوف فم الصائم) ولا التفات إلى قول أبي علي في البغداديات (وقد اضطر الشاعر ...))[٢] .

وبالرغم مما نقل ابن مالك عن أبي علي فإني قد وقفت على أن لأبي علي الفارسي في هذه المسألة رأيين :

---

(١) حاشية الصبان ١ / ٧٢ .

(٢) الخزانة ٢ / ٢٦٦ .

الأول : ما أشتهر عنه ونسب إليه وخالفه فيه ابن مالك في هذه المسألة وهو أن يخص (فم) بالميم عند الإضافة بالضرورة الشعرية التي لا يتعداها إلى غيرها .

وقد تقدم نصاه في ذلك عندما عرضت المذهبين في هذه المسألة .

الثاني : أنه يوافق الجمهور فيما ذهبوا إليه من إستواء الإضافة بالميم في الشعر والنثر مع أن الأكثر فيها أن تأتي في الشعر دون أن تختص به .

ظهر لي ذلك من قوله في العضديات : (... فالإضافة بحرف اللين أكثر من استعمالهم ، نحو (هذه فوه) و (رأيت فاه) و (وضعته في فيه) وقد استعمل بالميم في نحو قوله :

يصبح ظمآن وفي البحر فمه)[1]

فلم يعقب أبو علي على البيت بأن الاستعمال فيه خاص بالشعر ، ولا تطرق للحكم عليه بالضرورة بل أشعر قوله : (أكثر في استعمالهم) بأن الإضافة بالميم موجودة في كلامهم وإن لم تساو الإضافة بحرف اللين والذي يقوي هذا أن ما ينص عليه هنا من أن الأكثر الاستعمال عند الإضافة بحرف اللين هو رأي ابن السراج[2] في هذه المسألة ومعلوم أن أبا علي هو تلميذ ابن السراج فليس بمستغرب أن يكون قد وافق أستاذه في ذلك بعد أن وقف على حديث الرسول ﷺ ، إذ معلوم أن العضديات من

---

(١) العضديات ١٨٦ .

(٢) الأصول ٣ / ١٧٣ وقد تقدم رأي ابن السراج قريباً .

آخر كتب أبي علي التي ألفها[1] .

الترجيح :

الذي يظهر من خلال مناقشة الرأيين السابقين أن مذهب جمهور النحويين القائلين باستواء الإضافة بالميم في الشعر والنثر بترجيح وذلك للأسباب التالية :

١ - السماع : فقد أوردوا حديث الرسول ﷺ (لخلوف فم الصائم) وبيت رؤبة :

يصبح ظمآن وفي البحر فمه

فقد جاءت (فم) بالميم في الحديث والبيت ، مع أنها في كليهما مضافة إلى صريح بعدها .

٢ - أن القائلين باختصاص ذلك بالضرورة لم يتكلموا على الحديث ولم يخرجوه على غير ما استدل به الجمهور ، ولعل كثيراً منهم لم يقف عليه أو لم يسمعه .

٣ - أن أبا علي وهو المنظر لهذا المذهب ربما أثبت ذلك في النثر في آخر كتبه عند وقوفه على الحديث ، فقد رأينا نصه في العضديات ، وكيف أنه أجاز ورودها في الاختيار والسعة مع جعلها في الشعر أكثر .

---

(١) قرر ذلك كل من الدكتور علي جابر المنصوري محقق الكتاب إذ قال إنها كتبت مع الشيرازيات في وقت واحد والدكتور عبد الفتاح شلبي حين قرر أن الشيرازيات من آخر كتب أبي علي ، انظر : العضديات (ص ١٢) وأبو علي الفارسي (١٥٠ و ٤٤٦) .

٤ - أن الإضافة بالميم لغة وبغيرها لغة[1] ، ولعل اللغة الأولى لم تصل إلى القائلين باختصاص ذلك في الضرورة فحكموا عليها بذلك ، فرجع منهم من رجع عندما بلغته اللغة الثانية .

(١) حكى ذلك ابن السراج ، انظر : ذلك في الأصول ٣ / ٢٧٣ .

نصب ما جمع بالألف والتاء بالفتح

قال ابن مالك : « وزعم أبو علي أن قول مَنْ قال : سمعت لغاتهم بالفتح لا يحمل على أنه جمع بل على أنه مفرد رد لامه فقلب ألفاً ، وهذا الذي ذهب إليه مردود ... »[١] .

عرض المسألة :

يعترض ابن مالك في هذه المسألة على أبي علي في جعل « لغات » من قولهم « سمعت لغاتهم » مفرداً منصوباً ، على رد ما حذف منه . وقد رد ابن مالك هذا التوجيه لأبي علي من وجوهٍ سيأتي ذكرها عند تفصيل القول في المسألة .

دراسة المسألة :

مما خرج عن الأصل في الإعراب ، فتناوبت فيه الحركات في الإعراب جمع المؤنث السالم وهو ما جمع بألف وتاءٍ مزيدتين ، فهو ينصب بالكسرة على خلاف الأصل فيقال : « رأيت الهنداتِ » فيحمل فيه النصب على الجر، تشبيهاً لحمل الجر على النصب في جمع المذكر الذي هو الأصل[٢] . قال تعالى : ﴿ لَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ ﴾[٣] ولكن هل يعود هذا الجمع في إعرابه إلى النصب بالفتحة على الأصل ، وهل من ذلك قول العرب « سمعت لغاتهم » ؟؟ أم أن النصب فيه لا يكون إلا بالكسر ، وما جاء منه

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٨٩ .

(٢) انظر أسرار العربية ٧٤ - ٧٥ ، واللمع ٦٥ - ٦٦ ، وشرح شذور الذهب ٥٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٩٢ .

(٣) النور : ٢١ .

مفتوحاً يخرّج على غير الجمعية ؟؟ المشهور عن النحويين في ذلك أن لهم ثلاثة مذاهب وذلك على النحو الآتي :

المذهب الأول :

وهو مذهب الكوفيين[١] ، ويذهبون فيه إلى أن النصب بالفتح في ما جمع بالألف والتاء جائز مطلقاً ، إذ الأصل في النصب أن يكون بالفتح ولا مانع من أن يعاد إلى هذا الأصل .

يقول الفراء في ذلك « وكذلك قولهم « الثُبات » و« اللُّغات » ربما أعربوا التاء منها بالنصب والخفض وهي تاء جماع »[٢] .

وتبعاً لما ذكره الفراء في هذا النص قال أبو حيان عن مذهب الكوفيين هذا « وجوّز الكوفيون نصبه بالفتح مطلقاً ، ومنه قول العرب : « سمعت لغاتهم » »[٣] .

وأكد ذلك السيوطي بقوله : « وأجاز الكوفيه نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً »[٤] .

ويستدل الكوفيون على صحة جواز النصب في هذا الجمع بما يأتي :

١ - أنه حكي عن العرب قولهم : « رأيت بنائك » بفتح التاء ، وبنات جمع مؤنث سالم ، وكذلك حكي عنهم « استأصل الله عرقاتهم » بالفتح كذلك و« عرقات » جمع للمؤنث أيضاً .

---

(١) انظر رأيهم في الأشموني ١ / ٩٣ ، والهمع ١ / ٧٧ ، والتذييل والتكميل ١ / ١٥١ ، وشفاء العليل ١ / ١٥٠ ، وشرح كافية ابن الحاجب ١ / ٤٦٠ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٩٣ .

(٣) التذييل والتكميل ١ / ١٥١ .

(٤) الهمع ١ / ٥٣ .

يقول أبو حيان عن استدلالهم بذلك « وحكى الكوفيون : انتزعت علقائِهم بكسر التاء وفتحها .. »[١] .

٢ - أنه جاء من الشعر قول أحدهم[٢] :

فلمّا جَلاَها بالإيامِ تَحيَّزتْ ثُباتاً عَلَيْها ذُلُّها واكْتِئَابُها

فنصب الشاعر « ثباتاً » بالفتحة على الحالية ، والثبات الجماعات المتفرقة ، وهو جمع للمؤنث السالم .

فلما كان النصب في هذا الجمع قد ورد في شعر العرب ونثرها . ولما كان النصب بالفتح هو الأصل ، جوّز الكوفيون أن يرجع إلى هذا الأصل ، فينصب ما جمع بالألف والتاء بالفتح على أصله .

وهم مع ذلك لا يمنعون الخروج عليه ، فقد رأينا أنهم يجيزون مع النصب بالفتح النصب بالكسر على ما خرج إليه الأصل .

المذهب الثاني :

وهو مذهب هشام[٣] من الكوفيين ، ولم يخرج في مذهبه عما أجازوه من النصب بالفتح ، إلا أنه خصه في ما جاء من هذا الجمع من معتل اللام كـ« لغة » و« ثبه » اذ الأصل « لغوة » و« ثبوة » فلما كان الجمع يفوّت عليه اللام ، جبروا ما فاته من ذلك بالفتح والإعادة إلى الأصل يقول أبو حيان

---

(١) التذييل والتكميل ١ / ١٥٢ .

(٢) قيل هو أبو ذؤيب كما في شرح أشعار الهذليين ٥٣ ، وهو في الخصائص ٣ / ٣٠٤ ، ومعاني القرآن ٢ / ٩٣ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٨٣ ، والتصريح ١ / ١٥١ .

(٣) انظر رأيه في التذييل ١ / ١٥٢ ، والهمع ١ / ٥٣ ، والأشموني ١ / ٩٣ .

عن مذهب هشام هذا « وقال هشام : حكى الكسائي : سمعت لغاتهم . قال : وهذا في الناقص »[١] .

وهذا يعني أن هشاماً علل النصب بالفتح في « لغات » المجموعة للمؤنث ، بأنه جبراً لنقص أحد أصولها وهو اللام .

وإلى ما ذهب إليه من ذلك أشار السيوطي بقوله بعد مذهب الكوفيين « وأجازه هشام منهم في المعتل خاصة كلغة وثبة »[٢] .

وعلى ما ذهب إليه هشام ، فلا يعامل هذه المعاملة مما جمع بالألف والتاء إلا ما كان منه معتل الآخر ، وقد علل نصبه بالفتحة في هذه الحالة بشيئين :

١ - مشابهته للمفرد حيث إنه لم يجر على ما تجري عليه الجموع في أنه يرد معها الشيء إلى أصله ، فأشبه في ذلك « قضاة » حيث جمع ومع ذلك لم تعد إليه لامه المحذوفة ، فلما كان الأمر كذلك عدل فيه النصب بالفتح ، ولهذا يسقط عند هشام النصب بالفتح عندما يرد ذلك المحذوف .

كما هو الحال في « سنوات » و« عضوات » إذ يرجع الإعراب فيهما إلى ما هو به أولى وهو النصب بالكسرة .

٢ - أن النصب فيه على الأصل إنما كان جبراً له حيث حذفت لامه ، ولذا فهذا النصب يسقط أيضاً عنده عندما يرد ذلك المحذوف .

يقول الصبان معللاً تخصيص هشام للمعتل بذلك : « لمشابهته المفرد

---

(١) التذييل ١ / ١٥٢ .

(٢) الهمع ١ / ٥٣ .

حيث لم يجر على سنن الجموع في ردّ الأشياء إلى أصولها وجبر لحذف لامه »[١] .

ويرد على هشام فيما ذهب إليه حكاية ابن سيدة المتقدمة « رأيت بناتك » وهو ليس مما اعتل آخره[٢] .

وكذلك يرد عليه ما حكي من قولهم « انتزعت علقائهم » و« علقاتهم » جمع « علقة »[٣] وليس فيها ما اشترطه هشام .

المذهب الثالث :

وإليه ذهب أبو علي الفارسي[٤] وتبعه ابن جني[٥] والأصمعي[٦] .

وفيه يذهب هؤلاء إلى أن « لغاة » من قولهم « سمعت لغاتهم » ليس من الجمعية في شيء ؛ إذ لو كان جمعاً لوجب فيه النصب بالكسر لأنهم لم يعرفوا غيرها في هذا الجمع .

فـ« لغاة » عندهم مفرد أصله « لُغوَة » أو« لُغَية » تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت « لغاة » .

يقول أبو علي في هذا « يجوز أن تكون « لغة » على « فُعَلة » مثل « نُعَرَة » وإن قد استعمل محذوفاً فتتمموه »[٧] .

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٩٣ .

(٢) شرح التصريح ١ / ٢٧١ .

(٣) التذييل والتكميل ٢ / ١٥٢ .

(٤) الشعر ١ / ١٦٩ ، والهمع ١ / ٧٧ .

(٥) الخصائص ٣ / ٣٠٤ .

(٦) التذييل والتكميل ١ / ١٥٢ .

(٧) الشعر ١ / ١٦٩ .

وتبعه ابن جني في الحكم لـ« لغاة » في الحكاية بالإفراد فقال : « وسمعت لغاتهم إنما هي واحدة كـ« رُطبة » »[١] .

والذي يمكن أن يفهم من نص أبي علي السابق أنه يرى الحكاية التي سبق أن أوردها الكوفيون دليلاً على جواز النصب بالفتح ، لا تنهض دليلاً كافياً للحكم بذلك الجواز ، إلا أن سياق نص وكلامه في ذلك لا يلمس منه عدم الإجازة أو رد مذهب الكوفيين ، يشهد لذلك أنه عندما نسب القول بعدم الجواز في ذلك لسيبويه أدخله في حد الزعم فقال « وزعم سيبويه أن هذه التاء لا تفتح في موضع »[٢] .

وقد تناول ابن مالك ما ذهب إليه أبو علي في ذلك بالرد كما تقدم ، وذكر الاعتراض عليه بما يلي :

١ - أن جمعية « لغات » ثابتة في غير هذه الحكاية ولا حجة لأبي علي في القول بأنها مفردة إذ ذلك مدعاة للاشتراك بين المفرد والجمع[٣] .

٢ - أن التاء في « لغاة » عوض عن اللام المحذوفة فلو ردت لكان ذلك من الجمع بين العوض والمعوض منه وهو ممنوع[٤] .

٣ - أن السماع عن العرب في « رأيت بناتك » نص في الجمعية الذي لا يمكن ادعاء الأفراد معه[٥] .

---

(١) الخصائص ٣ / ٣٠٤ .

(٢) الشعر ١ / ١٦٩ .

(٣) انظر شرح التسهيل ١ / ٨٩ .

(٤) السابق .

(٥) السابق .

فأما ما اعترض به على أبي علي الفارسي من أن « لغات » لو جعلت مفردة لأدى ذلك إلى الاشتراك بين الجمع والمفرد ، فهو مردود بما أجازه هو[١] من أن « فُلْك » مشترك بين المفرد والجمع .

وكذلك فإن لغات عندما ترد إليها اللام فتصبح « لغوة » أو « لغاة » فالتاء فيها حينئذ ليست عوضاً عن اللام بل هي للدلالة على الأفراد كما هي التاء في « قناة » و« حصاة » وعليه فلا جمع بين العوض والمعوض عنه[٢] .

ويرد على أبي علي فيما ذهب إليه :

أ - أن لم يسمع في « لغة » المحذوفة اللام رد لامها فلم يسمع « لغاة » ولا « لغوة » يقول أبو حيان موضحاً ذلك « وردّ بأنه لم يسمع في « لغة » المحذوفة اللام ردّ اللام فتقول فيه « لغاة » »[٣] .

ب - أنه سمع عن العرب قولهم « رأيت بناتك » وهو مما لا يمكن فيه ادعاء الأفراد ، كما ذكر ذلك ابن مالك .

الترجيح :

بعد الوقوف على المذاهب المذكورة في هذه المسألة وما استدل به أصحاب كل مذهبهم وما اعترض بهم عليهم يترجح لدي ما ذهب إليه الكوفيون من أن ذلك جائز على الإطلاق وذلك للأسباب التالية :

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٧٠ .

(٢) التذييل والتكميل ١ / ٣٣٧ .

(٣) السابق .

١ - السماع : فقد مرّ بنا سماع ذلك عن العرب في شعرهم ونثرهم .

٢ - أن مذهب هشام لا يخرج في عمومه عن مذهب الكوفيين إلا بالتخصيص للمعتل بذلك ، وهو ما ردته الحكايات عن العرب في غير المعتل .

٣ - أن أبا علي مع أنه لم يجعل في حكاية : « سمعت لغاتهم » وقول الشاعر « تحيزت ثباتاً » دليلاً للكوفين على النصب بالفتح ، إلا أنه لم يمنع ذلك ، بل حتى فيما رآه من الأفراد ، لم يحكم له بالوجوب إذ هو يقول « يجوز أن يكون مفرد » وهذا يعني أنه يجوز أيضاً أن يكون جمعاً .

٤ - أن ما ذهب إليه هشام وأبو علي وإن صح على بعض ما حكي عن العرب إلا أنه لا يطرد في قولهم « رأيت بناتك » إذ ليس معتل الآخر ولا مفرداً ردت لامه ، بل هو نص في الجمعية التي لا يمكن معها ادعاء الإفراد .

تقديم الملتبس بالخبر

قال ابن مالك : « وإذا التبس المبتدأ بضمير اسم ملتبس بالخبر وأمكن تقديم صاحب الضمير صحت المسألة عند البصريين وهشام الكوفي ، في نحو « زيداً أجَلهُ مُحْرِزٌ » لأنه لم يفصل بين المنصوب وناصبه أجنبي ، بخلاف « زيداً أجله أحرز » فإن الأجل وإن كان الفعل خبره فإن الإخبار بالفعل على خلاف الأصل ؛ لأن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما الكلام ، فعد المبتدأ أجنبياً بخلاف وقوعه قبل اسم الفاعل ، فإن اتصال المبتدأ به على الأصل لأنه مفرد[1] .... وقول أبي علي إن الفعل وفاعله أصلهما أن يستقل بهما الكلام تحيل جدلي لا ثبوت له عند التحقيق ؛ لأن الجملة لا تقع موقع المفرد إلا لتؤدي معناه ، وتقوم مقامه ، فلا يعد ما هي له خبر أجنبياً ، كما لا يعد أجنبياً مالمفرد له خبر . فالحاصل أن الصحيح ما ذهب إليه البصريون من التسوية في الجواز بين « زيداً أجلَه محرز » و« زيداً أجلُه أحرز » ومن حجج البصريين قول الشاعر[2] :

خيراً المُبْتَغِيه حَازَ وإنْ لَم ... يَقْضِ فالسَعْيُ بالرَشادِ رَشَادُ »[3]

---

(١) الذي يظهر أن قوله : « لأنه لم يفصل بين المنصوب وناصبه أجنبي » إلى « فإن اتصال المبتدأ به على الأصل لأنه مفرد » ، من كلام أبي علي الفارسي ، ولهذا فالنص في التذييل بعد قوله « صحت المسألة عند الكوفيين وهشام الكوفي نحو « زيداً أجلُه محرز » « وزيداً أجلُه أحرز » قال مورداً نص ابن مالك « ووافق الكسائي في مسألة اسم الفاعل لا في مسألة الفعل وعضد أبو علي قول الكسائي بأن قال المبتدأ وخبره المفرد بمنزلة الفعل والفاعل فكما لا يمتنع « زيداً أحرز أجلُه » لا يمتنع « زيداً أجله محرز » لأنه لم يفصل بين المنصوب .... إلى آخر النص. ولهذا أورد المصنف ردّه على أبي علي ولم يجر في نص التسهيل ذكر لأبي علي.

(٢) شرح التسهيل ١ / ٢٨٩ .

(٣) البيت غير منسوب في شرح التسهيل ١ / ٢٩٠ ، والمساعد ١ / ٢٢٤ .

عرض المسألة :

يخالف ابن مالك في هذه المسألة أبا علي في شيئين :

الأول : أن أبا علي أجاز تقدم ملابس الخبر إذا كان الخبر اسم فاعل فأجاز « زيداً أجلُه محرز » ولم يجزه إذا كان فعلاً نحو « زيداً أجلُه أحرز » .

الثاني : أنه عد الفاعل وفعله الواقعين خبراً أجنبيين عن المبتدأ ، فلا يجوز أن يفصلهما المفعول بخلاف اسم الفاعل فليس بأجنبي عن المبتدأ ولذا جاز فصله عن معموله بالمبتدأ به .

دراسة المسألة :

يجب تقديم الخبر عن المبتدأ في مواضع مشهورة مذكورة في كتب النحو ، منها : أن يكون في الخبر ضمير يعود على المبتدأ ، نحو قولهم « على التَمْرةِ مثلُها زَبْداً » فلا يجوز أن يقال « مثلها زبداً على التمرة » لأن الضمير المتصل بالمبتدأ « مثلها » عائد على « التمرة » الواقعة في الخبر ، وحق الخبر التأخير ، فلو أخر الخبر لعاد الضمير حينئذٍ على متأخر لفظاً ورتبة وهذا لا يجوز .

ويستثنى من هذه المسألة أن يتقدم ماله علاقة بالخبر على المبتدأ ، وذلك في مثل « زيداً أجلُه أحرز » حيث تقدم « زيداً » وهو مفعول الفعل الواقع في الخبر على المبتدأ . فلو صح تقدم ذلك « المفسر » جاز تأخير الخبر في هذه المسألة[1] .

---

(١) شرح الجمل ١ / ٣٥٣ ، والبسيط ١ / ٥٨٨ ، وابن عقيل ١ / ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، شرح التصريح ١ / ٥٥٩ - ٥٦٠ ، والهمع ١ / ٣٣٠ - ٣٣٣ .

وقد اختلف النحويون حول جواز تقديم المفسر على ثلاثة آراء :

الرأي الأول : قال به البصريون[١] وهشام[٢] من الكوفيين واختاره الرضي[٣] وابن مالك[٤] ويرون أنه يجوز تقدم المفسر مطلقاً سواءً كان الخبر جملة أو مفرد فلا فرق عندهم بين « زيداً أجلُه أحرز » و« زيداً أجلُه محرز » .

فأما البصريون فلا غرابة فيما ذهبوا إليه فقد أجازوا تقدم الخبر على المبتدأ مطلقاً سواء كان هناك مفسرٌ متقدمٌ أم لم يكن فالوجه عندهم الجواز .

ومما استدل به هؤلاء في تقدم المفسر قول الشاعر :

خيراً المبتغيه حاز وإنْ لَمْ يَقْضِ فالسَعْيُ فِي بالرشادِ رشادُ

حيث تقدم المفعول « خيراً » المرتبط بالخبر « حاز » على المبتدأ « المبتغية » مع اشتمال المبتدأ على ضمير متعلقٍ بالخبر هو هذا المتقدم .

ويحملون « اسم الفاعل » في ذلك على الفعل لأنه فرع عنه ، فكما جاز ذلك في الفعل فإنه يجوز في اسم الفاعل حملاً له على أصله وهو الفعل .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٢٣٣ ، شفاء العليل ١ / ٢٨٦ ، والارتشاف ٣ / ١١٠٩ ، والتذييل ٣ / ٣٥٥ ، وحاشية الصبان ١ / ٢١٤ .

(٢) انظر رأيه في الأصول ٢ / ٢٤٠ ، المساعد ١ / ٢٢٤ ، الرضى ٢ / ٣٣٣ ، وشفاء العليل ١ / ٢٩٥ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٢٣٣ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٢٨٩ .

وإنما أجاز البصريون ذلك لأنهم رأوا المفعول وإن تقدم ، فقد عاد عليه الضمير ، فلا يخرج بذلك عن الفعل وإن تقدم عليه ، وهذا ما عناه ابن السراج بقوله : « فإن قالوا « زيداً أجلُه أحرز » فأكثر النحويين المتقدمين وغيرهم يحيلها إلا هشاماً وهي تجوز ؛ لأن المعنى : « أجل زيدٍ أحرز زيداً » فلما قلت « زيداً أجلُ زيدٍ أحرز » لم تحتج إلى إظهار زيد في الأصل »[١] .

ومادام أنه قد جاز عود الضمير على مالم يتقدم ذكره كما في قوله تعالى ﴿ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾ وقوله ﴿ بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾ فعوده على المذكور وإن تقدم أولى من ذلك .

وقد بين الرضي رأي البصريين في ذلك بقوله : « فإن تقدم المفسر المعلق بالخبر على المبتدأ ذي الضمير وتأخر الخبر عنه نحو « في الدار مالكها نائم » جاز عند البصريين »[٢] .

ويمكن الاعتراض عليهم بأن فيما ذكروا تقدم للمعمول حيث لا يجوز أن يتقدم العامل[٣] .

ورد ابن مالك الشبهة بأن منع التقدم هنا عارض ، ومنع العارض من التقدم منبه على ما كان للعامل من التقدم قبل عروض العارض[٤] .

كما يسنده ما استشهدوا به من قول الشاعر :

خيراً المُبْتَغِيهِ حَاز وإنْ لم يقض فالسعي بالرشاد رشاد

---

(١) الأصول ١ / ٢٤٠ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٢٢٣ .

(٣) أورد هذا الاعتراض السيوطي في الهمع ١ / ٣٣٣ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٢٩٠ - ٢٩١ .

الرأي الثالث : وقال به الكسائي وأبو علي الفارسي[١] ، وأجازا فيه تقدم المفسر ، إذا كان الخبر مفرداً « اسم فاعل » ومنعاه فيما عدا ذلك .

ولم أقف عند أبي علي على ما ذكره عنه ابن مالك ، وقد أورد رأيه كثير من النحويين حينما عضدوا برأيه قول الكسائي في مسألة الفصل كما سيأتي .

والذي حمل الكسائي وأبو علي على منع ذلك في اسم الفاعل ما يأتي:

١ - أن شدة طلب اسم الفاعل للمفعول ليست في قوة طلب الفعل للمفعول ، ولهذا يتقدم المفعول على اسم الفاعل ولا يتقدم على فعله في هذه المسألة ، أوضح ذلك الرضي حين قال : « ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو : « زيداً غلامُه ضارب » لا في نحو : « زيداً غلامُه ضرب » وكأنه نظر إلى شدة طلب الفعل لمفعوله ، فكأن مفعوله متأخر عنه بخلاف اسم الفاعل فإن طلبه له بالمشابهة »[٢] .

٢ - أن الأصل في الإخبار أن يكون بالمفرد ، والإخبار بالفعل مخالف له ، فالمبتدأ أجنبي حينئذ عن الفعل ، فلا يفصل بينه وبين مفعوله ، بخلاف اسم الفاعل فهو مفرد فلا يعتبر أجنبياً عن المبتدأ فيفصل بالمبتدأ بينه وبين ما هو من تمامه .

قال السيوطي موضحاً ذلك بعد أن ساق رأي الكسائي : « وعضده أبو علي بأن الأصل الإخبار بالمفرد والإخبار بالفعل خلاف الأصل ،

---

(١) انظر رأيهما في التسهيل ١ / ٢٨٩ ، شفاء العليل ١ / ٢٨٦ ، المساعد ١ / ٢٢٤ ، التذييل ٣ / ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، الهمع ١ / ٣٣٣ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٢٣٣ .

فكأن المبتدأ بالنسبة إليه أجنبي ، فلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل »[١] .

٣ - أنه في حال كون الفعل هو الخبر فلا يجوز تقديمه وإلا خرج حينئذٍ عن الخبرية ، وصح إسناده إلى المبتدأ فلا يجوز تقديم معموله لأنه مؤذن بتقدم العامل ، ذكر ذلك السيوطي[٢] .

وقد اعترض ابن مالك كما تقدم في نصه على أبي علي والكسائي في جعل المبتدأ أجنبياً عن الفاعل وفعله ، وذلك أن الجملة لا توقع موقع المفرد إلا لمساواتها له فتقوم مقامه فهي في ذلك كالمفرد تماماً ، ولم تقع موقعه إلا وهي مساوية له فالقول بإجازة الفصل في المفرد ينسحب عليها إذا حلت محله فحقها أن تأخذ أحكامه .

كما اعترض عليهم السيوطي[٣] بما نقله من أنه إن جاز تقديم معمول اسم الفاعل فهو في الفعل أمكن لقوته ، حيث لم يعمل اسم الفاعل إلا حملاً على الفعل ، ويمكن أن يجاب عما اعترض به السيوطي بما تقدم من أن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل ، ولو تقدم الفعل على المبتدأ لخرج عن كونه خبراً ولصح إسناده إلى المبتدأ .

الترجيح :

يترجح لدي بعد الوقوف على كلا الرأيين ، ما ذهب إليه البصريون واختاره ابن مالك مخالفاً أبا علي فيه من جواز تقدم الملتبس بالخبر سواء

---

(١) الهمع ١ / ٣٣٣ .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

كان الخبر فعلاً أو اسم فاعل وذلك للأسباب التالية :

١ - أن الرأيين يتفقان في جواز ذلك إذا كان الخبر اسم فاعل ، وهو إنما جيء به مشابهة للفعل فحيثما وقع جاز للفعل أن يقع ، وأن يأخذ ما أخذ الفعل من أحكام .

٢ - يشهد للبصرين ما تقدم من قوله الشاعر :

خيرا المُبْتَغِيهِ حَازَ وإنْ لَمْ يَقْضِ فالسَعْيُ بالرشاد رشادُ

ولم أجد عند الكسائي ولا عن أبي علي ما يردان به على هذا البيت ، لا في الرواية ولا في التوجيه .

٣ - أن تقدم المفعول يكفي دليلاً لإثبات صحة عود الضمير وتفسيره، فلا التباس حينها من عوده على الملابس ، لاسيما أنه قد عاد على مالم يذكر كما تقدم .

قال الرضي : « والأولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي »[1] ولذا قال البصريون بالاكتفاء بالضمير دون الحاجة لإعادة الاسم كما ذكر ذلك ابن السراج فيما تقدم .

٤ - أن اسم الفاعل إنما جاز إعماله حملاً له الفعل ، فلو صح تقدم معموله عليه لكان ذلك في الفعل أولى[2] .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٢٣٣ .

(٢) إلى مثل هذا ذهب السيوطي في الهمع ١ / ٣٣٣ .

العطف عند تعدد الخبر لفظاً لا معنى

قال ابن مالك « تعدد الخبر على ثلاثة أضرب :

الأول : أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد المخبر عنه كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[1] .

الثاني : أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد المخبر عنه حقيقة كقولك « بنو زيد فقيه ونحوي وكاتب ...

والثالث : أن يتعدد لفظاً دون معنى لقيامه مقام خبر واحد في اللفظ كقولك « هذا حلوٌ حامضٌ » بمعنى « مزّ » وكقولك : هو أعسرُ أيسرُ ، بمعنى أضبط ، أي : عامل بكلتا يديه ... ويجوز استعمال الأول بعطف وبدون عطف ... وأما الثالث فلا يستعمل فيه العطف لأنه بمنزلة مفرد فلو استعمل فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض ، وقد أجاز العطف أبو علي فعنده أن قول القائل : « هذا حلوٌ حامضٌ » جائز وليس كذلك لما ذكرته »[2] .

عرض المسألة :

قسم ابن مالك الخبر من حيث التعدد إلى : متعدد لفظاً ومعنى ، ومتعدد لفظاً لا معنى ، وذكر حكم العطف بين هذه الأخبار ، ونسب إلى أبي علي الفارسي إجازة العطف فيما تعدد لفظه دون معناه كما في « هذا حلو حامض » وابن مالك يمنع العطف فيه فخالفه في ذلك .

---

(١) البروج : ١٤ - ١٥ - ١٦ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٣٠٨ .

دراسة المسألة :

الخبر في الأصل صفة للمبتدأ ، ويجوز في الشيء أن يوصف بأكثر من صفة ، ولذا فإنه يمكن أن نخبر عن المبتدأ بأكثر من خبر ، لأن الخبر حكم على المبتدأ ، ولا مانع من الحكم على الواحد بأحكام متعددة[١] .

وقد أجمع جمهور النحويين[٢] على تعدد الخبر سواء اقترن بعاطف أم لا ، ولم يمنعه إلاّ ابن عصفور[٣] وبعض المغاربة[٤] ، وتنقسم الأخبار المتعددة من حيث العطف وعدمه إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما يجوز فيه العطف وتركه ، وذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ .

الثاني : ما يجب فيه العطف وهو مثل قولهم : « بنو زيدٍ فقيهٌ ونحويٌّ وكاتبٌ » .

الثالث : ما يجب فيه ترك العطف وهو ما تعدد فيه الخبر لفظاً لا معنى ومن ذلك قولهم : « هذا حُلوٌ حامِضٌ » وضابطه أنه لا يصح الإخبار بكل من الخبرين على انفراد ، بل الخبر بمجموعهما .

ومنه أيضاً « هذا أعسرُ أيسرُ » أي أضبط .

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ١ / ٢٣٩ ، وابن الناظم ٩٠ ، وإعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية في شرح قطر الندى ، د/ رياض الخوام ١٠٤ حاشية (٢) ، وانظر النحو الوافي ١ / ٤٨٠ .

(٢) انظر توضيح المقاصد ١ / ٤٩٠ ، وابن عقيل ١ / ٢٣٩ ، والهمع ١ / ٣٤٦ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٣٦ .

(٤) انظر ذلك في التذييل ٤ / ٨٩ ، والهمع ١ / ٣٤٦ .

وقد اختلف النحويون حول جواز العطف وعدم جوازه في هذا النوع على ثلاثة آراء :

الرأي الأول :

ذهب فيه أصحابه إلى منع العطف ، وذلك لأنهما في مقام الخبر الواحد ، وعليه جمهور النحويين[١] ، وهو الظاهر من كلام سيبويه ، والذي نص فيه ابن مالك على مخالفته لأبي علي فيه .

قال سيبويه : « هذا عبد الله منطلق .... وزعم الخليل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين .... والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا ، كقولك : هذا حلو حامض لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين »[٢] .

فيفهم من كلام سيبويه أنهما لا ينفصلان ، فلا يستقل أحدهما بالخبرية دون الآخر وهذا يقتضي عدم العطف .. ولذا نظّر بعدما ذكر ذلك بقوله تعالى : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾[٣] وقراءة أبي عبد الله[٤] ﴿ وهذا بَعْلِيْ شيخٌ ﴾[٥] .

---

(١) الكتاب ٢ / ٨٣ ، المقتضب ٢ / ٥٣٦ ، الأصول ١ / ١٥٤ ، شرح المفصل ١ / ٢٤٨ ، شرح ابن الناظم ٩٠ ، شرح ابن عقيل ١ / ٣١٩ ، المرادي ١ / ٤٩٠ ، مجيب الندا ٢٥٠ ، شرح التصريح ١ / ٥٨٤ ، الفاكهي ١ / ٢٥٠ ، حاشية الصبان ١ / ٢٢٢ .

(٢) الكتاب ٢ / ٨٣ .

(٣) المعارج : ١٥ . وقراءة النصب رواها حفص عن عاصم ، والباقون بالرفع . انظر الحجة ٤ / ٦٢ .

(٤) هو عبد الله بن مسعود ، وكنيته أبو عبد الله صحابي مشهور توفي سنة ٣٢ . انظر ترجمته في : طبقات ابن سعد ٣ / ١٥٠ .

(٥) هود : ٧٢ ، وقراءة الرفع نسبت لعبد الله بن مسعود في معاني الفراء ٢ / ٢٣ ، والبحر ٥ / ٢٤٤ ، وإليه وإلى الأعمش في المحتسب ١ / ٤٤٧ .

وفي كلتيهما لا وجود لعاطف بين الخبرين مع أنهما ليسا في قوة اتصال « حلو حامض » .

قال ابن يعيش موضحاً ما فهم من كلام سيبويه « تقول « هذا حلوٌ حامضٌ » تريد أنه قد جمع بين الطعمين كأنك قلت « هذا مزٌّ » فالخبر وإن كان متعدداً من جهة اللفظ فهو غير متعدد من جهة المعنى ، لأن المعنى أنه جامع للطعمين وهو خبر واحد »[١] .

واستدل هؤلاء على عدم جواز العطف بما يأتي :

١ - أنهما بمنزلة خبر واحد وعطف أحدهما على الآخر يقتضي التغاير وفائدة الخبرية بهما معاً تنتفي عند العطف .

قال الصبان موضحاً ذلك : « لا يجوز العطف نظراً لأن الخبرين في المعنى لشيء واحد والعطف يقتضي خلاف ذلك »[٢] .

٢ - أن عطف أحدهما على الآخر بالواو يقتضي استقلال أحد المتعاطفين بالإفادة ، وهذا غير متحقق هنا ، لأن الخبرية تكون بمجموعهما، لا بأحدهما دون الآخر ؛ لأن المراد اتصاف المبتدأ بهما في حين واحد .

قال أبو حيان في ذلك : « ومثل هذين الخبرين لا يعطف الثاني فيه على الأول لأن الواو لا تدخل إلا حيث تستقل الإفادة »[٣] .

٣ - امتناع توسط المبتدأ بينهما اتفاقاً ، إنما كان لأنهما بمنزلة الشيء الواحد ، وعليه يقاس العطف .

---

(١) شرح المفصل ١ / ٢٤٨ .

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ١ / ٢٢٢ .

(٣) التذييل ٤ / ٨٩ .

قال الفاكهي : « ولا يجوز في هذا العطف ؛ لأن مجموعه بمنزلة الخبر الواحد إذ المعنى « مزٌّ » ..... ولهذا امتنع توسط المبتدأ بينهما »[١] .

الرأي الثاني :

يجيز أصحابه فيه العطف ، ونسب هذا القول إلى أبي علي الفارسي[٢] وصححه الرضي[٣] .

فأما ما نسب إلى أبي علي الفارسي فلم أجد في كتبه التي بين يدي ما يفيد ذلك ، بل إن نصوصه كلها التي وقفت عليها ، لا تختلف في مفادها عن نصوص سيبويه والنحويين القائلين بعدم جواز العطف والذي ظهر لي أن لأبي علي الفارسي في هذه المسألة قولين :

الأول : ما ذكره عنه ابن مالك وهو إجازة العطف كما تقدم وقد نقله عنه أيضاً ابن الناظم[٤] والمرادي[٥] وابن عقيل[٦] والأشموني[٧] .

ومع ذلك فلم أجد عند أبي علي فيما بين يدي من كتبه ما يوحي بذلك ، إذ لم يجر لما نسبوه إليه ذكر في كتبه .

---

(١) شرح الفاكهي على قطر الندى ١ / ٢٥٠ .

(٢) انظر في ذلك : شرح ابن الناظم ٩٠ ، وشرح المرادي ١ / ٤٩٠ ، والتذييل ٤ / ٨٩ ، وشرح الأشموني ٢٢٢ ، وشرح التصريح ١ / ٥٨٤ ، والهمع ١ / ٣٤٦ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٢٣٤ .

(٤) شرح ابن الناظم ٩٠ .

(٥) شرح المرادي ١ / ٤٩٠ .

(٦) شرح ابن عقيل ١ / ٣١٩ .

(٧) شرح الأشموني ١ / ٢٢٢ .

الثاني : أنه يوافق الجمهور في القول بعدم جواز العطف ، يظهر ذلك من نصوصه الواردة في كتبه المختلفة .

فقد قال : « إذا قلت : « هذا حلوٌ حامضٌ » كان « هذا » مبتدأ و« حلوٌ حامضٌ » خبراً عن هذا ، وذلك أنهما تنزلا بمنزلة شيء واحد فقاما مقامه ، وذلك أنك أردت « هذا مزّ » »[١] .

وقال في موضع آخر في قوله تعالى ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾[٢] « ولا يصح أن يعلق « منكم » في قوله ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ و﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾[٣] بما بعد « إلا » ، ولا يصح أن يكون خبراً عن « أحد » لأن « واردها » خبرٌ عنه و« له مقام معلوم » خبر عنه ، ولا يكونان خبرين كقولهم « هذا حلوٌ حامضٌ » لأن « إلا » لا يفصل بينهما لأنهما بمنزلة اسم واحد في المعنى »[٤] فلما كانا بمنزلة اسم واحد لم تفصل بينهما « إلا » وعلى ذلك يقاس الفصل بالواو .

ففي هذين النصين يجعل الخبرين خبراً واحداً ، ومن ثم فلا يجوّز فيهما العطف لقيامهما مقام خبر واحد ، والذي يثبت أن لأبي علي في هذه المسألة قولين ، أن الشيخ خالد الأزهري وضح كلام ابن هشام حين قال في عدم إجازة العطف في « الرمانُ حلوٌ حامضٌ » : « خلافاً للفارسي » ، عقب الشيخ بقوله « في أحد قوليه »[٥] والذي يمكن أن نفسر به موقف أبي علي في هذه المسألة على وجهين مختلفين أنه لم يفهم العبارة من وجهين :

---

(١) المسائل المنثورة ٣٢ .

(٢) مريم : ٧١ .

(٣) الصافات : ١٦٤ .

(٤) البصريات ٢ / ٨٤١ .

(٥) شرح التصريح ١ / ٥٨٤ .

الوجه الأول :

أنه عندما يكون المقصود من العبارة « حلوٌ حامضٌ » مجموع الحلاوة والحموضة في آنٍ واحد فإن العطف يمتنع لأنهما حينئذ في مقام كلمة واحدة بدليل أن « مزّ » تقوم مقامها وفي هذا الوجه يوافق أبو علي بقية النحويين ، والنصان السابقان يدلان على هذا الوجه .

الوجه الثاني :

أنه عندما يكون المقصود اتصاف المبتدأ بكل واحدٍ من الخبرين في وقتين مختلفين أي أنهما ليسا في وقت واحد بل يتصف المبتدأ بكل واحد منهما في وقت معين ثم يتصف بالآخر في وقت آخر ، فإن أبا علي يجيز العطف ، إذ ليسا في مقام الخبر الواحد يعضد ما ذهبنا إليه في ذلك أن ابن أبي الربيع خرّج العبارة على ذلك فقال : « تقول : هذا حلوٌ حامضٌ ، لا تريد أن تنقض الحلاوة ، لكنك تريد أن هذا حلو في وقت ، حامض في وقت آخر .. كما قال[١] :

وله طَعْمَان أريٌ وشريٌ »[٢]

وكذلك يسنده قول الرضي : « واعلم أنه يجوز أن يعطف أحد الخبرين على الآخر مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين ... نحو « هذا أبيضُ وأسودُ » و« هذا حلوٌ وحامضٌ » »[٣] ولهذا فقد علل الصبان[٤] ما

---

(١) البيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٨٣٢ ، والحيوان ٣ / ٦٩ ، وينسب إلى أخت تأبط شراً وقيل لخلف الأحمر . وتمامه « وكلا الطعمين قد ذاق كلّ » .

(٢) البسيط ١ / ٥٣٢ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ١ / ٢٣٤ .

(٤) حاشية الصبان ١ / ٢٢٢ .

ذهب إليه الفارسي في ذلك بأن أبا علي لحظ التغاير بين الوصفين حيث يستقل كلٌ منهما عن الآخر .

ويرد على هذا الرأي الذي أجازه أبو علي ما يأتي :

١ - أن المقصود بالخبرين « المزازة » الحاصلة باجتماع الوصفين ، وهذا يعني أنهما في آن لا ينفكان عن بعض ، أي أن ذلك يدخل في الوجه الأول الذي ذكره أبو علي ولا يخرج عنه .

٢ - أنه لو جاز أن يتصف المبتدأ بأحد الخبرين لانتفى أن يتصف بالثاني للمغايرة الموجود بينهما وغرض الجملة بيان اجتماع الطعمين .

الترجيح :

يبدو لي بعد استعراض النصوص السابقة أن ما ذهب إليه الجمهور وأبو علي الفارسي في أحد قوليه وهو عدم جواز العطف في « هذا حلوٌ حامضٌ » و« هو أعسرُ أيسرُ » هو الصحيح وذلك للأسباب التالية :

١ - استقامة المعنى عند القول بأنهما في مقام الخبر الواحد ، وحصول الفائدة من الخبر بمجموعهما ، ولذا « فمزٌ » تفيد ما أفاداه مجتمعان ، والشيء لا يعطف بعضه على بعض .

٢ - السماع :

فقد قرأ عبد الله بن مسعود والأعمش « وهذا بعلي شيخٌ » بالرفع دون عطف مع أن ارتباط « بعلي » و« شيخ » ليس في قوة « حلو حامض » .

قال أبو حيان موضحاً ذلك : « وقرأ ابن مسعود والأعمش « شيخ » بالرفع وجوزوا فيه وبعلي أن يكونا خبرين ، كقولهم : « هذا حلو حامض »[1] .

وقبله جعل ابن جني ذلك وجهاً يوجه به قراءة الرفع فقال : « ومن ذلك قراءة الأعمش : « وهذا بعلي شيخ » ، وقال أبو الفتح الرفع في شيخ من أربعة أوجه :

الرابع : أن يكون « بعلي » و« شيخ » جميعاً خبراً عن هذا ، كقولك هذا حلوٌ حامضٌ أي أنه قد جمع الحلاوة والحموضة ، وكذلك هذا : أي جمع البعولة والشيخوخة »[2] .

٣ - سلامة ما ذهبوا إليه من الاعتراض والتأويل ، فلم يعترض على القول بعدم جواز العطف أحد من النحويين .

٤ - أن القول بالعطف يؤدي إلى فهم استقلال كل من الخبرين عن الآخر بالإفادة ، والإفادة في العبارة إنما تكون بمجموعها . والله تعالى أعلم .

---

(١) التذييل ٤ / ٩٣ .

(٢) المحتسب ١ / ٤٤٦ .

حذف الخبر في: "أول ما أقول إني أحمد الله"

قال ابن مالك : في بيان أوجه نصب الحال السادة مسد الخبر : « الخامس : أن تكون الحال منصوبة بالمصدر وقد حذف الخبر لأجل الاستطالة ، كما حذف عند أبي علي الخبر في قولهم : « أوّلُ ما أقولُ إنّي أحمدُ اللهَ » بالكسر والتقدير عنده : أولُ ما أقول إني أحمد الله ثابتٌ ..... والصحيح في قولهم : « أول ما أقول أني أحمد الله » بالكسر أن يكون كلاماً تاماً فيجعل « أولُ ما أقولُ » مبتدأ و« إني أحمد الله » خبره كأنه قال : مبتدأ كلامي هذا الكلام . ولا يصح أن يقدر « ثابت » خبراً ، لأن ذلك يقتضي ثبوت أول هذا القول ، وأول الشيء غير جميعه »[1] .

عرض المسألة :

يخالف ابن مالك أبا علي في أن تكون جملة « إني أحمد الله » من قولهم: « أول ما أقول إني أحمد الله » محكية بالقول على تقدير حذف الخبر . إذ يرى ابن مالك أنها خبر لـ« أول » والكلام تام دون تقدير الخبر « ثابت » . والذي نسبه ابن مالك إلى أبي علي قد نص عليه أبو علي بقوله : « تقول: أول ما أقول إني أحمد الله فتكسر الهمزة من « إني » وتفتحها ، فإذا كسرتها كان قولك : أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره : أول قولي : إني أحمد الله ثابت أو موجود »[2] .

وقال في موضع آخر : « وتقولي : أول ما أقول أني أحمد الله وإني أحمد الله ... وإذا كسرت حكيت وأضمرت خبر المبتدأ بمعنى الحمد »[3] .

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٧٢ .

(٢) الإيضاح ١٢٨ .

(٣) المسائل المنثورة ١٨٨ .

دراسة المسألة :

من المواضع التي يجوز فيها فتح همزة « إن » وكسرها ، أن تقع بعد مبتدأ « قول » وخبرها « قول » والقائل واحد ، وذلك في مثل قولهم : « أول ما أقول إني أحمد الله » فـ« إن » واقعة بعد المبتدأ « أول » وهو قول ، وخبرها « أحمد الله » هو قول أيضاً ، والقائل واحد هو المتكلم ، واحتمال الفتح فيها والكسر متفق عليه بين النحويين ، وقد أوضح سيبويه هذا الجواز بقوله « وتقول : أول ما أقول : أني أحمد الله كأنك قلت : أول ما أقول الحمد لله و« أن » في موضعه ، وإن أردت الحكاية قلت : أول ما أقول إني أحمد الله »[(١)] .

فأما توجيه الفتح : فالجملة فيه تامة غير محتاجة لتقدير محذوف ، فـ« أول » مبتدأ و« إني أحمد الله » في موضع الخبر ، و« ما » مصدرية ، فيكون التقدير « أول قولي حمد الله » .

يقول أبو علي موضحاً التقدير عند الفتح « فإذا فتحت الهمزة من « أني » كان التقدير أول قولي أني أحمد الله كأنه قال : أول قولي الحمد لله »[(٢)] .

وإلى مثله أشار ابن عصفور بقوله « فإذا فتحت كانت « ما » مصدرية ، كأنك قلت : أول قولي حمد الله ، والقول هو الحمد في المعنى »[(٣)] .

وأما توجيه الكسر فقد اختلفوا فيه على أربعة آراء :

---

(١) الكتاب ٣ / ١٤٣ .

(٢) الإيضاح ١٢٨ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٤٧١ .

الرأي الأول :

جعل فيه أصحابه جملة « إني أحمد الله » خبراً عن « أول » مستغنية عن عائد يعود إلى المبتدأ ، لأنها نفس المبتدأ في المعنى . و« ما » في الجملة موصولة بمعنى الذي ، والقول مؤول « بالمقول » وقد حكيت الجملة بالقول المتقدم عليها كما يقال « قرأت الحمد لله رب العالمين » و« كان هجَّيري أبي بكر لا إله إلا الله » .

وقد حمل كلام سيبويه[١] على هذا ، وفسره على ذلك المبرد والزجاج والسيرافي وابن طاهر وبه قال جمهور النحويين[٢] .

يقول ابن عصفور موضحاً ذلك « فإن كسرت فإنه لا يخلو أن يجعلها مع اسمها في موضع خبر المبتدأ الذي هو أول ... »[٣] .

وإلى مثل ذلك أشار ابن خروف بقوله « ومَنْ كسر جعل « إن » وما بعدها خبر « أول » على الحكاية ، فكأنه قال : أول قولي الحمد لله ... وعلى هذا حمل كلام سيبويه »[٤] .

واستدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه بما يأتي :

١ - النظير : إذ يحملونها على المصدر الصريح في قوله تعالى :

---

(١) تقدم نصه وهو قوله « وإن أردت الحكاية قلت : أول ما أقول إني أحمد الله » وهو في الكتاب ٣ / ١٤٣ .

(٢) انظر تفسير كلام سيبويه ورأي جمهور النحويين في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧١ ، شرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٥١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢١٦ ، وابن عقيل ١ / ٣٣٢ ، والبسيط ٨٣٣ ، وجواهر الأدب ٤٣٨ ، والتذييل ٥ / ٧٨ .

(٣) شرح ابن الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧١ .

(٤) شرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٥٠ .

﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ ﴾[١] . وقوله ﷺ « أفضلُ ما قُلْتُه أنا والنبيّون مِنْ قبلي لا إلهَ إلا اللهُ »[٢] .

فكما حكيت الجملة في الآية والحديث تحكى الجملة في القول السابق .

قال ابن مالك موضحاً ذلك : « كأنه قال : أول قولي هذا الكلام المفتتح به « إني ... » ونظير ذلك قوله تعالى : ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ ﴾ »[٣] وتبعه في ذلك ابن هشام فقال : « والكسر على جعل « أول قولي » مبتدأ، وإني أحمد الله » جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ فكأنه قيل أول قولي هذا الكلام المفتتح بإني ونظير ذلك قوله سبحانه ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ ﴾ وقول النبي ﷺ : « أفْضَلُ ما قُلتُه أنا والنبيّون من قَبلي لا إلَه إلا اللهُ »[٤] .

٢ - أن العائد على الموصول « ما » لو ظهر في مثل : « أول ما قلتهُ إني أحمد الله » للزم في الجملة أن تكون محكية ، لبعدها أن تكون صلة لـ« ما » فلما كان العائد مقدراً النص المذكور في حكم المذكور كانت الجملة أيضاً محكية ؛ لأن المقدر كالمذكور في الكلام ، وعند ظهور العائد فلا حاجة لتقدير الخبر؛ لأن المعنى بالتقدير يتغير إذ الكلام تام بدونه غير محتاج إليه.

نص على هذا ابن خروف وجعله دليلاً على الكسر لحكاية الجملة بالقول .. يقول في ذلك « ومَنْ كسر الهمزة جعل « إنْ » وما بعدها خبر

---

(١) يونس : ١٠ .

(٢) أخرجه الإمام مالك في كتاب القرآن ٣٢ ، وكتاب الحج ٢٤٦ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١ / ٢١٦ .

(٤) شرح شذور الذهب ٢٢٨ .

« أول » على الحكاية فكأنه قال : أول قولي الحمد لله ... دليله أنك تقول : أول ما قلته ، فإذا ظهر الضمير لم يكن في « إن » إلا الكسر على الحكاية ، ولا سبيل إلى حذف خبر ، لأنه يتغير المعنى والكلام تام دونه »[١] .

الرأي الثاني :

جعلوا « إني أحمد الله » معمولة للقول ، فهي مفعوله له ، والخبر محذوف ، تقديره : ثابتٌ ، أو حاضرٌ .. وقد قام القول مقام الخبر ولذا حسن حذفه . فيكون التقدير « أول قولي إني أحمد الله ثابت » .

وهو مذهب أبي علي الفارسي[٢] الذي نص عليه ابن مالك ، وبه قال الزمخشري[٣] ، وابن الأثير[٤] واختاره ابن عصفور[٥] .

قال أبو علي : « فإذا كسرتها كان قولك : « أول ما أقول » مبتدأ محذوف الخبر تقديره : « أول قولي إني أحمد الله ثابت أو موجود »[٦] . وقد تبع أبا علي في ذلك الزمخشري فقال : « وإذا قدرت الخبر محذوفاً كسرت حاكياً » وتبعهما ابن الأثير فقال : « وإذا قدرت الخبر محذوفاً كسرتها على الحكاية ، تقديره : أول قولي إني أحمد الله حسن أو صالح » .

وقد اعترض على أبي علي ابنُ الطراوة وابن مالك بما يأتي :

١ - أنه قدّر خبراً محذوفاً ولا حاجة إليه .

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٧١ ، وانظر البسيط ٢ / ٨٣٣ .

(٢) الإيضاح ١٢٨ .

(٣) شرح المفصل ٤ / ٥٣٠ وفيه نصه الذي سيأتي .

(٤) البديع ١ / ٥٥٠ ، وبه نص ابن الأثير الذي سيأتي .

(٥) شرح الجمل ١ / ٤٧٦ .

(٦) الإيضاح ١٢٨ .

٢ - أن ذلك التقدير يغير المعنى ويذهب المقصود .

فأما تقدير ما لا حاجته إليه ، فلأن الخبر موجود وهو الجملة ، وأما تغيير المعنى فتقدير « ثابت » يفضي إلى أن لقوله أولاً ووسطاً وآخراً فيكون أوله ثابت وآخره غير ثابت .

يقول ابن الطراوة معترضاً على أبي علي : « أخبر مخاطبه أن قوله هذا الكلام ثابت وكأنه يظنهُ غير ثابت ، وأن آخره بخلاف ذلك ، وقوله : أو موجود فخير فيهما ، فكأنه أخبر مخاطبه أن قوله هذا الكلام موجود وآخره معدوم ، فيدخل الآخر في العدم ... وهذا الكلام دون هذا الإضمار صحيح المعنى معقول المغزى ، وإظهاره مخل به مخرج له عن معناه إلى ما لا يعقل ولا يحصّل »[١] .

وممن اعترض على أبي علي أبو الوليد الوقشي[٢] وأبو الحجاج ابن معزوز[٣] وابن الحاجب[٤] وابن مالك[٥] وأبو حيّان[٦] .

ولست أتصور أن أبا علي حين قدّر الخبر « ثابت » أو « موجود » كان يقصد من المعنى ما تأوله هؤلاء ، وليس هو ممن يفوت عليه مثل ذلك ؛ إذ كما تقدم عند ابن الطراوة لا يذهب إلى ما تأولوه ذاهب ... ولله در ابن عصفور فقد أنصف أبا علي ، وأحسن تأويل كلامه بما دفع شبهة هؤلاء

---

(١) الإفصاح ٥٢ .

(٢) منهج السالك ٧٧ ، التذييل ٥ / ٨٠ .

(٣) التذييل ٥ / ٨٠ .

(٤) شرح الكافية ٤ / ٣٦٠ .

(٥) شرح التسهيل٢ / ٢٧٢ .

(٦) التذييل ٥ / ٨٠ ، منهج السالك ٧٧ .

وأزاح حجاب الالتباس عن كلامه قال موضحاً كلام أبي علي : « والصحيح عندي أن ما ذهب إليه أبو علي مستقيم لا يتوجه إليه اعتراض بل يريد أن قوله : إني أحمد الله قد ثبت واستقر قبل نطقه بهذا الكلام ، كأنه قال : ليس قولي الآن إني أحمد الله بأول حمد حمدته بل أول قولي إني أحمد الله ، قد تقدم قبل هذا ، فليس يريد بقوله : إني أحمد الله هذا اللفظ الذي يلفظ به الآن ، وإنما يريد جنس قول الألفاظ التي يحمد بها الله تعالى »[1] .

ومن تفسير ابن عصفور وفهمه لكلام أبي علي يتضح ما يأتي :

١ - أن « ما » مع الفعل بتأويل المصدر « قولي » وهذا المصدر يراد به التكثير لا المرّة الواحدة كما قال تعالى : ﴿ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴾[2] والحمير ليس لها صوت واحد بل لها أصوات .

٢ - إن الفساد المتقدم الذي رد به على أبي علي يكون عندما يراد بـ« قولي » المرة الواحدة لا الجنس عموماً .

٣ - أنه عندما يراد بالقول التكثير والجنس عموماً فلا فساد فيه ، ولا اعتراض ، كأنه قال : أول أقوالي إني أحمد الله ثابت من قبل « أي ليس هذا بأول حمد حمدت الله تعالى بل حمدي له ثابت فيما تقدم »[3] .

وبهذا فكلام أبي علي مستقيم لا شبهة فيه ولا اعتراض عليه .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٦ .

(٢) لقمان ١٩ .

(٣) أشار إلى فهم ابن عصفور لكلام أبي علي أبو حيان في التذييل ٥ / ٨٠ ، ولم يعلق عليه كما علق على بقية الآراء معترضاً عليها ، وهذا دليل استحسانه له .

الرأي الثالث :

جعلوا الجملة « إني أحمد الله » معمولة لقول مضمر يدل عليه القول المتقدم والتقدير : « أول ما أقول قولي إني أحمد الله » وحكي هذا الرأي عن عضد الدولة[١] واستحسنه ابن أبي الربيع[٢] وعلى رأيهما تكون « ما » مصدرية و« قولي » المحذوفة خبر عن أول و« إني » في صلة « قولي » المحذوف .

يقول أبو حيان عن هذا المذهب : « وحكي عن الملك عضد الدولة بن بويه .... أنه أجاز أن تكون « ما » من قوله : « أول ما أقول » مصدرية و« أول » المضاف إليها مبتدأ وخبره محذوف ، والتقدير : أول ما أقول قولي إني أحمد الله ، و« إني » في صلة « قولي » المحذوف الذي هو خبر لـ« أول » »[٣] .

وهذا يعني أن العامل في الجملة « إني أحمد الله » قول محذوف والجملة محكية به .

والقول يحذف كثيراً ، فقد جاء حذفه في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾[٤] أي فيقال لهم : أكفرتم بعد إيمانكم ؟ ولهذا فقد استحسن هذا الرأي ابن الربيع كما تقدم فقال بعد أن ساق هذا الرأي : « وحذف القول في القرآن الكريم لفهم المعنى كثيراً

---

(١) ابن عصفور ١ / ٤٧٦ ، والتذييل ٥ / ٨٠ .

(٢) البسيط ٢ / ٨٣٤ .

(٣) التذييل ٥ / ٨٠ .

(٤) آل عمران ١٠٦ .

وهذا القول حسن »[١] .

وقد رد ابن عصفور على هؤلاء بأن ما ذهبوا إليه فيه حذف الموصول وإبقاء ما هو من صلته وهذا خاص بالشعر .

يقول في معرض رده عليهم : « وهذا فاسد لأن المصدر من قبيل الموصولات وإضمار الموصول وإبقاء صلته لا يجوز إلاّ في الشعر كقول الشاعر :

هل تَذْكرونَ إلى الدَّيْرينَ هِجْرتَكم ومَسْحَكم صُلْبَكُم رَحمن قُربَانا[٢]

أي وقولكم : « رحمن قرباناً » فأضمر القول وأبقى معموله »[٣] .

الرأي الرابع :

وهو قول الأستاذ أبي علي الشلوبين[٤] نقله عنه أبو حيان ، وقد اتفق مع أبي علي الفارسي في تقدير الخبر وحذفه إلا أنه جعل كسرها لوقوعها بعد « أول » وهو قول لإضافته إلى القول وهو بحسب ما يضاف إليه ، يقول أبو حيان موضحاً رأي الأستاذ « وذهب الأستاذ أبو علي إلى أنه ليس « إني أحمد الله » معمولاً لـ« أقول » ولا كسرها لأجل كونها معمولة له ، وإنما كسرها لأنها بعد « أول » وهو قول من حيث أضيف إلى القول »[٥] .

---

(١) البسيط ٢ / ٨٣٤ .

(٢) البيت لجرير يهجو الأخطل وهو في ديوانه ٥١٨ ، وإعراب ثلاثين سورة ١٣ ورواية الديوان تختلف عما ورد .

(٣) شرح الجمل ١ / ٤٧٦ .

(٤) أورد رأيه هذا أبوحيان في التذييل ٥ / ٨١ ولم أجده في كتاب الأستاذ .

(٥) التذييل ٥ / ٨١ .

وقد رد هذا المذهب أبو حيان بقوله : « وهذا الذي ذهب إليه خطأ لأن « أن » لا تكسر حكاية لفعل أو مصدر إلا وهي معمولة ، وأول لا يعمل وإن كان مصدراً في المعنى ؛ لأنه ليس بمصدر في اللفظ وإن كان في معناه .. اهـ »[1] .

الترجيح :

بعد الوقوف على آراء النحويين المختلفة حول سبب الكسر في « أول ما أقول إني أحمد الله » يبدو لي أن ما ذهب الجمهور من أن سبب كسرها وقوعها محكية بالقول وهي خبره لاستغنائها عن العائد يترجح وذلك للأسباب التالية :

١ - وجود النظير لذلك أي وقوع الجملة محكية بالقول كما في الآية وكما في قوله ﷺ المتقدمين .

٢ - سلامة الجملة عند القول به من التأويل وعدم الحاجة إلى التقدير أو القول بالحذف .

وهذا ما جعل ابن أبي الربيع يفضل ويستحسن هذا الرأي على الرأيين الآخرين معللاً ذلك بقوله « لأنه لا يحتاج إلى حذف وكلام بلا حذف أحسن من كلام بحذف »[2] .

٣ - سلامة هذا المذهب من الاعتراض أو القدح ، فلم يعترض على ما أوله أصحابه أحد من النحويين حتى الذين خالفوا في تخريج الكسر لم ينصوا على اعتراضٍ لهؤلاء فيما ذهبوا إليه .

---

(١) التذييل ٥ / ٨١ .

(٢) البسيط ٢ / ٨٣٤ .

استعمال "مازال" تامة

يقول ابن مالك « وأجاز أبو علي في الحلبيات وقوع « زال » تامه ، وقد يعضد رأيه في ذلك يقول الراجز :

وفي حُميَّا بَغْيِهِ تفجُّسُ ولا يَزَال وهو أَلْوى ألْيسُ[1]

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر ... » [2] .

عرض المسألة :

يخالف ابن مالك أبا علي الفارسي في هذه المسألة حيث عدّ أبو علي « مازال » من الأفعال التامّة التي تستغني عن الخبر وتكتفي بفاعلها .. ولم يعدها ابن مالك كذلك والذي نسبه ابن مالك إلى أبي على مذكور عنده فقد قال عنها « ولا يمنع عندي أن يجوز الاقتصار على الفاعل فيه كما يجوز في « كان » ، إذا أريد به « وقع » ... » [3] .

دراسة المسألة :

« زال » فعل من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، وله ثلاثة أصولٍ لغوية ، وهي كما يأتي :

١ - « زَالَ » الذي مضارعة « يَزِيلُ » فوزن الماضي منه « فَعَل » وهو في هذا الأصل بمعنى « مَازَ » أي « ميَّز » ومنه قولهم : « زِلْ ضَأْنَكَ مِنْ

---

(١) لم يعرف قائل الرجز وهو في المنصف (٣ / ٨٣) ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٧٧ ، والتذييل ١ / ١٤٥ .

(٢) شرح اتسهيل ١ / ٣٢٤ .

(٣) الحلبيات ٢٧٢ .

مَعْزِك » أي ميّز بعضها من بعض ومصدر هذا الفعل « الزَّيل » ويكون في هذه الحالة متعد إلى مفعول واحد .

يقول ابن السكيت في ذلك « ويقال : زال الشيء يزيله إذا مازه » [١] .

٢ - « زَالَ » الذي مضارعه « يَزُول » من باب « نَصَر يَنْصُر » ومصدره هنا « الزّوال » ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ ﴾[٢] وهو هنا تام قاصرٌ غير متعد ، فإذا أريدت تعديته نقل إليها بالهمزة ... ومعناه في هذا الأصل النقل .

٣ - « زال » الذي مضارعه « يزال » وماضيه حينئذٍ على « فَعِل » يقول ابن يعيش عن هذا الأصل: « وأعلم أن « زال » من قولهم : « مازال يفعل » ووزنه « فَعِل » بكسر العين ، وإنما قلت ذلك ؛ لقولهم في المضارع: « يزال » على « يْفعَل » بالفتح ، و « يفعل » مفتوح العين إنما يأتي من « فَعِل » بكسر العين دون غيره » [٣] وقيل[٤] في مضارعها « يَزيْلُ » وعليه فالماضي على « فَعَل » وهذا يعني أنها مما جاء على « فَعِل يَفْعُل » و « فَعَل يَفْعِلُ » كـ « نَقِم ينْقُم » و « نَقَم - يَنْقِم » يقول سيبويه عنها : « وما زيّلت فَفَعَّلت من زايلت ، وإنما زَايلْتُ بارحت لأن ما زلت أفعل : ما برحت أفعل ، فإنما هي من « زلتُ » من الياء »[٥] .

---

(١) اصلاح المنطق ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٢) فاطر : ٤١ .

(٣) شرح المفصل ١ / ٣٦١ .

(٤) قاله الكسائي والفراء وأجازه كذلك ابن خروف ، انظر : الارتشاف ٣ / ١١٥٨ ، وشرح التصريح ١ / ٥٩٤ ، والهمع ١ / ٣٦٦ .

(٥) الكتاب ٤ / ٣٦٧ .

وسواءً كان مضارعها « يزال » أو « يزيل » فهي التي تذكر من أخوات « كان » ولها مالها من أحكام .. وهي التي نسب فيها ابن مالك إلى أبي علي الفارسي القول باستعمالها تامة .

وللنحويين حولها في هذه الحالة من التمام أو النقصان رأيان ، وذلك على النحو التالي :

الرأي الأول :

وهو المشهور عن جمهور النحويين[١] ، إذ يقولون بأنها في هذه الحالة ناقصة دائماً ولا تستعمل تامة في حال ، ومعنى نقصانها : عدم اكتفائها بالمرفوع والافتقار إلى منصوب يليه ، وعليه فالتمام عكس ذلك وهو الاكتفاء بالمرفوع وحده دون الحاجة إلى غيره .

ويشاركها في الاقتصار على النقصان وعدم الخروج عنه « فتئ وليس » .

وقد عد سيبويه « مازال » من النواقص ولم يشر إلى استعمالها تامة يفهم ذلك من قوله « مازلت أفعل : ما برحت أفعل »[٢] وكذلك من قوله : « وحدثنا أبو الخطاب أن أناساً من العرب يقولون : « كِيدَ زيدٌ يفعلُ وما زِيلَ زيدٌ يفعلُ ذلك » يريدون : « زال » و « كاد » »[٣] .

---

(١) انظر : الكتاب ٤ / ٣٦٧ ، والمقتضب ٢ / ١٥٤ ، وشرح المفصل ٤ / ٣٥٩ ، والمقرب ١٣٩ ، ١٤٠ ، وشرح ابن الناظم ١ / ١٢٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٤٩٨ ، وابن عقيل ١ / ٢٥٩ ، وشفاء العليل ١ / ٣١٠ - ٣١١ ، وشرح التصريح ١ / ٦١٧ ، والارتشاف ٣ / ١١٥٨ .

(٢) الكتاب ٤ / ٣٤٢ .

(٣) الكتاب ٤ / ٣٦٧ .

وهي فيما ذكر غير مكتفية بمرفوعها ، إذ جاءت بعدها جملة « يفعل » للدلالة على استمرار الفعل من زيد فأخبر به عنه .

وفي مثل ذلك يقول الزمخشري : « والتي في أوائلها الحرف النافي ، في معنى واحد هو استمرار الفعل بفاعله في زمانه »[١] .

والذي يعنيه النصان السابقان أنها تستعمل ناقصة كباقي أخواتها فتدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما أن « كان » كذلك .

وقد أكد ما فهمناه من نصي سيبويه والزمخشري أكثر شرّاح الألفية يقول ابن الناظم : « وجميع أفعال هذا الباب تصلح للتمام إلا فتى وليس وزال »[٢] وتبعه ابن عقيل في ذلك فقال : « وكل هذه الأفعال يجوز أن تستعمل تامة ، إلا فتئ و « زال » التي مضارعها « يزال » ... و« ليس » فإنها لا تستعمل إلا ناقصة »[٣] والذي يمكن أن نخرج به من خلال النصوص السابقة ما يأتي :

أ - أن من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ما يستعمل ناقصاً وتاماً ، ومنها ما يستعمل ناقصاً ولا يستعمل تاماً ومن ذلك « مازال » المذكورة سابقاً .

ب - أن « ما فتئ وليس » تشاركان « مازال » في عدم التمام فلا تستعملان إلا ناقصتين كما هو حال « مازال » .

---

(١) انظر : نصه في شرح المفصل ٤ / ٣٥٧ .

(٢) شرح ابن الناظم ٩٨ .

(٣) شرح ابن عقيل ١ / ٢٥٩ .

جـ - أن المقصود بالتمام : هو الاكتفاء بالمرفوع ، وهو حينئذٍ فاعل والمراد بالنقصان : الافتقار إلى الخبر بعد المرفوع ، وحينها فالفعل من أخوات « كان » والمرفوع هو اسمه .

الرأي الثاني :

وهو رأي أبي علي الفارسي[١] وتبعه ابن عصفور[٢] وابن يعيش[٣] ويرى هؤلاء أن « زال » تأتي تامة ، ولا يقتصر استعمالها على النقصان فهي كما جاءت ناقصة قد تأتي تامة ، فتكتفي بمرفوعها ، ولا تحتاج إلى خبر وقد تقدم معنا نص أبي علي في ذلك والذي ذهب فيه إلى أنه لا يمتنع عنده أن تستعمل « مازال » تامة كما أنها تستعمل ناقصة ... ومر بنا كذلك أن ابن مالك اعتمد على نص أبي علي هذا في نسبة القول إلى أبي علي بتجويز استعمال « زال » تامة ، رغم أن ذلك مالا يراه ولا يجيزه ابن مالك فيها .

وإلى مثل ما ذهب أبي علي ذهب ابن عصفور فقال : « وأما مازال وما أنفك وما فتئ وما برح فتستعمل تامة وناقصة ، فتكون تامة للدلالة على عدم انتقال الفاعل عن أمر ما فتقول : مازال زيد عن وطنه .. ومازال عمرو عن الضحك »[٤] وبالرغم من أن تمثيل ابن عصفور بالمثالين السابقين لا ينطبق على « مازال » التي يقصدها أبو علي ، إلا أن قوله : « تستعمل تامة وتستعمل ناقصة » دليل استعمالها على الوجهين ، وهو ما قرره أبو علي .

---

(١) الحلبيات ٢٧٣ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٤٢٤ .

(٣) شرح المفصل ١ / ٣٦١ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٤٢٤ .

فأنا أرى أن « مازال » في مثالي ابن عصفور هي التي تكون بمعنى « انتقل » ولا خلاف حينئذٍ في أنها غير ناقصة .

وقد استدل أبو علي على صحة استعمال « مازال » تامة بما يأتي :

أ - القياس : حيث قاسها في ذلك على « كان » أم الباب ، عندما تكون بمعنى « وقع » وهي حينئذٍ تامة .

يقول في ذلك « ولا يمنع عندي أن يجوز الاقتصار على الفاعل فيه كما يجوز في « كان » إذا أريد به « وقع » »[١] .

ولهذا فكل مَنْ نقل عن أبي عليّ رأيه هذا في إجازة استعمال « مازال » تامة ذكر أنه أجاز ذلك قياساً .

يقول المرادي موضحاً ذلك « وأجاز الفارسي في الحلبيات : وقوع « زال » تامة قياساً لا سماعاً »[٢] .

ب - كثرة تصاريف هذا الفعل حيث إن من تصاريفه زيَّلتُ وزايلتُ وهو كجالست من « جَلّست » و « خرّجت » من « خرج »[٣] .

ومما جاء من تصاريفه كذلك « تُزيِّل » في قول الشاعر :

سَائِلْ مُجاوِرَ جَرْمٍ هَلْ جَنَيْتُ لَهمْ حَرْباً تُزَيِّلُ بين الجِيرْةِ الخُلطُ[٤]

---

(١) الحلبيات ٢٧٣ .

(٢) توضيح المقاصد ١ / ٤٩٨ .

(٣) الحلبيات ٢٧٣ .

(٤) البيت لوعلة الجرمي وهو في الحلبيات ٢٧٢ ، وفي الأغاني منسوباً إلى وعلة ٢٦ / ٨٩٨٩ ، ولم ينسبه في الكامل ١ / ٢٧٣ .

وهو في البيت بمعنى « تفرّق » ، والملاحظ أن هذه التصاريف المذكورة في ما تقدم توافق في معانيها أفعالاً غير متعدية[١] ، ولهذا ولكثرة التصاريف لم يُبعد عند أبي علي أن يكون « زال » متعدٍ في أصله ثم نقل إلى الأمثال الداخلة على المبتدأ أو والخبر فأخذ حكمها .

جـ - عضد ابن مالك رأي أبي علي في ذلك بقول الراجز :

وفي حُميَّا بَغْيِهِ تفجُّسُ ولا يزَالُ وَهُوَ ألوى أليَسُ

حيث لم يأت لـ « يزال » خبرٌ ، للاستغناء بالجملة الحالية « وهو ألْوَى أليَسُ » ولو لم تكن « يزال » تامة لاحتاجت إلى خبر ولم تغن عن خبره الجملة الحالية .

يقول ابن مالك مشيراً إلى ذلك بعد أن ساق رأي أبي علي « وقد يعضد رأيه قول الراجز : .....

ولا يَزَالُ وَهْوَ ألْوى أليْسُ

فاستغنى بالجملة الحاليّة عن الخبر »[٢] .

ومما يقوي ما ذهب إليه أبو علي من استعمال « زال » تامة ، من السماع أيضاً قول الشاعر[٣] :

وما إنْ يَزالُ رَسْمُ دارٍ قد أخْلقت وعَهْدٌ لمَيتٍ بالفَنَاءِ جَديْدُ

---

(١) الحلبيات ٢٧٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١ / ١٧٧ .

(٣) هو عبد الله بن ثعلبه الحنفي ، والبيت في الحماسة ١ / ٤٣١ ، وفي شرحها للمرزوقي ٨٩١ ، وللأعلم ٤٩٠ ، وفي التذييل ١ / ١٤٥ .

حيث لم يأت لـ « يزال » بخبر فاسمها « رَسْمٌ » « وقد أخلقت » صفة له ، و « عهد » معطوف على « رسم » .

يقول أبو حيان عن هذا البيت : « ألا ترى أن قوله : « قد أخلقت » صفة لـ « دار » ولم يأت لاسم « يزال » بخبر ، وكذلك « عهد » معطوف على « رسم » و « لميت » متعلق به و « بالفناء » صفة « لميت » و« جديد » صفة « لعهد » ولم يأت بعد ذلك بخبر ، ولا يجوز أن يكون « وعهد » مبتدأ و « جديد » خبره ؛ لأنه ليس المعنى على ذلك . المعنى : ولا يزال عهد بالفناء الجديد .. فيلزم أن يكون « عهد » معطوفاً على « رسم » »[1] .

وقد اعترض ابن مالك على أبي فيما عضد به رأيه من قول الراجز :

ولا يَزالُ وهُوَ ألْوى أليَسُ

بأن الخبر فيها محذوف ، مدلول عليه « بالتفجس » المذكور فيكون التقدير « ولا يزال متفجساً » يقول بعد أن ساق رأي أبي علي وعضد رأيه بالرجز « ولنا أن نقول : الخبر محذوف والتقدير : ولا يزال متفجساً »[2] .

ونحن وإن سلّمنا لابن مالك بجواز أن يكون الخبر محذوفاً ، فإن بيت :

وما إنْ يزالُ رَسْمُ دَارٍ قَدْ أخْلَقَتْ .....

يبقى شاهداً لما ذكره أبو علي ، ولا أدري لِمَ يورد ابن مالك شاهداً لأبي علي يعضّد به رأيه ثمّ يخرّجه على غير ما جاء به له ...

---

(١) التذييل والتكميل ١ / ١٤٥ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٣٢٥ .

الترجيح :

الذي ظهر لي بعد استعراض الرأيين السابقين والوقوف على أدلة أصحاب كلّ رأي أنّ رأي أبي علي ومَنْ معه يترجح وذلك للأسباب التالية :

١ - القياس : حيث قاس « مازال » في التمام على « كان » إذا استعمل تاماً وهو حينئذٍ بمعنى « وقع » وحتى لو قلنا إن « كان » أم الباب ولها ما يخصها من أحكام ، فكيف يلزم النقصان « مازال » دون « ما انفك » و « ما برح » مع استوائها معهما في كل الأحكام ومع أن المعنى فيها كلها واحد ؟

٢ - السماع : فقد ورد على ما ذهب إليه أبو علي الفارسي شاهدان كما تقدم ، وإذا كان ابن مالك قد اعترض على الرجز وقدَّر فيه الخبر محذوفاً ، فالبيت الآخر شاهدٌ لأبي علي وقد سلم من الاعتراض ، ما اعترض به ابن مالك على أبي على يدخل الكلام في الحذف والتأويل ، وليس ذلك فيما ذهب إليه أبو علي ومن المعلوم أن كلاماً بلا حذف أحسن وأولى من كلام بحذف .

٣ - كثرة تصاريف « زال » فقد مرّ بنا عدة تصاريف لها وهي في أغلب تصاريفها توافق معاني أفعالٍ متعدية ، فلا يبعد كما قال أبو علي أن تكون تامة ثم نقلت إلى الأفعال فأخذت أحكامها .

٤ - أن أبا علي فيما رآه من التمام في « زال » لا يلغي النقصان فيها فهو يرى أنها تكون تامة وتكون ناقصة ، وهو بهذا يوافق الجمهور من جهة أن لها حكم النقصان بل ويراه الأكثر فيها ، ولكنّ مَنْ حكم لها بالنقصان وحده يخرجها من أن تكون تامة ، ومع ذلك لم أجد أحداً وجه بيت الحنفي على وجه نجد فيه خبراً لـ « لا يزال » .

احتمال "ليس" لضمير الشأن والقصة

قال ابن مالك : « واضطرب قول أبي علي في « ليس » ... وذهب إلى أنها محتملة ضمير الشأن اسماً وما بعد ذلك خبرها ، وما ذهب إليه غير صحيح ، لأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن في حكم مفرد هو المخبر عنه في المعنى ، ولذلك استغني عن عود الضمير منها إلى صاحب الخبر ، فإذا قصد إيجابها بـ« إلا » لزم تقدمها على جزأيها وامتنع توسطها كما امتنع توسطها بين جزأي خبر مفرد قصد إيجابه ... بل الواجب إذا قصد الحصر في خبر ضمير الشأن أن يجاء بإلا مقدمة على جزأي الجملة كما قال الشاعر[١] :

ألا لَيْسَ إلاّ مَا قَضَى اللهُ كائِنٌ وما يَسْتَطِيعُ المرءُ نَفْعاً ولا ضَراً »[٢]

عرض المسألة :

بعد أن ذكر ابن مالك أن رفع ما بعد « إلا » في نحو « ليس الطيب إلا المسك » لغة تميم .. أورد رأي أبي علي الفارسي الذي جعل فيه اسم « ليس » ضمير الشأن والقصة ، فاعترض عليه بأن ذلك يؤدي إلى الفصل بين جزئي جملة الخبر الواقعة موقع المفرد فيكون التركيب « ليس الشأن الطيب إلا المسك » والأصل أن تقدم « إلا » على جزأي الخبر الجملة وأورد على ذلك البيت المتقدم .

وقد أشار أبو علي الفارسي[٣] إلى مثل ما نقله عنه ابن مالك في الحلبيات وسنتناول ذلك بالتفصيل عند دراسة المسألة بإذن الله .

---

(١) البيت بلا نسبة في الجنى ٤٦٩ ، والمغني ١ / ٢٩٤ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٠٤ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ٣٦٣ - ٣٦٤ .

(٣) رأيه ونصه في الحلبيات ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ ، وسيأتي ذلك قريباً .

دراسة المسألة :

المشهور أن لأبي علي الفارسي في هذه المسألة ثلاث توجيهات[١] :

أحدها : ما ذكره ابن مالك هنا ، وجعل فيه أبو علي اسم « ليس » ضمير الشأن والقصة والجملة بعده خبر و« إلا » داخلة في غير موضعها .

قال في الحلبيات : « فمن ذلك أن يكون التقدير في قولهم « ليس الطيب إلا المسك » أن في « ليس » ضمير القصة والحديث ، وادخل إلا بين الابتداء والخبر للحمل على المعنى ... ووجه آخر أن يكون في « ليس » إضمار الحديث والقصة ويكون التقدير بـ« إلا » التقديم وإن أخرت »[٢] .

ثانيها : جعل « الطيب » اسم ليس ، والخبر محذوف ، و« إلا المسك » بدل منه والتقدير ليس الطيب في الوجود إلا المسك .

وقد اتبع ابن مالك أبا علي فأجاز هذا التقدير قال : « ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر كالاستغناء به في نحو : « لافتىً إلا علي ولا سيف إلا ذو الفقار » »[٣] .

ثالثها : جعل الطيب اسماً لـ« ليس » والخبر محذوف و« إلا المسك » نعتاً له والتقدير « ليس الطيب الذي هو غير المسك طيباً في الوجود » وقد جاء حذف الخبر من « ليس » لفهم المعنى كما في قول الشاعر[٤] :

---

(١) الحلبيات ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٢) السابق ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٣) شرح التسهيل ٣٦٤ .

(٤) قيل هو عبد الله بن أيوب التيمي أو الشمردل بن شريك الليثي والبيت في الحماسة ١/ ٤٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٣٠ ، البسيط ٦٩٦ ، ضرائر الشعر ١٨٢ .

لهفي عليك للهفةٍ من خائفٍ يبغي جوارك حين ليس مجير

والذي نقله ابن مالك واعترض على أبي علي فيه هو الوجه الأول والذي جعل فيه أبو علي اسم « ليس » ضمير الشأن والقصة والجملة بعده خبر واعترض عليه بما في ذلك من الفصل بإلا بين جزئي جملة الخبر .

والخلاف في هذه المسألة مشهور بين النحويين ، فقد انقسم النحويون حولها على رأيين :

الرأي الأول : قال به السيرافي[١] وأبو علي الفارسي[٢] وابن جني[٣] ويرى هؤلاء أن في « ليس » ضمير الشأن والأمر والقصة ، والجملة بعده خبر له ، و« إلا » إما واقعة في غير موقعها أو جاءت بناءً على المعنى لاقتضاء الحصر لها .

وهذا ما جعل السيرافي يرد على من حمل « ليس » على « ما » بقوله : « وقد احتجوا بشيء آخر وهو أقوى من الأول وهو قول بعض العرب « ليس الطيبُ إلا المسكُ » فقالوا هذا بمنزلة « ما الطيبُ إلا المسكُ » قالوا: لو كان في « ليس » ضمير الأمر والشأن لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمة بنفسها ، وفي موضع خبرها ، ونحن لا نقول « الطيبُ إلا المسكُ » بغير تقديم حرف النفي ، وليس الأمر على ما ظنوا ؛ لأن الجملة إذا كانت في موضع خبر الاسم قد وقع عليه حرف النفي فقد لحقها في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : « ما زيدٌ أبوه قائمٌ » فقد نفيت قيام أبيه كما لو قلت :

---

(١) شرح الكتاب ٤ / ٢٨ ، التذييل ٤ / ٣٠١ .

(٢) الحلبيات ٢٢٨ ، البغداديات ٣٨٤ ، الجنى ٤٩٦ ، رصف المباني ٣٠٢ ، المغني ١ / ٥٦٥ .

(٣) انظر رأيه في البسيط ٢ / ٧٤٩ ولم أقف عليه في كتبه .

« ما أبو زيدٍ قائمٌ » وعلى هذا يجوز : « ما زيدٌ أبوه إلا قائمٌ » كأنك قلت « ما أبو زيد إلا قائم »[1] » .

فاسم « ليس » عند السيرافي « ضمير الشأن والقصة » والذي اقتضى دخول « إلا » بين جزئي جملة الخبر ، هو النفي المتقدم ، حيث إنه يقتضي الحصر بإلا ، ولولاه لما صح دخولها في هذا الموضع ، إذ لو لم يتقدم النفي لم يصح أن يؤتى بـ« إلا » في هذا الموضع .

وهذا الذي ذكره السيرافي واحتج به ، هو إحدى علتين ذكرهما أبو علي الفارسي في سبب مجيء « إلا » واقعة في جملة الخبر ، حيث جعلها أبو علي واقعة في غير موقعها والمراد بها التقدم أو كما قال السيرافي حملاً لها على المعنى لاقتضاء النفي المتقدم عليها لها ، وهذا الذي أشار إليه أبو علي بقوله : « التقدير في قولهم « ليس الطيب إلا المسك » أن في « ليس » ضمير القصة والحديث ويرتفع المسك بأنه خبر المبتدأ الذي هو مع خبره في موضع نصب لوقوعها خبراً لـ« ليس » وأدخل إلا بين الابتداء والخبر حملاً على المعنى ، كأنه لما كان المعنى أنه ينفي أن يكون مثل حال المسك طيب ، حسن إلحاق « إلا » حسْنه في قولهم « ما كان الطيب إلا المسك » و « ما الطيب إلا المسك » ومثله في الحمل على المعنى « نشدتك الله إلا فعلت » لما كان المعنى « ما أطلب إلا هذا » ... فإذا حسن الحمل على المعنى في هذا الموضع لمكان النفي ، جاز إلحاق « إلا » بين المبتدأ والخبر ولم يكن مثل قولهم في الابتداء الذي معناه الإيجاب : « زيد إلا منطلق » فهذا وجه ظاهر .

ووجه آخر ، وهو أن يكون في « ليس » إضمار الحديث والقصة ، ويكون التقدير بـ« إلا » التقديم وإن أخرت كأنه « ليس إلا الطيب المسك » أي ليس الأمر إلا الطيب المسك كقولهم « ليس زيد إلا أبوه منطلق »

---

(١) شرح الكتاب ٤ / ٢٨ .

فـ« المسك » يرتفع كما ارتفع في الوجـه الأول وموضـع الجملـة كموضـع الجملة في الوجه الأول ، ومثـل ذلـك في التقديـر بـ« إلا » التقديـم قولـه تعالى : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾[1] تقديـره إن نحـن إلا نظن ظناً ... وكذلك قول الأعشى :

أَحـلَّ بِـهِ الشَّـيْبُ أَثْقَالَـهُ وما اغتره الشَّيْبُ إلاّ اغْتِرارا[2]

تقديره « ما هو إلا اغتره الشيب ... فلذلـك يجـوز أن تقـدر بـ« إلا » التقديم في الحكاية كما كان في الآية وقول الأعشى »[3] .

والذي يمكن أن نستخلصه من كلام أبي علي ما يلي :

١ - أن في « ليس » إضمار الشأن والقصة .

٢ - أن الحصر الذي يقتضيه المعنى جـوّز دخـول إلا في جملـة الخـبر ، فالمراد بالجملة حصر حال الطيب على المسك دون غيره .

٣ - أنه يمكن أن يقال أيضاً أن دخـول « إلا » كـان في غـيره موضعـه وإنما جاءت متأخرة حينما كان المراد بها التقديم فكأنه قال « ليس الأمر إلا الطيب المسك » نظيرها في ذلك قولهم : « ليس زيدٌ إلا أبوه منطلقٌ » .

٤ - أن من شواهد وقوع إلا متأخرة والقصد منها التقدم قوله تعـالى : ﴿ إن نظن إلا ظناً ﴾ إذ التقدير « إن نحن إلا نظـن ظنـاً » وليـس المقصـود وقوع « إلا » موقعها لقلة الفائدة حينها .

إذ لا يمكن أن يتقدر أنك فعلت شيئاً غير الظن ، لما سـبق الجملـة مـن

---

(١) الجاثية : ٣٢ .

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ٩٥ ، والخزانة ٣ / ٢٧٤، والتذييل ٤ / ٣٠١، والحلبيات ٢٢٩ .

(٣) الحلبيات ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ولم أستطع اختصار نص أبي علي لذهاب المقصود منه عند حذف شيء منه .

قولك « ظننت » وأنت إنما تقول : « ما ضربت إلا زيداً » عندما يتقدر أنك ضربت مع زيد غيره وليس الظن مما يتقدر معه غيره .

ومن شواهده أيضاً قول الأعشى :

وما اغتره الشيب إلا اغتراراً

والتقدير « ما هو إلا اغتره الشيب » إذ لا يمكن أن يعني بـ« اغتره » غير « الاغترار » المذكور . مثله مثل « ظن » المتقدم .

وقد اعترض على أبي علي الفارسي والسيرافي فيما ذهبا إليه بشيئين :

الأول : أن لغة الرفع لغة تميمية ثابتة لبني تميم ، فلا حاجة للتأويل فيها ، حتى إن أبا حيان[1] اعتذر لأبي علي فيما ذهب إليه من تأويلات بأنه لم يبلغه أنها لغة تميم ، وليس الأمر كما ذكر أبو حيان فقد ثبت لي أن أبا علي على علم بهذه اللغة حيث جرى ذكرها عنده في أكثر من موضع فقد ذكرها في كتاب « الشعر » فقال : « كما شُبِّه « ليس » بـ« ما » عند سيبويه في قولهم « ليس الطِّيبُ إلا المسكُ » حيث كانت بمعناه ، وواقعة موقعه »[2] .

ثم عاد ووصف هذه اللغة بالندرة وقلة الاستعمال ، حين تحدث عن استعمال « ها » التنبيه استعمال « رويداً » للواحد والاثنين والجمع فقال : « وقلة هذا الاستعمال كقلة استعمال « ليس الطيبُ إلا المسكُ » على التشبيه بـ« ما » »[3] .

---

(١) التذييل ٤ / ٣٠١ .

(٢) الشعر ١ / ٧ .

(٣) السابق ١١ .

وهذا دليل قاطع على أن هذه اللغة قد بلغته ، ولم يجهلها كما وصفه أبو حيان ، بل إنه قد خرّج إعراض سيبويه عن النصب فيها بما اعترض به عليه ابن مالك من الفصل حينها بين جزئ الجملة الواقعة في الخبر قال في هذا : « ذكر أن قوماً يجرون « ليس » مجرى « ما » كما أجروا « ما » مجراها فقولهم « ليس الطيبُ إلاّ المسكُ » كقولهم « ما الطِّيبُ إلاّ المسكُ » ألا ترى أنهم رفعوا المسك كما رفعوا خبرها في نحو ذلك ولم يتأول سيبويه « ليس » على أن فيه ضمير القصة والحديث لما كان يلزم في هذا التأويل من إدخال « إلا » بين المبتدأ والخبر »[1] .

وهذا يعني أن أبا علي لا يخطئ هذه اللغة ولا يجهلها ، بل فهم من أن سيبويه لم يضمر فيها القصة والحديث[2] لما في ذلك من إدخال إلا بين المبتدأ والخبر فآثر سيبويه كما يرى أبو علي تخريج الحكاية على اللغة القليلة ، على تخريجها على الأكثر مع وجود الفصل ، وهذا مما يمكن أن يرد به من جعلوها لغة خاصة ببني تميم كما سيأتي .

الاعتراض الثاني : أن ما استشهد به من قوله تعالى : ﴿ إن نظن إلا ظناً ﴾ وقول الأعشى : « وما غره الشيب إلا اغتراراً » مؤول على حذف الصفة ، إذ المصدر نوعي صفته محذوفة ، لفهم المعنى من غيرها وهذا سائغ في كلام العرب ، اعترض عليهم بذلك ابن مالك كما تقدم ،

---

(١) البغداديات ٣٨٤ .

(٢) نص سيبويه في ذلك « إلا أن بعضهم قال : « ليس الطيب إلا المسك » و« ما كان الطيب إلا المسك » بعد أن قال « هذا كله سمع من العرب ، والوجه والحد فيه أن تحمله على أن في « ليس » إضماراً ..... » وسيأتي النص قريباً ، انظر الكتاب ١ / ١٤٧ .

وأبو حيان[١] وابن هشام[٢] وغيرهم ، قال ابن هشام بعد أن أورد ما استشهد به أبو علي « وأجيب بأن المصدر في الآية نوعي على حذف الصفة أي إلا ظناً ضعيفاً وإلا اغتراراً عظيماً »[٣] .

الرأي الثاني :

وقال به ابن مالك[٤] والمرادي[٥] والمالقي[٦] وابن أبي الربيع[٧] وأبو حيان[٨] وابن هشام[٩] ، ويرى هؤلاء أن الحكاية لا تحتمل إضمار الشأن والقصة لأنها لغة تميمية فلا حاجة إلى التأويل فيها ، وقد حكى هذه اللغة عن التميميين أبو عمرو بن العلاء والقصة في ذلك معروفة[١٠] .

---

(١) التذييل ٤ / ٣٠٢ .

(٢) المغني ١ / ٥٦٦ .

(٣) المغني ١ / ٥٦٦ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٣٦٣ .

(٥) الجنى ٢٩٦ .

(٦) رصف المباني ٣٠٢ .

(٧) البسيط ٢ / ٧٩٤ .

(٨) التذييل ١ / ٣٠١ ، الارتشاف ٣ / ١١٨١ .

(٩) المغني ١ / ٥٥٦ .

(١٠) القصة في ذلك مشهورة ذكرتها كتب النحو والمجالس : وهي أن عيسى بن عمر نازع أبا عمرو في إجراء تميم « ليس » مجرى « ما » فقال له أبو عمرو : نمت وأدلج الناس يا أبا عمر ، ليس في الأرض حجازي ، إلا وهو ينصب ، ولا تميمي إلا وهو يرفع ثم وجه أبو عمرو خلفاً الأحمر وأبا محمد اليزيدي إلى أبي مهدية الحجازي ليلقناه الرفع فلم يرفع ، وإلى المنتجع فلقناه النصب فلم ينصب ثم رجعا فأخبرا أبا عمر وعيسى بذلك فأخرج عيسى خاتمه ورمى به إلى أبي عمر وقال هو لك بهذا فقت الناس . والقصة في مجالس العلماء ١ - ٤ ، المزهر ٢ / ٢٧٧ ، وإصلاح الخلل ١٣١ .

وقد حكى سيبويه ما يسند ما ذهب إليه هؤلاء فبعد أن ذكر ما ورد مما حملت فيه « ليس » على « ما » التميمية فلم تُعْمل قال بعد هـذا « هـذا كلـه سمع من العرب والوجه والحد فيه أن تحمله أن في « ليس » إضماراً وهـذا مبتدأ كقوله « إنه أمـةُ الله ذاهبـةٌ » إلا أن بعضـهم قـال « ليـس الطيـبُ إلا المسكُ » و« ما كان الطيبُ إلا المسكَ » على أنّ الذين أعملوا « كان » أهملوا « ليس » حملاً لها على « ما » .

يقول أبو حيان مشيراً إلى حكاية سـيبويه في ذلـك : « ولغـة بـني تميـم الرفع ، أجروا « ليس » مجرى « ما » إذا أوجب خبرها بـ« إلا » حكى سيبويه « ليس الطيب إلا المسك » بالرفع وقد جـهل الفارسـي هـذه اللغـة فتـأول ما حكاه سيبويه بتأويلات مصادمة للنص »[١] .

ويعلل هؤلاء عدم إجازتهم لاحتمال « ليس » للضمير ، لما يؤدي إليـه ذلك من وقوع « إلا » بين جزئي الخبر ، وحقـها في ذلـك أن تتقـدم فيقـال « ليس إلا الطيب المسك » أي « ليس الأمر إلا الطيب المسك » كما استدلوا بأن هذه لغة ثابتة لبني تميم فلا حاجة معها للتأويل بل تؤخذ كما جـاءت ، ولهذا نص كثير منهم على أنها تبطـل كـل مـا أوّل في هـذه المسـألة يقـول المرادي في ذلك : « والذي يبطل هذه التأويلات نقل أبـي عمـرو أن ذلـك لغة بني تميم »[٢] .

ومثله قال أبو حيان[٣] وابن هشام[٤] .

---

(١) التذييل ١ / ٣٦٦ .

(٢) الجنى ٢٩٦ .

(٣) التذييل ١ / ٣٦٦ ، والارتشاف ٣ / ١١٨٢ .

(٤) المغني ١ / ٥٥٦ .

ولكن ما ورد عند سيبويه من حكاية لذلك ، جاء بعد أن جعل الوجه فيما ورد من ذلك على إضمار الشأن والقصة ، لكنه جعل هذه اللغة قليلة ولا تكاد تعرف ، وقد ساق هذه الحكاية على تلك اللغة القليلة ، وهذا يعني أن هذه الحكاية لا تحتمل التخريج على أنها لغة لبني تميم . بل يمكن أن تحتمل غير ذلك .

ولذلك فهم منه السيرافي أنه أوردها دليلاً على أن هناك فرقاً بين « ليس » و« كان » لأن الوجه هو ما تقدم ذكره عند سيبويه من احتمالها لضمير الشأن والقصة ، حيث لم يضمر في « كان » وأضمر في « ليس » ، وهذا ما عناه السيرافي بقوله : « وذلك أن الذين رفعوا المسك في « ليس » هم الذين نصبوه في « كان » فأشبه أن يكون لفرق بين « ليس » و« كان » والوجه هو الذي ذكرناه ، ولو جعل في « كان » ضمير الأمر والشان لرفع المسك أيضاً »[١] .

وهذا ما جعل أبا علي[٢] يفسر إعراض سيبويه عن النصب لما في ذلك من الفصل المذكور ، فعدل إليه مع أنه غيره أحسن منه[٣] .

وقد تأول أصحاب هذا الرأي ما استدل به أبو علي على أن النية بـ« إلا » في الحكاية عند إضمار الشأن التأخير ، بأن الصفة قد حذفت في الآية وبيت الأعشى فالتقدير في الآية « إن نظن إلا ظناً ضعيفاً » وفي البيت الا اغتراراً عظيماً .

---

(١) شرح الكتاب ١ / ٢٨ .

(٢) البغداديات ٢٨٣ .

(٣) هذه عبارة ابن أبي الربيع في البسيط ٧٤٨ .

ولم يذكر هؤلاء غير نقل أبي عمرو وحكاية سيبويه حجة في إثبات ما ذهبوا إليه إلا برد دخول « إلا » بين جزئي جملة الخبر فيما ذكر أبو علي ومن معه .

ويمكن أن يعترض عليهم بما وجهه السيرافي وأبو علي الفارسي من أن « إلا » إنما جيء بها في هذا الموضع حملاً لها على المعنى ، وذلك لاقتضاء النفي المتقدم عليها لها ، ولم أجد عند أحد من أصحاب هذا الرأي أي ذكر لذلك ، فلم يرد عندهم إلا ما وجه به أبو علي من أن « إلا » وإن أخرت فالنية بها التقديم ، ولذلك فقد تناولوا ما استشهد به أبو علي في ذلك بالتأويل بالحذف .

إلا أنهم لم يذكروا ما فسر به دخول « إلا » من اقتضاء النفي لها ، وهذا يعني أحد شيئين :

١ - أنهم لم يقفوا على ذلك عند أبي علي وهذا مستبعد جداً لأنهم قد نصوا على تأويلات أبي علي كلها في ذلك وما أخذوا عليه فيها .

٢ - أنهم رأوا أن في إيرادهم لها دحضاً لما زعموه من أنها لغة خاصة ببني تميم إذ لا يمكن أن توجه بغير ذلك .

الترجيح :

بعد الوقوف على الرأيين السابقين حول هذه الحكاية يترجح لدي ما ذهب إليه السيرافي وأبو علي الفارسي ومن معهم في أن « ليس » في قولهم « ليس الطِّيبُ إلا المسكُ » تحتمل ضمير الشأن والقصة ، وذلك للأسباب التالية :

١ - القياس : إذ يصح في كان وأخواتها جميعاً إضمار الشأن والقصة حتى إنه ورد الإضمار في « ليس » نفسها في مثل ما حكاه سيبويه « ليس خلقَ اللهُ مثلَه » يقول ابن أبي الربيع « وهذا الذي ذكرت في « كان » من ضمير الأمر والشأن يجري في أخواتها كلها »[١] .

٢ - أن ما اعترض به على أبي علي من دخول « إلا » بين جزئي جملة الخبر يدفعه ما يقتضيه المعنى من دخولها لما تقدمها من نفي ، مثلها في ذلك مثل دخول الباء في خبر « ما » إذ كما لا يقال « زيد بقائم » إلا بعد النفي بـ« ما » فكذلك لا يقال « الطيب إلا المسك » إلا بعد « ليس » .

٣ - أن تشبيه « ما » بـ« ليس » فيه إجراء الفعل مجرى الحرف والمشهور هو العكس ولذلك اعتبر ابن أبي الربيع ذلك بعيداً .

قال « وأما تشبيه « ليس » بـ« ما » فبعيد .... وإجراء الفعل مجرى الحرف بعيد »[٢] .

٤ - أن كل ما استُشهد به من تشبيه « ليس » بـ« ما » يحتمل التأويل على إضمار الشأن والقصة ؛ ولهذا قال السيرافي واصفاً هذه اللغة : « وليس على هذه اللغة دليل قاطع ، ولا حجة تقطع العذر ؛ لأن كل ما يستشهد به يحتمل التأويل »[٣] .

٥ - أن ابن مالك بعد أن اعترض على أبي علي في أن تلك لغة تميم ، أوضح أنه يمكن قبول الحكاية على حذف الخبر ، وجعل « إلا المسك »

---

(١) البسيط ٢ / ٧٤٨ .

(٢) السابق ٢ / ٧٤٨ .

(٣) شرح الكتاب ٤ / ٢٨ .

بدلاً من اسم « ليس » الذي هو « الطيب » وهذا يعنى عدم قناعته بتلك اللغة ؛ ولهذا فقد تعجب أبو حيان من تأويله لها مع اعتقاده أنها لغة تميمية[١] .

(١) نص ابن مالك في ذلك بقوله : « ويمكن في ليس إلا الطيب المسك » إبقاء العمل على وجه لا محذور فيه ، وهو أن يجعل « الطيب » اسم « ليس » و« المسك » بدل منه والخبر محذوف ، والتقدير : ليس الطيب في الوجود إلا المسك . فتعقبه أبو حيان بقوله « والعجب له اتباع أبي علي في هذا التأويل مع اعتقاده أن ذلك لغة » . انظر ذلك في شرح التسهيل ١ / ٤٦٤ ، التذييل والتكميل ٤ / ٣٠٢ .

دخول الباء على الخبر بعد "ما" التميمية

قال ابن مالك : « وزعم أبو علي أن دخول الباء على الخبر بعد « ما » مخصوص بلغة أهل الحجاز وتبعه في ذلك الزمخشري ، وهو بخلاف ما زعماه لوجوه ... »[1] .

عرض المسألة :

يخالف ابن مالك في هذه المسألة أبا علي الفارسي حين ذهب إلى أن الباء تختص بالدخول على خبر « ما » الحجازية ..

وقد اعترض ابن مالك على ما ذهب إليه أبو علي بعدة وجوه سيأتي ذكرها عند تفصيل الأقوال في ذلك .

دراسة المسألة :

تشبه « ما » بـ« ليس » عند أهل الحجاز فتعمل عملها ، تقول « ما زيد قائماً » و « ما عمرو جالساً » وإنما ألحقت بها لشبهها بها من جهتين :

١ - أن كلاً منهما لنفي الحال ، فقولنا : « ما زيد قائماً » و« ليس زيد قائماً » يعني نفي القيام في حال الإخبار عنه .

٢ - دخولهما مع المبتدأ والخبر ، إلا أن « ما » أنقص في تصرفها من « ليس » لأن « ليس » الأصل ، و« ما » ملحقة بها ، ولذا فلا تعمل « ما » في الخبر إلا مؤخراً منفياً ، بينما تنصبه « ليس » مؤخراً ومقدماً ومثبتاً

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٣٦٨ . وستأتي الوجوه التي اعترض بها عليهم قريباً .

ومنفياً ، وبلغتهم نزل القرآن قال تعالى ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[١] وقال ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾[٢] وأما بنو تميم ، فلا يعملونها أبداً لعدم اختصاصها ، إذ تدخل على الاسم والفعل في مثل : « ما زيدٌ قائمٌ » و« ما يقومُ زيدٌ » فلما كانت كذلك وجب عندهم الإهمال وهو القياس ، وقد اشترط النحويون لإلحاق « ما » بـ« ليس » عند أهل الحجاز شروطاً مذكورة في كتب النحو معروفة[٣] .

ومن المسائل المتعلقة بـ« ما » في هذا الباب ، دخول الباء على خبرها ، وهو موضع خلاف بين النحويين ، هل هو خاص باللغة الحجازية ، أم يدخل على الخبر في اللغتين ، وهذا الذي خالف فيه ابن مالك أبا علي الفارسي في هذه المسألة كما تقدم .

والمشهور أن النحويين في دخول الباء على خبر « ما » مذهبين :

المذهب الأول :

قال أصحابه بأن « الباء » تختص بالدخول على خبر « ما » الحجازية ولا تدخل على خبر « التميمية » وذهب إلى ذلك ابن السراج[٤] ،

---

(١) يوسف : ٣١ .

(٢) المجادلة : ٢ .

(٣) الإيضاح ١٢١ ، اللمع ٩١ ، أسرار العربية ١٤١ ، شرح الثمانيني للمع ٩١ حاشية (٤٢٢) ، النحو الوافي ١ / ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، اختيارات أبي حيان النحوية ١ / ٢١٢ .

(٤) نقل ذلك عنه أبو حيان في الارتشاف ٣ / ١٢٢٠ - ١٢٢١ ، ونص ابن السراج في الأصول لا يفهم منه ذلك حيث يقول « وتقول « ما زيد بقائم » فتدخل الباء كما أدخلتها في خبر « ليس » فيكون موضع « بقائم » نصباً » . الأصول ١ / ٩٣ .

وأبو علي الفارسي[١] في أحد قوليه ، والزمخشري[٢] ، وبه قال الثمانيني[٣] والإسفراييني[٤] والبيضاوي[٥] .

قال أبو علي في ذلك : « ومن رفع الخبر لم يجز دخول الباء فيه ، لأنه مرتفع بأنه خبر المبتدأ ، كما أن « منطلق » في « إن زيداً منطلق » يرتفع بذلك ، فلما لم يطرد دخول الباء في خبر المبتدأ ، كذلك لم يطرد دخوله في خبر المبتدأ الواقع بعد « ما » في لغة بني تميم »[٦] وإلى مثل ذلك أشار الزمخشري بقوله : « ودخول الباء في قولك « ما زيد بمنطلق » إنما يصح على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول زيد بمنطلق »[٧] .

وقد استدل أصحاب هذا المذهب على صحة ما ذهبوا إليه : بأن الخبر عند بني تميم مرفوع قياساً على خبر المبتدأ ، إذ لا عمل لـ« ما » فيه ، فكما لا تقول : « زيدٌ بمنطلقٍ » ، لا تقول : « ما زيدٌ منطلقٌ » ، وهذا ظاهر من كلام الزمخشري السابق .

ويرد مذهبهم ما ذكره البطليوسي بقوله : « ونحن نقول لهؤلاء القوم لا خلاف بيننا وبينكم في أنه يجوز أن يقال : ما زيد إلا قائم » كما قال تعالى : ﴿ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ ﴾[٨] ونحن لو قلنا : زيد إلا قائم دون ذكر « ما » لم يجز، فكما أن دخول « ما » على الجملة جوز دخول « إلا » ،

---

(١) البغداديات ٢٨٤ ، كتاب الشعر ١ / ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، وانظر رأيه كذلك في البديع ١ / ٥٦٩ ، الكافية الشافية ١ / ١٩٢ ، والجنى ٥٤ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٥٠٨ .

(٢) شرح المفصل ١ / ١٢١ .

(٣) القواعد والفوائد ٢٢٤ ، شرح اللمع (اللمع ٩١ حاشية رقم ٤) .

(٤) لباب الإعراب ٣٥٧ .

(٥) تفسير البيضاوي ٥ / ٣٠٨ .

(٦) البغداديات ٢٨٤ .

(٧) شرح المفصل ١ / ١٢١ .

(٨) المؤمنون : ٢٤ .

وذلك لا يجوز قبل دخولها ، فكذلك يجوز دخول الباء معها ، وإن كان لا يجوز قبل دخولها »[١] .

كما رد عليهم ابن الحاجب حين ذكر أن دخول الباء إنما هو للنفي في اللغتين وإنما لم يستقم « زيد بمنطلق » لعدم النفي ، قال في ذلك : « ودخول الباء في الخبر إنما يصح على لغة أهل الحجاز واستَدل[٢] بقوله : لأنك لا تقول زيد بمنطلق ، وهذا غير مستقيم لأنه يصح أن يقال : دخول الباء لأجل النفي في قولك « ما زيد بمنطلق » على اللغتين ولم يستقيم « زيد بمنطلق » ؛ لعدم النفي كما تقول « مالكم من إله » وأنت لا تقول لكم من إله »[٣] .

المذهب الثاني :

وهو رأي جمهور النحويين[٤] ، بل نقل عن بعضهم القول بإجماع النحويين على ذلك[٥] ويرى هؤلاء أن الباء تدخل على خبر « ما » في اللغتين ولا تختص بالدخول على الحجازية دون التميمية .

يقول سيبويه في ذلك : « ... ومثل ذلك ما أنت بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأُ بهِ ... من قبل أن « بشيء » في موضع رفع عند بني تميم ، فلما قبح

---

(١) إصلاح الخلل ١٥٦ .

(٢) يقصد بذلك الزمخشري لأن كلامه هنا تعليق على ما قاله الزمخشري في المفصّل .

(٣) أمالي ابن الحاجب ٢ / ١٣٢ .

(٤) الكتاب ١ / ٣١٦ ، والمقتضب ٢ / ٣٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٤٢ ، ومعاني الأخفش ٢ / ٣١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠٧ ، وابن خروف ٢ / ٥٩٠ ، والمقرب ١٥٩ ، والبديع ١ / ٥٦٩ ، وأسرار العربية ١٤٠ ، والبسيط ٢ / ٧٩٩ ، والهمع ١ / ١٢٧ .

(٥) انظر ص ٢٧٠ من هذا البحث .

أن تحمله على الباء صار كأنه بدل من اسم مرفوع ، و« بشيء » في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب »[١] .

والتميميون هم أهل نجد عند الفراء ، فقد نص على أنهم يدخلون الباء كما ورد عند سيبويه فقال : « وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وبغير الباء فإذا أسقطوا الباء رفعوا وهو أقوى الوجهين »[٢] .

وغرض دخول هذه الباء في اللغتين هو التأكيد ، يقول ابن الأثير موضحاً علة دخولها : « وتدخل الباء زائدة لتأكيد النفي في اللغتين جميعاً »[٣] .

وقد استدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه بما يلي :

١ - أنها وردت عند بني تميم داخلة على الخبر ، يشهد لذلك قول الفرزدق :

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقَّه ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ وَلا مُتَيَسّرُ[٤]

حيث جاءت « الباء » في « بتارك » وهو الخبر والفرزدق كما هو معلوم تميمي .

يقول ابن مالك بعد أن أنشد البيت السابق : « ولو كان دخولها على الخبر مخصوصاً بلغة أهل الحجاز ما وجد في لغة غيرهم »[٥] .

---

(١) الكتاب ١ / ٣١٦ .

(٢) معاني الفراء ٢ / ٤٢ .

(٣) البديع ١ / ٥٦٩ .

(٤) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ١ / ٣١٠ ، وفي الكتاب ٢ / ٣١٦ ، وشرح أبياته ١ / ١٩٠ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ١٩٢ .

(٥) شرح الكافية الشافية ١ / ١٩٢ .

٢ - أن علة دخولها على خبر « ما » ؛ لكونه منفياً لا لكونه منصوباً ، ونظير هذا أنها دخلت في خبر « لم أكن » ، وامتنع دخولها على خبر « كنت » وكذلك دخولها في خبر « لا » أخت « ليس » والدليل على أنها إنما دخلت على الخبر لكونه منفياً أنها تسقط عند انتقاضه .

يقول السيوطي في ذلك : « تزاد الباء في خبر « ليس » و « ما » إذا كان منفياً ... وفائدة زيادتها رفع توهم أن الكلام موجب ... ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب »[١] .

٣ - أن هذه الباء تدخل على خبر « ما » مع بطلان حملها على « ليس » وذلك عند زيادة « إن » على « ما » كما في قول الشاعر[٢] :

لَعَمْرُكَ مَا إنْ أَبُو مَالكٍ بِواهٍ ولا بِضَعِيْفٍ قُوَاه

فكما دخلت على الخبر بعد « إن » لكونه منفياً ، فهي كذلك تدخل على الخبر المرفوع وهو الخبر دون وجود « إن » .

يقول الرضي موضحاً ذلك بعد أن اختار مذهب الجمهور : « وهو الوجه لأنها تدخل بعد « ما » المكفوفة بـ« إن » اتفاقاً نحو : « ما إن زيد بقائم » قال : وأنشد البيت »[٣] .

وقد خرج ابن عطية[٤] دخول الباء في خبر « ما » التميمية على

---

(١) الهمع ١ / ٤٠٤ .

(٢) هو المتنخل الهذلي والبيت في الشعر والشعراء ٢ / ٦٦٤ ، وشرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٧٦ ، وجواهر الأدب ٥٣ ، والأشموني ١ / ٢٢٧ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٢٢٠ .

(٤) المحرر الوجيز ١ / ٢٦٧ .

الشذوذ ، وخرج ابن جمعة الموصلي[١] ذلك على الندرة .

فأما الشذوذ الذي ذكره ابن عطية ، فقد رده أبـو حيـان بأنـه لا يعلـم أحداً من النحويين ذهب إلى ذلك .

وقد جعل الثمانيني دخول الباء في الخبر ، لغة غير اللغتين المشـهورتين فقال : « وقد أجاز قوم من العرب إدخال الباء على خبر « مـا » وإن كـان مرفوعاً فقالوا : ما زيد بقائم »[٢] .

ولولا أن نصه هذا كان بعد قوله : « ولا يجـيز بنـو تميـم إدخـال البـاء على خبرها لأنه خبر مبتدأ »[٣] لقلنا أنه يعني بذلك بني تميم .

ولعل ما ذكره هو لغـة لبعـض بـني تميـم ، إذ المشـهور أن عامتـهم لا يجيزون « ما زيد بذاهب »[٤] .

الترجيح :

الذي يظهر لي بعد الوقوف علـى المذهبـين السـابقين ومـا اسـتدل بـه أصحاب كل مذهب أن دخول الباء « ليس » خاصاً بلغة أهل الحجـاز بـل تدخل في لغة التميميين كذلك وذلك للأسباب الآتية :

١ - السماع : فقد سمعت في أشعار بني تميم كما مر .

---

(١) شرح ألفية ابن معطي ٢ / ٨٩١ .

(٢) البحر المحيط ١ / ٢٦٧ .

(٣) القواعد والفوائد ٢٢٤ .

(٤) انظر : القواعد والفوائد ٢٢٤ ، حاشية ٢ .

٢ - القياس : فقد دخلت الباء على الخبر المنفي بعد « ما » وهي مكفوفة بـ« إن » فيقاس على هذا دخولها على الخبر المرفوع بـ« ما » التميمية ، لتأكيد النفي . حيث إن « ما » ليست عاملة في الحالتين .

٣ - الإجماع : فقد ذكره أبو جعفر الصفار[١] وابن النحاس[٢] وأبو حيان[٣] ، يقول أبو حيان موضحاً ذلك : « وأما الإجماع فقد نقله أبو جعفر الصفار قال : أجمعوا على أن الباء تدخل على المرفوع والمنصوب »[٤] .

(١) انظر : رأيه في التذييل ٤ / ٣١٢ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٢٧ .

(٣) التذييل ٤ / ٣١٢ .

(٤) المصدر السابق .

مجيء "كما" ناصبة

قال ابن مالك : « وتحدث « ما » الكافة في « الكاف » معنى التعليل كقوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾[1] وإذا أحدث فيها معنى التعليل ووليها مضارع نصبته لشبهها بـ« كي » كقول الشاعر[2] :

فَطَرْفَكَ إِمَّا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الهَوى حَيْثُ تَنْظُرُ

وزعم الفارسي أن الأصل « كيما » وحذفت الياء ، وهذا تكلف لا دليل عليه ولا حاجة إليه »[3] .

عرض المسألة :

يخالف ابن مالك أبا علي فيما ذهب إليه في توجيه « كما » في البيت على أنها « كيما » حذفت منها الياء ، ونصب بها الفعل بعدها .

إذ يرى أنها « كاف التشبيه » كفتها « ما » فأحدثت فيها معنى التعليل فنصبت الفعل بعدها على ما حملته من معنى « كي » .

دراسة المسألة :

ينتصب الفعل المضارع إذا سبق بإحدى أدوات النصب ، ومن هذه الأدوات « أن ولن وكي وإذن ولام الجحود وأو وحتى وفاء السببية وواو

---

(١) البقرة : ١٩٨ .

(٢) هو عمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٣ ، وقيل لجميل في ديوانه ٣٨ ، والإنصاف ٢ / ١١٥ ، والأشموني ٣ / ٢٨١ ، شرح شواهد المغني ١ / ١٧٧ وروي فأصرفنه واحفظنه .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٤٢ .

المعية » وغيرها واختلف النحويون البصريون والكوفيون حول « كما » وأحقيتها بنصب المضارع من عدمه .

فنص الكوفيون على إعمالها ، وتأول البصريون ما استشهد به الكوفيون على نحوٍ جعلوا فيه « كما » غير ناصبة .

ومن شواهد هذا الباب عند النحويين قول الشاعر :

فَطَرْفَكَ إمَّا جِئْتَنَا فاحْفَظَنَّهُ كَمَا يَزْعُمُوا أنَّ الهَوى حَيْثُ تَنْظُرُ

وقد اختلف النحويون حول وجه النصب بـ« كما » فيه على ثلاثة آراء :

الرأي الأول : وبه قال الكوفيون[١] والمبرد[٢] والمالقي[٣] ، وجعلوا « كما » في البيت حرفاً ناصباً بمعنى « كي » مثلها في ذلك مثل باقي الحروف الناصبة .

فهي في البيت بمعنى « كي » كما تكون كذلك في « أكرمتُك كيما تكرمَني » يقول ثعلب موضحاً رأي الكوفيين : « قال هشام : تقول « أفْعَل كما يفعلون » قال يزعم البصريون أنها لا تعمل كما تعمل « كي » قال وأصحابنا يقولون « كما » مثل « كي » وأنشد في معنى كي :

وَطَرْفَك إمّا جِئْتَنا فاحْفَظَنَّهُ كَمَا يَحْسَبوا أنْ الهَوى حَيْثُ تَصْرِف »[٤]

---

(١) مجالس ثعلب ١ / ١٢٧ ، والإنصاف ٢ / ١١٢ ، والرصف ٢١٣ ، والجنى ٤٨٤ - ٤٨٥ ، وشرح كافية ابن الحاجب ٤ / ٣٢٩ ، والهمع ٢ / ٢٩٣ .

(٢) الإنصاف ٢ / ١١٢ ، الهمع ٢ / ٢٩٣ .

(٣) رصف المباني ١ / ٢١٣ .

(٤) مجالس ثعلب ١ / ١٢٧ .

فجعل « كما » في معنى « كي » فنصب الفعل بعدها كما تنصبه « كي » .

وإلى مذهب الكوفيين هذا ، وموافقه المبرد لهم أشار الأنباري ، بقوله « ذهب الكوفيون إلى أن « كما » تأتي بمعنى « كيما » ولا يمنعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين »[١] .

وأورد البيت المتقدم شاهداً لهم فيما ذهبوا إليه .

وقد استدل الكوفيون[٢] في إثبات النصب بـ« كما » بما يأتي :

١ - قول الشاعر[٣] :

جَاءتْ كَبِيْرٌ كَمَا أُخْفِرَهَا وَالقَومُ صِيْدٌ كَأنَّهم رَمِدُوا

أي « كيما » أخفرها ولهذا المعنى انتصب الفعل بعدها .

٢ - قول الراجز :

لا تَظْلِموا النَّاسَ كَما لا تَظْلِمُوا[٤]

أي « كي » لا تظلموا ، فنصب « كما » المضارع على معنى « كي » .

٣ - قول الشاعر :

اسْمَعْ حَدِيثاً كَمَا يوماً تُحَدِّثَهُ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إذَا ما سَائلٌ سألا[٥]

---

(١) الإنصاف ١ / ١١٢ .

(٢) السابق ١ / ١١٢ .

(٣) هو صخر الغيّ في أشعار الهذليين ١ / ٢٦٠ ، والخزانة ١٠/ ٢٢٤ ، والإنصاف ٢/ ١١٢ .

(٤) لم أجد من نسب هذا الرجز إلى قائل .

(٥) لعدي بن زيد في ديوانه ١٥٨ ، ومجالس ثعلب ١٢٧ ، والإنصاف ٢ / ١١٤ .

فهذه الأبيات وغيرها مما استشهدوا به يثبت عندهم أن « كما » في معنى « كي » ولذا فهي ناصبة كباقي أدوات النصب .

وقد رد الأنباري هذه الشواهد كلها ، وخرجها بما لا يجعل للكوفيين وجه استشهادٍ بها ، لأنها قد وردت كما يقول على غير الروايات التي استشهدوا بها ؛ فلا حجة لهم فيها . فخرج البيت الأول على أن الرواية فيه « كما أخفرُها » بالرفع وعضد قوله بأن الفراء وهو من الكوفيين رواه بالرفع ..

وأما الرجز فالرواية عنده على التوحيد أي أنها للمفرد « لا تظلمِ الناس كما لا تُظلمُ » .

وأما « كما يوماً تحدثه » فالرواية فيه على الرفع في « تحدثه » كما جاء ذلك في قول الراجز[1] :

قُلْتُ لشَيْبَانَ : ادنُ مِنْ لِقَائِهِ كَما تُغَدِّي القَوْمَ مِنْ شَوائِهِ

وعلى ما خرج الأنباري فلا حجة للكوفيين في جعل « كما » في البيت ناصبة كما هو حال « كي » . بل إنه أورد رواية أخرى للبيت هي : لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر .

وهكذا لم يثبت عنده ما يدل على صحة ما ذهب إليه الكوفيون ولذا فقد رجح في هذه المسألة رأي البصريين[2] .

الرأي الثاني : أن أصل « كما » في البيت « كاف التشبيه » دخلت « ما » الكافة فأحدثت فيها معنى التعليل ، فأصبحت ناصبة للفعل بعدها، وذلك قليل إلا أنه وارد ..

---

(١) الرجز لأبي النجم العجلي في الكتاب ٣ / ١١٦ ، ومجالس ثعلب ١٢٧ ، والخزانة ١٠ / ٢٢٤ .

(٢) الإنصاف ٢ / ١١٣ .

وبالتركيب قال البصريون[١] وبه وبالنصب قال ابن مالك[٢] وتبعه ابن عقيل[٣] والمرادي[٤] والأشموني[٥] وقد جاء معنى التعليل في « كما » عند سيبويه فقد حكى « كما لا يعلم فتجاوز إليه عنه »[٦] .

فهم ذلك منه ابن مالك ومن تبعوه ، ولم ينص سيبويه على معنى التعليل في المثال بل صرّح بخلاف ما فهمه منه ابن مالك .

فقال في موضع آخر « وسألت الخليل عن قول العرب : انتظرني كما آتيْك ، وارقُبْني كما ألحقُك ، فزعم أن « ما » و « الكاف » جعلتا بمنزلة حرف واحد ، وصُيرت للفعل كما صيرت للفعل « ربما » والمعنى لعلي آتيك ، فمن ثم لم ينصبوا به الفعل كما لم ينصبوا بربما »[٧] .

والذي يتضح من نص سيبويه أنها عنده مركبة من « كاف التشبيه » و« ما » الكافة فيتفق في القول بالتركيب مع ما قال ابن مالك ، إلاّ أن سيبويه لم يجعل لها عملاً في الفعل ، وجعل معناها على خلاف ما ذكر وفهم ابن مالك ... وأعملها ابن مالك النصب مع إفادة التعليل .

وبالتركيب في هذا القول « انتظرني كما آتيك » صرّح أبو علي أثناء تعليقه على نص سيبويه قال معلقاً عليه « لو لم يجعل « كما » بمنزلة

---

(١) الإنصاف ٢ / ١١٧ .

(٢) التسهيل ٣ / ٤٢ .

(٣) المساعد ٢ / ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٤) توضيح المقاصد ٣ / ١٢٣٣ .

(٥) شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ٢٨١ .

(٦) الكتاب ٣ / ١٤٠ .

(٧) الكتاب ٣ / ١١٦ .

« لعلي » ولم يجعل « ما » كافة ، لوجب إذا وقع بعدها الفعل أن ينصب بإضمار (أن) »[١] .

وهذا أيضاً تصريح من أبي علي بالتركيب ، إلا أنه كما تقدم عند سيبويه لا يعملها في المضارع ، لانكفافها بـ« ما » ... ولعدم إفادتها التعليل فإنها لم تعمل ، وهذا يعني أن أبا علي يعملها عند إفادة التعليل ؛ لأنها بمعنى « كي » حينئذٍ وهو مذهب الكوفيين .

وإلى التركيب وعدم الإعمال أيضاً أشار الأعلم ، وصرّح بأن معناها « لعل » وهو بخلاف من يجعلها بمعنى « كي » فيجيز النصب بها قال في شاهد الكتاب :

لا تَشْتِمِ النَّاسَ كَما لا تُشْتَمُ[٢]

« ومعناها هنا « لعل » أي لا تشتم الناس لعلك لا تشتم إن لم تشتمهم ، ومن النحويين من يجعلها بمعنى « كي » ويجيز النصب بها وهو مذهب الكوفيين »[٣] .

ومثل هذا الشاهد قول الراجز[٤] :

---

(١) التعليقة ٢ / ٢٢٥ .

(٢) الرجز لرؤبه في ديوانه ١٨٣ ، الكتاب ٣ / ١١٦ ، مجالس ثعلب ١٢٧ .

(٣) تحصيل عين الذهب ٤٨٩ .

(٤) الرجز لأبي النجم العجلي في الكتاب ٣ / ١١٦ ، التحصيل ٤٨٩ ، معاني الأخفش ٢ / ٥٥١ ، مجالس ثعلب ١٢٧ .

ورواية الأخفش أنا نغذي .... وذكر أبو علي فيه رواية أبي بكر بن يعقوب وغيره أنها « كيما » .

وقد خرج أبو علي كما في البيت على ثلاثة أوجه :

١ - أن تكون « ما » زائدة والفعل منصوب بأن مضمرة ، وترك الفعل على الإسكان للضرورة .

=

قلت لشيبان : ادن من لقائه كما تغذي القوم من شوائه

والذي عليه ابن مالك أن إفادة « الكاف » للتعليل بعد كفها بـ« ما » جعلها في معنى « كي » فصح نصب المضارع بها .

قال الأخفش : « قال : أي كما أرسلنا فيكم رسولاً فاذكروني أي كما فعلنا هذا فاذكروني »[1] .

ولهذا فقد استند ابن عقيل على توجيهه فجعل كما في معنى كي فعملت عملها قال في ذلك متحدثاً عن « ما » « وقد تحدث في الكاف معنى التعليل، قاله الأخفش في قوله تعالى ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾[2] ... وربما نصب حينئذ مضارعاً نحو :

وطرفك إما جئتنا فاحفظنه كما يحسبوا أن الهوى كيف تصرف

ومن كلامهم « انتظرني كما آتيك » لشبهها بـ« كي » »[3] .

وكلامه يعني أنها وإن أفادت التعليل فكانت في معنى « كي » فإن نصبها الفعل قليل ، ولا أدري مالذي حمله على الحمل على القليل مع أن في وسعه غير هذا التوجيه ، مع العلم بأن ما أورده من قوله « انتظرني كما آتيك » تقدم نص سيبويه على أن « كما » فيه في معنى لعل ، وليست للتعليل .

وإلى ما ذهب إليه ابن عقيل من قلة النصب في هذه الحال ، ذهب

= ٢ - أن تكون « ما » مصدرية وهي مع صلتها في محل جر بـ« كي » .
٣ - أن تكون « ما » كافة دخلت على « كي » فكفتها عن العمل كما كفت « رب » .
انظر ذلك في البغداديات ٢٩٠ .

(١) معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٤٤ .
(٢) البقرة : ١٥١ .
(٣) المساعد ٢ / ٢٨٢ .

المرادي فقال في شرحه لكلام ابن مالك « وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بـ « ما » ودخلها معنى التعليل فنصب بها وذلك قليل »[١].

وقد اعترض عليهم ابن هشام بأن فيما قالوا أخراج للكاف عن عمل الجر وخصوصية الاسم بلا حاجة قال معترضاً على توجيههم لها في البيت « وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضي »[٢] كما اعترض عليهم الشمني[٣] تقريب من ذلك ، وهو أن ما قالوه يلزم فيه عمل العامل المختص بالاسم في الفعل وهو ممتنع ، وحتى لو قيل إن الناصب « أن » مضمره بعدها ، فإن ذلك لا يخرج من التكلف ، إذ يمكن التوجيه بما لا يستدعي ذلك التكلف .

الرأي الثالث :

وهو أن أصل « كما » في البيت « كيما » حذفت منها « الياء » وهي باقية على عملها وبه قال الفارسي[٤] واختاره أبو حيان[٥] والعيني[٦] .

وخرج هؤلاء عما قاله الكوفيون بأن جعلوا أصلها « كي ما » بينما جعلها الكوفيون حرفاً واحداً ناصباً .

وهذا الذي اعترض فيه ابن مالك على أبي علي ، ونقل عنه القول بأن أصلها « كي ما » .

---

(١) توضيح المقاصد ٣ / ١٢٣٣ .
(٢) المغني ١ / ٣٥٦ .
(٣) نقله عنه الصبان في حاشيته علي الأشموني ١ / ٢٨٢ .
(٤) انظر رأيه في التسهيل ٣ / ٤٢ ، والمساعد ٢ / ٢٨٢ ، والجني ٤٨٥ ، توضيح المقاصد ٣ / ١٢٣٣ ، وجواهر الأدب ٢٨٥ ، والمغني ١ / ٣٥٦ ، والأشموني ٣ / ٢٨١ .
(٥) الارتشاف ٨ / ٢٤ .
(٦) شرح شواهد العيني بحاشية الصبان على شرح الأشموني ١ / ٢٨٢ .

ولم أجد عند أبي علي الفارسي فيما وقفت عليه من مؤلفاته ، ما يفيد هذا ولعل ما نسبه إليه ابن مالك في أحد كتبه التي لم أطلع عليها أو لم تصل إلينا ، والذي جرى ذكره عند أبي علي في هذا الباب شيئان .

١ - ذكر أن « ما » قد تكف « كي » عن العمل ، كما تكف « رب » عن العمل ، وهذا أحد توجيهاته لقول الشاعر :

قُلْتُ لشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ كَمَا تُغَدِّي القومَ من شِوائِهِ

حيث ذهب فيه إلى أن « ما » كافه لـ « كي » والرواية عنده على الرفع قال بعد البيت « وتحتمل عندي أن تكون « ما » كافة لـ « كي » كما كانت كافة لـ « ربّ » »[1] ولا يخفى أنه هنا لم يجز إعمالها لما أحدثته فيها « ما » من الكفّ عن العمل .

٢ - ذكر في قول العرب « انتظرني كما آتيك » أنها لو لم تكن تعليليه ولم تكف بـ « ما » لوجب نصبها للفعل المضارع بإضمار « أن » بعدها ، لأن ما يدخل على الأفعال ، وهذا يعني أن أصلها « كي ما » وأن عملها النصب مثلما هو عند الكوفيين إلا أنه قدر النصب بعدها بـ « أن » مضمرة[2] .

والذي يمكن أن نخرج به من نصيه السابقين أنه لا يستبعد في « كما » أن يكون أصلها « كي ما » حذفت منها الياء ، وكفتها « ما » عن العمل .

أو هي حرف مستقل يُنْصب الفعل بعده بأن مضمرة ، وعليه فليس لما ذكره ابن مالك أيُّ أثر عند أبي علي .

---

(١) البغداديات ٢٩١ .

(٢) التعليقة ٢ / ٢٢٥ .

اللهم إلا أن يكون أبو علي قد جعل في « كما يحسبوا » ضرورتين إحداهما : ما ذكرها عنه ابن مالك من حذف الياء في « كي ما » ضرورة والأخرى : حذف النون من يحسبوا أيضاً .. ولكن هل في سعة البيت تحمل هاتين الضرورتين في آنٍ ؟؟

والذي جعلني أقول بالضرورة في حذف النون من يحسبوا أمران :

أحدهما : أن أبا علي جعل « تغذى » في بيت أبي النجم المتقدم منصوباً بأن مضمرة بعد « كيما » إلا أن النصب ترك لمّا كان ذلك مستحسناً في الضرورات[١] .

الثاني : أن العيني[٢] رد مذهب الكوفين في جعل « كما » تنصب كـ« كيما » باحتمال أن تكون النون في « يحسبوا » حذفت للضرورة .

ولهذا فالعيني من أصحاب الرأي الثالث القائلين بأن أصلها في البيت « كيما » .

قال في بيت الأعشى : « والشاهد في « كما يحسِبوا » حيث استدل به الكوفيون والمبرد على أن « كما » تنصب بنفسها بمعنى « كيما » وعلامة النصب سقوط النون من « يحسبوا » ، وأجيب بأنه لا يثبت حرف ناصب باحتمال ، ويحتمل أن تكون النون حذفت للضرورة ، أو الأصل كيما فحذفت الياء لذلك »[٣] .

وقبله جعل أبو حيان أصلها في البيت « كيما » وجعل حذف الياء منها

---

(١) البغداديات ٢٩٠ .

(٢) انظر حاشية الصبان ٣ / ٢٨١ .

(٣) شرح شواهد العيني ٣ / ٢٨١ .

ضرورة مثل باقي الضرورات الشعرية قال في باب الضرورات « ضرورات الحذف » « من الضرورات الحذف ومنه حذف ..... « وياء » « كيما » نحو - وأنشد البيت - خلافاً لمن زعم أنها حرف نصب ولم يحذف منها »[1] .

وهذا يعني أنه يرى ما ذهب إليه أبو علي من حذف الياء من « كيما » . ولكنه لم يتطرق لسبب النصب بعدها .

وقد اعترض على هؤلاء « الإربلي » ، حيث يرى أنَّ في ذلك إعمال لـ « كي » مع زيادة « ما » عليها ، قال « وأنشد أبو علي .... وطرفك .... وزعم أن أصل « كما » « كي ما » حذفت ياؤها ونصب بها الفعل المضارع ، كما كانت تنصب لو لم ينلها حذف .. وإعمال كي مع زيادة « ما » عليها غريب لأن « أنْ » يضعف عملها مع زيادة « ما » عليها وهي أصل نواصب الفعل ، بل عمل « إنّ » المشبهه التي عملت « أنْ » لشبهها بها ضعيف مع زيادة « ما » فالأولى أن يجعل حذف النون من الفعل لضرورة الشعر ، لا نصباً بـ « كي » لأن ذلك كثير فالقول به أولى »[2] .

الترجيح :

وبعد التطواف بين آراء النحويين في توجيه البيت يترجح لدي ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد ، من جعل « كما » حرفاً ناصباً كـ « كي » وقد عمل النصب في الفعل « يحسبوا » من قول عمر بن أبي ربيعة وذلك

---

(١) الإرتشاف ٥ / ٢٤١٨ .

(٢) جواهر الأدب ٢٨٥ .

للأسباب التالية :

١ - سلامة ما ذهبوا إليه من القول بالضرورة أو الحذف فلا داعي مع رأيهم إلى أن نقول بحذف الياء ولا بالضرورة في حذف النون في البيت ، ولم يسلم من هذا الرأيان الآخران .

٢ - السماع : فقد أوردوا من الشواهد في إعمالها ما يكفي ، وإذا كان الأنباري قد رد ما رد منها فهو لم يجد لقول الشاعر[1] :

يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ كَمَا لأخَافَهُ تَشْاوَسْ رُوَيداً إنَّني من تأمَّلُ

إلاّ القول فيه بالشذوذ والندرة ، ولو جعلناه مع هذا البيت « وطرفك » وبقية الشواهد لسقط ما قاله الأنباري من القلة والشذوذ .

٣ - أن ما رد به عليهم ابن الأنباري من روايات لا تتعدى كونها روايات قد ثبتت عنده كما ثبتت الروايات عندهم ، ولا يرقى إلى تفكير أحد أن يكون الكوفيون قد اصطنعوها .

٤ - أن القول في أن « كما » حرف مستقل يعمل النصب مثل « كي » والاعتماد على الروايات التي استشهد بها الكوفيون أولى من القول باعمال « الكاف » حملاً على معنى التعليل الذي تدخله فيها « ما » وتدخل وقتها في شبه « كي » فتعمل مع ما يكون عند ذلك من القول بالضرورة في حذف النون من « يحسبوا » في البيت .

٥ - أن « كما » على قولهم تكون مختصة بالفعل فعملها فيه أكثر ، وفي

---

(١) هو أوس بن حجر والبيت في ديوانه ٩٨ ، وشرح الحماسة ٩٥٣ ، ومجالس ثعلب ١ / ١٥٥ .

قول ابن مالك بأنها الكاف كسعت بـ « ما » خروج كما قال ابن هشام[1] بها عن مقتضى عملها بلاحاجة .

٦ - أن ما ذكر عن أبي علي ومن معه لا يبعد كثيراً عما قالوا ، إلا أنه يحتاج إلى القول بضرورتين في بيت شعريّ واحد ، بينما يمكن الخروج عن هذا التكلف بما قاله الكوفيون .

٧ - أن القول بعدم عملها بالنصب فيها ، يكثر من التأويل في سبب حذف النون من الفعل بعدها ، فابن مالك ومن معه لم يجدوا لها تبريراً غير الضرورة وأبو علي ومن معه لم يسلموا من تقدير ضرورتين .

وبهذا يترجح لدي ما ذهب إليه الكوفيون من أن « كما » في البيت حرف ناصب في معنى « كي » ويعمل عمله .

---

(١) انظر ذلك في ص ٢٧٨ من هذا البحث .

النعت بـ" ما " وصلتها

قال ابن مالك : « وزعم أبو علي الفارسي أن « ما » في نحو : « مررت برجلٍ ما شِئْتَ من رجلٍ » مصدرية نعت بها وبصلتها كما ينعت بالمصدر الصريح ، وليس قوله بصحيح ، لأن المصدر لكونه أصل الفعل اختص بالتوكيد به ... »[1] .

عرض المسألة :

يعترض ابن مالك في هذه المسألة على توجيه أبي علي الفارسي لـ« ما » في « مررت برجل ما شئت من رجل » حيث جعلها أبو علي مصدرية نعت بها وبصلتها ، وقد ذهب ابن مالك إلى أنها في القول السابق شرطية ، واعترض على أبي علي بما يأتي :

١ - أن الحرف المصدري لا يؤكد به الفعل ولا يقع حالاً ولا نعتاً ، و« ما » محمولة في ذلك على نظائرها من الحروف المصدرية .

٢ - أن جواز النعت بالحرف المصدري ، يعني جواز حلوله محل المصدر الصريح الواقع نعتاً فكما يقال : « زيد رضىً » يجوز « زيد أن يرضى » وهذا لا يستقيم .

٣ - إن المصدر المقدر في المثال معرفة والأصل في المصادر الواقعة نعوتاً أن تكون نكرة فخالف بذلك الأصل .

وبناءً على ذلك فإن « ما » عنده شرطية حذف جوابها . والتقدير « مررت برجلٍ ما شئتَ من رجلٍ يكون » .

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ١٧٧ . وقد أخرت الوجوه التي اعترض بها عليه للعرض رغبة في عدم إطالة النص وحرصاً على إبراز هذه الوجوه بصورة جلية .

فأما ما نسبه ابن مالك إلى أبي علي فقد نص عليه أبو علي بقوله : « ومما جاء فيه « ما » بمعنى المصدر قولهم : « مررت برجلٍ ما شئت من رجلٍ » ، والدليل على أنه بمعنى المصدر أنه لا يخلو من أن يكون موصولاً أو بمعنى المصدر ، ... فإذا لم يجز أن يكون موصولاً ، كـ« الذي » في الوصل ، كان مصدراً وتأويله : مررت برجلٍ مشيتِك من رجل »[١] .

وقال في موضع آخر عند قولهم « زيدٌ خيرُ ما يكونُ خيرٌ منك » « ... ويجوز فيه - عندي - وجه آخر وهو أن « ما » هذه قد وقعت وصفاً للنكرة في قولهم « مررت برجل ما شئت من رجل » فكما وقعت وصفاً للنكرة ، كذلك تقع حالاً للمعرفة في هذا الموضع »[٢] .

دراسة المسألة :

تأتي « ما » في العربية لمعان كثيرة ، وتستعمل استعمالات عدة ، وهي لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية .

وقد ذكر لها الزجاج سبعة مواضع ، وعدّ الهروي لها اثني عشر موضعاً ، وأوصلها ابن السيد إلى اثنين وثلاثين[٣] .

ومن المواضع التي استعملت فيها « ما » قولهم « مررت برجل ما شئت من رجل » وقد اختلف النحويون حولها في هذا الموضع أمصدرية أم شرطية إلى قسمين :

---

(١) البغداديات ٢٧٥ .

(٢) الحلبيات ١٨٣ .

(٣) انظر في ذلك حروف المعاني ٥٣ ، إصلاح الخلل ٣١ وما بعدها ، والرصف ٣١٠ .

١ - القسم الأول :

يرى أصحابه أنها مصدرية ، منعوت بها وبصلتها ، وهو الظاهر من كلام سيبويه .

حيث قال : « ومن النعت مررت برجل أيما رجل ..... مررت برجلٍ ما شئت من رجل ، ومررت برجل شرعك من رجل ومررت برجل هدّك من رجل ..... فهذا كله على معنى واحد »[١] .

والذي يمكن أن نفهمه من كلام سيبويه فيما تقدم شيئان :

١ - أن « ما شئت من رجل » نعت لـ« رجل » حيث أوضح ذلك بعده فقال : « فصار نعتاً لأوله جرى على أوله » كما أن « هدك » و « كافيك » و « شرعك » كذلك .

٢ - أن « ما شئت من رجلٍ » تساوي « شرعك » و« هدك » وهذا يعني أن المصدر المؤول من « ما » و« شئت » « مشيئتك » يساوي المصادر المذكورة وهو نعت لـ« رجل » كما في نظائره .

وتبع أبو علي[٢] سيبويه فيما ذهب إليه من أنها مصدرية نعت بها وبصلتها .

وقد تقدم نصه في ذلك وهو صريح في جعل « ما » مصدرية ، وهي وما بعدها في تأويل مصدر منعوت به « رجل » المتقدم .

---

(١) الكتاب ١ / ٤٢٢ .

(٢) نصه المتقدم وهو في البصريات ٢٧٥ ، الحلبيات ١٨٣ .

وهذا يعني أنه يتفق مع ما فهمناه من نص سيبويه ، في تقدير المصدر وجعله نعتاً لـ« رجل » .

واعترض على أصحاب هذا الرأي بما يأتي :

١ - أن فيما ذكروه مخالفة للنظائر ، حيث جعلوا « ما » وهي مصدرية منعوتاً بها والحرف المصدري لا يؤكد به ولا يقع نعتاً ولا حالاً ، وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله : « والحرف المصدري لا يؤكد به ولا يقع نعتاً ولا حالاً فلو جعل نعتاً في المثال المذكور لزمت مخالفة النظائر »[١].

٢ - أن « ما » وصلتها عند تأويلهما بمصدر فإنه يكون معرفة ، والموصوف « رجل » نكرة ، ولا توصف النكرة بالمعرفة .

وأيضاً فما شئت على تقدير « أبي علي » معرفة إذ يتقدر بمشيئتك فلا يكون نعتاً للنكرة[٢] .

ويمكن أن يُردَّ على الاعتراضات السابقة بما يلي :

١ - أما عن قولهم « أنها حرف مصدري والحرف المصدري لا يقع صفة » فهو مردود بأنها ليست هي وحدها نعتاً ، وإلا لما كانت حرفاً مصدرياً[٣]، بل النعت هنا بالمصدر المستفاد منها مع صلتها لا بها وحدها ، يؤكد ذلك قول أبي علي : « إنما وصف بالمصادر النكرة وهي قولك « مررت برجل ما شئت من رجل » لأن المصدر مشبه باسم الفاعل لأنه

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ١٧٧ .

(٢) التذييل ٣ / ١٢٣ .

(٣) لأنه من أقسام « ما » أن تكون صفة ، من ذلك قولهم « لأمرٍ ما جدعَ قصيرٌ أنفَه » . إصلاح الخلل ٣٠٣ .

يعمل كما يعمل »[١] فجعل الوصف بالمصدر المستفاد منها مع صلتها لا بـ« ما » وحدها .

فالمصدر هو المؤول من « ما » والفعل « شئت » ، وهذا يعني أنها ليست « ما » ذاتها هي الصفة .

٢ - أما كون المصدر المؤول « مشيئتك » معرفة وصف بها نكرة « رجل » فقد أجاب عن ذلك أبو علي الفارسي بقوله : « فإذا قلت إنها إنْ قدرت مصدراً كانت معرفة أيضاً ، فقد علمنا ذلك إلا أنا وجدنا المصادر في هذا الباب توصف بها النكرات وإن كانت على لفظ المعارف ، لما تقدر فيه الانفصال كقولهم : « مررت برجل حسبك من رجل » وبمنجرد قيد الأوابد .... وناقة عبر الهواجر ، ونحو ذلك ، وكذلك تقدّر الانفصال في قولهم « مررت برجل حسبك من رجل »[٢] .

فالمصدر هنا على معنى اسم المفعول والإضافة غير محضة ، إذ هي على نية الانفصال لا يكتسب فيها المضاف التعريف ، كقوله تعالى : ﴿ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾[٣] وقوله : ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾[٤] يوضح ذلك قول الصبان : « قيل من النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول .... قولهم « مررت برجل ما شئت من رجل » لأن ما مصدرية »[٥] .

---

(١) المنثورة ٤٤ .

(٢) البغداديات ٢٧٦ .

(٣) الأحقاف ٢٤ .

(٤) المائدة ٩٥ .

(٥) حاشية الصبان ٢ / ٢٢١ .

٢ - القسم الثاني :

يرى فيه أصحابه أنها شرطية محذوفة الجواب وبه قال ابن مالك[١] واختاره أبو حيان[٢] ورجحه ابن هشام[٣] يقول ابن مالك في ذلك : « والصحيح أن « ما » في المثال المذكور شرطية محذوفة الجواب »[٤] .

وصحح ما ذهب إليه ابن مالك ابن هشام فقال « والصواب أن « ما » في المثال شرطية حذف جوابها أي فهو كذلك والصفة الجملتان معاً » .

وعلى القول بأنها شرطية وبحذف جوابها يكون التقدير « مررت برجل ما شئت من رجل فهو كذلك أو ما شئت من رجل يكون »[٥] .

فـ« ما » شرطية و« شئت » فعل الشرط و« من رجل » صفة لـ« ما » وتقدير الكلام عموماً « مررت برجل موصوف بكونه أي رجل شئته فهو كذلك » فجمع صفات الرجال الممدوحة كلها »[٦] .

واستدل أصحاب هذا الرأي على صحة مذهبهم بدخول « من » بعدها لبيان الجنس إذ لو كانت مصدرية لم تحسن بعدها ، نظير ذلك قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ يقول ابن مالك موضحاً ذلك : « ولكون ما شرطية حسن وقوع « مِن » بعدها لبيان الجنس »[٧] .

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ١٧٧ .
(٢) الارتشاف ٣ / ١١٢١ .
(٣) المغني ١ / ٣١٤ .
(٤) شرح التسهيل ٣ / ١٧٧ .
(٥) المغني ١ / ٣١٢ .
(٦) حاشية الدسوقي ٣ / ٢٧٩ بتصرف .
(٧) شرح التسهيل ٣ / ١٧٧ .

الترجيح :

بعد الوقوف على المشهور من الآراء المذكورة في توجيه « ما » يبدو لي أن رأي أبي علي الفارسي هو الأرجح وذلك للأسباب الآتية :

١ - وجود النظير : حيث إنه عند القول بالمصدرية في « ما » فإن التركيب المستفاد منها ومن صلتها « شئت » وهو « مشيئتك » يناظر المصادر المذكورة في نص سيبويه وهي « شرعك من رجل ، وحسبك وهدّك » .

٢ - أنه عند القول بأن « ما » مصدرية ، فإن معنى المصدر المؤول منها ومن صلتها « مشيئتك » يساوي المعنى الموجود في « عندي رجل شرعك وهدك وهمك من رجل » إذ المعنى في كلٍ كثرة مناقب الممدوح ، يقول الرضي في ذلك : « وفي معنى قولك : « رجل ما شئت من رجل » عندي « رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين .... » [(١)] .

٣ - أن الجملة عند القول بمصدرية « ما » تسلم من الحذف والتقدير ، و« ما وصلتها » نعت لـ« رجل » والجار والمجرور نعت لـ« ما » ، فلا حذف ولا تقدير وأما القول على أنها شرطية أو موصولة، فالخبر محذوف، والأصل عدم الحذف إذ كلام بلا حذف أحسن من كلام بحذف[(٢)] .

٤ - أنه أمكن أن يرد على ما اعتُرِض به على القائلين بذلك كما تقدم ، فلا يرد عليهم ما ورد على أصحاب الرأي الآخر .

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٣١٩ .

(٢) البسيط ٢ / ٨٣٤ .

الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف

قال ابن مالك : « وجعل أبو علي الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور مخصوصاً بالضرورة ، واستشهدوا بقول الأعشى[١] :

يَوْماً تَرَاها كَشِبْهِ أرْدِيَةِ الـ ـعصْبِ وَيَوْماً أَدِيمَها نغلاً

وهو جائز في أفصح الكلام المنثور إن لم يكن المعطوف فعلاً ولا اسماً مجروراً وهو في القرآن كثير كقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً ﴾[٢] ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ﴾[٣] ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾[٤] وقوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَـٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾[٥] »[٦] .

عرض المسألة :

يعترض ابن مالك على أبي علي الفارسي في جعله الفصل بالظرف والجار والمجرور بين العاطف والمعطوف من الضرورات الخاصة بالشعر ، والتي لا تقع في سعة الكلام واختياره .

---

(١) البيت للأعشى وهو في ديوانه ٢٨٣ ، وفي شواهد الإيضاح ١٢٤ ، والخصائص ٢/ ٣٩٥ ، الإيضاح ١٢١ .

(٢) البقرة : ٢٠١ .

(٣) النساء : ٥٨ .

(٤) يس : ٩ .

(٥) الطلاق : ١٢ .

(٦) شرح التسهيل ٣ / ٢٤٠ - ٢٤١ .

ويقرر ابن مالك أن ذلك جائز في النثر والنظم ، ليس خاصاً بالضرورة الشعرية وإنما يمتنع عنده الفصل في حالتين :

١ - إذا كان المعطوف فعلاً .

٢ - إذا كان المعطوف اسماً مجروراً إلا أن يعاد معه حرف الجر .

دراسة المسألة :

من حروف العطف ما هو على حرفين وأكثر ومنها ما هو على حرف واحد .

فمن الأول « أو ولكن وبل وإما وثم » ومن الثاني « الواو - والفاء » والفصل بين هذه الحروف وبين ما عطفت عليه يخضع لذلك التقسيم ، فقد أجاز النحويون الفصل مطلقاً بين العاطف والمعطوف متى كان العاطف على أكثر من حرف[1] .

واختلفوا فيما كان على حرف واحد وهو « الفاء والواو » أيفصل بينهما وبين معطوفهما أم لا وهل ذلك خاص بالشعر أم هو سائغ في الشعر والنثر وكان اختلافهم في ذلك على رأيين :

١ - الرأي الأول :

قال فيه أصحابه أن ذلك الفصل لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية ، ولا يقع في سعة الكلام واختياره ، ولا فرق عندهم بين المعطوف المنصوب

---

(١) انظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ، وشرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٣٦٧ ، والبسيط ٢ / ١٠١٩ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٢٣ ، والنحو الوافي ٣ / ٥٦٧ ، ٦٥٧ .

أو المجرور أو المرفوع ، وبه قال أبو علي الفارسي[١] وابـن الأثـير[٢] وكثـير من المغاربة[٣] وبه قال ابن هشام[٤] والصبان[٥] .

قال أبو علي مشيراً إلى ذلك بعد قول الفرزدق[٦] :

وبَاشَر رَاعيْـها الصِّـلا بَلَبانِـه وجَنْبيْهِ حَرَّ النَّارِ ما يتحرفُ

... قال « فإن أضمرت في قول الفرزدق الجار لتقدم ذكره كمـا ذهـب بعض الناس في قوله ﴿ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَأَيَٰتٍ ﴾[٧] لم يخلص مع ذلك من عيب آخر وهو الفصل بين المعطـوف وحـرف العطـف ، وذلـك لا تكاد تجده في حال سعة واختيار »[٨] .

وهذا يعني أن ذلك خاص بالشعر ، لا يتعداه إلى غيره ..

وقد ذهب إلى مثل ذلك ابـن عصفـور ، وخـصّ الفـاء والـواو بجـواز الفصل بينها وبين معطوفهما في الضرورة الشعرية فقال « وقد يجوز الفصل بـين الـواو والفـاء بـالظرف والجـار والمجـرور في ضـرورة شـعر نحـو قوله :

---

(١) رأى أبي علي في البصريات ٢ / ٧٧٤ ، والإيضاح ١٣٤ ، والعسـكريات ١٦٤ - ١٦٥ ، والحجة ٢ / ٤١٢ ، ٤١٣ .

(٢) البديع ٢ / ١١٨ .

(٣) انظـر رأي ابـن عصفـور في شـرح الجمـل ١ / ٢٥٠ ، ورأي أبـي حيـان في الارتشـاف ٤ / ٢٠٢٤ ، ورأي ابن أبي الربيع في البسيط ٢ / ١٠١٩ .

(٤) المغني ١ / ٦٦٠ .

(٥) حاشية الصبان على شرح الاشموني ٣ / ١٠٦ .

(٦) للفرزدق في ديوانه ص ٢٨ ، العسكريات ١٦٣ ، والبصريات ٢ / ٧٤٦ .

(٧) آل عمران : ١٩٠ .

(٨) العسكريات ١٦٣ - ١٦٤ .

يومـاً تراهـا كأرديـة العـ صب ويوماً أديمـها نغـلاً »[١]

وقد وضح ابن أبي الربيع استواء المرفوع والمنصوب والمجرور في عدم جواز فصله عن العاطف بالظرف والجار والمجرور في غير الشعر ، ففصل في ذلك ما أجمله أبو علي وابن عصفور فيما تقدم ، فقال « لا يفصل بين حرف العطف والمعطوف بفاصل وإن كان الاسم منصوباً أو مرفوعاً إلاّ في الشعر .. وأنشد أبو علي الفارسي ... »[٢] .

وقد استدل أصحاب هذا الرأي على صحة ما ذهبوا إليه بما يأتي :

١ - أن العاطف كالنائب عن العامل الأصلي السابق عليه فلا يتسع فيه بأن يفصل بينه وبين معطوفه ، كما يفصل بين العامل ومعموله ..

فالعاطف إنما يولي ما تلاه عمل ما تقدمه من عامل ، ولذا فهو بمنزلة النائب عنه ، ومعلوم أنه لا يتسع في الفرع ما يتسع في الأصل ، وقد وضح ذلك الرضي بقوله : « قال أبو علي : إنما قبح الفصل بين العاطف المرفوع أو المنصوب بما ليس بمعطوف لأن العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه »[٣] .

٢ - أن هذه الحروف لكونها مشرّكة لما بعدها في عمل ما قبلها وفي كثير من أحكامه فإنها قد تنزلت منها منزلة الجزء « أي مما بعدها » ففصلها عنها كفصل بعض الشيء عن بعضه .

وقد أشار إلى ذلك ابن بري بقوله : « فلا تقول خرج زيد والساعة

---

(١) شرح الجمل ١ / ٢٥٠ .

(٢) البسيط ١٠١٩ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٣٦٨ .

عمرو » لأن هذه الحروف قد تنزلت منزلة ما هو من نفس الحرف المعطوف بها »[١] .

٣ - أنها لم ترد مفصولة إلا في الشعر ، لإمكانية تخريج ما ورد من النثر في ذلك على غير الفصل ومن ورودها في الشعر قوله[٢] :

يورثُهُ مَالاً وفي الحيِّ رِفْعَةً لِما ضَاعُ فِيْها مِنْ قُرُوء نِسَائِكا

وقد اعترض ابن الطراوة علي أبي علي بأن البيت يتخرج على إضمار فعل دلّ عليه « ترى » المتقدم وأن البيت ليس من باب الفصل بين العاطف والمعطوف وإنما هو على الإضمار كما تقدم .

قال معترضاً على أبي علي : « وأما البيت الذي أجراه على المسألة قبله من الاضطرار فليس كذلك ... ليس فيه أكثر من إضمار فعل دل عليه ما قبله فأغنى عن إعادته ... وتقديره ويوماً ترى أديمها نغلاً ، كذا قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾[٣][٤] .

ويرد على ابن الطراوة بما ذكره أبو علي كما تقدم ، من أنه وإن قدر فعلاً مضمراً عاملاً فإنه أيضاً لا يسلم من الفصل بين العاطف والمعطوف .. فعلى كلا التقديرين فالفصل حاصل ..

وكذلك اعتُرض على أصحاب هذا المذهب بقوله تعالى : ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا

---

(١) شرح شواهد الإيضاح لابن بري ١٢٥ .

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٤١ ، المحتسب ١ / ١٨٣ ، الهمع ٣ / ١٩٥ .

(٣) الأنعام ٩٦ .

(٤) الافصاح ٦٠ .

مِنۢ بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ سَدّٗا وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ سَدّٗا ﴾ كما تقدم ذلك في نص ابن مالك .

ففصل في الآيات بين العاطف ومعطوفه بالظرف والجار والمجرور ، وبذلك زالت خصوصيته بالضرورة الشعرية .

وقد رُدَّ بأن الآيات تخرج على غير الفصل وسيأتي الكلام على ذلك قريباً .

الرأي الثاني :

أجاز فيه أصحابه الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف والجار والمجرور في النظم والنثر وبه قال الفراء[١] وابن جني[٢] والعكبري[٣] والقيسي[٤] وابن مالك[٥] وأبو حيان[٦] في أحد قوليه .

ويرى هؤلاء أن الفصل بين العاطف والمعطوف المنصوب والمرفوع سائغ في الشعر والنثر وهو قبيح في المعطوف المجرور ، واشترط بعضهم إعادة الجار كما تقدم عند ابن مالك .

يقول الفراء في ذلك بعد قوله تعالى : ﴿ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ﴾[٧] :

---

(١) معاني القرآن ٢ / ٢٢ .

(٢) الخصائص ٢ / ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٣) الإملاء ١٩١ ، التبيان ١ / ٢٩٤ .

(٤) شرح شواهد الإيضاح ١٢٥ - ١٢٦ .

(٥) شرح الشافية ١ / ٥٥٥ ، شرح التسهيل ١٣ / ٢٤١ .

(٦) قاله في البحر المحيط ٣ / ٢٨٩ ونص فيه على أن الصواب غير ما ذهب إليه أبو علي ..

(٧) هود : ٧١ .

« والنصب في يعقوب بمنزلة قول الشاعر[١] :

جِئْني بِمِثْلِ بَنِي بَدْرٍ لِقَومِهِمُ أَوْ مِثْلِ أَسْرةِ مَنظُور بنِ سيّارِ
أو عَامَر بنَ طُفَيْل في مُرَكَّبِهِ أو حَارثاً يَومَ نَادى القَومُ يا حارِ

فلما لم يُظهر الفعل مع الواو نصب »[٢] .

وهذا يعني أنه يجيز نصب « يعقوب » على موضع « إسحاق » ولا يسلم عند القول بذلك من الفصل بين العاطف والمعطوف .

إلا أن ابن جني اعتبر الفصل في هذه الآية قبيح لأن الواو تنزلت عنده بمنزلة حرف الجر ، ولذلك فالفصل فيما أنشده أبو علي أسهل ، لكون المعطوف منصوباً ، يقول موضحاً ذلك : « وأما قوله يوماً تراها ... فإنه أراد : تراها يوماً كمثل أردية العصب ، وأديمها يوماً آخر نغلاً ، ففصل بالظرف بين حرف العطف والمعطوف به على المنصوب من قبله وهو « ها » من « تراها » ... وهذا أسهل من قراءة[٣] ﴿ فبشرناها بإسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب ﴾ إذا جعلت يعقوب في موضع جر .... والفصل بين الجار والمجرور لا يجوز وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه ... وليس كذلك حرف العطف في قوله « ويوماً أديمها نغلاً » لأنه عطف على الناصب الذي هو « ترى » فكأن الواو أيضاً ناصبة والفصل بين الناصب ومنصوبه ليس كالفصل بين الجار والمجرور »[٤] .

---

(١) البيتان لجرير يهجو فيها الأخطل وهما في الديوان ٢٤٢ ، اللباب ١ / ٤٨ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٢٢ .

(٣) قراءة النصب نسبها الفراء في المعاني لحمزة ٢ / ٥٧٩ ، ونسبها أبو علي إلى ابن عامر وحمزة في الحجة ٢ / ٤٢٢ .

(٤) الخصائص ٢ / ٣٩٦ .

وهكذا لم يخص ابن جني الفصل الوارد في البيت بالضرورة الشعرية ، ولم يجر لها ذكر عنده ، بل يظهر من استقباحه للفصل بين الجار والمجرور استساغته للفصل بين العاطف والمعطوف .

وإلى مثل ذلك ذهب القيسي[1] في البيت والآية حتى كأنه ينقل من ابن جني ..

وقد قرن العكبري الفصل في البيت بالفصل في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ﴾ .

فجعل الفصل في الآية كالفصل في البيت ، وهذا يعني أن ذلك لا يختص بالضرورة ، قال في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ﴾ ... « والوجه الثاني أن تنصب « إذا » بيأمركم و« أن تحكموا » أيضاً والتقدير أن يكون حرف العطف مع أن تحكموا لكن فصل بينهما بالظرف كقول الأعشى وأنشد البيت ... »[2] .

والذي يمكن أن نستظهره من النصوص السابقة ما يأتي :

١ - أنه يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف في النثر كما ثبت ذلك في الشعر ، وهذا ما جعلهم يوجهون النصب في « يعقوب » في الآية على النصب على المحل أو بإعادة الخافض ، وفي كلا التوجيهين لا يسلمون من الفصل بين العاطف والمعطوف .

---

(١) انظر رأيه ونصه في شرح شواهد الإيضاح ١٦٥ - ١٦٦ ، والذي يظهر أنه ينقل عن ابن جني .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١٩١ .

٢ - أنهم يجعلون القبح في فصل العاطف والمعطوف درجات أشدها قبحاً فصل المعطوف المجرور ، ولذا اشترطوا إعادة الخافض عند العطف على المجرور مع الفصل وهذا ما يفسر منع ابن مالك للفصل عندما يكون المعطوف مجروراً .

ويستدل أصحاب هذا المذهب على صحة ما ذهبوا إليه :

بأن الفصل بين العاطف والمعطوف قد ثبت وروده في النثر ، كما ورد في النظم وأقوى ذلك ما جاء في كتاب الله تعالى من قوله ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ حيث فصل بالجار والمجرور ﴿ فِي ٱلْأَخِرَةِ ﴾ بين الواو والمعطوف ﴿ حَسَنَةً ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ﴾ ففصل هنا أيضاً بالظرف ﴿ إذا ﴾ بين الواو ومعطوفها ﴿ أَن تَحْكُمُواْ ﴾ .

وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ وفيه الفصل بالجار والمجرور ﴿ مِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ بين العاطف والمعطوف .

وهذا الذي ذهبوا إليه في توجيه الآيات من أن فيها الفصل بين العاطف والمعطوف ، مردود بما ثبت لها من تخريجات لا يمكن معها القول بالفصل وذلك على النحو التالي :

أ - قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْأَخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ .

خرّج أبو حيان[١] وابن هشام[٢] الآيتين على أن العطف فيهما من قبيل عطف شيئين وأكثر على مثله حيث عطف ﴿ فِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ على ﴿ فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ و ﴿ مِنۢ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ سَدًّا ﴾ على ﴿ مِّنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ وعطف شيئين فأكثر على مثله موجود حيث تقول « أعلمت زيداً أخاك منطلقاً وعمراً أباه مقيماً » .

وعلى هذا خرج أبو حيان الآية الأولى فقال « وليس هذا من الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالظرف والمجرور كما ظن بعضهم فأجاز ذلك مستدلاً به على ضعف مذهب أبي علي الفارسي في أن ذلك خاص بالشعر لأن الآية ليست من هذا الباب بل من عطف شيئين فأكثر على شيئين فأكثر »[٣] .

وذكر ابن هشام ذلك في الآية الثانية فقال « فإن قيل قد جاء ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ قلنا ليس هذا كما توهم ابن مالك بل المعطوف شيئان على شيئين »[٤] .

وبذلك فلا حجة لهم في أن الآيتين تثبتان الفصل كما زعموا .

ب - في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ﴾ عند القول بالفصل يكون العامل في « إذا » هو يأمركم أو « أن تحكموا » فليس « يأمركم » لأن

---

(١) البحر المحيط ٢ / ١١٣ .

(٢) المغني ١ / ٦٦١ .

(٣) البحر المحيط ٢ / ١١٣ .

(٤) المغني ١ / ٦٦٠ .

الأمر حينئذ يدخل في وقت الحكم وليس كذلك بل هو متقدم عليه قطعاً وليس « أن تحكموا » لأن « تحكموا » من صلة « أن » فتكون « إذا » معمولة له ومعمول المصدر لا يتقدم عليه .

ويمكن الخروج من ذلك بتقدير فعل محذوف عامل في « إذا » نسلم فيه من المأخذين السابقين فيكون التقدير : « يأمركم أن تحكموا إذا حكمتم » فلا عطف حينئذ ولا فصل ولا وقوع في محذور .

وعلى مثل ذلك خرج أبو حيان الآية فقال : « وأن تحكموا » ظاهره أنه يكون معطوفاً على « أن تؤدوا » وفصل بين حرف العطف والمعطوف بإذا وقد ذهب إلى ذلك بعض أصحابنا وجعله كقوله ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً ﴾ ﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾ ولكن قوله ﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ ﴾ ليس من هذه الآيات ، لأن حرف الجر يتعلق في هذه الآيات بالعامل في المعطوف ، والظرف هنا ظاهره أنه منصوب بـ« أن تحكموا » ولا يمكن ذلك لأن الفعل في صلة « أن » ولا يمكن أن ينتصب بالناصب لـ« أن تحكموا » لأن الأمر ليس واقعاً وقت الحكم ... والذي يظهر أن إذا معمولة لـ« أن تحكموا » مقدرة و« أن تحكموا » المذكورة مفسرة لتلك المقدرة »[1] .

جـ - أما قوله تعالى : ﴿ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾ وقوله : ﴿ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ فيمكن أن تخرجا على إضمار فعل ، ولا فصل حينئذ وعلى ذلك خرجها أبو علي وابن جني ، فيسقط حينئذ ما ذهب إليه القائلون بالفصل بين العاطف والمعطوف في الآية .

---

(١) البحر المحيط ٣ / ٢٨٩ .

قال ابن جني موضحاً ذلك « والأحسن عندي في يعقوب ... فيمن فتح أن يكون في موضع نصب بفعل مضمر دل عليه قوله ﴿ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ ﴾ أي وآتيناها يعقوب »[1] . وعليه يكون تقدير الآية الثانية « وخلق من الأرض مثلهن » .

وأما ما اعترض به ابن الطراوة من أن البيت ليس بمنزلة « هذا ضارب زيد أمس وعمراً » بل بمنزلة « هذا ضاربٌ زيداً اليوم وعمراً » فقد تولى الرد عليه عن أبي علي الأستاذ أبو علي الشلوبين وذلك أن « ضارباً » إذا كان بمعنى الماضي فلا عمل له في الاسم وأما الفعل فيصح له العمل في الاسم ، فالبيت بمنزلة « ضربت زيداً وعمراً » فكما لا يصح أن يقال أن « عمراً » منصوب بفعل مقدر ، فلا يصح أن يكون « أديمها » منصوب بفعل « مقدر » لأن الأول في البيت « ترى » مهيأ للعمل في « الأديم » فهو عامل فيه ، وكان القياس أن لا يفصل بينهما، ولكن للضرورة جاز ذلك.

قال ابن أبي الربيع بعد أن ساق رد الأستاذ « وهذا التقدير حسن وتوجيهه قوي »[2] .

الترجيح :

بعد استعراض المذهبين السابقين وما استدل به أصحاب كل مذهب وما أعتُرض به عليهم ترجح لدي ما ذهب إليه أبو علي الفارسي ومن معه من القول بأن الفصل بين العاطف والمعطوف خاص بالضرورة الشعرية فلا يقع في سعة الكلام واختياره وذلك للأسباب الآتية :

---

(١) الخصائص ١ / ٣٩٧ .

(٢) رد الأستاذ أبي علي وتعليق ابن أبي الربيع في البسيط ٢ / ١٠١٩ - ١٠٢٠ .

١ - عدم ثبوت ذلك في النثر ، إلا فيما يمكن تخريجه على خلاف ذلك كما في الآيات المتقدمة .

٢ - أن القائلين بجواز الفصل يتفقون مع أبي علي في أن المعطوف المجرور لا يجوز فصله دون إعادة الحرف ، ولا يجوز فصل المعطوف إن كان فعلاً ، وهذا يدخل في جملة ما قاله أبو علي وإنما حصل الاختلاف في المرفوع والمنصوب وعدم ثبوت ذلك في الآيات يدخل ما خصصوه فيما عممه أبو علي .

٣ - أن الضرورة التي قال بها أبو علي أجازت ما هو أقبح من الفصل بين العاطف والمعطوف ، فلا غرابة أن يجوز من خلالها الفصل المذكور وبالتالي فلا يستغرب عدم ورود ذلك في النثر .

٤ - أن القياس في العطف عدم الفصل بين العاطف والمعطوف كما ذكر الشلوبين[1] ، ولكن الضرورة الشعرية خروج عن القياس ، ولذا لم نجد من النظم ما يؤيد غير القياس .

---

(١) البسيط ٢ / ١٠٢٠ .

المبحث الثاني

تأييد ابن مالك للآراء المخالفة لأبي علي

ويشتمل على :

١ – حقيقة اللام الفارقة .

٢ – إعمال أشباه الأفعال في المفعول معه .

٣ – وصف المجرور بـ" رب " .

حقيقة اللام الفارقة

قال ابن مالك : « وزعم أبو علي الفارسي أن اللام التي بعد المخففة غير التي بعد المشددة واستدل بأن ما بعد هذه ينتصب بما قبلها من الأفعال نحو ﴿ وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ ﴾[1] و﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾[2] وكقول امرأة الزبير رضي الله عنهما :

شَلَّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لَمُسلماً[3]

وما بعد تلك لا ينتصب بما قبلها ، لو قلت : « إن قتلت لمسلماً » لم يجز ، فعُلم بهذا أن التي بعد المخففة غير التي بعد المشددة ، وهذا حاصل كلام أبي علي في البغداديات ، وهو مخالف لقول أبي الحسن الأخفش في كتاب المسائل الكبير ؛ فإنه نص فيه على أن اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة وهو الصحيح عندي »[4] .

عرض المسألة :

يخالف ابن مالك أبا علي الفارسي في جعله اللام التي بعد « إنْ » المخففة غير اللام التي بعد المشددة ، موافقاً في ذلك الأخفش إذ جعلها هي نفسها .

---

(١) الأنعام : ١٥٦ .

(٢) الأعراف : ١٠٢ .

(٣) عجز البيت : حلت عليك عقوبة المتعمد ، وهو لعاتكة بنت زيد في الخزانة ١٠ / ٣٧٣ ، وشرح التصريح ٢ / ٧٦ ، والإنصاف ٢٠٨ ، وشرح التسهيل ١ / ٤١٧ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٤٨ .

(٤) شرح التسهيل ١ / ٤١٦ - ٤١٧ .

والذي اعترض عليه ابن مالك عند أبي علي قد ذكره أبو علي حين تحدث عن « إن » المخففة فقال : « فأما اللام التي تصحبها مخففة فهي لأن تفرق بينها وبين « إنْ » التي تجيء نافية بمعنى « ما » كالتي في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾[1] وليست هذه اللام بالتي تدخل على خبر « إنّ » المشددة التي هي للابتداء ، لأن تلك كان حكمها أن تدخل على « إنّ » فأخرت إلى الخبر لئلا يجتمع تأكيدان ، إذ كان الخبر هو المبتدأ في المعنى أو ما هو واقع موقعه وراجع إليه »[2] ، وقد رد ابن مالك ذلك على أبي علي بما سيأتي ذكره قريباً إن شاء الله .

دراسة المسألة :

تخفف « إن » الثقيلة ، ويبقى التوكيد بها فتدخل على المبتدأ والخبر ، ويجوز فيها الإلغاء ، والإعمال كالمثقلة ، فإذا أعملت لم تلزمها اللام في الخبر كالمثقلة ، وإذا ألغيت لزمتها اللام في الخبر فرقاً بينها وبين النافية[3] فتقول « إنْ زيد لقائم » وقد اختلف النحويون حول هذه اللام هل هي لام الابتداء التي كانت تدخل مع المشددة قبل تخفيفها جيء بها للتفريق بين المخففة والنافية أم هي لام أخرى اجتليت للفرق وقد اشتهر الخلاف بين النحويين في ذلك على مذهبين :

المذهب الأول :

يرى فيه أصحابه أن هذه اللام ، هي لام الابتداء التي كانت تدخل

---

(١) الأحقاف ، الآية ٢٦ .

(٢) البغداديات ١٧٦ - ١٧٧ .

(٣) انظر ذلك في الجنى ٨٢ ، والرصف ١٠٨ ، وكتاب اللامات ١٢١ ، والأزهية ٣٧ ، ٣٧ ، وتذكرة النحاة ٥١٥ .

على « إن » المشددة قبل تخفيفها ، جاءت هنا للتفريق بين المخففة والنافية ، فدخولها هنا لازم وبذلك قال سيبويه[١] والمبرد[٢] والأخفش الأوسط[٣] والأخفش الأصغر[٤] وأكثر البغداديين[٥] وابن الأخضر[٦] وابن عصفور[٧] وابن يعيش[٨] واختاره ابن هشام[٩] وأبو حيان[١٠] .

يقول سيبويه في هذا : « واعلم أنهم يقولون : إنْ زيدٌ لذاهبٌ ، وإنْ عمرٌ لخيرٌ منك لما خففها جعلها بمنزلة « لكنْ » حين خففها ، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة « ما » التي تنفي بها ... وقال تعالى ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[١١] »[١٢] .

---

(١) الكتاب ٢ / ١٣٩ .

(٢) المقتضب ١ / ٩١ .

(٣،٤) انظر رأييهما في المساعد ١ / ٣٢٧ ، والارتشاف ٣ / ١٢٧١ ، وشرح التصريح ٢ / ٨٧ ، والهمع ١ / ٤٥١ .

والأوسط هو : أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي قرأ النحو على سيبويه وكان أسن منه ، قال عنه المبرد أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش ثم الناشي ثم قطرب ، صنّف الأوساط في النحو ومعاني القرآن والاشتقاق وغيرها ، توفي سنة ٢٢١ هـ . انظر بغية الوعاة ١ / ٥٩٠ - ٥٩١ .

والأصغر : علي بن سليمان بن الفضل ، أخذ عن المبرد وثعلب صنّف الأنواء والتثنية والجمع وتفسير كتاب سيبويه ، توفي ٢١٥ هـ . انظر بغية الوعاة ١ / ١٦٧ - ١٦٨ .

(٥) نسب إليهم في الارتشاف ٣ / ١٢٧٢ ، وشرح التصريح ٢ / ٨٧ ، والهمع ١ / ٤٥١ .

(٦) تذكرة النحاة ٥ / ٥ ، الهمع ١ / ٤٥١ .

(٧) شرح الجمل ١ / ٤٣٧ ، ٤٣٨ .

(٨) شرح المفصل ٤ / ٥٥٠ .

(٩) أوضح المسالك

(١٠) تذكرة النحاة ١ / ٥١٤ .

(١١) الأعراف : ١٠٢ .

(١٢) الكتاب ٢ / ١٣٨ .

فألزم « إنْ » المخففة اللام التي تذكر مع المشددة للتأكيد ، ولو كانت لاماً أخرى لنبه سيبويه إلى ذلك ، إذ نراه نبه على أن المجيء بها كان للفرق بين المخففة المهملة والنافية لأنها كانت مع المشددة للتأكيد .

ولذلك نجده في موضع آخر يصرح بأنها هي التي كانت مع المشددة للتأكيد حيث يقول : « و« إنّ » توكيد لقوله « زيد منطلق » وإذا خففت فهي كذلك تؤكد ما يتكلم به ليثبت الكلام غير أن لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها »[(١)] .

وقد أشار إلى مثل ذلك المبرد حين أشار إلى أن اللام تلحق « إنْ » المخففة كما كانت تلحق المشددة فقال عن « إنْ » « وتكون مخففة من الثقيلة فإذا كانت كذلك لزمتها اللام في خبرها لئلا تلتبس بالنافية »[(٢)] .

فسكوت سيبويه والمبرد عن تمييز هذه اللام دليل على أنها اللام المعهودة التي تذكر مع المشددة للتأكيد ، إذ لو كانت غير لام التأكيد أو لو كان لها معنى آخر لنبها إلى ذلك .

وقد استدل أصحاب هذا المذهب على صحة ما ذهبوا إليه بما يأتي :

أولاً : أن هذه اللام قد تدخل مع الإعمال ولو كانت لاماً غير لام التوكيد لتوقف دخولها عند الحاجة إليها وهي الفصل بين اللامين .

أي أن هذه اللام تبقى في مثل « إنْ زيداً لقائم » مع أنها هنا لا تلبس بالنافية ، وهذا دليل على أنها لام التوكيد .

وإلى هذا أشار المبرد في تمام نصه السابق حين قال : « وذلك قولك :

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٣ .

(٢) المقتضب ١ / ٩١ .

إن زيدٌ لمنطلق » وهذه اللام هي التي كانت مع المشددة بدليل سقوطها عند أمن اللبس »[١] .

وإلى نحوٍ من ذلك أشار ابن يعيش حين قال « هذه اللام هي لام التوكيد التي تأتي في خبر المشددة » . وليست لاماً غيرها أتي بها للفصل ، يدل على ذلك دخولها مع الإعمال في « إن زيداً لقائم » ولو كانت غير مؤكدة لم تدخل إلا عند الحاجة إليها وهو الفصل »[٢] .

وقد اعترض على هؤلاء أبو علي الفارسي[٣] وأتباعه ، وذلك بأنها لو كانت لام الابتداء لوجب التعليق في « إن علمتُ لزيداً قائماً » وهي هنا لم تعلق « علم » عن العمل ...

وأجاب هؤلاء بأنها إنما تعلق لو دخلت على أول مفعول أفعال القلوب وهي مع الأفعال الناسخة لا تدخل إلاّ على الخبر وهو الجزء الأخير ، فينصب المفعول الأول حيث لا مانع وبالتالي فلابد من نصب الثاني وإن دخلته لام الابتداء ، وقد أورد الرضي هذا الاعتراض والإجابة عليه فقال « واختلف في هذه اللام الفارقة فمذهب أبي علي وأتباعه أنها غير لام الابتداء التي تجيء مع المشددة ، بل هي لام أخرى للفرق إذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق في « إن علمتُ لزيداً قائماً » .... وذهب جماعة أنها لام الابتداء ، والجواب عن قولهم « إن علمت لزيداً قائماً » أن التعليق واجب لو دخلت على أول مفعولي أفعال القلوب إلا أنها

---

(١) المقتضب ١ / ٩١ .

(٢) شرح المفصل ٤ / ٥٥ .

(٣) انظر ذلك في شرح كافية ابن الحاجب ٤ / ٣٨٥ . كما سيأتي في نصه بعد قليل .

لا تدخل بعد الأفعال الناسخة للمبتدأ إلاّ على الجزء الأخير وهو الخبر وتدخل مع المثقلة إما على المبتدأ المؤخر أو القائم مقامه ، وفي الأمثلة الواردة في التنزيل لم تدخل إلاّ على ما كان خبراً في الأصل نحو ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾[١] ... ولما نصب الأول لخلوه من مانع ومعلق فلابد من نصب الثاني وإن دخله لام الابتداء »[٢] .

وبناءً على هذا جرى الخلاف في حديث الرسول ﷺ : « وقد علمنا إن كنت لمؤمناً »[٣] فذهب الأخفش وابن أخضر إلى أنه لا يجّوز في « إنْ » إلا الكسر بناءً على أن اللام لام الابتداء فعلقت فعل العلم عن العمل ، وأباه الفارسي وابن أبي العافية بناء على أنها غيرها فلم تعلقه[٤] .

المذهب الثاني :

ويرى فيه أصحابه أن هذه اللام ليست لام الابتداء التي تأتي مع المشددة ، وإنما هي لام أخرى غيرها جيء بها للفصل بين المخففة والنافية وبهذا قال أبو علي الفارسي[٥] وابن جني[٦] وابن أبي العافية[٧] والشلوبين[٨] وابن أبي الربيع[٩] .

---

(١) البقرة : ٤٥ .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ٤ / ٣٨٥ .

(٣) الحديث في صحيح مسلم ٢ / ٦٢٤ .

(٤) انظر هذا الخلاف في تذكرة النحاة ٥١٤ - ٥١٥ ، والهمع ١ / ٤٥١ - ٤٥٢ .

(٥) انظر رأيه في البغداديات ١٧٥ ، والجنى ١ / ٥٣١ ، وشرح الكافية ٤ / ٣٨٥ ، والارتشاف ٣ / ١٢٧٢ ، والهمع ١ / ٤٥١ .

(٦) المغني ١ / ٤٥٠ ، وشرح التصريح ٢ / ٨٧ .

(٧) تذكرة النحاة ٥١٤ ، والهمع ١ / ٤٥١ .

(٨) انظر التوطئة ٢٣٣ ، والارتشاف ٣ / ١٢٧٢ ، والهمع ١ / ٤٥١ .

(٩) الارتشاف ٣ / ١٢٧٢ ، والهمع ١ / ٤٥١ .

وقد تقدم نص أبي علي في ذلك ، وأكد ما ذهب إليه في ذلك ابن جني حين روى عنه قوله : « ظننت أن فلاناً نحويٌّ محسن حتى سمعته يقول إن اللام التي تصحب « إن » المخففة هي لام الابتداء !! فقلت له : أكثر نحوي بغداد على هذا »[1] .

ونصه هذا يعني أنه يتشدد في التمسك بأنها غير لام الابتداء ، حتى إنه قد غيّر ظنَّه الإحسانَ فيمن خالفه في ذلك .

وقد استدل أبو علي ومَنْ معه على صحة ما ذهبوا إليه بما يلي :

أولاً : أن لام « إنّ » كان حقها أن تدخل على اسم « إن » ولكنها أخرت فدخلت على الخبر حتى لا يجتمع حرفان لمعنى واحد ، ولهذا فهي لا تدخل على الفعل إلاّ المضارع الواقع في خبر « إنّ » فلما كانت كذلك ، وكانت « إنْ » المخففة تدخل على الفعل مباشرة كما في قوله تعالى : ﴿ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا ﴾[2] وليس الفعل بمبتدأ ؛ كانت هذه اللام غير تلك وقد وضح أبو علي ذلك بقوله : « فهذه اللام « أي التي تصحب المشددة » لا تدخل إلاّ على المبتدأ أو على خبر « إنّ » إذ كان إياه في المعنى أو متعلقاً به ، ولا تدخل على شيء من الفعل إلاّ على ما كان مضارعاً واقعاً في خبر « إنّ » .... فإذا لم تدخل على ما ذكرنا لم يجز أن تكون هذه اللام التي تصحب « إنْ » الخفيفة إياها ، إذ لا يجوز دخول لام الابتداء على الفعل الماضي وقد وقع بعد « إنْ » هذه الفعل نحو « إن كاد ليضلنا » »[3] .

---

(١) انظر ما نص عليه ابن جني عن أبي علي في التذييل ٥ / ١٣٧ ، والمغني ١ / ٤٥٠ ولم أقف عليه في كتبه .

(٢) الفرقان : ٤٢ .

(٣) البغداديات ١٧٦ - ١٧٧ .

ثانياً : أن ما قبلها يعمل فيما بعدها ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾[١] ولام الابتداء لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، إذ لا يجوز « علمت لزيداً خيراً منك » ولا « إنّ زيداً يضرب لعمراً » .

فلما كانت هذه يعمل ما قبلها فيما بعدها ثبت أنها غير لام الابتداء .

يقول أبو علي في ذلك « وقد جاوزت الأفعال الواقعة بعد « إنْ » فعملت فيما بعد اللام ، ومعلوم أن « لام » الابتداء التي تدخل في خبر « إنّ » الشديدة ، لا يعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها وذلك قوله ﴿ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ ﴾[٢] وقول القائل[٣] :

هَبَلَتْكَ أُمُّكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ

فلما عمل الفعل فيما بعد هذه اللام ، علم من ذلك أنها ليست التي تدخل في خبر « إنّ » الشديدة »[٤] .

ثالثاً : أنها تدخل على الماضي المتصرف في نحو « إنْ زيد لقام » وتلك لا تدخل إلا على المضارع من الأفعال ، ولهذا جعل ذلك ابن هشام من حجج أبي علي حين قال « وحجة أبي علي دخولها على الماضي المتصرف نحو « إنْ زيد لقام » »[٥] .

---

(١) الأعراف : ١٠٢ .

(٢) يونس : ٢٩ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) البغداديات ١٧٧ - ١٧٨ .

(٥) المغني ١ / ٤٥٠ .

رابعاً : أنها تدخل على ما ليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل ولا راجعاً إليه ، ولام الابتداء لا تدخل إلا على شيء من ذلك ولا تتعداه إلى غيره .. وقد دخلت هذه اللام على المفعول كما في « إن قتلت لمسلماً » وعلى الفاعل في قولهم « إنْ يَشِيْنُك لنَفْسُكَ » فتبين أنها غير لام الابتداء ، وقد وضح ابن أبي العافية ذلك بقوله : « فلما وجدنا هذه اللام تدخل على المفعول في قول الشاعر ... إن قتلت لمسلماً ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ حققنا أن هذه اللام ليست لام الابتداء الداخلة على المبتدأ وعلى اسم إن وخبرها »[1] .

وقد رد أصحاب المذهب الأول على كل ما استدل به هؤلاء وذلك على النحو التالي :

أولاً : أما ما استدلوا به من أنها تدخل على الماضي فقد سبق أن الأخفش منع هذا التركيب أصلاً إذ لا يجوز عنده « إن زيدٌ ذهبَ » وذلك لالتباس « إن » المذكورة بالنافية عند ترك اللام ، ولعدم جواز دخول لام « إن » المشددة في الماضي المتصرف .

ثانياً : أما عمل ما قبلها فيما بعدها فردّه ابن مالك بأن الفعل الذي بعد المخففة في موضع الخبر الذي كان يلي المثقلة ، فيكون له ما كان للخبر « فإن قتلت لمسلماً » بمنزلة « إن قتيلك مسلمٌ » فهو مفعوله في المعنى .

قال في ذلك : « والجواب عن شبهة أبي علي أن يقال : إنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد المخففة في موضع الخبر الذي كان يلي المشددة ، فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها ، لأن مَنْ قال : إن قتلت لمسلماً » بمنزلة

(١) نقل ذلك عنه أبو حيان في تذكرة النحاة ٥١٤ - ٥١٥ .

من قال « إن قتيلك لمسلم »[١] .

ثالثاً : وأما قولهم إنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبراً في الأصل ، فقد علّله ابن الأخضر بأن لام الابتداء أصلها أن تدخل على المبتدأ فلما جاءت مع « إنْ » جاز لها أن تدخل على الخبر .. مثل « إنّ زيداً لقائم » والاسم المتأخر نحو « إن في الدار لزيدٌ » ولم يكن ذلك يجز في الابتداء إذ لا يجوز « في الدار لزيد » ولا « زيدٌ لقائم » فإذا كان جاز لها ذلك عند مصاحبة « إنّ » المشددة ، فلا يستغرب دخولها على غير المبتدأ والخبر عند التخفيف ، لأن ضرورة الفرق تفعل أكثر مما تفعل مع « إنْ » لذهاب الاسم »[٢] .

وهو ما عبر عنه السيوطي[٣] والصبان[٤] بالتسمح والتوسع .

يقول السيوطي في ذلك « وأجاب الأولون بأن ذلك كله تبعاً وتسمحاً على خلاف الأصل لضرورة الفرق فإنها تبيح أكثر من ذلك »[٥] .

الترجيح :

بعد عرض المذهبين السابقين وما استدل به أصحاب كل مذهب وما اعترض به عليهم يبدو لي أن ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول ومنهم ابن مالك من القول بأنها هي لام « إنّ » المشددة جيء بها للتفريق بين « إنْ » المخففة والنافية أرجح وذلك للأسباب التالية :

---

(١) شرح التسهيل ١ / ٤١٧ .

(٢) انظر رد ابن أخضر في تذكرة النحاة ١ / ٥١٥ ، التذييل ٥ / ١٣٨ .

(٣) الهمع ١ / ٤٥٢ . ويقصد بالأولين من كان على غير مذهب أبي علي ومن معه .

(٤) حاشيته على شرح الأشموني ١ / ٢٨٨ .

(٥) الهمع ١ / ٤٥٢ .

١ - أن القول بذلك فيه مراعاة للأصل : وذلك أن المخففة أصلها إنّ المشددة والداخلة مع المشددة هي لام التوكيد ولذلك فالداخلة على المخففة هي الداخلة على أصلها .

٢ - أنّ « إن » عند التخفيف يقل بها التأكيد عما كان مع المشددة ، والمذهبان متفقان على أن « اللام » و« إن » حرفا توكيد فدخولها مع المشددة كان للتوكيد ، وما دام الأمر كذلك فالتأكيد عند التخفيف يقل والحاجة إلى اللام تزيد فالأولى أن تكون هي التي كان مع المشددة لزيادة الحاجة إليها هنا .

٣ - أن ما اعترض به أبو علي الفارسي من عمل ما قبل هذه فما بعدها خلافاً لمصاحبة المشددة مدفوع بأن النية بها التقديم وإن تأخرت كما كانت كذلك مع إن المشددة إذ حقها الدخول على المبتدأ وأخرت عنه .

٤ - أن أبا علي وهو زعيم هذا المذهب خلط في ذلك فقد سماها لام التوكيد مرة ولاماً أخرى مرة ثانية حتى إنه قرر أن خلافه للنحويين عندما تلحق هذه اللام الفعل بعد « إنْ » فوجدناه يقول : « لام التوكيد يلزمه « إنْ » المخففة من « إنّ » عوضاً من التخفيف متى رفع اسمها وذلك أن اللام تلزم خبرها إذا رفع الاسم بعدها لتمتاز من التي بمعنى النفي ... فأما اللام التي تلزم الفعل إذا دخلت « إنْ » على فعل نحو اللام في « إن كاد ليضلنا » ففيه عندي نظر »[1] .

٥ - أن أبا حيان نقل إجماع النحويين على أن هذه اللام هي لام الابتداء ولم يخالفهم إلا ابن أبي العافية يقول : « النحويون مجمعون على

(١) التعليقة ٤ / ٢٥١ - ٢٥٢ .

أنّ هذه اللام لام الابتداء ما خلا ابن أبي العافية فإنه خالفهم ، وذكر أنها ليست بلام الابتداء »[١] .

٦ - أنها لا تدخل إلاّ على خبر المبتدأ أو ما هو واقع موقعه ، فتدخل على خبر « كان » ، وثاني مفعولي « ظن » ، ولم يأت في كلامهم : « إن ظننت زيداً رجلاً لعاقلاً » ؛ لأن عاقلاً ليس خبراً في الأصل ، وكذلك لا تدخل على الفعل الماضي في مثل : « إنْ زيد ذهب » ؛ لامتناعه البتة سواءً دخلت أم لم تدخل .. لأنها إن لم تدخل التبس بـ« إن » النافية ، وإن ادخلتها لزم أن تدخل لام « إنّ » على الخبر وهو ماضي متصرف وهذا لا يجوز[٢] ، ولو كانت فارقة وليست لام « إن » لم يمتنع دخولها على ذهب ، وهو معدوم لانعدام « إنْ زيدٌ لذهب » ولهذا يلزم التثقيل والإعمال في ما جاء مثل « إنّ زيداً ذهب »[٣] ولذلك منع الأخفش[٤] « إنْ زيد ذهب » بالتخفيف .

---

(١) تذكرة النحاة ٥١٤ .

(٢) صرّح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٤١٦ .

(٣) التذييل ٥ / ١٤٢ ، وابن الحاجب ٤ / ٣٨٥ .

(٤) التذييل ٥ / ١٣٧ .

إعمال ما أشبه الفعل في المفعول معه

قال ابن مالك : « وأنشد أبو علي[١] :

لا تَحْبِسَنَّكَ أَثْوابِي فَقَد جُمِعتْ هَـذَا رِدَائِـي مَطْوِيـاً وسِـرْبَالاً

وجعل « سربالاً » مفعولاً معه ، وعامله « مطوياً » ، وأجاز أن يكـون عامله « هذا » وظاهر كلام سيبويه المنع من هذا في المفعول معه لأنه قال في آخر أبوابه « وأما مالك وأباك » فقبيح لأنـه لم يذكـر فعـلاً ولا حرفـاً فيـه معنى فعل ، « أراد بقبيح ممنوعاً » وبالحرف الذي فيه معنى الفعـل حسبك وكفوك ، وما ذكر بعدهما في الباب ، فلو كان اسم الإشارة عنـده مثلـها لم يحكم بقبح « هذا لك وأباك » بل كان يحكم فيه بما حكـم في « ويلـه وأبـاه » وهذا واضحٌ ، والله أعلم »[٢] .

عرض المسألة :

يخالف ابن مـالك أبـا علـي الفارسـي في أن اسـم الإشـارة يعمـل في المفعول معه ، وذلك لأنه لا يتضمـن معنـى الفعـل ولا حروفـه ، وشـرط العامل في المفعول معه أن يكون فعلاً أو شبهه أو مـا هـو في معنـاه ، وقـد وافق ابن مالك سيبويه[٣] في ذلك ، واعتمد على نصه في مخالفة أبي علي .

---

(١) لا يعرف قائله وهو في شرح ابـن النـاظم ٢٠٥ ، وتوضيـح المقـاصد ٢ / ٦٦٣ ، وشـرح التصريح ٢ / ٥٢٦ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٩٩ ، والارتشاف ٣ / ١٤٨٤ .

(٢) شرح التسهيل ٢ / ١٧٣ .

(٣) سيأتي نصه قريباً .

دراسة المسألة :

المفعول معه هو الاسم المنصوب بعد واو بمعنى « مع » المتضَمن معنى المفعول به ، وينتصب بما تقدمه من فعل ظاهر ، أو مقدر ، أو اسم مشبه للفعل وذلك في مثل : « ما صنعت وأباك » و« كيف أنت وقصعة من ثريد » و« حسبُك وزيداً درهمٌ »[١] ومن شواهد هذا الباب ما أنشده أبو علي الفارسي من قول الشاعر :

لا تحبسنك أثوابي فقد جمعت هذا ردائي مطوياً وسربالاً

وقد اختلف النحويون حول ناصب المفعول معه « سربالاً » في هذا البيت على رأيين :

الأول : قال به جمهور البصريين[٢] وفُهم من كلام سيبويه[٣] وبه قال أبو علي[٤] في أحد توجيهيه للبيت ، وهو أن العامل فيه « مطوياً » لعدم وجود عامل غيره ، إذ لا يعمل اسم الإشارة في المفعول معه .

والذي منع إعمال « هذا » فيه عند هؤلاء هو أن اسم الإشارة لا يحمل معنى الفعل ولا حروفه مثله في ذلك مثل حرف التشبيه والظرف والجار والمجرور ، وعامل المفعول معه كما تقدم فعل أو ما هو في معناه .. وقد

---

(١) انظر ذلك في شرح ابن الناظم ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، وتوضح المقاصد ٢ / ٦٦٣ ، والمقرب ٢٢٥، وشرح المكودي ١١٣ ، وشرح شذور الذهب ٢٦١ ، وشرح التصريح ٢ / ٥٣٣ .

(٢) توضيح المقاصد ٢ / ٦٦٣ ، وشرح المكودي ١١٣ ، وشرح شذور الذهب ٢١١ ، ومجيب الندا ٢ / ١٣١ ، والأشموني ٢ / ١٣٧ ، والعيني ١٣٧ ، والهمع ٢ / ١٧٧ ، والخضري ١ / ٢٠١ .

(٣) الكتاب ١ / ٣١٠ .

(٤) وابن الناظم ٢٠٥ ، والأشباه والنظائر ٤ / ٦٩ ، والأشموني ٢ / ١٣٧ .

اعتمد هؤلاء على ما نص عليه سيبويه في ذلك حين قال : « وأما « هذا لك وأباك » فقبيح أن تنصب الأب لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل »[١] وقد فسر المبرد مراد سيبويه بالقبيح أنه الممتنع[٢] .

وقد علل هؤلاء عدم تقدير الفعل في هذا الموضع مع أنه قدر في « مالك وزيداً » بشيئين :

الأول : أن تقديره في الثاني كان لتقدم الاستفهام المتطلب للفعل وتأخر الجار والمجرور الطالب لما يتعلق به ، وفي « هذا لك وأباك » لم يتقدم استفهام وليس فيه إلا الجار والمجرور وهذا لا يكفي لتقدير الفعل فافترق به عن « مالك وزيداً » .

يقول الشيخ « يس » موضحاً ذلك : « وإنما لم يقدروا الفعل فيه كما قدروه في « مالك وزيداً » حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعي إلى تقدير الفعل في « مالك وزيداً » بسبب تقدم « ما » الاستفهامية التي هي بالأفعال أولى وتأخر الجار والمجرور ولاقتضائه ما يتعلق به وجوباً بخلاف « هذا لك وأباك » فإنه ليس فيه إلا داعٍ واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا »[٣] .

ولهذا فلا غرابة في أن وجدنا أبا علي الفارسي يفهم استقباح سيبويه ذلك لعدم وجود الاستفهام الطالب للفعل حيث يقول أبو علي معلقاً

---

(١) الكتاب ١ / ٣١٠ .

(٢) المقتضب ٢ / ١٦٨ .

(٣) مجيب الندا ١ / ١٣١ .

على « وأما هذا لك وأباك » فقبيح أن ينصب ، ليس في هذا معنى فعلٍ وفي الاستفهام كأنك ذكرت الفعل لأن الفعل يقع فيه كثيراً »[١] .

الثاني : أنه لا يصح أن يعمل في المفعول معه إلا ما صح أن يعمل في المفعول به ، لا ما صح أن يعمل في الحال ، ولهذا منع من العمل في المفعول معه حرف التنبيه والظرف والجار والمجرور بخلاف الحال إذ يصح أن يعمل فيه كل ذلك لشبهها بالظرف فعمل فيها أشباه الأفعال و« هذا » لا يعمل في المفعول به لذا فهو لا يعمل في المفعول معه ، يقول السيوطي عند قولهم « أنت أعلم ومالك » ولا يصح « أعلم » للعمل في المفعول معه ، لأنه لا يعمل فيه على الصحيح إلا ما يصح له العمل في المفعول به لا كل ما يصح له العمل في الحال ، خلافاً لأبي علي ولهذا منع سيبويه « هذا لك وأباك » وإن وجد حرف التنبيه والإشارة والظرف وكل منهن صالح للعمل في الحال والفرق بينهما شبيه بالظرف فعمل فيها روائح الفعل ولا كذلك المفعول معه »[٢] .

المذهب الثاني :

وبه قال أبو علي الفارسي في أحد توجيهيه للبيت وفيه أجاز أن يعمل اسم الإشارة « هذا » في المفعول معه « سربالاً » .

وقد نقل هذا عن أبي علي أكثر النحويين[٣] ، يقول عنه ابن الناظم في

---

(١) التعليقة ١ / ١٩٣ .

(٢) الأشباه والنظائر ٤ / ٦٩ .

(٣) أورد خلاف أبي علي للجمهور كثير من النحويين . انظر مثلاً : الارتشاف ٣ / ١٤٨٤ ، والأشباه والنظائر ٢ / ٦٩ ، والأشموني ٢ / ١٣٧ ، والهمع ٢ / ١٧٧ ، شرح التصريح ٢ / ٥٢٦ .

ذلك « ومثال الاسم المشبه للفعل ، حسبك وزيداً درهم .... وقول الآخر أنشده أبو علي :

لا تحبسنك أثوابي .... البيت

فجعل سربالاً مفعولاً معه ، وعامله مطوياً ، وأجاز أن يكون عامله « هذا » »[1] .

وإلى ما ذهب إليه أبو علي في ذلك أشار أبو حيان بقوله : « وأجاز أبو علي أن يكون سربالاً من قوله ... هذا ردئي مطوياً وسربالاً .... العامل فيه هذا وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه »[2] .

والذي وقفت عليه عند أبي علي في هذا الباب هو ما تقدم من نصه في التعليقة على كلام سيبويه حين استقبح « هذا لك وأباك » .

والذي يظهر لي أن الذي دعا أبا علي إلى القول بإجازة أن يكون العمل لـ« هذا » هو ما يأتي :

أولاً : أنه لمس في « هذا لك وأباك » معنى الفعل ، ففي الهاء معنى « أنبه » وفي ذا معنى « أشير » وفي « لك » معنى « استقر » .

فلما كان الأمر كذلك كان « هذا » عاملاً لحمله أحد المعاني المذكورة وقد أوضح ابن هشام هذا الالتباس حين منع مثل هذا التركيب بقوله « ولا نحو « هذا لك وأباك » ونحوه على أن يكون « أباك » مفعولاً معه منصوباً بما في « ها » من معنى « أنبه » أو في « ذا » من معنى « اشير » أو في معنى « لك » من معنى استقر »[3] .

---

(١) شرح ابن الناظم ٢٠٥ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٤٨٤ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٦٢ .

إلا أن ابن هشام رد على أبي علي ذلك حين نبّه إلى أن كلاً من « هـا » و« ذا » و« لك » وإن حملت معنى الفعل فقد خلت من حروفـه ، فخـالفت بذلك العامل في المفعول معه .

فقال بعد ذلك « لأن كلاً من « ها » و« ذا » و« لك » فيـه معنـى الفعـل دون حروفه بخلاف « سرت والنيل » و« أنا سـائر والنيـل » فـإن العـامل في الأول الفعل وفي الثاني الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه »[١] .

ثانياً : أن سيبويه[٢] أجاز تقدير الفعل والنصـب بـه مـع عـدم وجـود مقتضٍ له في قول الشاعر :

أَزُمانَ قَوْمِي والجَمَاعَةَ كـالَّذي لَزِمَ الرِّحَالَةَ أنْ تَمِيلَ مُمِيلا[٣]

فإذا كان نصب الجماعة على المعية بفعل كون مقدر ، مع عدم وجـود ما يقتضي ذلك فـالتقدير في « هـذا لـك وأبـاك » أولى لوجـود مـا يقتضـي التقديـر وهـو الجـار والمجـرور ، وإلى مثـل ذلـك أشـار الخضـري بقولـه : « ولقائل أن يقول قد جوّز سيبويه إضمار الفعل في قـول - أزمـان قومـي والجماعة - مع أنه ليس فيـه اسـتفهام ولا ظـرف يقتضـي تقديـره مكـان النصب من « هذا لك وأباك » أولى لوجود مقتضى الفعل »[٤] .

والإجابة على ذلك ما ذكره الرماني من أنه هذا تذكّـر حـال قومـه في زمن ماض والتذكر بأمر ليس بحاضر كالاستفهام عما ليـس بحـاضر ولهـذا جاز إضمار كان[٥] .

---

(١) شرح شذور الذهب ٢٦٢ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٠٥ ، ونصه « فكأنه إذ قال أزمـان قومـي ، كـان معنـى أزمـان كـان قومـي والجماعة كالذي ... لأنه أمر قد مضى » .

(٣) البيت للراعي النميري وهو في الكتاب ١ / ٣٠٥ ، وجمهرة أشعار العرب ١٧٦ ، والتعليقة ١٩٣ ، والعيني ٢ / ١٣٨ .

(٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١ / ٢١١ .

(٥) النكت ١ / ٣٦٤ ، وانظر ذلك أيضاً في التعليقة ١ / ١٩٣ حاشية ٢ .

الترجيح :

بعد الوقوف على المذهبين السابقين في توجيه البيت يظهر لي أن ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن العامل في البيت هو « مطوياً » يترجح وذلك للأسباب التالية :

١ - الحمل على المشهور في ذلك ، إذ المشهور في عامل المفعول معه أن يكون فعلاً أو ما فيه معنى الفعل وحروفه و« مطوياً » فيه معنى الفعل وحروفه ، فجعله عاملاً أولى من العدول إلى غيره .

٢ - أن أبا علي نفسه قد أجاز ذلك ولم يمنعه بل واحتج لاستقباح سيبويه « هذا لك وأباك » بأنه لم يكن مساوياً للاستفهام المقتضي للفعل .

٣ - أنه وإن قلنا أن الفعل قدِّر في « مالك وزيداً » مع قربه من « هذا لك وأباك » إلا أنه ليس في « هذا لك وأباك » ما يؤازره في طلب الفعل كما كان الاستفهام في المثال الأول .

ومع ذلك فإني لا أرى أن أبا علي قد جانب الصواب حين أجاز إعمال هذا وذلك للأسباب التالية :

١ - أن إجازة إعمال « هذا » عنده يمكن أن تكون خاصة بالضرورة ليس إلاّ ، بدليل أنه صحح استقباح « هذا لك وأباك » .

وهذه الضرورة التي أرى أنه اعتمد عليها ذكرها السيرافي في شرحه لقول سيبويه المتقدم حيث قال « لا يجوز أن تقول « هذا لك وأباك » ولم يتقدم استفهام ولا فعل ولا حرف فيه معنى فعل وإنما يجوز هذا في ضرورة الشعر »[1] .

---

(١) شرح الكتاب ج٢ ق٤ ، وشرح الرماني جـ١ ق ٩٣ ، نقلاً عن التعليقة ١ / ١٩٤ حاشية (١) .

ولهذا فأبو علي أجاز إعمال « هذا » في البيت ، ولم يجزه في « هـذا لـك وأباك » .

٢ - أن أبا علي أجاز ذلك سماعاً ، ولم يجزه قياساً ، فقد أجاز إعمـال « هذا » في البيت علـى السـماع ، ولم يجـزه في « هـذا لـك وأبـاك » لمخالفـة القياس .

ومن أجل هذا قيل في تخريج « أزمان قومي والجماعـة » علـى المفعـول معه : إنما كان لأنه لا يمكن تخريج البيت على غير ذلك[1] .

(١) حاشية الصبان ٢ / ١٣٨ .

وصف المجرور بـ« ربّ »

قال ابن مالك : « والمبرد وابن السراج والفارسي يرون وجوب وصف المجرور بـ« رب » وقلّدهم في ذلك أكثر المتأخرين مع أنه خلاف مذهب سيبويه ولا حجة لهم إلا شبهتان :

إحداهما : أن « رب » للتقليل ، والنكرة بلا صفة فيها تكثير الشياع والعموم ، ووصفها يحدث فيها التقليل بإخراج الخالي منه فلزم الوصف لذلك .

والشبهة الثانية : أن قول القائل : « رب رجُلٍ عَالِمٍ لَقِيْتُ » رد على مَنْ قال : « ما لقيتُ رَجُلاً عَالماً » ، فلو لم يذكر الصفة لم يكن الرد موافقاً .. وفي كلتا الشبهتين ضعف بيّن »[1] .

عرض المسألة :

يخالف ابن مالك أبا علي الفارسي فيما اتبع فيه المبرد وابن السراج من أن المجرور بـ« رب » يجب فيه الوصف .. وضعف ما استدل به أبو علي بما سيأتي ذكره في ثنايا دراستنا للمسألة .

وهذا الذي ذكره ابن مالك عن أبي علي قد ورد عند أبي علي إذ قال عند ذكر حروف الجر : « ومنها ربّ وهي في التقليل نظير « كم » في التكثير ، فإذا دخلت على النكرة الظاهرة لزمتها الصفة وذلك قولهم : ربّ رجل يفهم ورب رجلٍ في الدار »[2] .

---

(١) شرح التسهيل ٣ / ٤٩ - ٥٠ .

(٢) الإيضاح ٢٠٠ .

دراسة المسألة :

« رب » حرف جرٍ يفيد التقليل في نفسه أو في النظير ، ولها صدر الكلام وكثيراً ما يحذف عاملها وتدخل على النكرة ظاهرة أو مضمرة[١] ، فإذا دخلت على النكرة الظاهرة ، ففي وصف هذه النكرة خلاف بين النحويين أيلزم وصفها أم لا ، وهذا الذي اعترض فيه ابن مالك على أبي علي الفارسي والمشهور أن للنحويين في ذلك مذهبين :

المذهب الأول :

قال به الأخفش[٢] والفراء[٣] والزجاج[٤] وأبو الوليد الوقشي[٥] وابن طاهر[٦] وابن خروف[٧] وابن عقيل[٨] والأشموني[٩] ، وقيل هو ظاهر كلام سيبويه[١٠] .

وعند هؤلاء لا يلزم وصف مجرور « رب » .

---

(١) انظر ذلك في المقدمة الجزولية ١٢٤ ، واللمع ١٢٨ ، وأسرار العربية ٨٨ ، ورصف المباني ١٨٨ ، والجنى ٤٤٩ .

(٢) انظر رأيه الأخفش في المساعد ٢ / ٢٨٥ ، والارتشاف ٤ / ١٧٤١ ، والجنى ٤٥٠ ، والهمع ٣ / ٣٥٠ .

(٣) رأي الفراء في المساعد ٢ / ٢٨٥ ، الارتشاف ٤ / ١٧٤١ .

(٤) رأيه في الارتشاف ٤ / ١٧٤١ ، والمساعد ٢ / ٢٨٥ ، والارتشاف ٤ / ١٧٤١ ، والجنى ٤٥٠ .

(٥،٦،٧) انظر آراهم في الارتشاف ٤ / ١٧٤١ ، والهمع ٣ / ٣٥٠ .

(٨) المساعد ٢ / ٢٨٥ .

(٩) شرح الأشموني

(١٠) قاله ابن مالك وأبو حيان ، انظر ذلك في شرح التسهيل ٣ / ٤٩ ، والارتشاف ٤ / ١٧٤١ ، والجنى ٤٥٠ .

وقد استظهروا ذلك من قول سيبويه « وإذا قلت : « رُبَّ رجلٍ يقولُ ذاك » فقد أضفت القول إلى الرجل بـ« رب » »[١] .

فإضافة « يقول » إلى « الرجل » يعني أنه عامل فيه والذي أوصله إليه « ربّ » ولهذا فليست « يقول » صفة لأن الصفة لا تضاف إلى موصوفها .

وكذلك استظهروه من مساواته « رب » بـ« كم » حين قال في باب « كم » ومعناها معنى « رب » »[٢] وفي نفس الباب « واعلم أن « كم » لا تعمل إلا فيما تعمل فيه « رب » لأن المعنى واحد »[٣] يقول ابن مالك موضحاً ذلك « والذي يدل على أن وصف مجرورها لا يلزم عند سيبويه تسويته إياها بـ« كم » ووصف مجرور « كم » الخبرية لا يلزم ، فكذا وصف ما سوى بها ، ومن كلامه المتضمن استغناء مجرورها قوله في باب الجر « وإذا قلت : رب رجل يقول ذا .. فقد أضفت القول إلى الرجل بـ« رب » »[٤] .

وقد استدل هؤلاء على صحة ما ذهبوا إليه من عدم لزوم الوصف بما يلي :

الأول : السماع : وذلك أنها وردت في أكثر من موضع غير موصوفة ومن ذلك قول أم معاوية[٥] :

يا رُبَّ قَائِلةٍ غَداً ... يا لهفَ أمِّ مُعاوِيَةْ

---

(١) الكتاب ١ / ٤٢١ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٥٦ .

(٣) السابق ٢ / ١٦١ .

(٤) شرح التسهيل ٣ / ٥١ ، وهذا الذي استدل به ابن مالك على عدم لزوم الجر .

(٥) القائلة هي هند بنت عتبة أم معاوية بن أبي سفيان ، والبيت في سيرة ابن هشام ٢ / ٣٩ ، والهمع ٢ / ٣٥٠ ، والجنى ٤٥١ ، وشرح التسهيل ٣ / ٤٧ ، والدر ٢ / ٢٤ ، والمغني ١ / ٢٦٩ .

حيث جاءت « قائلة » وهي مجرور « رب » غير موصوفة ، وهـذا دليـل على عدم لزوم وصفها .

ومنه أيضاً قول الشاعر[١] :

ألاَ رُبَّ مَولـودٍ ولَيـسَ لَـهُ أبٌ وذي وَلَـدٍ لَـم يَلْـدهُ أَبَـوَانِ

وكذلك هنا لم يأت للمجرور « مولود » صفة ، وهذا مما يدل على عدم لزوم وصف هذا المجرور .

ولاعتماد ابن مالك علـى هـذا السـماع لم يبـال بمـا قالـه المـبرد وابـن السراج في لزوم الوصف ؛ لاعتماده على النقل المذكور ، يقول في ذلـك : « ولا مبالاة بقول المبرد ولا بقول ابن السراج ، فإنـهما لم يسـتندا في ذلـك إلا إلى مجرد الدعوى ، ولو لم يكن غير ما ادعياه مسموعاً لكان مسـاوياً لمـا ادعياه في إمكان الأخذ به ، فكيف به وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح »[٢] .

الثاني : أن ما في « رب » من معنى القلة ودلالتها عليه أو على الكـثرة يغني عن الوصف كما يكون ذلك في « كم » الخبرية إذ هي دالة على الكثرة بوضعها ، فـ« رب » دالة بأصلها على التقليل فيستفاد ما تدل عليـه منـها ، فيغـني ذلـك عـن أن يوصـف مجرورهـا كمـا كـان التكثـير مسـتفاداً مـن « كم » الخبرية ، يقول ابن عقيل معللاً عـدم الحاجـة للوصـف : « ووجّـه بأن ما فيها من معنى القلة أو الكـثرة يغـني عـن الوصـف كمـا في « كـم » الخبرية »[٣] .

---

(١) القائل هو عمرو الجنبيّ والبيت في الخصـائص ٢ / ٣٣٣ ، والمسـاعد ٢ / ٢٨٥ ، والمغـني ١ / ٢٧٠ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٩٨ ، والهمع ٢ / ٣٤٩ .

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٤٩ .

(٣) المساعد ٢ / ٢٨٦ .

الثالث : أنها تساوي « كم » الخبرية نص على ذلك سيبويه كما تقدم ، ومجرور « كم » الخبرية لا يوصف ، وعليه يجري مجرور « رب » ؛ للمساواة معها نص على ذلك ابن مالك كما مرّ بنا .

ولم يسلم شيء مما استدل به هؤلاء من الاعتراض ، فقد تعقبهم النحويون في كل واحدٍ منها على ما يأتي :

١ - أما السماع فقد اعترضه المرادي[١] بأن ذلك يمكن أن يخرج على حذف الموصوف في كل ما استشهدوا به .

فبيت أم معاوية : يا رب قائلة ... يكون على حذف الموصوف « امرأة » والتقدير : يا رب امرأة قائلة ، وكذا البيت الثاني .

يقول المرادي بعد أن ساق سماع ابن مالك لبيت أم معاوية : « ولقائل أن يقول الموصوف في هذا البيت محذوف تقديره « يا رب امرأة قائلة » وكذا في جميع الأبيات التي استشهد بها لأن جميعها صفات »[٢] .

٢ - أما ما فيها من معنى القلة وإغنائه عن وصف مجرورها ، فأجاب عنه ابن يعيش بأن كونها نكره موصوفة أبلغ في التقليل ولهذا فالتزام الوصف واجب ؛ إذ لا يكتفي بالتقليل المستفاد من « رب » .

يقول مشيراً إلى ذلك : « وإنما لزم المجرور هنا الوصف لأن المراد التقليل وكون النكرة هنا موصوفة أبلغ في التقليل ، ألا ترى أن رجلاً جواداً أقل من رجل وحده »[٣] .

---

(١) الجنى الداني ٤٥١ .

(٢) السابق ٤٥١ .

(٣) شرح المفصل ٤ / ٤٨٣ .

٣ - وأما مساواتها لـ« كم » الخبرية .. فمردود بأن تلك المساواة إنما هي في الصدارة لكل منهما ودخولهما على النكرة وأن هذه النكرة تدل على أكثر من واحد ، فلما كان الأمر كذلك فالحاجة إلى الوصف باقية لم يزلها الشبه بـ« كم » لبقاء الطالب لها وهو التنكير ، لأن الوصف فيه أدخل له فيما لـ« رب » من ذلك وقد حدد أوجه الشبه الأستاذ الشلوبين[١] ونسبه إلى ابن درستويه والرماني وكل شراح الكتاب .

المذهب الثاني :

وبه قال المبرد[٢] وابن السراج[٣] والفارسي[٤] والزمخشري[٥] والثمانيني[٦] وابن الأنباري[٧] وابن الحاجب[٨] والشلوبين[٩] وابن أبي الربيع[١٠] والمالقي[١١] وابن هشام[١٢] ونسب للبصريين[١٣] .

---

(١) نص الشلوبين في هذا موجود في الجنى ٤٤٧ ، حيث نقل نصه المرادي وتفسيره للمساواة بين « رب » و« كم » .

(٢) انظر رأي المبرد في شرح التسهيل ٣ / ٤٩ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٧٦ ، والمساعد ٢/٢٨٦، والجنى ٤٥٠ ، والهمع ٢ / ٣٥٠ .

(٣) الأصول ١ / ٤١٨ .

(٤) الإيضاح ٢٠٠ ، وكتاب الشعر ١ / ٩٣ ، والتعليقة ١ / ٢١٦ .

(٥) شرح المفصل ٤ / ٤٨١ . وبه نص الزمخشري .

(٦) الفوائد والقواعد ٣٣٧ .

(٧) أسرار العربية ٢٣٧ .

(٨) شرح كافية ابن الحاجب ٤ / ٢٩٣ .

(٩) التوطئة ٢٤٤ .

(١٠) البسيط ٢ / ٨٦٥ .

(١١) الرصف ١٩٣ .

(١٢) المغني ١ / ٢٦٩ ، وشرح شذور الذهب ٢٦٤ .

(١٣) نسبه الاستراباذي في البسيط في شرح الكافية ، ذكر ذلك عنه المرادي في الجنى ٤٥٠ .

ويرى هؤلاء لزوم وصف المجرور بـ« رب » بمفرد أو جملة للمبالغة في التقليل الذي تفيده « رب » .

يقول ابن السراج في ذلك : « واعلم أنه لابد للنكرة التي تعمل فيها « رب » من صفة إما اسم وإما فعل ... وهذا الذي أخبرتك به ما خلص بي بعد مباحثة أبي العباس رحمه الله فيه »[١] .

وأكد ذلك الزمخشري[٢] حين قال : « رب للتقليل ومن خصائصها أن لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة والظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو جملة »[٣] .

وقد استدل هؤلاء على صحة وجوب وصف المجرور بـ« رب » بما يأتي :

أولاً : أن عامل « رب » يغلب عليه الحذف ، فيلتزم الوصف عوضاً عنه ، وذلك في مثل « رب رجل صالح » والمعنى « قام » فلما حذف العامل جيء بالصفة عوضاً عنه ومن ذلك قول الشاعر :

أَلاَ رُبَّ يومٍ لكَ مُنْهُنَّ صَالحٌ ولاسِيَّما يَوْمٌ بِدَارةِ جُلْجُلِ

فلما حذف العامل « حضرته أو شهدته » وصف المجرور « يوم » بـ« صالح » عوضاً عن العامل المحذوف .

---

(١) الأصول ١ / ٤١٨ .

(٢) وقد نقل عنه المرادي والسيوطي أنه اختار منع الوصف ونصه هذا يرد ذلك . انظر في ذلك الجنى ٤٥١ ، والهمع ٢ / ٣٥٠ .

(٣) نصه في المفصل ، انظره في شرح المفصل ٤ / ٤٨١ .

وقد أوضح هذه العلة الثمانيني حينما ذكر ذلك بقوله : « وأما لزوم الصفة لمجرورها فلأنهم لما حذفوا الفعل الذي تتعلق به ، جعلوا لزوم الصفة لمجرورها عوضاً عن ذلك الفعل »[١] .

ثانياً : أن المراد بـ« رب » التقليل ، وهي تدخل على النكرة وفي النكرة شيء من الشياع والعموم ، ووصفها أدخل لها في التقليل المستفاد من « رب » ، إذ تتخصص بالوصف ، فتتم الفائدة بذلك ويتأكد التقليل ، ولهذا فـ« رب رجلٍ كريمٍ لقيتُ » أخص من « رب رجلٍ لقيتُ » وقد أحسن بهذا التعليل ابن عصفور حين قال : « وإنما لزم المخفوض بها الصفة لأنها للتقليل والجنس في نفسه ليس بقليل ، وإنما يقل بالنظر إلى صفة ما » .

ولأجل هذا فتقدير الوصف وإن لم يذكر لازم ، كما صرح بذلك ابن أبي الربيع حين قال معللاً وصف المجرور : « لأن تقليل النظير لابد أن يرجع إلى الوصف .... ومتى جاء غير موصوف فلابد أن يكون في تقدير الصفة »[٢] .

ثالثاً : أن « رب » حين تقلل ما تدخل عليه فإن تقليل الشيء يقارب نفيه ؛ لذا أشبهت حروف النفي ، وحروف النفي لا تقع إلا صدراً ، ولا يتقدم عليها ما يعمل في الاسم بعدها كما أن حقها أن تدخل على جملة ، فلما أشبهتها رب احتاجت للوصف في مجرورها وكان القياس فيه أن يكون بجملة كما هو في جملة النفي .

---

(١) الفوائد والقواعد ٣٣٧ .

(٢) البسيط ٢ / ٨٦٥ .

وهذا الذي بعث أبا علي الفارسي على القول بأن الأقيس في وصف المجرور بـ« رب » أن يكون بفعل وفاعل ، وذلك أنه قرن « رب » في ذلك بـ« أقلّ » إذ هما يجريان مجرى النفي .

فقال عما ذكرناه : « والأقيس فيما انجر بـ« رب » أن يوصف بفعل وفاعل لأن أصل رب وإن كان كما ذكرنا فقد صار بمنزلة النفي ألا ترى أنها لا تقع إلا صدر كما أن النفي كذلك وأن المفرد بعده قد دل على أكثر من واحد وهذا مما يختص به النفي ونحوه »[١] .

وبهذه المشابهة لحرف النفي احتج السيوطي لمن قال بوجوب وصف المجرور فقال مؤيداً من ألزم المجرور الوصف : « لأن « رب » أجريت مجرى حرف النفي حيث لا تقع إلا صدراً ، ولا يتقدم عليها ما يعمل في الاسم بعدها بخلاف سائر حروف الجر وحكم حرف النفي أن يدخل على الجملة فالأقيس في مجرورها أن يوصف بجملة لذلك »[٢] .

وقد ضعف ابن مالك ما استدل به هؤلاء من جهتين :

الأولى : أن « رب » عندهم للتقليل ، وهي ليست للتقليل وحده بل هي له وللتكثير وإنْ قدر بها التقليل فإن النكرة إذا لم توصف أريد بها العموم فيكون فيها التكثير .

وإن يراد بها غير العموم كان فيها معنى التقليل .

وقد تولى هو الإجابة على نفسه حين قال : « فإذا وصفت بعد دخول « رب » ازداد التقليل »[٣] .

---

(١) الشعر ١ / ٩٣ .

(٢) الهمع ٢ / ٣٥٠ .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٥٠ - ٥١ .

إذ هو الغرض الذي من أجله جاء الوصف عند أبي علي ومَنْ معه حيث كانت النكرة بعد وصفها أخص منها قبل الوصف .

الثانية : أن قول : « رب رجلٍ عالمٍ لقيت » ليس إلا رداً وجواباً على مَنْ قال « ما لقيت رجلاً عالماً ؟ » فهي عندهم لا تكون إلا جواباً فيلزم فيه أن يوافق المجاب ، فيؤتى بالوصف ، ولم نجد ذلك عند من قال بهذا ، بل كل ما ذكروه في ذلك أن « رب » عندما تدخل على مثل « رب رجل لقيت » أعم من « رب رجل عالم لقيت » لتخصص مجرورها بالوصف .

وقد وضح الإربلي ما قصدوه في ذلك بقوله : « ولـ« رُب » أحكام منها .... لزوم وصف النكرة تأكيداً للتقليل ، وتوفيراً للجدوى إذ الفائدة التامة إنما تحصل من نحو « رب رجلٍ كريمٍ لقيتُ » لا من « رب رجلٍ لقيت » على الأصح »[1] .

الترجيح :

يبدو لي بعد الوقوف على المذهبين السابقين وما استدل به أصحاب كل مذهب وما ورد على كل واحدٍ منها أن ما ذهب إليه الفارسي وتابع فيه المبرد وابن السراج من وجوب وصف المجرور بـ« رب » أرجح ، وذلك للأسباب التالية :

١ - أنه يمكن أن يخرج ما استدل به المانعون من السماع على غير ما ذكروا ، فيكون بذلك دليلاً على المذهب الثاني وهو مذهب أبي علي ومن تابعهم القائل بوجوب الوصف .

---

(١) جواهر الأدب ٤٥٥ .

وذلك أن قول أم معاوية - يا رب قائلة غداً -

يمكن أن يخرج على حذف الموصوف وبقاء الصفة فيكون التقدير « يا رب امرأة قائلةٍ » وكذلك في قول الشاعر :

ألا رب مولودٍ ....

يكون التقدير « رب شخص مولود » فكل الشواهد التي ذكروها في هذا يمكن أن تخرج على حذف الموصوف ، فيكون المذكور هو الصفة لا الموصوف ، وهذا ما قاله أبو علي ومن معه .

وقد تقدم نص المرادي في ذلك حين قال : « ولقائل أن يقول : الموصوف .. محذوف .. وكذا في جميع الأبيات التي استشهد بها لأن جميعها صفات »[1] .

٢ - أن ما اعتمد عليه المانعون من لزوم الوصف من قول سيبويه في « رب رجل يقول كذا » أن إضافة القول إلى الرجل بـ« رب » يمنع كونه صفة ، ليس على ما ذكروا ؛ وذلك لأن حروف الجر إنما توصل الأفعال إلى معمولها لا توصل الصفة إلى الموصوف ، وكذلك فإن اتصال الصفة بالموصوف يغني عن الإضافة ، وإنما المضاف إلى « رجل » بـ« رب » هو فعل محذوف تقديره « رأيت » أو غيره ، لاسيما أنه قد حذف العامل في « رب » كما تقدم كثيراً بل كان هو الغالب في هذا الباب .

ولهذا فقد وصف ابن السراج ما قاله هؤلاء معتمدين على نص سيبويه بأنه « لا معنى له ؛ لأن اتصال الصفة بالموصوف يغني عن

---

(١) الجنى ١ / ٤٥١ .

الإضافة »[١] .

٣ - أن « رب » عندما تكون دالة على تقليل النظير وهو مجرورها فهي بحاجة إلى أن يوصف هذا النظير ، لأن تقليل النظير لابد أن يرجع فيه إلى الوصف لاقتصار تقليل « رب » على نفسها ، ولهذا فكل ما جاء غير موصوف فلابد أن يكون في تقدير الصفة .

يقول ابن أبي الربيع : « والذي يظهر أنه لابد أن يكون موصوفاً ، لأن تقليل النظير لابد أن يرجع إلى الوصف ، فلابد أن يكون موصوفاً ، ومتى جاء غير موصوف فلابد أن يكون في تقدير الصفة »[٢] .

٤ - أنه عند القائلين بأن « رب » اسم ، فهي مبتدأ لا خبر له ، وصفة الاسم المجرور إن لم تكن جملة فهي في معنى الجملة ، فتكون مغنية عن خبر ذلك المبتدأ ، كما كان ذلك في « خطيئة يوم لا أصيد فيه » حيث أغنت الصفة عن خبر « يوم » وبناءً على هذا رجح الرضي رأي القائلين بوجوب وجود صفة المجرور فقال : « والأولى الوجوب لأن « رب » مبتدأ على ما اخترت لا خبر له لإفادة صفة مجرورهِ معنى الجملة كما في « قلَّ رجلٌ يقولُ كذا » وقولهم « خطيئةُ يومٍ لا أصيدُ فيه »»[٣] .

وبناءً على ذلك فقد ترجح لدي ما ذهب إليه الفارسي متابعاً فيه المبرد وابن السراج .

---

(١) الأصول ١ / ٤١٨ .

(٢) البسيط ٢ / ٨٦٥ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٤ / ٢٩٩ .

(استظهار)

وبعد الانتهاء من هذا الفصل ودراسة الآراء التي خالف فيها ابن مالك أبا علي ظهر لي أن ابن مالك سلك الطريقة نفسها التي سار عليها في إيراد آراء أبي علي الفارسي فيما تقدم له من آراء وافقه فيها لكنه تميز هنا بأمرين :

الأول : أنه اكتفى عند نقله لآراء أبي علي بالإشارة إلى ما ذهب إليه في ذلك ، حيث لم يورد له نصوصاً كما كان الحال في الآراء التي وافقه فيها ، ولم يشر إلى المواضع التي ذكر فيها أبو علي ذلك إلا في موضعين فقط .

الثاني : أن ابن مالك التزم بالردّ المباشر لكل رأي ذكر أن أبا علي « زعمه » والذي حمله على ذلك فيما أظن هو تبرير ما رمى به أبا علي من الزعم ، وقد اطّرد ذلك عنه في المسائل التي صدّرها بـ« زعم الفارسي » .

الخاتمة

بعد أن وفقني الله تعالى لدراسة آراء أبي علي الفارسي عند ابن مالك في شرح التسهيل ، وبعد أن عايشت أبا عليٍّ ودرست كتبه من خلال ما ظمنه له ابن مالك من آراء في شرحه للتسهيل ، فقد كان لهذه الرحلة الممتعة المغنية نتائج من أهمها :

١ - أن أبا علي من أئمة النحويين المتقدمين فهو لا يقل شأناً عن سيبويه والمبرد ، وأن ابن مالك كان ذا شخصية فريدة ، واعتزاز بالرأي ، فهو يضعف ويرجح ما بدا له مطابقاً لأصول الصنعة .

٢ - يستبعد عن أبي علي ما رماه به بعضهم من سوء الأخلاق وقلة الدين ، فقد كان وثيق الصلة بكتاب الله تعالى حفظاً واحتجاجاً وإعراباً .

٣ - أن أبا علي من النحويين الذين اتكأ عليهم ابن مالك في تأييد ما يراه من آراء نحوية ، وفي الترجيح بين الآراء النحوية التي خالف فيها النحويين .

٤ - أن أبا علي قد يغير رأيه النحوي في مسألة معينة عندما يثبت له ما يخالف ما قرره من قبل ، وقد ظهر ذلك جلياً في عدوله عن القول بخصوصيته إضافة « فم » بالميم بالضرورة الشعرية ، عندما وقف على ما يثبت ورودها كذلك في النثر .

٥ - أن أكثر آراء أبي علي وتوجيهاته جاءت موافقة لما يراه سيبويه .

٦ - أن ابن مالك اعتمد على كتاب « التذكرة » لأبي علي كثيراً ، فيبدو أن هذا الكتاب من أنفس كتب أبي علي .

٧ - أن ابن مالك في منهجه النحوي لم يكن مقلداً ، ولم يكن تابعاً لأحد كل المتابعة فهو يأخذ برأي أي نحوي إن اعتقد بصحته ويرفضه إن رأى فيه خللاً واضطراباً .

٨ - أنني لم أجد سبباً جليّاً للخلاف النحوي الحاصل ، بين أبي علي وابن مالك ، فليس لاختلاف المذهب الديني مثلاً أثر في ذلك ، والذي يظهر أن السبب في ذلك هو الغاية التي نشدها كل منهما ، وهو الوصول إلى ما يتفق مع أصول الصنعة النحوية .

٩ - أنه غلب على أبي علي وابن مالك إيراد العلل والأدلة لإثبات القواعد النحوية وتقريرها ، مع تقييد ذلك بالشواهد والتعضيد بما يثبت صحة ما يذهبان إليه من آراء في القضايا النحوية المختلفة .

١٠ - أن ابن مالك قد يكتفي بنقل قول واحد من الأقوال المتعددة المنسوبة لأبي علي الفارسي في المسألة النحوية الواحدة ، من ذلك ما ذكره حول إعمال « لات » في « هنا » وتحمل « ليس » لضمير الشأن والقصة في قولهم « ليس الطيب إلا المسك » .

١١ - أن ابن مالك قد ينسب إلى أبي علي رأياً نحوياً في مسألة معينة في حين أن ما ذكر عند أبي علي في كتبه التي بين أيدينا على خلافه . ومن ذلك إجازة العطف في قولهم « هذا حلوٌ حامضٌ » وإعمال « إن » عمل « ليس » .

١٢ - أن ابن مالك قد يقيس بعض القضايا النحوية على بعض لاجتماع علة واحدة بينهما ، وخاصة إذا كان هناك ما يسند ذلك من السماع . ومن ذلك قياسه دخول الباء في خبر « ما » النافية على دخولها

في خبر « لم أكن » بجامع استواء الطالب لدخولهما في الحالتين وهو النفي المتقدم عليها .

١٣ - أن ابن مالك شديد الاهتمام بالسماع ، فهو مدار الحكم عنده ، وقد اعتمد عليه كثيراً في بناء الأحكام وتقرير القواعد ، فجاءت أكثر المسائل التي درسناها مدعمة بالشواهد القرآنية والنثرية والشعرية .

١٤ - أن ابن مالك يعتد برأي أبي علي كثيراً ، حتى إنه قد يخالف الجمهور بموافقته لأبي علي ، وهذا دليل واضح على مكانة أبي علي وعلو منزلته . ومن ذلك ما وجدناه في « تعدي « سمع » لمفعولين » و« حركة نون المثنى » .

والله تعالى الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

الفهـــارس

ويشتمل على :

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس أقوال العرب .
- فهرس الأبيات الشعرية .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

سورة البقرة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾	٤٥	٣١٠
﴿ وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾	٩٣	١٨٤
﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾	٩٦	٦٥
﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾	١٠٩	٦٥
﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ ﴾	١٥١	٢٧٧
﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾	١٧٧	١٨٤
﴿ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾	١٩٥	١٣٩
﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾	١٩٧	
﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾	١٩٨	٢٧١
﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً ﴾	٢٠١	٢٩١
﴿ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ﴾	٢١٧	
﴿ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾	٢٨٥	٩٨

سورة آل عمران

﴿ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا ﴾	٣٠	٦٦
﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾	١٠٦	٢٣٨
﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾	١٩٠	٢٩٣

الآية	رقمها	الصفحة
سورة النساء		
﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ﴾	٥٨	٢٩١
﴿ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ ﴾	١٠٢	٦٥
سورة المائدة		
﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾	٦	١٣٣
﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾	٩٥	٢٨٨
﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾	١٠٦	٢٢
سورة الأنعام		
﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ ﴾	٤٠	٩٣
﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً ﴾	٤٧	٩٣
﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾	٩٦	٢٩٥
﴿ وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ﴾	١٥٦	٣٠٥
سورة الأعراف		
﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾	١٠٢	٣٠٥
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾	١٩٤	١٧٠

الآية	رقمها	الصفحة
سورة يونس		
﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ ﴾	١٠	٢٣٤
﴿ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ ﴾	٢٩	٣١٢
﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ ﴾	٦٨	١٦٨
سورة هود		
﴿ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴾	٧١	٢٩٦
﴿ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾	٧٢	٢٢٤
سورة يوسف		
﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾	٣١	٢٦٤
سورة الرعد		
﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ ﴾	٥	٩٨
سورة مريم		
﴿ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾	٢٥	١٣٨
﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾	٧١	٢٢٧
سورة الأنبياء		
﴿ قَالُوا۟ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾	٦٠	١٧٥

الآية	رقمها	الصفحة
سورة الحج		
﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾	٢٥	١٣٨
سورة المؤمنون		
﴿ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾	٢٤	٢٦٥
سورة الفرقان		
﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾	٣٩	١٨٤
﴿ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا ﴾	٤٢	٣١١
سورة الشعراء		
﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾	٧٢	١٧٥
سورة الروم		
﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾	٤	١٨٤
سورة لقمان		
﴿ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴾	١٩	٢٣٧
سورة فاطر		
﴿ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ ﴾	١٤	١٧٦
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ﴾	٤١	٢٤٢

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾	٤٥	
سورة يس		
﴿ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾	٩	٢٩١
﴿ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾	٧٦	١٠٥
سورة الصافات		
﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾	١٦٤	٢٢٧
سورة فصلت		
﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ ﴾	٤٦	٧٣
سورة الزخرف		
﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ ﴾	٧٧	٩٨
سورة الأحقاف		
﴿ قَالُواْ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ۚ ﴾	٢٤	٢٨٨
﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾	٢٦	١٦٦
سورة الجاثية		
﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾	٣٢	٢٥٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة ق		
﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ﴾	٤٢	١٧٦
سورة النجم		
﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾	١٩	٩٣
سورة القمر		
﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ ﴾	١٠	٩٨
سورة المجادلة		
﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾	٢	٢٦٤
سورة الطلاق		
﴿ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾	٢٢	٢٩١
سورة الملك		
﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾	٢٠	١٦٥
سورة القلم		
﴿ وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾	٩	٦٣
سورة المعارج		
﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾	١٥-١٦	٢٢٤

الآية	رقمها	الصفحة
سورة القيامة		
﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴾	٢٦	١١٢
سورة الإنسان		
﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴾	٥	٢٠
﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾	٦	١٤٢
﴿ وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا ﴾	١٧	٢٠
سورة البروج		
﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	١٤-١٦	٢٢٢
سورة العلق		
﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ۝٩ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴾	٩-١٠	٩٣

فهرس الأحاديث الشريفة

نصّ الحديث	الصفحة
أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله	٢٣٤
أقرأ أمتي أبي بن كعب	١٢٤
قد علمنا إن كنت لمؤمناً	٣١٠
لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن	١١٠
لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك	١٩٥
مسح رسول الله ﷺ بناصيته وعلى عمامته	١٣٤

فهرس أقوال العرب

القول — الصفحة

(أ)

إبدأ بذا من أول ١٨٥
أخذتُ بثوب زيدٍ ١٩٣
إذا كان غداً فأتني ١١٠
إنْ ذلك نافعُك غيرَ ضارك ١٧٠
إن أحدٌ خيرٌ من أحدٍ إلا بالعافية ١٧٠
إنّ قائماً ١٧٣
أولُ أقول إني أحمد الله ٢٣١
انتظرني كما آتيك ٢٧٩

(ح)

حَسبُك وزيداً درهمٌ ٣١٨

(خ)

خذ رُبع ونِصف ما حصل ١٨٤
خطيئةُ يومٍ لا أصيد فيه ٣٣٦

(ر)

رأيتُ التيمي تيمِ فلان ١٨٣
رأيت بنائك ٢٠٨

القول **الصفحة**

(ز)

زل ضأنك من معزك ٢٤١
زيداً أجله أحرز محرز ٢١٥

(ع)

على التَمرةِ مثلُها زبداً ٢١٦
عليَّ عهدُ اللهِ لأفعلنَّ ٧٢

(ف)

في ذُمتي لأَفْعَلنَّ ٧٢

(ق)

قبَّحَ اللهُ ذَافا ١٩٩

(ك)

كيف أنتَ وقصعةً من ثريدٍ ٣١٨

(ل)

ليس الطيبُ إلا المسكُ ٢٥٠
لاها اللهِ ذا ٧٥

القول الصفحة

(م)

ما كلُّ سوداءَ تمرةٌ ولا بيضاءَ شحمةٌ ١٨٦
ما مِثل أبيك وأخيك يقولان ذلك ١٨٦
ما صنعت وأباك ٣١٨
ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ به ٢٦٦
مررت برجلٍ ما شِئتْ من رجلٍ ٢٨٤
منجردٌ قيدُ الأوابدِ ٢٨٨

(ن)

ناقةٌ عبْرُ الهواجر ٢٨٨

(هـ)

هذا لك وأباك ٣١٧
هذا حلوٌ حامِضٌ ٢٢٣
هما خليلانُ ١٤٤
هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُه ١١٦
هو أعسرُ أيسر ٢٢٣

فهرس الأبيات الشعرية

الهمزة

البيت		الصفحة
قلت لشيبان ادن من لقائه	كما نغذي القوم من شوائه	٢٧٤

الباء

تعفف بالأرطى لها وأصابها	رجالٌ فيزت نبلهم وكليبُ	١١٤
على أحوذيين استقلت عشيةً	فما هي إلا لمحة وتغيب	١٤٩

التاء

رحم الله أعظما دفنوها	بسجستان طلحة الطلحات	١٩٠
حنت نوار ولات هنا حنْتِ	وبدا الذي كانت نوار أجنت	٧٩

الجيم

شربن بماء البحر ثم ترفعت	متى لجج خضر لهن نئيج	١٣٢
فلثمت فاها آخذاً بقرونها	شرب النزيف ببرد ماء الحشرج	١٣١

الدال

وما إن يزل رسم دارٍ قد خلت	وعهد لميت بالفناء جديد	٢٤٧
جاء كبير كما أخضرها	والقوم صيد كأنهم رمدوا	٢٧٣
خيراً المبتغيه حازو إن لم	يقض فالسعي في الرشاد رشاد	٢١٥
تمشي تبختر حول البيت منتخياً	لو كنت عم ابن عبد الله لم يزد	١٠٧

البيت		الصفحة
الراء		
تـــرك النـــاس لنـــا أكنافـــهم	وتولـوا حـين لم يغـن الفـرار	٨٧
فطرفـك إمـا جئتنـا فاصرفنـه	كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظـر	٢٧١
لعمـرك مـا معـن بتـارك حقـه	ولا منسـيء معـنٌ ولا متيسـرُ	٢٦٧
أمـاوي إنـي رب واحـد أمـه	أخـذت فلاقتكٌ عليـه ولا أسـر	٥٧
أكـل أمـرئٍ تحسـبين أمـرأ	ونـار توقـد بـالليل نـاراً	١٨٦
الأكـل المـال اليتيـم بطـراً	يـأكل نـاراً وسـيصلى سـقرا	١٨٧
ألا ليس إلا مـا قضـى الله كـائن	وما يستطيع المـرء نفعـاً ولا ضـرّا	٢٥٠
أحـل بـه الشـيب أثقالـه	ومـا اغـتره الشـيب إلا اغـتراراً	٢٥٤
يـا ليـت أمتنـا شـالت نعامتـها	إمـا إلى جنـةٍ إمـا إلى نـار	١٢٣
لقـد كذبتـك نفسـك فاكذبنـها	فـإن جـزعٌ وإن إجمـال صـبر	١٢٨
إذا قلـت إنـي آيـب أهـل بلـدة	نزعـت بـها عنـه الوليـة بـالهجر	٩٧
جئني بمثـل نبـي بـدر لقومـهم	أو مثـل أسـره منظـور بـن سـيّار	٢٩٧
أو عـامر بـن طفيـل في مركبـه	أو حارثاً يوم نادى القوم يـا حـار	
السين		
وفي حميـا بغيـه تفجـس	ولا يـزال وهـو ألـوى أليـس	٢٤١
الطاء		
سـائل مجـاور جـرم هـل جنيـتُ	حربـاً تزيـل بـين الجـيرة الخلـط	٢٤٦
العين		
ولم أر مثـل الخـير يتركـه الفتـى	ولا الشر يأتيـه امـرؤ وهـو طـائع	١٨٦

البيت		الصفحة

الفاء

وطرفك إمـــا جئتنـــا فاصرفنـــه	كما يحسبوا أن الهوى حيث تصـرف	٢٧١
وقالت حنان مـا أتـى بـك عندنـا	أذو نسـبٍ أن أنـت بـالحي عـــارف	٧٤
وباشـــر راعيـــها الصـــلا بلبانـــه	وجنبيـه حـــر النـــار مـــا يتحـــرف	٢٩٣

القاف

مـا كـان ضـرك لـو مننـت وربمـا	مـنّ الفتـى وهـو المغيـض المحنـق	٦٣

الكاف

أورثـــه مـــالاً وفي الحـــي رفعـــة	لما ضـاع فيـها مـن قـروء نسـائكا	٢٩٥

اللام

يقلـــب عينيـــه كمـــا لأخافـــه	تشـاوس قليـلاً إنـني مـــن تـــأمل	
ولـــه طعمـــان أرى وشـــري	وكـــلا الطعمـــين قـــد ذاق كـــل	٢٢٨
مثل القنـا سـجح الثقـاف كعوبـه	فـــاهتز فيـــه لدونـــة وذبـــول	١١٠
إن المـــرء ميتـــا بانقضـــاء حياتـــه	ولكـــن بـــأن يبغـــى عليـــه فيخـــذلا	١٧١
اسمـع حديثـاً كمـا يومـاً تحدثـــه	عن ظهر غيب إذا ما سـائل سـألا	٢٧٣
يومـاً تراهـا كشـبة أرديـة العـــ	صـــب ويومـــاً أديمـــها نغـــلا	٢٩١
لا تحسـبنك أثوابـي فقـد جمعـت	هـــذا ردائـــي مطويـــاً وســـربالاً	٣١٧
أزمـان قومـي والجماعـة كـالذي	لـــزم الرحالـــة أن تميـــل مميـــلاً	٣٢٢
ألا رب يـوم لـك منـهن صـــالح	ولا سـيما يـــوم بـــدارة جلجـــل	٣٣١
تجـاوزت أحراسـاً إليـها ومعشـراً	عليّ حراســاً لـو يشـرون مقتلـي	٦٣
لات هنـا ذكـرى جبـيرة أم مـــن	جـــاء منـــها بطـــائف الأهـــوال	٨٠

البيت		الصفحة
الميم		
لـو كـان حيـي قبلـهن طعائنـاً	حيـي الحطيـم وجوهـهن وزمـزم	١١٤
لا تظلموا الناس كما لا تظلموا		٢٧٣
لا تشتم الناس كما لا تشتم		٢٧٦
كـالبحر لا يلـهاه شـيء يلقمـه	يصبح ظمـآن وفي البحـر فمـه	١٩٥
شربن بماء الدحرضين فـاصبحت	زوراء تنفـر عـن حيـاض الديلـم	١٣٥
يـا ليتـها قـد خرجـت مـن فمـه	حتـى يعـود البحـر في اسـطمّه	٢٠٢
لا تقتلـوا آبـالكم	إيمالنـا إيـالكم	١٢٣
النون		
يـا أبتـا أرقـني القـذان	فـالنوم لا تطعمـه العينـان	١٥٠
هل تذكرون إلى الديرين هجرتكم	ومسحكم صلبكـم رحمـن قربانـا	٢٣٩
أجـهالاً تقـول بـني لـؤي	لعمـر أبيـك أم متجاهلينـا	١٠٢
أمـا الرحيـل فـدون بعـد غـدٍ	فمتـى تقـول الـدار تجمعنـا	٩٩
أعـرف منـها الجيـد والعينانـا	ومنخريـن أشـبها ظبيانـا	١٤٩
ألا رب مولـود وليـس لـه أب	وذي ولـد لم يلـده أبـوان	٣٢٨
إن هـو مسـتولياً علـى أحـدٍ	إلا علـى أضعـف المجـانين	١٦٤
الهاء		
لعمـرك مـا إن أبـو مـالك	بـواهٍ ولا بضعيـف قـواه	٢٦٨
الياء		
فإن كان لا يرضيك حتـى تردني	إلى قطـري لا إخـالك راضيـا	١١٣
يـا رب قائلـةٍ غـداً	يـا لهـف أم معاويـة	٣٢٢

فهرس المصادر والمراجع

(أ)

١ - أبو علي الفارسي ، للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الطبعة الثالثة ، دار المطبوعات الحديثة ، جدة ، المملكة العربية السعودية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .

٢ - أبيات النحو في تفسير البحر المحيط ، لشعاع إبراهيم عبد الرحمن المنصور ، الطبعة الأولى ، دار التراث بمكة ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

٣ - أدب الكاتب ، لابن قتيبة ، شرحه وكتب هوامشه وقدّم له الأستاذ علي فاعور ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

٤ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. رجب عثمان محمد ، الطبعة الأولى ، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

٥ - الأزمنة والأمكنة ، للمرزوقي ، حيدر آباد ١٣٣٢ هـ .

٦ - الأزهيّة في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، دمشق ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

٧ - أساس البلاغة ، للزمخشري ، تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود ، دار المعرفة - بيروت .

٨ - أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق بركات يوسف هبود ، ط الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٩ - أسرار البلاغة ، لعبد القاهرة الجرجاني ، تحقيق وتعليق السيد محمد رشيد رضا والشيخ أسامة صلاح الدين منيمنة ، دار إحياء العلوم - بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ .

١٠ - الاشتقاق ، لابن دريد ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٥٨ م .

١١ - إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، للزجاجي ، تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبد الله النشرتي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية - بيروت، لبان ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .

١٢ - إصلاح المنطق ، لابن السكيت ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ م .

١٣ - الأصمعيات ، للأصمعي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠ م .

١٤ - الأصول ، لأبي بكر بن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

١٥ - إعراب القرآن ، المنسوب للزجّاج ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، القاهرة - ١٣٢٨ هـ - ١٩٦٣ م .

١٦ - إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني - بغداد ١٩٩٥ م .

١٧ - الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، وضع حواشيه غريد الشيخ ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

١٨ - إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في كتاب قطر الندى ، للدكتور رياض الخوّام ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، عالم الكتب - بيروت .

١٩ - الأغاني ، لأبي فرج الأصبهاني ، دار الكتب المصرية ، ١٣٤٥ - ١٩٢٧ م ، والهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

٢٠ - الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، لابن الطراوة ، تقديم وتحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، دار التراث بمكة المكرمة .

٢١ - الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، دار الجيل - بيروت ، لبنان ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢٢ - الإقناع في القراءات السبع ، لابن الباذش ، تحقيق الدكتور ، عبد المجيد قطامش ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ١٤٠٣ هـ .

٢٣ - أمالي ابن الشجري ، تحقيق محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٢٤ - أمالي الزجاجي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ ، المؤسسة العربية الحديثة .

٢٥ - أمالي القرآن الكريم ، لابن الحاجب ، تحقيق هادي حسن حمودي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، مكتبة النهضة العربية - بيروت ، لبنان .

٢٦ - إملاء ما مَنَّ به الرحمن ، لأبي البقاء العكبري ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، دار الفكر - بيروت ، لبنان .

٢٧ - إنباه الرواة على أنباه النحاة ، للقفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ .

٢٨ - **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، لأبي البركات الأنباري ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن محمد ، بإشراف إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، دار الكتب العلمية .

٢٩ - **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، حققه وبوبه وفسر غامضه وعلق على شروحه وأعرب شواهده وطبق بالشكل متنه ح. الفارخوري ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ، دار الجيل - بيروت ، لبنان .

٣٠ - **الإيضاح** ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان ، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، دار عالم الكتب - بيروت ، لبنان .

٣١ - **إيضاح شواهد الإيضاح** ، للقيسي ، دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، لبنان .

٣٢ - **الإيضاح في شرح المفصل** ، لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور بناي العليلي ، وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد ١٩٨٢ م .

(ب)

٣٣ - **البحر المحيط** ، لأبي حيان النحوي ، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرون ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان .

٣٤ - **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن التاسع** ، للشوكاني ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة ، مصر .

٣٥ - **البرهان في علوم القرآن** ، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .

٣٦ - البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

٣٧ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية للطباعة - بيروت ، لبنان .

٣٨ - البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه ، دار الكتاب العربي - القاهرة ، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

(ت)

٣٩ - تاج العروس من جواهر القاموس ، للمرتضى الزَّبيدي ، تحقيق مصطفى حجازي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ١٤٠٨ هـ .

٤٠ - تاريخ الأدب العربي ، لبروكلمان ، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٤ م .

٤١ - تاريخ الطبري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

٤٢ - تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ، دار الكتاب العربي - بيروت ، لبنان .

٤٣ - التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تحقيق الدكتور فتحي علي الدين ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - بمكة المكرمة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٤٤ - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب ، للشنتمري ، حققه وعلق عليه الدكتور زهير عبد المحسن السلطان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥ هـ ، مؤسسة الرسالة .

٤٥ - التبيان في إعراب القرآن = إملاء ما من به الرحمن .

٤٦ - التبيين عن مذاهب النحويين ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٤٧ - تذكرة النحاة ، لأبي حيان النحوي ، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٤٨ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق محمد كامل محمد بركات ، دار الكتاب العربي بمصر ١٩٨٧ م .

٤٩ - التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، الزهراء للإعلام العربي .

٥٠ - التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. عوض محمد القوزي ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، مطبعة الأمانة ، القاهرة .

٥١ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، تحقيق الدكتور محمد ابن عبد الرحمن المفدّى ، الرياض ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

٥٢ - تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) ، حققه وبيّن الأحاديث الشيخ عبد القادر عرفات العشاء حسونة ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م ، دار الفكر للنشر - بيروت ، لبنان .

٥٣ - التكملة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م، عالم الكتب - بيروت ، لبنان .

٥٤ - تهذيب اللغة ، للأزهري ، المؤسسة المصرية العامة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

٥٥ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي ، شرح وتحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ، دار الفكر العربي .

(ج)

٥٦ - الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، دار الكتاب العربية - القاهرة ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

٥٧ - جمهرة أشعار العرب ، لأبي زيد القرشي ، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر ، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

٥٨ - الجمهرة في اللغة ، لابن دريد ، الطبعة الأولى ١٣٤٥ هـ ، حيدر آباد.

٥٩ - الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة - بيروت ، لبنان .

٦٠ - جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين الأربلي ، تحقيق الدكتور حامد أحمد نيل ، مكتبة النهضة المصرية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

(ح)

٦١ - حاشية الدسوقي على المغني ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه عبد السلام محمد أمين ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان .

٦٢ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، طبعة عام ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م .

٦٣ - حاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك ومع شرح الشواهد للعيني ، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة .

٦٤ - حاشية يس على التصريح ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، بدون تاريخ .

٦٥ - حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهي ، لقطر الندى ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١ م ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .

٦٦ - الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي، وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان .

٦٧ - الحديث النبوي في النحو العربي ، للدكتور محمود فجّال ، نادي أبها الأدبي ، توزيع شركة العبيكان للطباعة والنشر - الرياض ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٦٨ - الحلل ، شرح أبيات الجمل ، لابن السيّد البطليوسي ، دراسة وتحقيق عبد الله الناصر ، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٠ م ، دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة - دمشق ، سوريا .

(خ)

٦٩ - خزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م ، مطبعة المدني القاهرة .

٧٠ - الخصائص ، لابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، المكتبة العلمية .

(د)

٧١ - الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد الأمين الشنقيطي ، تحقيق عبد العال سالم ، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

٧٢ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ، تحقيق علي محمد معوض وآخرين ، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان .

٧٣ - دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م ، مطبعة المدني للنشر .

٧٤ - ديوان أبي تمام بشرح التبريزي ، تحقيق محمد عبده عزام ، دار المعارف بمصر .

٧٥ - ديوان أبي النجم العجلي ، صنعه علاء الدين آغا ، النادي الأدبي بالرياض ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٧٦ - ديوان الأعشى الكبير ، شرح الدكتور محمد محمد حسين ، طبعة مكتبة الآداب بالقاهرة ١٩٥٠ م .

٧٧ - ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٥٨ م .

٧٨ - ديوان أوس بن حجر ، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، بيروت ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

٧٩ - ديوان بشر بن أبي خازم ، تحقيق الدكتور عزة حسن ، دمشق ١٣٧٩ هت - ١٩٦٠ م .

٨٠ - ديوان تأبط شراً ، جمع وتحقيق علي ذو الفقار شاكر ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٨١ - ديوان جرير ، دار بيروت ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

٨٢ - ديوان جميل بثينة ، تحقيق الدكتور حسين نصار ، مكتبة مصر ١٩٦٧ م .

٨٣ - ديوان حاتم الطائي ، تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٣٩٥ هـ .

٨٤ - ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، وضعه وضبطه وصححه عبد الرحمن البرقوتي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، بيروت - لبنان .

٨٥ - ديوان الحطيئة ، تحقيق الدكتور نعمان طه ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٨٦ - ديوان حميد بن ثور ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م .

٨٧ - ديوان ذي الرُّمة ، تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

٨٨ - ديوان الراعي النميري ، جمعه وحققه راينهرت فايبرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ببيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨٠ م .

٨٩ - ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ، تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار الكتب المصرية ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .

٩٠ - ديوان رؤبة ، تصحيح وليم آلورت ، ليبزج ١٩٠٢ م .

٩١ - ديوان سلامة بن جندل ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٩٢ - ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق دريّة الخطيب ولطفي الصقال ، دمشق ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٩٣ - ديوان الطفيل الغنوي ، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد - بيروت ١٩٦٨ م .

٩٤ - ديوان العباس بن مرداس ، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجبوري ، دار الجمهورية ببغداد ١٩٦٨ م .

٩٥ - ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم ، بيروت ١٣٧٨ هـ .

٩٦ - ديوان العجاج ، تحقيق الدكتور عزة حسين ، بيروت ١٩٧١ م .

٩٧ - ديوان علقمة الفحل ، تحقيق لطفي الصقال ، ودرية الخطيب ، مراجعة الدكتور فخر الدين قباوة ، دار الكتاب العربي - حلب ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

٩٨ - ديوان عمر بن أبي ربيعة ، شرح محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م .

٩٩ - ديوان الفرزدق ، دار صادر - بيروت .

١٠٠ - ديوان القتّال الكلابي ، تحقيق الدكتور إحسان عباس - بيروت ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م .

١٠١ - ديوان كثيّر عزة ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

١٠٢ - ديوان المتلمس بشرح الأصمعي ، تحقيق حسن كامل الصيرفي ، معهد المخطوطات بالقاهرة ١٣٩٠ هـ .

١٠٣ - ديوان مسكين الدارمي ، تحقيق خليل العطية وعبد الله الجبوري ، بغداد ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م .

١٠٤ - ديوان الهذليين ، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٦٩ هـ .

(ر)

١٠٥ - رسالة الغفران ، لأبي العلاء المعري ، تحقيق الدكتور عائشة عبد الرحمن « بنت الشاطئ » ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الأولى ١٩٥٠ م .

١٠٦ - رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي تحقيق أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٠٧ - روح المعاني ، للآلوسي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

١٠٨ - الروض الأنف ، للسهيلي ، مطبعة الجمالية بمصر ١٣٣٢ هـ .

(ز)

١٠٩ - الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر بن الأنباري ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

(س)

١١٠ - السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

١١١ - سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١١٢ - سير أعلام النبلاء ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين ، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨١ م .

١١٣ - السيرة النبوية ، لابن إسحاق ، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٧٥ هـ .

١١٤ - روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، للأصبهاني ، سعى في طبعة الحاج سيد سعيد الطباطباني ، الطبعة الثانية .

(ش)

١١٥ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، المكتب التجاري - بيروت .

١١٦ - شذور الذهب ، لابن هشام تحقق محيي الدين عبد الحميد - القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م .

١١٧ - شرح أبيات سيبويه ، لابن السيرافي تحقيق الدكتور محمد الرّيح هاشم ، دار الجيل ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

١١٨ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك .

١١٩ - شرح أشعار الهذليين ، لأبي معد السكري ، تحقيق عبد الستار فرّاج ، دار العروبة ، القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م .

١٢٠ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان ، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة .

١٢١ - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

١٢٢ - شرح ألفية ابن معطي ، تحقيق ودراسة د/ علي موسى الشوملي ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٢٣ - شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م . ونسخة بتحقيق د/ عبد الرحمن السيد ود/ محمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م ، هجر للطباعة .

١٢٤ - شرح التصريح على التوضيح = التصريح بمضمون التوضيح .

١٢٥ - شرح الجمل ، لابن عصفور (الشرح الكبير) ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م ، دار عالم الكتب .

١٢٦ - شرح الحماسة ، للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام محمد هارون ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

١٢٧ - شرح شواهد المغني ، للسيوطي بتصحيحات وتطبيقات العلامة الشيخ / محمد محمود ابن التلاميذ الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر .

١٢٨ - شرح شذور الذهب ، لابن هشام تحقيق ح الفاخوري ، دار الجيل - بيروت ، لبنان ١٤٠٨ هـ - ١٩٩٨ م .

١٢٩ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق عدنان الدوري ، وزارة الأوقاف العراقية ، مطبعة العاني ، بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

١٣٠ - شرح الكافية الشافية ، لابن مالك تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

١٣١ - شرح كافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاستراباذي ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

١٣٢ - شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور محمود فهمي حجازي ، والدكتور محمد هاشم عبد الدايم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .

١٣٣ - شرح المفصل ، لابن يعيش ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .

١٣٤ - شرح اللمع ، لابن الدهان بحاشية اللمع ، تحقيق حامد المؤمن ، مكتبة النهضة العربية ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٣٥ - شرح المكودي على ألفية ابن مالك ، ضبطه وخرّج آياته وشواهده الشعرية إبراهيم شمس الدين ، الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م ، دار الكتب العلمية - بيروت .

١٣٦ - شعر أبي حية النميري ، تحقيق يحيى الجبوري ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، بغداد ١٩٧٥ م .

١٣٧ - شعر الخوارج ، جمع وتحقيق إحسان عباس ، بيروت ١٩٦٣ م .

١٣٨ - شعر عمر بن معدي كرب ، جمعه وحققه مطاع طرابيش ، مجمع اللغة بدمشق ١٩٧٤ م .

١٣٩ - الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ م .

١٤٠ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسيلي ، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله الحسيني البركاتي ، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

١٤١ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عالم الكتب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

(ص)

١٤٢ - الصاحبي ، لابن فارس ، تحقيق السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

١٤٣ - الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، للجوهري ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م - بيروت .

١٤٤ - صحيح البخاري ، دار الشعب بمصر ١٣٨٧ هـ .

١٤٥ - صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة ١٣٧٤ هـ .

(ض)

١٤٦ - ضرار الشعر ، لابن عصفور ، تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس - بيروت ، ١٩٨٠ م .

(ط)

١٤٧ - طبقات الشافعية ، لابن السبكي ، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو ، ومحمود محمد الطناحي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م .

١٤٨ - طبقات فحول الشعراء ، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة ١٣٩٤ هـ .

١٤٩ - طبقات النحويين واللغويين ، للزُّبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ط١ ، ١٣٧٣ هـ .

(ظ)

١٥٠ - ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم ، د. محمد عبد القادر هنادي ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، مكتبة الطالب الجامعي - مكة المكرمة .

(ع)

١٥١ - عيون الأخبار ، لابن قتيبة ، دار الكتب المصرية ١٣٤٣ هـ .

(غ)

١٥٢ - غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين بن الجزري ، نشره ح براجستراسر ، الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، دار الكتب العلمية - بيروت .

١٥٣ - غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تصحيح محمد عظيم الدين ، حيدر آباد - الهند ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .

(ف)

١٥٤ - الفهرست ، لابن النديم ، تحقيق رضا تجدّد بن علي ، طهران ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .

١٥٥ - فوات الوفيات ، لابن شاكر الكتبي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م .

١٥٦ - الفوائد والقواعد للثمانين ، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى .

(ق)

١٥٧ - القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، دار الفكر - بيروت .

١٥٨ - القراءات القرآنية في البحر المحيط ، د. أحمد خاطر ، مكتبة نزار الباز - مكة المكرمة .

(ك)

١٥٩ - الكامل في الأدب ، للمبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ١٩٥٦ م .

١٦٠ - الكامل في التاريخ ، لابن الأثير ، دار صادر - بيروت ١٩٧٩ م .

١٦١ - الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت .

١٦٢ - الكشف عن وجوه القراءات ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ، الطبعة الخامسة ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

(ل)

١٦٣ - لسان العرب ، لابن منظور ، طبعة جديدة باعتناء محمد أمين عبد الوهاب ، ومحمد الصادق العبيدي ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسسة التاريخ العربي ، ط الثانية ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .

(م)

١٦٤ - ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزّاز القيرواني ، تحقيق الدكتور المنجي الكعبي ، الدار التونسية للنشر ١٩٧١ م .

١٦٥ - مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق الدكتور فؤاد سزجين ، مكتبة الخانجي بمصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

١٦٦ - مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، بمصر ، الطبعة الرابعة .

١٦٧ - مجالس العلماء ، للزجاجي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الكويت ، ١٩٦٢ م .

١٦٨ - مجمع الأمثال ، للميداني ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م .

١٦٩ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني ، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

١٧٠ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م ، دار الكتب العلمية - بيروت .

١٧١ - المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، الطبعة السادسة ، دار المعارف - القاهرة .

١٧٢ - مروج الذهب ومعادن الجوهر ، للمسعودي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٤ م .

١٧٣ - المزهر في علوم اللغة ، للسيوطي ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ١٣٦١ هـ .

١٧٤ - المسائل البصريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني بمصر ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

١٧٥ - المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

١٧٦ - المسائل العسكرية ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، مطبعة المدني بمصر ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢م .

١٧٧ - المسائل العضديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة الحديثة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

١٧٨ - المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق صلاح الدين عبد الله السكناوي ، وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد ١٩٨٣ م .

١٧٩ - المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، بدون تاريخ .

١٨٠ - المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى - الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ .

١٨١ - مسند الإمام أحمد ، المطبعة الميمنية بمصر ١٣١٣ هـ .

١٨٢ - مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق ياسين محمد السواس ، دمشق ١٣٩٤ هـ - ١٩٨١ م .

١٨٣ - معاني القرآن ، للأخفش ، تحقيق الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٨٤ - معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي ، مراجعة الأستاذ النجدي ناصف ، دار السرور - بيروت ، لبنان .

١٨٥ - معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، مطبوعات دار المأمون ١٣٥٥هـ .

١٨٦ - معجم البلدان ، لياقوت الحموي ، طبعة دار الكتاب العربي - بيروت .

١٨٧ - معجم الشعراء ، للمرزباني ، تحقيق كرنكو ، دار الجيل ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م .

١٨٨ - معجم ما استعجم ، للبكري ، تحقيق مصطفى السقا ، لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة .

١٨٩ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد أشرف عليه وراجعه اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

١٩٠ - المفضليات ، للمفضل العتبي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م .

١٩١ - مقاييس اللغة ، لابن فارس ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، عيسى البابي الحلبي ١٩٨٩ م .

١٩٢ - المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية - بغداد ١٩٨٢ م .

١٩٣ - المقتضب ، للمبرد ، تحقيق حسن حمد ، مراجعة إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية - بيروت .

١٩٤ - المقرب ومعه مُثُل المقرب ، لابن عصفور ، تحقيق وتعليق ودراسة عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

١٩٥ - المنتظم من تاريخ الملوك والأمم ، لابن الجوزي ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد ، الهند .

(ن)

١٩٦ - نتائج الفكر في النحو ، للسهيلي ، تحقيق د. محمد العماد ، دار الرياض للنشر .

١٩٧ - النحو الوافي ، تأليف عباس حسن ، الطبعة الثالثة ، دائرة المعارف بمصر .

١٩٨ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م .

١٩٩ - النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، تصحيح محمد علي الضباع ، المكتبة التجارية بمصر .

٢٠٠ - النوادر في اللغة ، لأبي زيد الأنصاري ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثانية ١٣٨٧ هـ .

(هـ)

٢٠١ - الهاشميات ، لكميت ، طبعة القاهرة ١٣٣٠ هـ .

٢٠٢ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .

(واو)

٢٠٣ - الوافي بالوفيات ، للصفدي ، باعتناء شكري فيصل ، دار النشر فرانز شتايز بفيسبادن ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٢٠٤ - وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، تحقيق إحسان عباس ، دار الثقافة - بيروت ، لبنان .

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة ١
ترجمة أبي علي الفارسي ١١
ترجمة ابن مالك ٣٢
تسهيل الفوائد وأهم شروحه ٤٤

الفصل الأول

المبحث الأول : آراء أبي علي التي أيدها ابن مالك .....
حد المعرفة والنكرة ٥٥
مصدرية « لو » ٦١
حذف المبتدأ وجوباً في نص اليمين ٧٢
إعمال « لات » في « هنا » ٧٩
التعليق في « أرأيت » بمعنى أخبرني ٨٩
إجراء القول مجرى الظن ٩٧
حذف الفاعل ١٠٧
العطف بـ« إما » ١١٨
مجيء « من » للتبعيض ١٣١
المبحث الثاني : موافقة ابن مالك لما حكاه أو نقله أبو علي أو تبع فيه غيره.....
ضم نون التثنية ١١٤
تقديم خبر « ليس » عليها ١٥٣
إعمال « إن » الثانية عمل « ليس » ١٦٤
تعدي « سمع » لمفعولين ١٧٥
حذف المضاف وإبقاء جر المضاف إليه..... ١٨٣
استظهار ١٩٢

الموضوع **الصفحة**

الفصل الثاني : الآراء التي خالف فيها ابن مالك أبا علي

المبحث الأول : نقد ابن مالك لتوجيهات أبي علي .....

إضافة « فم » بالميم ١٩٥

نصب ما جمع بالألف والتاء بالفتح ٢٠٧

الفعل والفاعل الواقعان خبراً ٢١٥

تعدد الخبر ٢٢٢

حذف الخبر في « أول ما أقول : إني أحمد الله » ٢٣١

استعمال « زال » تامة ٢٤١

احتمال « ليس » لضمير الشأن والقصة ٢٥٠

دخول الباء على خبر « ما » التميمية ٢٦٣

مجيء « كما » ناصبة ٢٧١

الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف ٢٩١

المبحث الثاني : تأييد ابن مالك للآراء المخالفة لأبي علي .....

حقيقة اللام الفارقة ٣٠٥

إعمال ما أشبه الفعل في المفعول معه ٣١٧

وصف المجرور بـ« رب » ٣٢٥

استظهار ٣٣٧

الخاتمة ٣٣٨

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية ٣٤٢

فهرس الأحاديث الشريفة ٣٤٩

فهرس أقوال العرب ٣٥٠

فهرس الأبيات الشعرية ٣٥٣

فهرس المصادر والمراجع ٣٥٧

فهرس الموضوعات ٣٨٠

IN The Name Of Allah The Most Merciful The Most Gracious

"Digest of The Research"

"ABI Ali Al-Farcy's opinions of Ebn Malik in *SHARH AL-TASHEEL*"

The research deals with ABI Ali Al-Farcy's points of view to Ebn Malik in *SHARH AL-TASHEEL*. Its importance comes from its study which contains all the grammar chapters and the position of ABI Ali and Ebn Malik who consider from the best in their age. The research aims to explain how Ebn Malik dealt with ABI Ali's text and the greatness of these when the are used to guide in different grammar topics.

My method in this research was built on following ABI Ali's opinions in his explanation of *SHARH AL-TASHEEL* and to classify them according to his books. Then studying these problems through the grammar books to classify these opinions and estimate them. The plan of the research needed two chapters begin with an introduction and followed by conclusion which followed itself by content to be easy to use.

The most important results which I caught are : the high position to both ABI Ali and how Ebn Malik depended on ABI Ali's opinions to determine problems and classify them.

Peace be upon the prophet Mohamed and his followers.